



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة -

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة و الأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية



عنوان الأطروحة:

موقف اللّسانيات العربية الحديثة من التّراث الكتابة الوصفية _ أنموذجا _

أطروحة مقدّمة لاستكمال نيل شهادة الدّكتوراه (ل م د) في اللّغة والأدب العربي تخصصّ لسانيات عربية

إشراف الأستاذ الدّكتور:

صالح خديش

إعداد الطالب

أنور طراد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صورية جغبوب	أستاذ محاضر	جامعة خنشلة	رئيسا
صالح خديش	أستاذ	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
عز الدين صحراوي	أستاذ	جامعة باتنة 01	ممتحنا
مسعود بودوخة	أستاذ	جامعة سطيف 02	ممتحنا
عالية قري	أستاذ محاضر	جامعة خنشلة	ممتحنا
نسيمة شّام	أستاذ محاضر	جامعة خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2020/2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

قال ﷺ: (تهادوا تحابوا)

إلى أبي وأمي مودة ورحمة
إلى إخوتي وأخواتي: صلة وقربي
إلى كل أساتذتي الأفاضل

بجامعة خنشلة

بجامعة سطيف 02

إلى زملائي

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد..

شكر وعرفان

أشكر الله وأحمده على أن وفقني وأعاني
ثم أتقدم بجميل الشكر والثناء إلى أستاذي المشرف على هذا العمل: الأستاذ صالح
خديش

إلى الأستاذة: صورية جغبوب مودة وعرفانا

إلى الأستاذ الزايري بودرامة، وعادل زواقري، والأستاذ مسعود بودوخة جميل امتناني

وإلى كل من ساعدني بنصيحة أو دعاء

أنور طراد

مقدّمة

الحمد لله الذي سخّر لهذه اللغة جنودا في كلّ عصر، والحمد له أن وصل بها حاضر هذه الأمة بماضيها، والصّلاة والسّلام على رسول الله _ سيدنا محمّد _ وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

قدّم علماء العربية جهودا قيّمة، تعدّ بحق إضافة للفكر اللّغويّ الإنسانيّ، مثّلتها جهود الخليل، وسيبويه، وابن جني، والجرجانيّ، ورضي الدّين الأستراباذي، وغيرهم، فمنجزهم الصّوتي، والصّرفي، والنّحوي يُعد من أدقّ ما توصّل إليه البحث اللّساني قديما وحديثا، استقراءً وتحليلا وتجريدا، وحتى لا نقرّر مقولة ليس بالإمكان أبدع ممّا كان، فإن جهود علماء العربية كغيرها من الجهود البشريّة، لم تسلم من بعض الهفوات المنهجية والنّظرية، خاصّة وأنّها توقّفت عن التّطور ردحا من الزّمن، فلم تشهد تقدّما ولا تجديدا -ومن سنن العلوم أنّها تتطور وتتجدّد- وهذا ما تسبّب في شرح كبير، وأحدث قطيعة بين ماضٍ مبدع وحاضر جامد لا يؤمن بذاته ولا يعي احتياجاته، فاعتقد الباحث العربيّ أن الأوّل لم يترك للآخر شيئا، واطمأنّ لما وضعه الأوّلون، فلم يزد عليه شيئا، ونجد أن هذه الحال تقع على طرف نقيض لما تعيشه واقع العلوم وحركيتها في العالم الغربي، ففي مطلع القرن العشرين ظهر بأوروبا وأمريكا علم جديد عُرف باسم اللّسانيات دعا إلى تناول اللّغة تناولا علميّا موضوعيّا وفق أسس وضوابط منهجية محدّدة، وقد مرّ هذا العلم بمحطات مثّلتها مدارس ثلاث تختلف من حيث الأسس، والمنهج، والغاية، هي: المدرسة البنويّة الوصفية، والمدرسة التّوليدية التّحويلية، والمدرسة الوظيفية التّداوليّة، وقد قامت كلّ واحدة منها على أنقاض الأخرى مستدركة نقائصها وهفواتها، فقامت البنوية الوصفية على يد السّويسري "فردينان دو سوسير"، وطوّرها فيما بعد تلامذته، وأبرز ما دعت إليه هو التّحرر من سطوة الدّراسات والمناهج القديمة لثبوت مخالفتها للعلمية، أو لأنّها تنبني على ما يجب أن يقدّم عليها، ومن ثمّ اعتماد منهج علمي جديد، يقوم على وصف ومعاينة الأحداث اللّغوية صوتا، وصرفا، ونحوا، ودلالة، من واقع لغوي مباشر ومحدّد، بعيدا عن النّزعة المعيارية، وعن التّعليقات الفلسفية، وعدم اعتبار اللّوqائع الخارجيّة والتّاريخيّة، وقد أحدثت هذه المدرسة ثورة في مجال البحث اللّغوي وحقّقت نجاحا كبيرا، وعمّرت مدّة من الزّمن، إلى أن برز في أمريكا لسانيّ جديد، هزّ أركان البنويين بنظرية جديدة أعادت الاعتبار لكثير من الأفكار التي أهملوها وعدّوها من أسباب ضعف المنهج، وهي النّظرية التّوليدية التّحويلية لصاحبها نعوم تشومسكي، ثم برزت إلى الوجود نظرية أخرى حاولت أن

تستدرك ما أهملته التوليدية، -كالوظائف تداولية ومن ثم إعادة الاعتبار للجانب الاستعمالي-، عرفت باسم النظرية الوظيفية التداولية.

ولم يكن العالم العربي بعيدا عن هذه التطورات الحاصلة، فقد عرف الفكر اللساني الغربي طريقه إلى العالم العربي على يد ثلثة من اللسانيين العرب ممن درسوا بالجامعات الغربية، فعادوا إلى أوطانهم محمّلين بآراء أساتذتهم ومتبنين أفكارهم لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي، لذلك كثر انتقادهم لما خالف ما هو موجود عند أساتذتهم، فراحوا يوجّهون انتقاداتهم للتراث اللغوي العربي، داعين إلى ضرورة إعادة النظر فيه، وفي قواعده التقليدية، حيث رفضوا كثيرا من الأحكام والقواعد التي قرّرها القدماء في ميدان الأصوات، والصّرف، والنحو، آخذين بما قاله الغربيون في الدّرس اللغوي التقليدي عندهم، ولا شكّ أن نقل واستقبال هذا الوافد الجديد لم يكن بالأمر الهين، بل شهد العالم العربي ثورة حقيقية مثلها تياران متصارعان، كلاهما متحيز لجهة معينة، فالأول تراثي ينفي عن القدماء كلّ نقص، زاعما أن تراثنا قد نضج واكتمل، فلا حاجة لنا بتلك الدّراسات الغربية التي جاءت لخدمة لغة غير لغتنا أساسا، والثاني حداثي يرى عكس ذلك، داعيا إلى التخلي عن هذا الفكر اللغوي القديم؛ لأنه وضع لزمن غير زماننا، لذلك وجب التّوجه نحو الدّراسات اللغوية الحديثة، ولا شكّ أن بين الانتصار للقديم والتّعصب للحديث تضيق كثير من الحقائق والأهداف.

وبعد هذا الصّراع بين أنصار القديم والحديث، انبثق تيار ثالث لم يقدّس التّراث تقديسا يجعله يقف عند حدود ما جاء به، كما لم يتخلّ عن الدّراسات اللغوية الحديثة، وإنما أخذ منهما جميعا، وعُرف هذا التيار بالاتّجاه التّوفيقي، حاول رواده إعادة قراءة التراث وبعثه وإعطائه صبغة جديدة، بالاعتماد على آليات ومناهج حديثة، ومن ثمّ بناء نظرية لسانيّة عربية تستمد مشروعيتها من المنجز اللغوي القديم مع استدراك لنقائصه، وتعتمد على المعطيات النّظرية والمنهجية التي يوقّرها البحث اللساني الحديث، وقد انبثقت عن هذا التيار اتّجاهات ثلاثة، هي: الاتّجاه البنوي الوصفي، و الاتّجاه التّوليدي، والاتّجاه الوظيفي التّداولي، حاول رواد كل اتّجاه قراءة الموروث اللغوي بناء على توجّهه اللساني.

وانطلاقا مما تقدّم يأتي هذا العمل لإبراز المواقف والجهود التي حاولت قراءة التراث العربي وفق مبادئ المنهج البنوي الوصفي، ووقع اختيارنا على ثلثة من الباحثين، هم: إبراهيم أنيس، تمام حسّان، عبد الرّحمن أيوب، وكمال بشر، وكان سبب هذا الاختيار قائما على أمور أبرزها: أن هؤلاء مثّلوا الرّيعيل الأول في هذا الميدان

وكانوا روادا وحاملين لواء هذا المنهج داخل الأقطار العربية، وكذا كثرة ما أُلّف في هذا الميدان، خاصّة وأن الوصفية عمّرت طويلا، مما جعل المادة كثيرة ومتشعبة غير أن التشابه في مواقف الوصفين عامة في تقديمهم للتراث وتبنيهم لرأي واحد في غالب الأحيان، مع اختلاف يسير في تقديم البدائل جعلنا نكتفي بأهم الأعلام الذين تميزوا بأرائهم وانفردوا باقتراحاتهم.

وبناء على ذلك كان عنوان هذا البحث: **موقف اللسانيات العربية الحديثة من التراث (الكتابة الوصفية أنموذجا).**

وأبرز ما دفعني إلى خوض غمار هذا البحث أسباب كثيرة لعل أهمّها: الرغبة في الاطلاع على الفكر اللغوي العربي والدّرس اللساني الغربي، وإبراز القيمة الحقيقية لجهود علماء العربية المتقدّمين ومقارنتها بما توصّل إليه البحث اللساني المعاصر، والاطّلاع على جهود اللسانيين العرب المحدثين في قراءتهم للتراث اللغوي، والنظر في البدائل التي اقترحوها ومدى فاعليتها.

ويتوخّى البحث الوصول إلى مجموعة من الأهداف أبرزها: الوقوف على جهود اللسانيين العرب عموما والوصفيين منهم خاصّة، وإبراز للجوانب النقدية والتجديدية عندهم، ثمّ النظر في جهود علمائنا الأوائل، ومقارنتها بما وصل إليه البحث اللساني الحديث، ودحض كثير من مآخذ المحدثين من الوصفين، والتأكيد على أن منهج النّحاة كان أصيلا ناشئا من بيئة إسلامية جمعت بين الطّبيعة العقلية والثّقليّة، لذلك جاءت القواعد النّحوية والصّرفية مراعية لذلك المناخ، كما جاءت مراعية لخصوصيات اللّغة العربيّة، مما يدعونا إلى تجنب الأحكام المتسرّعة على التّراث حتى نفهم جيدا ذلك المناخ والغاية التي دفعت بعلماء العربيّة إلى اختيار منهج معين، ثمّ التّأكيد على أن التّظريات اللّسانية الحديثة ليست صحيحة صحّة مطلقة، كي لا يدفعنا ذلك إلى التّسليم المطلق بأفكارها ونتائجها، كما أنّها لا تتّسم بالسّلبيّة المطلقة حتى لا ننفر منها مطلقا، وإنّما يؤخذ منها ويرد، والباحث المنصف من استطاع أن يمزج بين الدّرس القديم والجديد، دون مساس بخصوصيات كل درس، ومن أهداف البحث أيضا أنّه يدعو إلى ضرورة العودة إلى التّراث وفهمه فهما جيدا، انطلاقا من التّعامل المباشر مع أمّات الكتب، وفهم قضايا اللّغة العربيّة من مضامها الأولى وحسن تحليلها، لكي نتجنب أي حكم مسبق متعسّف على النّحاة.

وللوقوف على حيثيات هذا الموضوع وسير أغواره اقتضى ذلك الإجابة عن مجموع التساؤلات الآتية:

__ كيف تعاملت الكتابة الوصفية الحديثة مع التراث اللغوي؟

__ أكان موقفها مؤيدا لآراء القدماء، أم موقفا مثنى، أم موقفا رافضا مع تقديم للبديل؟

__ ما هي أبرز المآخذ التي وجهها الوصفيون للتراث اللغوي على المستوى الصوتي، و الصرفي، والنحوي؟

__ ما مدى صحة هذه المآخذ؟

__ أوقفوا في نقدهم هذا؟، أم أنه نقد لا يعدو أن يكون إسقاطا منهجيا على التراث؟

__ ما هي أبرز الجوانب التجديدية التي قدمها هؤلاء وارتضوها بديلا على المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي؟

__ هل استطاعوا فعلا تجاوز المنجز اللغوي القديم؟

وللوصول إلى إجابة واضحة ودقيقة عن هذه الأسئلة قُسم البحث إلى أربعة فصول، حيث بدأ بفصل تمهيدي نظري عنونه ب: (اللسانيات الغربية في التناول العربي)، ويضمّ المباحث الآتية:

المبحث الأول: قدّمت فيه لللسانيات الغربية من حيث المفهوم والنشأة، مع ذكر للمدارس اللسانية وأبرز خصائصها، ثمّ في **المبحث الثاني:** كشفت عن حيثيات تلقي الفكر اللساني الغربي في الوطن العربي، ومعوّقات هذا التلقي، أما **المبحث الثالث** فتطرّقت فيه إلى اتجاهات اللسانيات العربية الحديثة، عرضت للاتجاه البنوي الوصفي، والاتجاه التوليدي التحويلي، والاتجاه التداولي الوظيفي، وبحثت في خصائص كل اتجاه وأعلامه، وأوردت بعض النتائج التي حقّقوها مع ذكر لبعض الآراء التقييمية لهذه الاتجاهات.

أما **الفصل الأول** وعنونه ب: **الدّرس الصوتي بين القدماء والوصفيين العرب المحدثين:** وتطرقت فيه إلى المباحث الآتية:

__ **توطئة:** وعرضت فيها لجهود النّحاة في ميدان الأصوات مع الإشارة إلى منهجهم الذي اعتمدوه، وثبتت الحديث عن: **الأصوات الصّامتة بين القدماء والمحدثين**، فتحدّثت عن مخارجها وصفاتها عند القدماء،

ثم نظرت في جوانب الاتفاق بين القدماء واللّسانين العرب الوصفيين، وبعدها تطرقت إلى جوانب النّقد والتّجديد، وثلثت الحديث عن: **الحركات وأنصاف الحركات**، عرضت لجوانب الاتفاق، ولجوانب النّقد والتّجديد، وفي المبحث الرّابع تناولت: **المقطع والتّبر**: حيث عرضت لـ: مفهوم المقطع وإشارات القدماء إليه وضوابطه كما حدّدها المحدثون، ثم مفهوم التّبر وملاحه في التراث، وضوابطه وفائدته عند المحدثين. والمبحث الخامس عرضت فيه: **التّغيم والفاصلة الصّوتية**، حيث تطرّقت لمفهوم التّغيم وملاحه في التّراث اللّغوي وبينت ضوابطه كما حدّدها المحدثون، ثم عرضت للوظائف التي يشغلها على المستوى التّحوي والدّلالي، ثمّ ثنيت الحديث عن الفاصلة الصّوتية وأشرت إلى أنّها كانت محلّ اهتمام كمال بشر دون بقية الوصفيين الذين وقع اختياري عليهم، وبينت مفهومها ووظائفها التّحوية والدّلالية من وجهة نظر كمال بشر.

أما **الفصل الثّالث**، والمعنون بـ **الدّرس الصّرفي القديم من وجهة نظر الوصفيين العرب**، وتضمّن خمسة مباحث: عرضت في **المبحث الأول** لخصائص الدّرس الصّرفي عند القدماء من حيث مفهوم الصّرف، والتّأليف فيه، وموضوعاته، ثم تطرّقت لمآخذ الوصفيين عليه، مع استعراض لأبرز الرّدود على هذه المآخذ، ثمّ ثنيت بالحديث عن النّظام الصّرفي عند الوصفيين من حيث مفهومه وأساسه.

وفي **المبحث الثّاني**، عرضت أقسام الكلام عند القدماء، وتعريفاتهم لها، مبينا الاختلاف في هذه التعريفات بين القرون الأولى والمتأخّرة، ثم أوردت مآخذ الوصفيين على النّحاة في هذا الباب، وبعدها عرضت للتّقسيمات الجديدة التي اقترحها كل من تمام حسان وإبراهيم أنيس.

أما **المبحث الرّابع**، فتطرّقت فيه للاشتقاق بأنواعه عند النّحاة، وآراء الوصفيين النّقدية والتّجديدية، وأمّا المبحث الخامس فتمحور حول أبواب الفعل الثّلاثي الصّحيح وقضية الميزان الصّرفي، ثمّ أنهيته بخلاصة ضمّت أهم النّتائج.

وأما **الفصل الرّابع**، وعنوانه: **الدّرس التّحوي القديم من منظور اللّسانين الوصفيين العرب**، وقسمته إلى خمسة مباحث، تناولت في **المبحث الأول**: نقد الوصفيين العرب للمنهج التّحويّ، حيث عرضت

فيه للمقولات التّقديّة الثّلاث: تأثّر النّحاة بالمنطق الأرسطي، والمعياريّة والخلط بين مستويات الكلام، وعدم إدراك العلاقة التّكاملية بين المستويات اللّغوية.

أمّا المبحث الثّاني، فعرضت فيه للقياس والتّعليل بين القدماء والوصفيين العرب، حاولت في البداية أن أنقّب في كتب التّراث عن خصائص هذين الأصلين في النّحو العربي، واستدللت بأقوال القدماء، وتتبع مراحل تطورها، كما أبرزت موقف بعض النّحاة المتأخّرين كابن مضاء، وأبي أحيان، وثبتت الحديث عن مآخذ الوصفيين على القياس والتّعليل، وموقفهم منهما.

وفي المبحث الثّالث: تضمّن نظرية العامل من وجهة نظر الوصفيين العرب: وقفت فيه على نظرية العامل عند النّحاة من حيث المفهوم والتّقسيمات والضّوابط، وثبتت الحديث عن مآخذ الوصفيين المحدثين على القدماء في هذه المسألة، وثلّثت الحديث عن نظرية تضافر القرائن التي تعدّ بديلاً عن العامل حسب ما قرّره تَمّام حسان، وأنهيته بعرض لنظرية العامل ونظرية القرائن بين المؤيدين والرّافضين.

أما المبحث الرّابع: فخصصته للحديث عن قضية الإعراب بين النّحاة والوصفيين: بدأته بعرض هذه القضية عند القدماء، من حيث الضّوابط والأصول، مع الإشارة إلى النّحاة الذين رفضوا هذه القضية أمثال: محمد ابن المستنير، ثمّ ثبتت الحديث عن موقف المحدثين، وعلى رأسهم إبراهيم أنيس، ثمّ تَمّام حسان، فعبّد الرحمن أيوب، مع الكشف عما اقترحوه من تفسيرات جديدة لهذه المسألة.

وفي المبحث الخامس: عرضت لقضية الزّمن بين النّحاة والوصفيين العرب المحدثين، أوردت في البداية تقسيمات الزّمن عند النّحاة، ثمّ ذكرت مآخذ إبراهيم أنيس، وتَمّام حسان على القدماء في هذا الباب، وكشفت عن تقسيماتهم الجديدة.

ثمّ خاتمة تضمّنت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

واعتمدت في عرض مادة العمل على المنهج الوصفيّ القائم على آليتي الاستقراء والتّحليل، وذلك في تتبّع واستخراج جوانب النّقد والتّجديد من مؤلفات الوصفيين العرب، كما اعتمدت على المنهج المقارن في تحديد أوجه الخلاف بين نتائج النّحاة القدماء والوصفيين العرب المحدثين، وبين الوصفيين فيما بينهم.

وتجدر الإشارة إلى وجود دراسات سابقة تناولت جهود اللسانيين الوصفيين، نكتفي بذكر أهمها، وهي تلك الدراسة التي أجراها محمد حسن العارف في مؤلفه (اتجاهات الدراسات اللسانية في مصر)، حيث رتبته بحسب المستويات اللغوية، وخصّص جزءا كبيرا منه للحديث عن أبرز الجهود النقدية والتجديدية لأعلام الاتجاه الوصفي في الوطن العربي. وما يلاحظ على محاولته أنها لم تقدّم نقدا وتقييما لهذه الجهود، واكتفت بالوصف فقط، وهذا ما سيحاول هذا البحث تداركه.

وقد شكّلت مجموعة من المصادر والمراجع حجر الأساس لهذا العمل، تمثّلت في بعض مؤلفات الوصفيين العرب والتي تعدّ مدونة هذا العمل، أهمّها: كتاب (من أسرار اللغة) لإبراهيم أنيس، و(اللغة العربية معناها ومبناها) لتّمّام حسان، و(التّفكير اللّغوي بين القديم والجديد) لكمال بشر، وكذلك بعض المؤلفات القديمة (كالكتاب) لسيبويه، و(الخصائص) لابن جني، و(الإيضاح في علل التّحو) للزّجاجي، وغيرها.

ولا يخلو بحث من صعوبات، وأبرز ما واجهني: كثرة الكتابات الوصفية وتشابه مادّتها أحيانا، مما جعل استخراج الفوارق بينها أمرا صعبا، إضافة إلى صعوبة استخلاص الإضافات الجديدة.

وختاما، حمدا لله جلّ في علاه على منّه وكرمه وإحسانه، ثمّ أقدم شكري الخالص للأستاذ المشرف: صالح خديش على تكبّد عناء الإشراف والتّوجيه مذ كان البحث فكرة إلى أن صار إلى ما هو عليه، فجزاه الله خير الجزاء، وله مني خالص الشّكر، والتّقدير، والعرفان.

والشّكر موصول لجامعة عبّاس لغرور -خنشلة- لاحتضاني في هذه المرحلة الدّراسية، وأخصّ بالذكر قسم اللغة والأدب العربيّ، كما أتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان للجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذا العمل، ومناقشته، وتقويم أخطائه وهفواته.

الفصل الأول: اللّسانيات

الغربية في التّناول العربيّ

1. اللّسانيّات الغربية (المفهوم والنّشأة وأبرز المدارس):

1.1. المفهوم والنّشأة:

شهدت الدّراسات اللّغوية منذ نهاية القرن التّاسع عشر ومطلع القرن العشرين بزوغ فجر علم جديد، عُرف باسم: اللّسانيّات *linguistique*، حيث يسعى -هذا العلم- إلى دراسة "اللّغة الإنسانيّة دراسة علميّة، في ذاتها ولذاتها، مكتوبة ومنطوقة كانت، أو منطوقة فقط، مع إعطاء الأوليّة لهذه الأخيرة، لأنّها مادّة خام تساعد أكثر على التّحقق من مدى فاعليّة أدوات البحث اللّسانيّ المعاصر، ولأنّها لم تنل بعد ما تستحقّه من العناية والدّرس، ويهدف هذا العلم إلى وصف وتفسير أبنية هذه اللّغات، واستخراج القواعد العامّة المشتركة بينها، والقواعد الخاصّة التي تضبط العلاقات بين العناصر المؤلّفة لكل لغة على حدة"¹، وأكثر التعرّيفات التي حدّدت مفهوم وخصائص هذا العلم تتفق فيما بينها، ويمكن أن نعدّد جملة هذه خصائص، في النّقاط الآتية:

__ اللّسانيّات علم مستقل يهدف إلى دراسة اللّغة الإنسانيّة دراسة تبتعد عن كل أشكال الدّاتيّة، والرّؤى المعياريّة، والنّزعات الإيديولوجيّة والدّينيّة، وكل ذلك __ حسب اعتقاد المحدثين __ كان سمة بارزة في العلوم اللّغويّة التّقليديّة.

__ يقع اهتمامها على اللّغة الإنسانيّة قاطبة، وهي تنظر إلى هذه اللّغة كما لو كانت ظاهرة طبيعيّة كباقي الظّواهر الأخرى يمكن إخضاعها للتّجربة والملاحظة، فتصف الظّواهر اللّغويّة (صوتا، وصرفا، وتركيبا، ودلالة)، ثمّ تتعدى الوصف إلى التّفسير وتقديم الفرضيات، بغية الوصول إلى قوانين مطّردة، تنطبق على كل اللّغات الطبيعيّة أو جلّها.

__ من بين أهداف اللّسانيّات أنّها تصبو إلى وضع قوانين مشتركة بين اللّغات الإنسانيّة انطلاقا من دراسة خصوصيات كل لغة، وبناء قواعد عامة انطلاقا من التّشابه الموجود بينها، فلكل لغة نظام من الخصائص الصوتيّة، والصّرفيّة، والتركيبيّة، قد تشترك مع غيرها في مجموعة من الخصائص، وتختلف في أخرى.

¹ عبد العزيز حليبي: اللّسانيّات العامّة واللّسانيّات العربيّة، منشورات دراسات سال، ط1، 1991، ص 11

تتعمد اللّسانيات على اللّغة المنطوقة أساساً للدراسة وتوليها العناية البالغة، وتدرس اللّغة بجميع مراتبها لهجة كانت أم فصحي انطلاقاً من جوانبها الأربعة: صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ودلالة.

ويلخّص فرديناند دو سوسير (Ferdinand de Saussure) مهام اللّسانيات في ثلاثة أمور هي: القيام بسرد تأريخ الفصائل اللّغوية لتصل إلى بناء اللّغة الأم في كل منها، وكذا البحث عن القوى العاملة في اللّغات قاطبة، وبصفة شاملة ثم استخلاص القوانين المشتركة والعامة بين هذه اللّغات، وأخيراً تحديد نفسها والاعتراف بنفسها.¹

وقد سُمي هذا العلم في الوطن العربي بتسميات عديدة وصلت إلى ثلاث وعشرين تسمية، من بينها: علم اللّغة، واللّسانيات، والألسنية، وعلم اللسان، واللانغوستيك، والألسنيات، وعلم اللسان البشري، واللّغويات الجديدة، وعلم اللّغة العام²، وليس هذا التّعدد يُحسب للدراسات اللّغوية العربية بقدر ما يحسب عليها، إذ أن هذا التّعدد المصطلحي قد نتج عنه مشكلات كثيرة كانت ولا زالت موجودة، وعلى الرّغم من إقرار المجتمع اللّغوي المنعقد بتونس بضرورة توحيد المصطلح المعبر عن هذا الوافد الجديد، إلا أن الاستجابة لهذه الدّعوة كانت محدودة، خاصّة من قبل اللّسانيين المشرقيين، حيث استمرّ كثير منهم استعمال مصطلحات أخرى غير اللّسانيات.³

وتصوّر صفة العلمية التي تنادي بها اللّسانيات تختلف بين المدارس اللّسانية، فالمدرسة البنيويّة الوصفية، تقرّر أن العلميّة هي أن تُدرس الظّاهرة اللّغوية عن طريق الاتصال المباشر بالواقع اللّغوي، حيث تلاحظ هذه الظّاهرة، ثم توصف وتُحلّل، دون أي محاولة لتفسيرها وتأويلها، أي أنها تقصي الجانب العقلي من الدّراسة اللّغوية، فيقع بذلك على عاتق اهتمامات الباحث اللّساني تطبيق هذه الخطوات، دون أن يفرض موقفه من الحدث اللّساني، فيتجنب في دراسته كل الأحكام التي تبين ميوله ونزعت، فيدرس ما هو كائن، وليس ما ينبغي أن يكون، بينما ترى اللّسانيات التّوليدية التّحويلية – التي دعت إلى تجاوز الوصف إلى التّفسير، أن العلمية "ينبغي أن لا تتوقف عند هذا المنهج الوصفي باعتباره مستقلاً لا يتجاوز حدود المادة المباشرة،

¹ ينظر: دو سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح قرمادي، ومحمد الشاوشن محمد عجينة، الدّار العربية للكتاب، دط، 1985، ص 24

² ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدّار العربية للكتاب، دط، ص 72

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 73

وإنما ينبغي أن تعيننا الدّراسة اللّغوية على فهم الطّبيعة البشريّة¹، فيكون فيها الجانب العقليّ أهمّ سمة تميز هذا الطّبيعة، لذلك فاللّسانيّات بمفهومها الضيّق تنبني على المبادئ التي جاء بها دو سوسير، أمّا بمفهومها العام، فتتعدّى ذلك، إلى تقديم تفسيرات وتأويلات للظاهرة اللّغوية، فهي بذلك "علم استقرائيّ موضوعيّ تجريبيّ ومنهجيّ، يقوم على الملاحظات والفرضيات والمسلمات".²

ويرى الباحثون أن الفضل يعزى للعالم اللّغوي دو سوسير في تشييد معالم هذا العلم، ووضع أسسه ومبادئه، وهو الملقب بأب اللّسانيّات الحديثة، إذ يرجعون نشأته إلى نهاية القرن 19، ويرون أنّ ثلاثة أسباب مهّدت لنشأته، هي: اكتشاف اللّغة السنسكريتية، وظهور القواعد المقارنة، ونشوء علم اللّغة التّاريخي.³

يعود الفضل في اكتشاف اللّغة السنسكريتية للعالم اللّغوي وليام جونز (William Jones)، الذي لاحظ وجود قرابة بينها وبين اللّغة الأوربية واللّغة الإغريقية، وتحدّث عن أهميتها في الدّراسات اللّغوية قائلاً: "إنّ للّغة السنسكريتية بنية رائعة أكمل من الإغريقية وأغنى من اللّاتينية، وهي تنمّ عن ثقافة أرقى من ثقافة هاتين اللّغتين، لكنها مع ذلك تتّصل بهما بصلة وثيقة من حيث القرابة، سواء من ناحية جذور الأفعال أم من ناحية الصّيغ النّحوية، حتى لا يمكننا أن نعزو هذه القرابة إلى مجرّد الصدفة، ولا يسع أي لغويّ بعد تفحصه هذه اللّغات الثلاثة إلّا أن يعترف بأنّها تتفرّع من أصل واحد مشترك زال عن الوجود".⁴، وأصبح اكتشاف السنسكريتية بعد ذلك أساساً في البحوث المقارنة.

وتبنّى هذه الدّراسات المقارنة عدد من اللّغويين أمثال فردريك شليجل (Friedrich Schlegel) (1829م) الذي درس الحضارة الهندية، وقام بتصنيف اللّغات، ونبّه إلى وجود تشابه يربط اللّغات الأوربية باللّغات الهندية والآرية، وكذا الألماني غريم (1863م) صاحب كتاب (في القواعد الألمانية)، وسبقهم إلى ذلك الباحث اللّغوي بوب (Franz Bopp) (1867م) الذي يُعدّ المؤسس الأوّل للقواعد المقارنة كما يعتقد بعض الدّارسين، فقد بحث في هذا المجال قرابة نصف قرن، ودرس العديد من اللّغات، كالفارسيّة، والعربيّة،

¹ عبده الراجحي: التّحو العربي والدّرس الحديث دراسة في قضية المنهج، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1979، ص 112

² مصطفى غلفان: اللّسانيّات التّوليدية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2010، ص 112

³ ينظر: أحمد قدور، مبادئ اللّسانيّات، دار الفكر، دمشق، ط3، ت 2008، ص 17

⁴ المرجع نفسه، ص 18-19

والعبريّة، والسّنسكريتيّة، وعددا من اللّغات الأوربية، وكانت غايته في ذلك هو البحث عن القرابة بين تلك اللّغات.¹

ثم ظهر أسلوب جديد لا يتّخذ البحث في القرابة بين اللّغات موضوعا له، إنّما يُعنى بالتّطورات اللفظية في اللّغة، من خلال مجموع تاريخها عُرف بالمنهج التّاريخي، وأبرز من مثل هذا الاتجاه: غريم، ودييز، وشليشر.

وفي نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م ازدهرت الدّراسات اللّغوية على يد السويسري دو سوسير، اقترح فيها منهجا جديدا لدراسة اللّغة، وهو المنهج البنويّ الوصفيّ الذي ينصبّ اهتمامه على دراسة اللّغة وظواهرها في فترة زمنية محددة، فيلاحظها، ويصفها، ويحلّلها، وظهر هذا المنهج بعد أن اكتشفت القيمة الحقيقية لمحاضراته التي يرجع الفضل في تصنيفها، وتبويبها، ونشرها إلى تلميذه تشارلز بالي (Charles Bally) وألبرت سيشهاي (Albert Sechehaye)، وذلك بعد وفاته -أي دو سوسير- بثلاث سنوات²، وصار لهذا المنهج أهمية كبيرة، فعمد أكثر اللّسانيين على دراسته وتبنيّه. لذلك فمعظم الباحثين المحدثين يتفقون على أن دو سوسير هو واضع هذا العلم، لكونه هو من قام بتوضيح معالمه وحدوده ومنهجه، وهذا الذي قرّره وايتني حين أكّد أن علم اللّغة إنّما هو من صنع هذا القرن، لأنّه -حسب رأيه- لا شيء يستحق صفة العلمية من التّائج التي توصّلت إليها الأبحاث القديمة (قبل القرن 19م)³، إلّا أن هذا القول لا يخلو من نقص، لكونه ألغى كل الدّراسات القديمة جملة وتفصيلا، ولم يلق لها اعتبارا، على الرّغم من وجود بحوث لغوية واسعة قبل القرن 19م، بل قبل ذلك بكثير، وتلك الدّراسات اللّغوية على ما تتّصف به من صفات تجعلها تبتعد عن الطّابع العلميّ بمفهومه الحديث، إلّا أن دورها كان واضحا جليا في البحوث اللّغوية الحديثة عند دو سوسير، وتشومسكي، وغيرهما، ولقد أكّد هذا الأخير على ضرورة العودة إلى الدّراسات اللّغوية القديمة خاصة تلك التي اعتمدت على الجانب العقلي، كما هو الشّأن عند الإغريق، واليونان، والعرب، لذلك فإنّ البحث اللّسانيّ الحديث أفاد كثيرا منذ نشأته

¹ ينظر: خليفة بوجادي، اللّسانيات النّظرية، بيت الحكمة، ط1، 2012، ص23-24. ينظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص20

² ينظر: أحمد مومن، اللّسانيات النّشأة والتّطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص119

³ ينظر: المرجع السابق، ص15

من جهود القدماء، وشكّلت هذه الأخيرة أهم خطوة في مسيرة الدّرس اللّساني الحديث، وضروريّ أن نعرض بإيجاز إلى بعض تلك الأعمال اللّغوية القديمة:

قدّم الهنود جهوداً قيّمة في المجال الصّوتي والصّرفي والنّحوي، رغبة منهم في المحافظة على كتابهم المقدّس (الفيدا)، إلى جانب الهنود نجد أن الإغريق عنوا عناية بالغة بالبحث اللّغوي، ويظهر ذلك من خلال ما قدّموه من دراسات عميقة مسّت مختلف جوانب اللّغة، فتحدّثوا عن حروف العلة والصّحاح، وتحدّثوا عن أقسام الكلام الذي فصل القول فيها كل من أفلاطون، وأرسطو في كتابه فنّ الشعر، كما تعرض كل منهما إلى قضية أصل اللّغة.

ولا يفوتنا أيضاً في هذا المقام ذكر ما قدّمه علماء العربية من جهود جبّارة مسّت كل جوانب اللّغة صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ودلالة، حيث وضع ثلّة من العلماء على رأسهم الخليل بن أحمد، وسيبويه، ابن جني، الجرجاني، ورضي الدّين الأسترابادي وغيرهم كثير، قوانين دقيقة ومضبوطة للّغة العربية، وقد شهد البحث اللّغوي العربي منذ بداية القرن الثّاني إلى نهاية القرن السّابع هجريّ نهضة، وتطوّراً كبيرين، وازدهرت الأبحاث خلال هذه الحقبة الزّمنية ازدهاراً واسعاً، وكانت الحضارة الغربيّة آنذاك تعيش فترة ركود وتخلف.

وعلى الرّغم من القيمة الكبيرة للدراسات اللّغوية العربيّة، فإنّها لم تحفل بالاهتمام اللاّئق من طرف أغلب اللّسانيين المحدثين، إذ لم تذكر المصادر أن دو سوسير حينما درس اللّغات البشريّة تطرّق للدّرس اللّغوي عند العرب، فالقارئ لمحاضراته يرى تغاضياً وسكوتاً واضحين كلّما تعلّق الأمر بظاهرة لغوية تضارع لما عند العرب، وغيرهم من الشّعوب العريقة¹، ولا شكّ أن هذا الأمر قد أغفله كثير من الدّارسين العرب ممّن تبنّوا منهجه، مما قادهم إلى التسرع في الحكم على الثّراث اللّغوي بأحكام تعسّفية وآراء مجحفة، ولو أن هؤلاء الباحثين الغرب أولوا العناية الكافية لدراسة اللّغة العربيّة لساعدهم ذلك على تطوير البحث اللّغوي عندهم أكثر، ولعرفت اللّسانيات تقدماً كبيراً لما هي عليه اليوم، بدليل ما أثّره الثّراث العربي من قضايا لغوية كثيرة لم يتوصّل إليها البحث اللّغوي إلا في هذا القرن.

¹ ينظر: عبد الجليل مرتاض: في مناهج البحث اللّغوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 13

وفي القرنين 15م إلى القرن 18م، شهدت الدّراسات اللّغوية في الغرب تطورا نسبيا، فظهرت بحوث غزيرة توزّعت على مراحل ثلاثة هي: اكتشاف اللّغة السنسكريتية، وظهور القواعد المقارنة، ونشوء علم اللّغة التاريخي.

إن تلك الفترات التاريخية تمثل محطات مهمّة في البحوث اللّغوية الإنسانيّة، على الرّغم من اتّصافها بصفات تخرجها عن الطّابع العلميّ (بالمعنى الحديث) إلّا أنّها مثّلت منطلقا حاسما ودورا بارزا في تشييد معالم الدّرس اللّغوي الحديث، ومن الخطأ بمكان أن نتصور أنّ اللّسانيات كعلم مستقلّ بذاته جاء من العدم، وأن واضعه كان له الفضل كله في وضعه.

ولقد قرّر آخرون بأن البداية الحقيقية لعلم اللّسانيات "تبدأ من كتاب فرانز بوب سنة 1816، وبعضهم يعتبر أنّ البداية الحقيقية مع غريم أوراسك 1819، وثالث يقرّ بأن هذه البداية كانت بظهور كتاب دو سوسير 1916 دروس في اللّسانيات العامة، ورابع يعتبر أنّ بداية اللّسانيات كانت مع تروبتسكوي، وخامس يرى أنّها تبدأ مع تشومسكي سنة ظهور كتابه البنى النّحوية 1957.¹ ولكل رأي من هذه الآراء حجته، ودليله الذي يستند إليه *.

2.1 المدارس اللّسانية الحديثة وأبرز خصائصها:

لقد أسهمت أفكار دو سوسير في انبثاق مدارس ومناهج لسانية جديدة، وهذه المدارس على اختلافها وتنوعها اتخذت من أفكار دو سوسير منطلقا أساسيا، حيث عملت بعضها على شرح ما جاء به، وعملت أخرى على تطوير وإضافة أفكار جديدة، في حين اعتمدت مدارس أخرى على الانتقاد

¹ عز الدين مجدوب: **المنوال التحوي**، دار محمد الحامي، سوسة، ط 1، ت 1998، ص 59

* فالذي يرى أنّ البداية الحقيقية مع بوب ينطلق من فكرة أنّ بوب هو أوّل من صاغ فرضيات عامة حول جانب من جوانب الألسنة البشرية تطوّرها وقاربها، واتّخذها موضوعا لبحث، أو لاختصاص جديد مستقلّ بنفسه، فهذا الموقف يراعي أوّل الفرضيات العامة وتحويلها من مجرد حدس وتخمين إلى فرض علمي متين، أما الذي يعتبر غريم واضع علم اللّسانيات فهو يرى أنّه هو أوّل من صاغ منوالا إجرائيا يقوم على فرضيتي التحو المقارن، وهو قانون المطابقات الصّوتية، أما الذي يعتبر دروس دو سوسير البداية الفعلية لهذا العلم، فهو ينطلق من مراعاة شمولية الفرضيات العامة لهذا الكتاب لمختلف جوانب الظاهرة اللّغوية، أما الذي ينسب البداية الأولى لتروبتسكوي، فهو يراعي جوانب المنوالات الإجرائية، والذي أثر تشومسكي عن غيره، فهو من نوعية المنوالات الإجرائية، وضرورة شكلنتها شكلنة صورية رياضية. " ينظر المرجع نفسه ص 59_60

واقترح البديل. وصارت أفكار دو سوسير تمثّل مدرسة أيضا عُرفت بالمدرسة البنويّة الوصفية، وذلك بعد نشر كتابه الموسوم بـ: (محاضرات في اللّسانيات العامة *cours de linguistique generale*).

وضروري ههنا أن نقدّم لمحة موجزة عن تلك المدارس لما لها من أهمية بالغة في معرفة توجهات اللّسانيين العرب المحدثين في نظرتهم للتراث اللّغوي العربي:

1.2.1. مدرسة جنيف: أقام صرح هذه المدرسة مجموعة من تلامذة دو سوسير أمثال ألبرت سيشهاي، وتشارل بالي، وهنري فراي وغيرهم، وقد حملت أفكارهم في الأغلب الأعم ما جاء به أستاذهم فعملوا على شرح وتوضيح مختلف المبادئ والمفاهيم، وبنوا دراستهم على مفاهيم أستاذهم، والتي تبلور في الثنائيات المعروفة، ولم يتوان هؤلاء في الدّفاع عن فكر دو سوسير وتبنيه¹.

2.2.1. مدرسة براغ (الوظيفية): تأسست سنة 1926 على يد طائفة من اللّسانيين أبرزهم فيلام ماثيسوس، وتربتسكوي، وياكسون، وغيرهم، وتعدّ هذه المدرسة فرعا من فروع البنويّة الوصفية، حيث تبنت كثيرا من الأفكار السّوسيرية وطوّرتها، كالتمييز بين اللّسان والكلام، ومفهوم البنية والتّقابل، والعلاقات السياقية والجدوليّة، والرّبط بين التّزامن والتّعاقب، كما استطاعت أن تربط اللّسانيات بمجالات عديدة أدبية، وفنية، تنفرد هذه الحلقة بمجموعة من الخصائص نلخصّها في التّقاط الآتية:²

— تأكيدها على أن الوظيفة الأساس للغة هي التّواصل حيث تتحقّق (الوظيفة التواصلية) ضمن وظائف كثيرة يحددها السياق، والمقام، والبنيات اللّغوية المستعملة.

— ترى أن البنية التّحوية، والدّلالية، والفونولوجية، للغة تُحدد بالوظائف المختلفة التي تقوم بها في المجتمع.

— قدمت حلقة براغ أفكارا رائدة في مجال الصّوتيات الوظيفية، وذاع صيتها في هذا المجال، وطوّرت أفكارها فيما بعد على يد بعض اللّسانيين، أمثال الفرنسيّ أندري ماريتني صاحب فكرة التّقطيع المزدوج.

¹ ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد، ط1، 2013، ص187_188_189.

² ينظر: المرجع نفسه، ص215_224_228_231_234.

تميّزت بمجموعة من الأطروحات اللّسانية أبرزها: تحديد وظائف اللّغة بدقة، ممثلة في ستّ وظائف حدّدها رومان جاكبسون، وكذا تأكيدها على أهمية الجانب الخارجيّ السّمعي في اللّغة، كما حدّدت مجال الصّوتة البنيويّة، وقضاياها الكبرى ومهامها وأهدافها.

كما حاولت أن تقدّم دراسة للجملة بمراعاة المقام.

3.2.1. المدرسة الغلوسيماتيكية: تأسّست عام 1931 على يد لويس هلمسلاف، وتعد امتدادا لأفكار دو سوسير كونها عدّت اللّغة شكلا وليست مادّة، وسعت أيضا إلى تناول اللّغة تناولا رياضيا منطقيّا، ودعت إلى التّحلي عن الدّراسات التّقليدية المبنية على أسس فلسفية مقارنة، وخلاصة هذه النظرية: "أنّها نظرية تهدف إلى إرساء منهج إجرائي يمكن من فهم كل النّصوص من خلال الوصف الشّامل، إنّها ليست نظرية بالمعنى العادي لنظام من الفرضيات، بل نظام من المقدّمات الشّكلية والتّعريفات والنّظريات المحكّمة التي تمكّن من إحصاء كل إمكانيات التّأليف بين عناصر النّص الثّابتة".¹

4.2.1. مدرسة فيرث: انصبّ اهتمام هذه المدرسة على الصّوتيات الوظيفية، وعلم الدّلالة، ودعت إلى دراسة اللّغة بعيدا عن الأفكار الفلسفية، والمنطقية، ومراعاة الجوانب الثّقافية، والاجتماعية في دراسة لغة مجتمع معين²، والمعنى عنده وظيفة يحدّد انطلاقا من السّياق، وليس هو تلك العمليات الدّهنية الكامنة، فتتحدد بذلك الوظيفة الدّلالية للكلام في الموقف الفعليّ المعين، أي بعد الخروج من خانة الوجود الوضعيّ، إلى الحيز الاستعماليّ الفعليّ، ولا يتحقّق ذلك إلا في سياق الموقف.³

والتّحليل اللّغوي عند فيرث يقوم على أسس ثلاثة هي:⁴

¹ أحمد مؤمن: اللّسانيات النشأة والتطور، ص 160.

² المرجع نفسه.

³ ينظر: محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللّسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1، 2004، ص 79

⁴ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 1996 ص 133

— اعتماد السّياق والمقام في أي تحليل لغوي، مع ضرورة النّظر إلى الطّروف والملابسات التي تحيط بعملية الكلام ، كشخصية المتكلّم والسّامع وتكوينهما الثّقافي، والظّواهر الاجتماعية والمناخية، وعلاقتها باللّغة والسلوك اللّغوي أثناء عملية الكلام، ثمّ النّظر في مدى تأثير الكلام في المشاركين فيه.

— تحديد بيئة الكلام المدروس، لتجنب الخلط بين لهجة وأخرى، لأن الاختلاف يترتب عنه تحديد للبيئة الاجتماعية والثّقافية لهذه البيئة، وكذا تحديد المستوى الكلامي المراد دراسته (لغة المثقّفين، أو العوام، أو النّثر، أو الشّعْر)

— لكي نصل إلى تحديد المعنى وجب تحليل الكلام إلى عناصره المكونة له (الفونيمات، والمورفيمات، والتركيب)، والكشف عن العلاقات الدّاخلية بينها، والمعنى هنا يتّصل بمستويات التّحليل اللّساني، مع ضرورة الرّبط بينها وعدم الفصل، والتّدرج في التّحليل لكي نصل إلى المعنى اللّغوي.

وقد أفاد اللّسانيون العرب كثيرا من هذه النّظرية وأثّرت تأثيرا واضحا في المنجز اللّساني العربي، خصوصا في أعمال تمام حسان، وكمال بشر.

5.2.1. المدرسة التّوزيعية: وتمثل هذه المدرسة قطبا بنويّا آخر في أمريكا ترعّمه الأمريكي زيلخ هاريس، وقد أغنى اللّسانيات الأمريكيّة ببحوث عديدة ومتنوعة فاقت كثيرا ما قدّمه بلومفيلد وسابير الذي سار على نهجها في كثير من الأحيان، حيث جمع هاريس في كتاباته المتنوّعة بين تجريبية اللّسانيات الوصفية، وما تطلّبت من ابتعاد جذري عن المعنى في الوصف والتّحليل، والصّرامة والإجراءات، وشكّلت المصادر المنطقية الرّياضية واللّسانية أهم المصادر التي تقوم عليها هذه المدرسة، وحصر هاريس مهمة اللّسانيات في معرفة ترتيب العناصر اللّغوية، وتوزيعها داخل مجرى الكلام والعلاقة بينها، مع إبعاد المعنى في الدّراسة، كما تقوم اللّسانيات الهاريسية في جوانبها الصّوتية، والصّرفية، والتركيبية، على أسس تشمل التّقطيع، والتّصنيف، والتّحويل¹، وجدير بالذكر أن تشومسكي صاحب النّظرية التّوليدية التّحويلية أفاد كثيرا مما قدّمه أستاذه هاريس، خاصة فيما تعلق بمفهوم التّحويل.

¹ ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات البنيوية منهجيات واتّجاهات، ص 419_420_421_422

وهذه المدارس _ كما أسلفنا _ تتفق كلها في مجموعة من المبادئ، وتنفرد كلّ منها ببعض الخصائص والإضافات، فأبرز ما تتفق فيه:

أ_دعوتهما إلى دراسة اللّغة دراسة علمية موضوعية، بعيدا عن الرّؤى المعيارية، والانتماءات العرقية والإيديولوجية، والدينية.¹

ب_ إعلان القطيعة مع الدّراسات اللّغوية التّقليدية، وثورتها ضدّها (الفيلولوجيا، النّحو المقارن، والنّحو المعياري)، كونها: قامت على أسس غير علمية، حيث اتّسمت بالنّظرة المعيارية للظّواهر اللّغوية، وقامت على كثير من الافتراض والتّأويل، نتيجة تأثرها بالمنطق وتعليلاته، ومن ثمّ التّأكيد على أن للّغة منطق خاصّ يفرضه الاستعمال وطبيعة اللّغة الاجتماعية، ولا يفرضه المنطق العقليّ، كما يعتقد البنيويون الوصفيون أن البحوث اللّغوية التّقليدية ركّزت على المعنى فوقعت في فخّ الدّاتية، وقامت قواعدها على النّظرة الجزئية للّغة (اهتمّت بالتّصوص الرّاقية وأهملت اللّهجات).²

ج_ الاكتفاء بوصف الظّواهر اللّغوية كما هي في الواقع عن طريق، الملاحظة، ثم الوصف، ثم التّحليل والتصنيف، وتناهى عن التّفسير والتّعليل العقليّ، وتمسك عن إصدار الأحكام المعيارية والقيمية (الخطأ، والصّواب...).

د_ اعتمادها على المنطوق بدرجة أولى؛ لأنّه أكثر تمثيلا للواقع اللّغوي، وما الكتابة إلا صورة تقريبية لذلك المنطوق، وليس هو نفسه.

هـ_ تهتمّ أغلب المدارس البنيويّة بالشّكل، وتعطيه العناية الفائقة. وتهتم بالمعنى بدرجات متفاوتة.

6.2.1. المدرسة التّوليدية التّحويليّة: وهو الاتجاه الذي ظهر كردّ فعل على مبادئ المدرسة البنيويّة الوصفية الأمريكيّة التي تزعمها بلومفيلد، وكانت ثورة حقيقية على هذا المنهج السائد، الذي أقصى العقل كليّا من الدّراسة اللّغوية، وجعل الإنسان شأنه شأن الحيوان والآلة، وقد أعادت هذه النّظرية الاعتبار

¹ ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، بين النّحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة، مقال منشور بمجلة: جيل الدّراسات الأدبية والفكرية، جامعة صفاقس، تونس، العدد 4، 2014، ص 11

² ينظر: عبده الراجحي: النّحو العربيّ والدّرس الحديث بحث في المنهج، ص 47

للجانِب العقليّ في دراسة اللّغة، وصار السّمة البارزة في ذلك، بواسطته يستطيع الإنسان إبداع وإنتاج اللّغة، ولا يكفي بترديد وإعادة ما تعلّمه؛ وعليه فالفكرة الأساس لهذه النّظرية تتبلور في مفهوم "الإنتاجية في اللّغة التي بمقتضاها يستطيع المتكلّم أن يؤلف ويفهم جملاً جديدة غير متناهية لم يسبق له أن سمعها من قبل، وهي السّمة التي تميّز الإنسان على الحيوان والآلات"¹، ومن أوجه الخلاف أيضاً بين هذه المدرسة، والمدرسة البنويّة، هو أن هذه الأخيرة تنطلق في دراستها من المتن (المدونة)، بوصفه مادة تُلاحظ وتُوصف، وتُوضع لها القوانين، خلافاً للتوليدية التي ترفض التعامل مع المتن، لأنه يتعارض مع أهم خصائصها، وهو فكرة الإبداع اللّغوي²، وتقوم هذه النّظرية على جملة من المفاهيم، أبرزها: التّوليد والتّحويل، والبنية العميقة والسّطحية، والإبداعية، والنّحو العالمي، وهلم جرّاً.

3.1. مستويات التحليل اللّساني في اللّسانيات الوصفية:

يدرس المنهج البنويّ الوصفيّ اللّغة من أربعة مستويات (صوتا، وصرفاً، وتركيباً، ودلالة)، وينطلق التحليل اللّساني من أصغر وحدة، وهي (الفونيم)، ثم الأكبر فالأكبر، أي (المورفيم)، ثم (التّركيب) وصولاً إلى الدّلالة، ولكل مستوى حدوده المنهجية، واهتماماته الخاصّة، غير أنّها لا تنفصل في التحليل اللّساني، بحيث يعتمد اللاحق على معطيات السّابق، وفيما يأتي بيان لحدود هذه المستويات:³

المستوى الصّوتي: Phonology: يتناول الأصوات اللّغوية وتصنيفاتها، وينقسم إلى نوعين: علم الأصوات العام phonetics، وعلم وظائف الأصوات phonology .

المستوى الصّرفي: Morphology: وهو المستوى الثّاني في التحليل اللّغوي، يدرس صيغ الكلمات، وما يطرأ عليها من تغييرات تحدث إضافة في المعنى، وهذه التّغييرات هي ما يسمّى بالملحقات الصّرفية inflectioal endings، وهذه اللّواحق تكون في آخر الكلمة كالحرف (s) الذي يفيد الجمع في كلمة cat، وتكون في

¹ محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللّسانيات، ص 89

² ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات التّوليدية، ص 31

³ ينظر: محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللّسانيات، ص 15_16_17

أول الكلمة مثل re، في كلمة tell ليدل على معنى: يخبر مرة أخرى، أو يكون في وسط الكلمة كتغيير حرف العلة في كلمة sing إلى sang، ليدلّ على الماضي.

المستوى التركيبي syntax: ويتناول هذا المستوى بنية الجملة وأنماطها، والعلاقات بين الكلمات وقواعد هذه العلاقات، ومن اللّسانيين المحدثين من يجعل علم التّراكيب وعلم الصّرف تحت علم واحد يسمّونه: علم القواعد Grammar لكون علم الصّرف يُعنى ببنية الكلمة المفردة، وعلم النّحو يُعنى ببنية الجملة التي تتكون من مجموع تلك الكلمات.

المستوى الدّلالي semantics: ويعنى بتحليل المعنى الحرفي لألفاظ ووصفها (المعنى المعجمي)، وبالمعنى العام والكامل للجمل، كما يدرس العلاقات الدّلالية بين المفردات (التّرادف، والمشارك اللفظي، والتّضاد..).

2. انتقال الفكر اللّساني الغربي إلى الوطن العربي:

لا شكّ أن نقل الدّرس اللّساني الغربي إلى الوطن العربي لم يكن بالأمر السّهل، خاصّة وأنّ العربي في تلك الفترة كان يعيش فترة ركود وجمود في جميع الأصعدة ونظريته القداسية للتّراث صعبت من استقبال هذا الوافد الجديد، ولكن المسعى الحثيث في تطوير العربية وتيسير قواعدها دفع باللّسانيين العرب الذين اطلّعوا على المنجز اللّساني الغربي، أو الذين درسوا بالجامعات الغربية إلى مواجهة التّحديات وخوض غمار تجربة مريّة في نشر أفكارهم، إلى أن نجحوا في ذلك وصار لهم أنصار كثير، وقد شهد الواقع اللّغوي _آنذاك_ نوعاً من الصّراع بين أنصار التّراث وأنصار الحداثة، وهو ما سنحاول الكشف عنه في العناصر الآتية.

1.2. الواقع اللّغوي العربي قبل مرحلة الكتابات الوصفية:

عرفت الثّقافة العربية نوعاً من الجمود والتّخلف في جميع الميادين، أثناء وقبل مرحلة الحكم العثماني، وكان للجانب اللّغوي نصيب من هذا الرّكود، وتدخلت في ذلك العديد من الأسباب منها: مخلفات عصر الضعف، والقطيعة التّراثية: "وزاد الأمر سوءاً أن أدب العصور الرّاهنة قد نسيته ذاكرة النّاس واندرس

واندثرت نماذج البيان الأدبي وانمحي ما كان لهذه الثّقافة العظيمة من أثر روحي¹، ومن بين الدّلائل أيضا على تراجع الدّراسات اللّغوية في العصر العثمانيّ هو أن كتب التّاريخ الأدبيّ أهملت عصر السّلطة العثمانية، وجعلت السيّوطي آخر صوت لغويّ²، وتزامن ذلك مع حملة نابليون على مصر، فكان إيدانا بتحويلات كبيرة، كما هيأت فرص الانفتاح على الثّقافة الغربية عموما، وعلى الدّرس اللّسانيّ الغربيّ خاصة، فعمل جمهور الباحثين العرب على إيصال الفكر العربيّ بنظيره الغربيّ.

لذلك فقد كانت حملة نابليون على مصر بمثابة النّافذة التي أطلّ العرب من خلالها على ما في أيدي الأوربيين من علوم لغوية، فعمل مجموعة من الباحثين على التّهوض بواقع اللّغة العربية، وجعلها أكثر تماشيا مع الواقع، وكان للترجمة أهمية كبيرة في هذا الخطاب النهضويّ، خصوصا إذا تعلّق الأمر بإيجاد المقابلات اللّغوية في اللّغة العربية، إذ جعل هؤلاء الباحثين أمثال: أحمد الشدياق، وإبراهيم اليازجي، يولون العناية بالمعجم، فحاولوا تلخيصه من مخلفات عصر الانحطاط، وتقديمه في صورة سهلة، تيسر الوصول للمعنى المراد، كما وجّه هؤلاء وغيرهم انتقادات للمعاجم العربية القديمة بدعوى أنّها لم تعد تستجيب لمتطلبات العصر³، وأن القدماء حين وضعوا المعاجم "جعلوها على حسب أفهامهم وأذهانهم وأفهام أهل زمانهم فاقتصروا وأوجزوا وأشاروا وأرمزوا..⁴"، إلى جانب هؤلاء الذين اتّخذوا من المعجم أساسا للدّراسة انبرى آخرون إلى الاهتمام بقضايا أخرى من قبيل تعليم اللّغة العربية بناء على مناهج جديدة تُساعد على تلبية حاجات المتعلمين، حيث سعوا إلى تيسير قواعد العربية، وإخراج كل ما من شأنه تعقيد النّحو كالعلل النّحوية مثلا، وقد ساعدهم في ذلك اطلاعهم على المنتج الغربيّ، وطرائقه في تصنيف المصنّفات، فانتهجوا نهجهم وساروا على آثارهم، كما هو الحال عند رفاعة الطهطاوي الذي ألّف كتباً تحت عنوان التّحفة المكتبية، سنة 1868 سار فيه على نمط المؤلفات الفرنسية في النّحو، وأعجب بهم أيّما إعجاب أثناء بعثته إلى فرنسا، فخالف بذلك ما كان سائدا في الأوساط العربية خاصة معاصريه من علماء الأزهر، فقد "جاء

¹ جورج أنطونيوس: بقطة العرب، تج: إحسان عباس، ط8، 1987، ص 102

² حافظ إسماعيلي علوي: اللّسانيات في الثّقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ط1، 2009 ص 21

³ ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربية المعاصرة، ص 23

⁴ أحمد فارس الشّدياق، الجاسوس على القاموس، دار النوادر، دمشق، ط1، 2013، ص 03

الكتاب في أسلوب بسيط يسير استخدم فيه صاحبه جداول إيضاحية¹، ثم برزت محاولة أخرى اهتمت بفتة الطلبة الجامعيين، وهو كتاب بعنوان: (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) لحسن المرصفي، جمع فيه صاحبه علوم العربية المتنوعة من نحو، وصرف، وبلاغة، وفقه لغة، وقدمها بأسلوب سهل بسيط يكشف فيه عن بعض الهفوات التي وقعت فيها الطرائق التقليدية.

وتوالى المحاولات بعد هذين المؤلفين، غير أنّها لم تخرج عن نموذجهما، بل حذت حذوهما، إلى أن شهدت تغيراً جزئياً، وصارت تركز تلك الجهود على نقد النّحو العربي، وكان ذلك بظهور مؤلف مشهور، هو كتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى، وهي محاولة يلتبس منها جدة وجدّة، حاول فيها صاحبها تقديم نقد للنّحو العربي، داعياً إلى ضرورة تخليصه من شوائب المنطق والفلسفة، عن طريق إلغاء العامل، والعلل وما ينجر عنها من تأويل وتقدير، وكان يصبو هذا المؤلف إلى إيجاد منهج جديد للدراسة اللّغة العربية معتمداً طريقة عرض الأفكار ونقدها، ثم اقتراح البديل، ولم يبد فيها إبراهيم مصطفى أي إعجاب بالمناهج الغربية، وهي السّمة البارزة التي ميزته عن الوصفين، كما سيأتي بيان ذلك، غير أن ما يؤخذ عليه هو تركيزه على الجانب التّعليمي، وإغفاله للغاية التي جاء من أجلها، وهي تقديم منهج جديد لدراسة اللّغة العربية، وهذا ما جعل بعض الباحثين لا يدرجونه ضمن الدّعوات التجديدية، كون هذه الأخيرة تقوم على أصول جديدة، ومنهج جديد، ونظرة جديدة².

وقد كان للمستشرقين دور بارز في التّعريف بالمنتج الغربي، حيث عمل هؤلاء في الجامعات المصرية واتخذوها منبراً للدّعوة إلى مناهجهم، ويظهر ذلك عند الباحثين الألمان أمثال برجشتراسر (Bergstrasser) صاحب كتاب (التّطور النّحوي) في اللّغة العربية، إذ يرى فيه "أن النّظر إلى اللّسان العربي من وجهة تاريخية له فائدتان أولهما: إكمال معرفة اللّغة العربية وشؤونها، والأخرى هي التّوصل إلى معرفة طرائق علم اللّغة العربية على العموم وبأسهل وجه، لأن علم اللّغة الغربي له طرقات السّؤال والبرهان بعيداً عن تعليم اللّغات العادي في المدارس"³، ويتضح من قوله أن الباحث نهج في كتابه المنهج التّاريخي والمقارن، وأشار فيه إلى الاتجاه

¹ حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 60

² ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 28_29_30

³ برجشتراسر: التّطور النّحوي، ترجمة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994، ص 04

البنويّ الوصفي، مطلقاً عليه اسم: النّظاميّة، وفي نظر البّاحث أن هذا الضّرب نظير للمنهج التّاريخي، وفحواه أن يُنظر إلى طور من أطوار تاريخ لغة معينة ثم نتساءل عن خصائصها في هذا الوقت؟ وكيف ترتّب كل وحدة منها مع سائر الوحدات الأخرى؟ إلى غير ذلك من الضّوابط التي تنادي بها الوصفية البنيويّة، كما سنخّر الباحث هذا المنهج الوصفي(أو النّظامية) في نقد النّحاة الأوائل، فذكر أن الذي منع علماء المسلمين في دراستهم للغة العربية صرفاً ونحواً، هو سؤالهم عما يجوز وما لا يجوز في اللّغة، وكان الأولى أن ينصبّ اهتمامهم على ما هو كائن لا على ما ينبغي أن يكون، وكذلك غلب على ظنّهم أن العربية الفصيحة تمثّلها الأشعار القديمة، وبذلك أهملوا باقي اللّهجات، واللّغة المستعملة في شؤون الحياة اليوميّة.¹ وينبغي الإقرار أن علماء العربية حين جمعوا اللّغة كانت غايتهم البحث عن نقاء اللّغة التي بها يفهم القرآن الكريم، لذلك تجنبوا الأخذ عن الأماكن المتاخمة لبلاد الأعاجم لاحتمال فساد ألسنتها، ثمّ وضعوا قواعد صارمة لكي لا يتسلّل اللّحن للقرآن الكريم، بالإضافة إلى أن المحدثين قد توهموا وجود عربية فصيحة تستعمل في الأشعار، ولهجات متنوعة تستخدم في شؤون الحياة، وليس الأمر كذلك كما سيأتي بيانه.

انطلاقاً من هذه الدّعوات تمكّن العرب من الاطلاع على بعض المقاربات التي كانت شائعة في الغرب، كالدراسات المقارنة والتّاريخية، وقد ظهرت هذه المقاربات في كتابات بعض الباحثين العرب أمثال رفاعه الطهطاوي، وإبراهيم اليازجي، وجرجي زيدان، وغيرهم، خاصّة محاولة رفاعه الطهطاوي التي حاول فيها مقارنة اللّغة العربية باللّغة الفرنسية رغبة منه في محو ما كان سائداً من أفكار قداسية اتّجاه اللّغة العربية وأنها اختصّت بضروب البيان عن سائر اللّغات²، كما ظهرت بعض أفكار الدّرس اللّساني الحديث في أعمال جرجي زيدان الذي حاول "أن يعرض شيئاً مما كان متداولاً بين علماء اللّغة في الغرب عن طبيعة اللّغة ووظيفتها وطرق تحليلها، وأن يستفيد من ذلك في دراسة اللّغة العربية، وكان يعتمد على التّرجمة من كتب المستشرقين، خاصّة الألمان منهم."³

¹ ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص33. ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص141_142

² ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص36

³ المرجع نفسه، ص39

وجدير بالذّكر أن ما قدّمه هؤلاء المستشرقون لم يتجاوز حدود الجامعة، بل حتى داخل الجامعات لم يلق ترحيباً واسعاً؛ لأنّ التّمودج القديم بقي سائداً آنذاك¹، ولم يُلتفت إلى مثل هذه الدّعوات إلى غاية عودة بعض الباحثين العرب من البلاد الغربية، الذين نهلوا من علومهم اللّغوية، وأخذوا عنهم، وعادوا إلى أوطانهم محمّلين بأفكارهم، ومناهجهم منبهرين بجهودهم.

لقد حاول هؤلاء الباحثون إعادة النّظر في الموروث اللّغوي العربي بناء على ما أخذوه عن الغرب من مناهج وطرائق في دراسة الظّاهرة اللّغوية، فبدأت صيحات التّجديد تعلو داخل الوطن العربي، وكلّلت جهودهم بتصنيف مجموعة من المؤلّفات التي حملت بين دفتيها تعريفاً للمناهج الغربية، ومحاولة تطبيقها على اللّغة العربية، ونقداً للموروث اللّغوي العربي.

أصدر عبد الواحد وافي أوّل كتابين سنة 1941م هما علم اللّغة، وفقه اللّغة، ناقش في الأوّل قضايا عديدة مثل قضية نشأة اللّغة، الأصوات اللّغوية، اللّغة من حيث دلالتها..، وعلى الرّغم من تصريحه أن العلماء قد طوّروا صفحة البحث في نشأة اللّغة، ورأوا أنّه لا يدخل ضمن البحوث العلمية، فإنّ الباحث قد أفرد لها باباً كاملاً، وقد افتقد الكتاب للدقّة في التّفريق بين المنهج التّاريخي والمنهج الوصفي في تقسيمه للفروع علم اللّغة، حيث أطلق في تقسيمه لمستويات البحث اللّساني من المستوى الصّوتي والدّلالي، ثمّ قسّم علم الدّلالة إلى أقسام ثلاثة: مورفولوجيا التّعليمي، المورفولوجيا التّاريخي، والمقارن، ورأى أن كل من القسمين الأخيرين يندرجان ضمن علم اللّغة، بينما يدخل القسم الأوّل ضمن حيز البحوث التّعليمية².

والناظر في محتويات الكتاب يجده يتناول موضوعات تندرج في الأغلب الأعم ضمن الدّراسات التّاريخية المقارنة، كمسألة التطّور اللّغوي، وفصائل اللّغات واللّهجات وعائلاتها..، مع وجود بعض الإشارات إلى مبادئ البنية الوصفية مثل: التّفريق بين المنطوق والمكتوب في اللّغة، تقسيم الدّراسة إلى مستويات أربعة، إضافة إلى دعوته إلى اعتماد الملاحظة والتّجريب في أي دراسة تسعى لتحقيق صفة العلميّة، أما كتابه الثّاني

¹ ينظر: أحمد حسن العارف، اتّجاهات الدّراسات اللّسانية المعاصرة في مصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، مصر، ط1، 2013، ص141

² ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص142_143

(فقه اللّغة)، فتناول موضوعات علم اللّغة المقارن، تطرق فيه لقضية اللّغات السّامية بإسهاب وذهب إلى أن هذا الكتاب يُعدّ تكملةً لمؤلفه الأول علم اللّغة.¹

وما يلاحظ على جلّ المؤلفات التي ألّفت في المراحل الأولى؛ أي مع رفاة الطهطاوي وعلي عبد الواحد وافي إضافة إلى بعض جهود المستشرقين أنّها اتخذت من المنهج التّاريخي المقارن اتجاها لها، مع وجود بعض الإشارات إلى المنهج الوصفي، بيد أنه لم يكن واضح المعالم ولم يفرّق هؤلاء بين المنهجين تفريقاً يرسم حدوداً واضحة لكل منهج، إلى غاية عودة أحد أبرز أعلام اللّسانيات العربية الحديثة، وحامل لواء اللّسانيات الوصفية في الوطن العربي، وهو إبراهيم أنيس.

2.2. تلقّي اللّسانيات الوصفية في الوطن العربي:

ذكرنا في ما سبق أن تصور المنهج الوصفيّ لم يكن واضحاً كفاية عند علي عبد الواحد وافي، وبعض المستشرقين، وذلك إلى غاية عودة اللّسانيين العرب الذي درسوا بالجامعات الغربية، ورجعوا محمّلين بأفكار المنهج البنوي الوصفي، على رأسهم إبراهيم أنيس، فلقد أغنى هذا الباحث المكتبة العربية ببحوث مهمّة، شرع من خلالها في تطبيق ما تلقّاه من أفكار لسانيّة على اللّغة العربية، ونقد آراء القدماء بناء على توجّهه " ويبدو أن مؤلفات إبراهيم أنيس تتناول دراسة المستويات الأربعة وفق المنهج الحديث (المنهج الوصفي) الذي تلقاه من إنجلترا، حيث كان يدرس ثم نشر كتبه في مرحلة العودة من بينها: (الأصوات اللّغوية)، (موسيقى الشّعر)، (ودلالة الألفاظ)، و(اللّغة بين القومية والعالمية)، و(من أسرار اللّغة)، إلى جانب جملة من الأبحاث، والمقالات التي نشرت في مجالات علمية مختلفة²، وعليه فإن أنيس —من خلال دراسته هذه— يعدّ أوّل من وضّح معالم المنهج البنويّ الوصفيّ داخل الوطن العربيّ.

وقد ساد هذا التّوجه وترسّخ بفضل الجهود التي أعقبت جهود إبراهيم أنيس، والمتمثلة في أعمال بعض تلامذته، وبعض العائدين الجدد من البلاد الغربية أمثال: عبد الرحمن أيوب، كمال بشر، محمود السّعران، تّمّام حسان.

¹ ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص146

² المرجع نفسه، ص147

وفي هذه المرحلة _تحديدا_ حدث شرح كبير بين الباحثين العرب، حيث واجه البّحث اللّسانيّ عوائق كثيرة ارتبطت بالنّظرة السّلبية للنّظريات الغربية، وبالنّظرة القداسيّة للتّراث، فلم يقع في خلد بعضهم أن يبدلوا ما كان بحوزتهم من تراث زاهر بالعلوم الجلييلة بفكر آخر يختلف عنه من حيث المنشأ والغاية، فأثروا مقولة لم يترك الأول للآخر شيئاً، وعمل أصحاب هذا التوجّه التراثي على قراءة آراء القدماء، وتأويلها بما يتوافق وما قدّمته اللّسانيّات الغربية الحديثة، ثم التّوفيق بين نتائج الفكرين، ثم بيان ما للتّراث اللّغوي من قيمة تاريخية وحضارية¹ تستغني بها عن هذه النّظريات الغربية، وتسمى هذه الكتابة بلسانيّات التراث*.

أما الفريق الثّاني فقد أثر التّجديد، وعمل على تقديم النّظريات الغربية بأبسط الطّرق قصد إيصالها للقارئ العربيّ، وسخّر كل الوسائل المساعدة على ذلك من أمثلة، ورسوم بيانية، وشروحات، وغير ذلك، فكان منهجها تعليمياً "يحاول تقديم اللّسانيّات ومفاهيمها النّظرية والمنهجية بشكل مبسط قصد تيسير المعرفة اللّسانية للقارئ العربيّ، سواء أكان مبتدئاً يلج عالم التّخصّص أم قارئاً ينشد التّسلح باللّسانيّات للاستفادة منها في مجالات فكرية أخرى من فكر عربيّ، أو نقد أدبيّ، أو تاريخ، أو ما شابه ذلك"²، ولم يتوقف بعض الباحثين عند حدود الدّعوة إلى تبني المناهج الغربية فقط، بل ذهبوا في ذلك مذهبا خطيرا حين أعلنوا صراحة "أن فائدة الكتب اللّغة العربية التّقليدية محدودة الآن، لأن آراء الفلاسفة وعلماء الكلام والمنطق تشوبها، ولأنه مضى على وضعها زمن طويل أحلّ فيها السّقم والعقم"³، ويرى عبد القادر الفاسي الفهري أن التّراث اللّغوي قاصر على التّهوض بواقع اللّغة العربية، بل هو عائق على التّطور في كثير من الأحيان، يقول: "إن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في

¹ مصطفى غلفان: اللّسانيّات العربية دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية، ص 92

* تسمية أطلقها كل من مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي علوي، وتقابلها اللّسانيّات التّمهيدية، بمثّل للنوع الأوّل مجموعة من المؤلفات أبرزها: التّراث العربيّ ومناهج المحدثين في الدرس اللّغوي لرمضان عبد التّواب، أصول تراثية في علم اللّغة لكرم زكي حسام الدين، الأصول لتّمّام حسان، التّحو العربيّ = الدّرس الحديث لبعده الراجحي، علم اللّغة بين التّراث والمناهج الحديثة لمحمود فهمي حجازي، أما اللّسانيّات التّمهيدية فيُمثّل لها بكتاب علم اللّغة لعبد الواحد وافي، علم اللّغة العام لتوفيق محمد شاهين، الألسنية المبادئ والأعلام لميشال زكرياء، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربيّ لمحمود السعران، مناهج البّحث في اللّغة لتّمّام حسان، اللّسانيّات الوظيفية لأحمد المتوكل" ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: اللّسانيّات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 101.

² مصطفى غلفان: اللّسانيّات العربية دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية، ص 91

³ رمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتب اللبناني، بيروت، دط، 1972، ص 11

كثير من الأحيان¹، وتُعرف هذه الكتابات التي عرفت باللّسانيات الغربية وأعلنت القطيعة مع التّراث باسم اللّسانيات التّمهيدية.

وبعد أخذ وردّ بدأ التّفكير في حلّ يزاوج بين الاتجاهين السّابقين، فظهر اتجاه ثالث حاول النّظر إلى التّراث نظرة تجعله لا يتوقف عند حدود ما جاء به، كما لم ينتصر للمناهج الغربية الحديثة، وإنما أخذ من هذا وذاك، وحاول بناء نظرية تربط القديم بالحديث، ويسعى "من حيث الهدف إلى تقديم وصف جديد لبنيات اللّغة العربية على نهج غير معروف في الثقافة اللّغوية العربية القديمة وفق ما وصل إليه البحث اللّساني العام"²، وهذا ما بيّنه تّمام حسان حينما وصف الواقع اللّغوي العربي حين استقبال الوافد الغربي، يقول: "وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تئاءب وتمطّى ونفض على نفسه غبار الموت، فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التّراث العربي الخصب، ورأى أنه لو بعث هذا التّراث وأحياه لكان دافعا إلى عزّة جديدة لا تقلّ روعة عن التّاريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقا في المستقبل معاملة ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف، ثم رأى أنه لو سلك الطريق الأول فحسب لانقطع به التّاريخ عن الحياة، ولو سلك الثّاني فحسب لانقطعت به الحياة عن التّاريخ، ففضل أن يأخذ بنصيب من التّراث العربي يوحى إليه بالاعتزاز، ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزّة"³، ويُعرف هذه الاتجاه باسم: الاتجاه التّوفيقيّ*، ولكن السّؤال المطروح: إلى أي مدى وفّق هذا الاتجاه في المزج بين القديم والحديث؟، إن كثيرا من الكتابات التي تصنف في هذا الاتجاه لم توفّق إلى حد بعيد في المزوجة بين التّراث والحداثة، فنجد بعضا منها يغلب الاتجاه التّراثي، وبعضهم يغلب الاتجاه الحداثي، وبين هذا وذاك تضيق كثير من الأهداف التي كانت مسطرة.

وقد عرفت هذه الكتابات تقاطعات منهجية كثيرة، فقد نجد منهم من يجمع بين اتجاهين يختلفان من حيث الغاية والمنهج والموضوع، كأن يكتب اللّساني الواحد في الاتجاه التّمهيدي، ثم نجد مؤلفات أخرى للّساني نفسه، تندرج ضمن لسانيات التّراث، وقد يجمع الواحد منهم بين الأصناف الثلاثة، أي (بين

¹ عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، ت1985، ص 77

² المرجع نفسه، ص 92

³ تّمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص د.

* مثّلتها مجموعة من المؤلفات أبرزها: كتاب العربية معناها ومبناها لتّمام حسان، من أسرار اللّغة لإبراهيم أنيس، التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، وعلم الأصوات لكمال بشر.

اللّسانيّات التّمهيدية، والتّراثية، والتّوفيقية)، وهو حال: أحمد المتوكّل، وتّمّام حسّان، وعبد السّلام المسدي، وغيرهم¹.

3.2. معوّقات انتقال اللّسانيّات الغربيّة إلى الوطن العربي:

لم يكن العالم العربي ليتقبّل الوافد الغربي بسهولة، كما لم يجد العائدون من البلاد الغربيّة المناخ صالحاً لنشر ما تلقّوه، ويظهر ذلك من مؤلفاتهم التي حملت في طياتها أقوالاً تُعبر عن صميم الأزمة التي واجهوها، بل يظهر من عناوين بعض المؤلّفات، فضلاً عن متنها، ويصوّر إبراهيم أنيس موقف الباحثين في مصر من محاولته قائلًا: "وقد يضيق بعض النّاس في مصر لما جاء في هذا الكتاب ويتنكرون له لاسيما الفصل الخاصّ بقصة الإعراب"²، ويضيف عبد الرّحمن أيوب واصفا طريقة تلقي محاولته النّقديّة للنحو العربي: "أما كيف يتلقّى النّاس هذا الكتاب، فإنني أعلم مقدّمًا أن منهم من يعتبره كفرانا بثقافتنا التقليديّة، وتجريحاً لسلفنا اللّغوي الصّالح"³، إن هذا الأقوال تعكس النّظرة التي كانت سائدة في الوطن العربي آنذاك. اتّجاه هذا الوافد الجديد من جهة، وإلى التّراث اللّغوي من جهة أخرى، نظرة توجّس وانتقاص للوافد الغربي، ونظرة تقديس وتبجيل للتّراث اللّغوي العربي، هذه النّظرة ارتبطت بأسباب عديدة، منها ما هو مرتبط باللّغة العربيّة نفسها، ومنها ما هو مرتبط بالدين بالدّرجة الأولى، وقسّم محمد الأوراعي هذه الأسباب إلى: أسباب معرفيّة، وعقدية، وحضارية، ومنهجية⁴، وهذه أبرزها:

— ترسخ الاعتقاد القائِل: إن العلوم اللّغويّة العربيّة قد اكتمل صرحها، ولم يبق فيها زيادة لمستزيد.

— إن الدّرس اللّغوي الغربي قد انطلق من اللّغات الأوربيّة، وتوصّل إلى نتائج بناء على خصوصيات تلك اللّغات، هذه النتائج لا تنطبق في الأغلب الأعم على اللّغة العربيّة.

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية، ص 94

² إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، ط3، 1966، ص 06

³ عبد الرّحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، دط، 1957، ص و.

⁴ ينظر: محمد الأوراعي: نظرية اللّسانيّات النسبية دواعي النشأة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص 55

— إن اهتمام اللّسانيات الغربية يقع على اللّهجات خاصّة، ولا ينصبّ اهتمامها على اللّغة الفصحى، وهذا ما يخلق نوعا من الخوف لدى العربيّ على لغته، من إمكانية حصول فجوة بين العربيّ المسلم، والقرآن الكريم، الذي يُعد مناط الأحكام العقديّة والتّشريعيّة.

— إن الاهتمام المتواصل باللّسانيات الغربية يعود بالسّلب على الدّرس اللّغوي العربيّ القديم، فكلما انصبّ الاهتمام على اللّسانيات الغربية أكثر كلما قلّ وتراجع الاهتمام بالدّرس اللّغوي العربيّ.

— إن أهداف المستشرقين لم تكن علمية أحيانا إذ: "لا مهرب لنا من الإقرار موضوعيا بأن بعضهم قد عمل على ازدهار علم اللّهجات العربية بباعث إما سياسي غايته استعمارية، وإما عقدي يهدف إلى تقليص البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها، وإما مذهبي يهدف إلى نقض التّركيب الهرمي في المجتمع انطلاقا من دكّ بنيته الفكرية"¹، ومن ثمّ خيف من إمكانية إحداث قطيعة بين العربيّ ولغته الفصحى، وما ينتج عنه من خطر على الصّعيد العقديّ والقوميّ.

3. الكتابات اللّسانية العربية الحديثة:

أفرزت اللّسانيات التّوافقيّة، ثلاثة اتجاهات تختلف من حيث المنهج، والغاية، والموضوع، هي: الاتجاه البنويّ الوصفّي، والاتجاه التّوليديّ التّحويليّ، والاتّجاه التّداوليّ الوظيفيّ، حيث حاول رواد كلّ اتجاه قراءة التّراث اللّغوي العربيّ وفق ما تملّيه مبادئ هذه الاتجاهات الغربية، وسنحاول أن نقف عند حدود كلّ اتّجاه بالتّحليل والتّقد.

1.3. البنويّة الوصفية في الكتابات العربية الحديثة:

ذكرنا سلفا أن المنهج البنوي الوصفّي الذي أرسى دعائمه السويسري "دو سوسير" يدعو إلى وصف الظّاهرة اللّغوية — محدّدة بزمان ومكان — وصفا شاملا مباشرا دون تعليل أو تفسير لها، (إلا ما فرضته الظّاهرة اللّغوية، كعلل التّخفيف والتّثقل)، انطلاقا من الاتّصال المباشر بالواقع الكلامي، كما يقرّ بتكامل المستويات اللّغوية (صوتا وصرفا ونحوا ودلالة)، بحيث لا يمكن الفصل بينها بأي حال من الأحوال،

¹ عبد السلام المسدي: اللّسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، دط، 1986، ص16

كما يدعو إلى دراسة اللّغة بمعزل عن الطّروف الخارجيّة المحيطة بها، ويُقصي كلّ دراسة تتجاوز ذلك، ودعا أصحاب هذا التوجّه إلى ضرورة التخلّي عن الدّراسات اللّغوية التّقليدية لاعتبارات ذكرناها سابقاً.

وقد انبهر اللّسانيون العرب بالتّائج التي قدّمها المنهج الوصفي في بيئته، فراحوا يطبقون مبادئه على اللّغة العربيّة، ويمكن أن نميز بين مرحلتين في تطبيق هذا المنهج من طرف أعلام الكتابة اللّسانية العربيّة، في المرحلة الأولى عمل فيها فريق من اللّسانيين على التعريف بهذا المنهج، وتقديم أفكاره ومبادئه، وهو ما نجده عند إبراهيم أنيس، ومحمود السّعران، وتام حسان، وغيرهم، وانبرى آخرون إلى الدّفاع عن هذا المنهج، وذكر ما له من إيجابيات منهجية وإجرائية¹، كما لو كان المنهج السّليم لإعادة قراءة التّراث العربيّ.

1.1.3. مراحل تطبيق النّظرية البنيوية الوصفية على اللّغة العربيّة:

سارت جهود اللّسانيين العرب في محاولتهم تطبيق النّظرية اللّغوية الغربيّة على اللّغة العربيّة في تيارات ثلاثة، نعرضها باختصار:

1.1.1.3. نقد التّراث اللّغوي العربيّ بناء على أفكار المنهج البنيويّ الوصفيّ.

شكّل نقد النّظرية النّحويّة العربيّة المرحلة الأولى، والمهمة في تطبيق النّظرية الغربيّة على اللّغة العربيّة، إذ لا تجديد قبل نقد التّموذج السّائد، وكشف عيوبه، ومدى ضعفه في دراسة الظّاهرة اللّغوية، فكان النّقد "بمثابة المقدمة المنهجية للّسانيات العربيّة، ومسوغاً لمشروعية وجودها، وفاصلاً ضرورياً للانتقال إلى تطبيق المناهج الحديثة على اللّغة العربيّة"²، لذلك عمل اللّسانيون العرب على نقد جهود النّحاة نقداً يتخذ من المنهج الوصفيّ الغربيّ مرجعاً له، ولم يتوقف هؤلاء عند حدود الاستعانة بهذا المنهج الحديث في إعادة قراءة التّراث ونقده، بل إنهم تبنّوا ما أخذ الغربيّين على الأنحاء التّقليدية عندهم، فقالوا:³

¹ ينظر: حافظ إسماعيلي علوي اللّسانيات في الثقافة العربيّة، ص226، ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات العربيّة دراسة نقدية في الأسس والمنطلقات النّظرية والمنهجية، ص222

² فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدّرس اللّساني العربيّ الحديث، إيتراك للنشر، القاهرة، ط1، 2004، ص57.

³ عبده الراجحي: التّحو العربيّ والدّرس الحديث، ص48

إنّ النّحو العربيّ متأثر بالمنطق الأرسطيّ منذ المراحل الأولى، ثمّ تعزّز هذا التّأثر في المراحل اللاحقة؛ أي بداية من القرن الرابع، ونتيجة لهذا التّأثر صار تركيزهم على التّقدير، والقول بالأصل والفرع، والتّعسف في التّعليل، أكثر من تركيزهم على وصف اللّغة المستعملة في شؤون الحياة.

— إنّ النّحو العربيّ نحو معياري بنى قواعده انطلاقاً من نصوص عالية الفصاحة، وأغفل اللّغة المستعملة في شؤون الحياة اليومية، وهذا الصّنيع جعلهم يواجهون نصوصاً أخرى تتعارض والقاعدة الموضوعية سابقاً، فلم يجدوا بداً من الاحتكام إلى الضّرورة، والشّدوذ، والحكم بالخطأ والصّواب، والغلو في التّفسير والتّعليل لظواهر كان الأولى بها أن تُوصف وصفاً مباشراً.

— إنّ الدّرس اللّغوي العربيّ خلط بين المستويات الدراسية.

وأبرز من مثل هذا التّيّار كتاب عبد الرّحمن أيوب (دراسات نقدية في النّحو العربي)، وكذا مؤلف تّمام حسان (اللّغة بين المعيارية والوصفية)، كما توزّعت انتقادات أخرى في مختلف المؤلّفات التي تدعو إلى تيسير النّحو وإصلاحه، ومحاولات أخرى سعت إلى تقديم نقد نظري للنّحو العربي، من قبيل محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النّحو)، وكذا محاولة مهدي المخزومي في مصنفه (في النّحو العربي نقد وتوجيه)¹، وهذه المآخذ التي قال بها الوصفيون العرب في قراءتهم للتّراث اللّغوي العربي أخذوها عن الوصفيين الغربيين، لأنّ المقارن بينهما يجد تشابهاً واضحاً، وهذا ما يُعدّ إسقاطاً منهجياً خطيراً وقع فيه الوصفيون العرب في قراءتهم للتّراث، أدى في كثير من الأحيان إلى أحكام تعسّفية، ونتائج غير دقيقة.

أما على المستوى الموضوعات الجزئية، فقد مسّت الانتقادات مختلف الأبواب النّحوية، كالقسمة الثلاثية للكلم، وقضية العامل، والتّعليل، والتّقدير، والأصل والفرع، والإعراب..، وقد ربطوا هذه القضايا في الغالب بمجموعة من المقولات النّقدية، هي: التّأثر بالمنطق وتعليلاته، والمعيارية والخلط بين المستويات الكلامية، وعدم إدراك النّحاة للعلاقة التّكاملية بين الأنظمة اللّغوية الأربعة.

¹ ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، ص 58_60

2.1.1.3. التحليل البنوي للغة: مثل هذا التّيار العديد من المؤلّفات والدّراسات التي تناولت مستويات التحليل اللغوي (المستوى الصّوتيّ الفونولوجي، والمستوى المورفولوجي، والتّركيبي، والدّلالي)، أو اقتصرت على مستوى واحد مع بيان مناهج وطرق التحليل ومفاهيم ومصطلحاته، وأبرز الكتب التي عُنت بهذا الجانب: كتاب (مناهج البحث في اللّغة) لتمام حسّان، وكتاب (علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي) لمحمود السّعران، أمّا المؤلّفات التي تناولت مستوى واحد، فمنها: كتاب (أصوات اللّغة) لعبد الرّحمن أيوب، وكتاب (علم الأصوات) لكمال بشر¹.

3.1.1.3. تطبيق النظرية البنوية الوصفية على اللّغة العربية: وأبرز من مثّل هذا التّيار: تّمام حسّان في مؤلّفه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وهي المحاولة الوحيدة التي أسفر عنها الاتجاه الوصفي داخل الوطن العربي، لأنّ جلّ المحاولات الأخرى بقيت محصورة في حدود النّقد والتحليل دون تجاوز ذلك، وقد حاول تمام حسان في هذا الكتاب أن يطبّق على اللّغة العربية مبادئ التّظرية البنوية الوصفية عموماً والنّظرية السياقية لفيرث خاصّة².

2.1.3. أهم أعلام الاتجاه الوصفيّ في الوطن العربيّ، وتوصيف لأبرز مؤلفاتهم:

سبق القول إنّ المنهج الوصفيّ قد اتضحت معالمه في الثّقافة العربية على يد إبراهيم أنيس ومنّ جاء بعده، سواءً من تلامذته أم من العائدين الجدد من الجامعات الغربية أمثال: وعبد الرّحمن أيوب، وتمام حسّان، ومحمود السّعران، وكمال بشر، وغيرهم، هؤلاء هم من حمل لواء الوصفية في الوطن العربيّ، وتجمعهم مدرسة لسانية واحدة هي: المدرسة الإنجليزية التي تزعمها فيرث، على الرّغم من إشاراتهم أحياناً إلى أعلام آخرين في مؤلفاتهم، مثل بلومفيلد، وهاريس، كما يلاحظ على أعمالهم، تركيز بعضهم على الجانب الصّوتيّ مقارنة بالمستويات الأخرى، وهو الذي نلاحظه عند كمال بشر، ومنهم من بحث في الجانب الصّرفي والنّحوي أكثر من غيرهما. وثالثٌ بحث في المستوى النّحوي، ورابع تطرّق إلى المستويات الأربعة.

وسنحاول أن نعرض أهم هؤلاء اللّسانيين، ونقدّم توصيفاً عامّاً لأبرز مؤلفاتهم.

¹ ينظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص 198_199

² ينظر: المرجع نفسه، ص 219_220

1.2.1.3. إبراهيم أنيس: هو أوّل من حمل مشعل الدراسات الوصفية، وبه اتضحت معالمه بعد أن كان غامضاً يشوبه الخلط مع المناهج الأخرى (المنهج التاريخي المقارن)، وقد حاول في مؤلفاته وصف اللّغة العربية وصفاً جديداً يقوم على مبادئ المدرسة الوصفية الغربية من جهة، وعلى الدّرس اللّغوي القديم من جهة أخرى، ومن مؤلفات هذا الباحث: (الأصوات اللّغوية)*: (1941_1946م) وهو أول كتاب حاول تطبيق النّظرية الغربية على اللّغة العربية، عرض فيه للأصوات اللّغوية عامة، وأصوات اللّغة العربية خاصة، محاولاً الوقوف على أهم جوانب الالتقاء بين الدّرسين العربي والغربي في ميدان الأصوات، وتبدو مبادئ المنهج الوصفي واضحة في مؤلفه، تتمثل في الوصف العلمي للأصوات اللّغوية، كما اشتمل على بعض القوانين الصّوتية، كالمخالفة والمماثلة¹، أما كتابه الثاني الموسوم بـ: (في اللّهجات العربية): فالتزم فيه بالمنهج الوصفي، وقدم توصيفاً لبعض اللّهجات، متدرجاً في ذلك من الأصوات، ثم الصّرف، فالنحو، والدّلالة، وضمّنه عدداً من المصطلحات الجديدة، وألحّ على أن هذا التّوع من الدّراسة، وجب أن تنبني على المنهج الوصفي؛ لأنه المنهج العلمي الصّحيح، يقول: "ولكمال الكشف عن كل أسرار اللّهجات الحديثة، لا بد من دراستها دراسة علمية صحيحة، وتسجيل نماذج صوتيّة تسجيلاً صوتياً، لنعرف أولاً ما تتصف به كل لهجة من خصائص، هذا ودراستنا للّهجات يجب أن تبدأ وصفية نشرحها ونسجلها ونحلّل أصواتها وكلما تمّ دون التّعرض في البدء إلى أي نوع من المقارنات، أو الحكم على أي صلة بلهجة قديمة"²، ومؤلفه الآخر (من أسرار اللّغة)، درس فيه قضايا صرفيّة ونحويّة، واشتمل على كثير من الانتقادات للتراث اللّغويّ، خصّص الفصل الأول لقضايا صرفية أطلق عليها طرائق نمو اللّغة: وهي الاشتقاق بأنواعه، والقياس، والاقتراض. وعرض في الفصل الثّاني لما سمّاه منطق اللّغة، بين من خلاله أن كثيراً من القضايا لا تخضع للمنطق العام بقدر ما تخضع لمنطق اللّغة الذي يلاحظ في الاستعمال، وفي الفصل الثّالث أنكر قضيّة تُعدّ من صلب الدّرس النّحوي هي قضية الإعراب، ثم في الفصل الأخير عالج نظام الجملة من خلال دراسة

* ترى كل من فاطمة هاشمي بكوش، وحلمي خليل، وعبد القادر الفاسي الفهري أنه أول كتاب لإبراهيم أنيس، في حين يرى كل من عبد السلام المسدي، والباحث علاوي الدّراجي أن كتاب في اللّهجات العربية هو أول كتاب له، وكانت آراء الفريقين تعتمد على تاريخ صدور أول طبعة لكل من

الكتابين". ينظر فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 19

¹ ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 151

² إبراهيم أنيس: في اللّهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 3، 1965، ص 08

أجزائها ونظامها، وأقسام الكلام، ثم (كتاب دلالات الألفاظ): وهو مؤلف اشتمل على اثني عشر فصلاً في قضايا علم الدلالة، تحدّث فيها عن الدلالة من حيث المفهوم والأنواع، وعن الصّلة بين اللفظ والمعنى، وكذا التطور الدلالي عوامله وأعراضه، والمركز والهامش، ودور الدلالة في الترجمة.

2.2.1.3. عبد الرحمن أيوب: يُعد هذا الباحث أحد الرّواد الأوائل للاتجاه الوصفيّ في الوطن العربي، حيث حاول في مؤلفاته، ومقالاته أن يعرض للنظرية الغربية، معتمداً عليها في نقد وتوجيه الدرس اللّغوي القديم كاشفاً عن السّقطات التي وقع فيها النّحاة الأوائل، وقد مثل كتابه الموسوم بـ: (دراسات نقدية في النّحو العربي) أوّل محاولة جريئة في نقد التّراث النّحوي، تطرّق فيه إلى مختلف النّقائص (حسب رأيه) في المنهج المتبع عند النّحاة في تقسيم الكلمة والجملة، وعاب عليهم التعريفات القائمة على الأساس الدلالي، وأرجع كل ذلك إلى تأثرهم بالمنطق الأرسطي، إضافة إلى قوله إن النّحو قد قام على اعتبارات عقلية جعلت النّحاة يقدمونه في قالب عسير ومعقد، داعياً إلى ضرورة تخليصه من شوائب المنطق، والفلسفة، والتّحلي عن الاعتبار العقلية، والاكتفاء بوصف الظّاهرة اللّغوية كما هي في الواقع، أما كتابه الآخر (الأصوات اللّغوية)، فتناول فيه مختلف الموضوعات الصّوتية، كما تعرضها النّظرية الغربية، وعرض للجهاز النّطقي مستخدماً الرّسومات البيانية.

3.2.1.3. تمام حسان: هو من الأوائل الذين حملوا راية الدّراسات الوصفية العربية، ولقد أغنى المكتبة العربية ببحوث ومؤلفات كثيرة تنوّعت بين بحوث حاولت عرض النّظرية الغربية والتّعريف بها، تمثّلت في كتاب (مناهج البحث في اللّغة)، وقسّمه بحسب المستويات اللّغوية، وهي عنده ستة: منهج الأصوات، ومنهج التّشكيل الصّوتي، ومنهج الصّرف، ومنهج النّحو، ومنهج الدلالة، ومنهج المعجم. وبحوث حملت انتقادات للتّراث اللّغوي والنّحوي مثلها مؤلفه الموسوم بـ: (اللّغة بين المعيارية والوصفية)، ففي هذا المؤلّف دعوة صريحة لتبني المنهج الوصفي، ونقد للتّراث اللّغوي ووصفه بالمعيارية، حيث قسمه إلى بابين: باب المعيارية وعرض فيه لقضايا يرى أنّها من المنهج المعياري الذي درج عليه النّحاة وهذه القضايا هي: القياس والتّعليل والمستوى الصّوائي، أما الباب الثاني فخصّصه للتعريف بالمنهج الوصفي وخطواته وتناول فيه: الرّموز اللّغوية، والاستقراء والتّقييد، واللّغة مسلك اجتماعي ذو نماذج، أمّا مؤلفه (العربية معناها

ومبناها)، فسعى فيه إلى إعادة وصف اللّغة العربية وصفيا، وطبّق فيه نظرية فيرث (سياق الحال)، وأقام تقسيم كتابه وفق الأنظمة اللّغوية: الأصوات، والصّرف، والتّحو، والمعجم، والدّلالة، ثم عرض لقضايا صوتية وصرفية ونحوية ترتبط بالسياق.

4.2.1.3. كمال بشر: وأشهر مؤلفاته التي اعتمدت في هذا العمل: (كتاب التّفكير اللّغوي بين القديم والجديد): عرض في القسم الأول منه الدّراسات اللّغوية الغربيّة بدءًا بالدّراسات القديمة، ثم المدارس اللّسانية الحديثة، وفي القسم الثاني تحدث عن الدّراسات اللّغوية عند العرب ناظرا إليها من منظور لسانيّ وصفيّ، وتطرّق إلى العلاقة بين المستويات اللّغوية الأربعة، ثم خصّص فصلا للحديث عن الثّروة اللفظية، والمعنى، ثم قدّم ثلاثة فصول أخرى مرتّبة بحسب الأنظمة اللّغوية، الأصوات، والصّرف، والتّحو، وتناول في المبحث الأخير قضايا متعلّقة بتعليمية علوم اللّغة العربية، وتبدو في هذا المؤلّف النزعة الوصفية الوظيفية واضحة، وفي مواطن كثيرة يدعو إلى اعتماد المنهج الوصفي بديلا عن منهج النّحاة، كما أشار كثيرا إلى آراء أستاذه فيرث، و مؤلّفه الآخر (علم الأصوات): اشتمل على أربعة أبواب، عالج في الأوّل علم الأصوات العام كما هو في الدّرس اللّساني الحديث، وفي الباب الثّاني عرض لأصوات العربية من حيث الصّفة والمخرج، ناقدا ومثمنا لجهود المتّقدمين، والباب الثّالث خصّصه لقضايا فونولوجية كالفونيم والتّبر والتنغيم، والفاصلة الصّوتية، وهي موضوعات يرى الوصفيون أنّها غابت في التّراث اللّغويّ القديم، أمّا الباب الرّابع فتحدّث فيه عن مكانة علم الأصوات في الدّرس اللّغويّ، وأبرز الملاحظات التي سجلناها على أعماله:

— يقرّ صراحة في مؤلفاته بضرورة اعتماد المنهج الوصفي في دراسة اللّغة لكونه الأنسب والأدق، كما يشير في مواضع كثيرة إلى النّظرية الوظيفية الفيرثية.

— تركيزه على الجانب الصّوتي أكثر، حيث خصّص له مجلدا ضخما وجزءًا من مؤلفه (دراسات في علم اللّغة العام)، كما خصّص له صفحات كثيرة في مؤلفه (التّفكير اللّغوي بين القديم والجديد)، وفي المقابل خصّص مباحث قليلة للجانب الصّرفي، والتّحوي، والدّلالي.

— عدم تسرّعه في إصدار الأحكام التّقديرية على التّراث مخالفا بذلك كثيرا من المحدثين، فلمتّبّع لكلامه يجده يلتمس الأعذار للنّحاة، أو يقدّم تفسيرات أخرى تتوافق مع رؤية علماء العربية.

3.1.3. الكتابة الوصفية العربية في ميزان النقد:

قدّم الوصفيون _ كما مرَّ _ جهوداً قيّمة سعوا من خلالها إلى تقديم نظرة جديدة للغة العربية، وحاولوا وضع أسس تمكّننا من إعادة وصفها وصفاً جديداً، يقوم على ما تملّيه المدرسة البنويّة الوصفية الغريّة من مبادئ وآليات، إلا أن أعمالهم لم تسلم من بعض السّقطات النّظريّة والمنهجية نوجزها في الآتي:

_ لم تقدّم بعد دراسة تطبيقية دقيقة وشاملة على اللغة العربية، أو بالأحرى لم تفلح بعد في الرّبط بين الفكرين العربي والغربي، وعليه لم تحقّق النّجاحات التي وصلت إليها اللّسانيات الوصفية في العالم الغربي، وعلمنا بالإقرار موضوعياً أن هذا العجز يرجع في الأغلب الأعم إلى نوعين من الأسباب: أحدهما متعلّق بالتعامل مع التّراث اللّغوي القديم، والآخر متعلّق بالتعامل مع الوافد الجديد، وتحديد اللّسانيات البنويّة الوصفية، بعدّها علماً له مصطلحاته ومبادئه، وبعدّها منهجاً وآلية في التعامل مع الظّاهرة اللّغوية على المستوى التّطبيقيّ، أما فيما يتعلّق بالتعامل مع التّراث فما يلاحظ على هؤلاء عدم الإحاطة بالموروث اللّغوي العربي القديم إحاطة شاملة دقيقة، تجعلهم يراعون خصوصياته قبل الإقدام على أي محاولة تطبيقية جريئة للمناهج الغربية عليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الانبهار بما جاء به الآخر، والتعامل معه كما لو كان صحيحاً صحة مطلقة، لا يشوبه ضعف ولا تقصير، ولذلك لا بد من التّظر إلى التّراث بأعين غربية حتى يتسنى لنا إصباغه بصبغة الحداثة وتخليصه من السّقم والعقم الذي أصابه نتيجة عدم التّجديد في منهجه، وقيامه على أسس عقلية منطقية صعبت من مهمة المتعلم له، ولا شك أن هذه النّظرة جعلتهم يصدرن أحكاماً تعسفية لا تقوم على أسس علمية دقيقة بقدر ما كانت تكريساً لمنهجهم وتوجههم.¹

إضافة إلى الانتقائية في التعامل مع النّصوص التّراثية، وتبلور هذه الانتقائية في طريقة الاستدلال والاستشهاد، فيذكرون تعريفات ونصوص تتعارض مع ما يدعون إليه، ثم يُنكرون على النّحاة ما ذكروه، ويتغاضون عن نصوص أخرى تتفق مع رؤيتهم، وسيأتي بيان ذلك في الفصول القادمة.

أما السّبب الثّاني والمتعلّق بالتعامل مع اللّسانيات الوصفية بعدّها علماً له مصطلحاته، ومبادئه واتجاهاته، فيمكننا أن نقدّم بإيجاز ما عرضه مصطفى غلفان في هذا الصّدد، إذ يرى أن الكتابة اللّسانية العربية

¹ ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 179-180

الوصفية لم تحدّد الإطار النظري الذي تعتمد في دراستها للغة العربية، فكما هو معلوم فإن الوصفية وصفيات (الوظيفة، والشكلية، والوصفية الأمريكية...) تختلف في جزئيات كثيرة كما تتفق في جزئيات أخرى، غير أن الدارسين العرب لم يلتفتوا إلى هذا الأمر، فلم يضبطوا الإطار النظري ضبطاً دقيقاً، ويظهر ذلك من تعبير كثير منهم، مثل: المنهج الجديد في دراسة اللغة، المدرسة الوصفية الحديثة، علم اللغة الحديث، مبدأ الوصفية، فأى وصفية يقصد هؤلاء؟، وأي مبدأ وصفية يريدونه؟ إضافة إلى استعمال بعض المفاهيم دون أن يتمّ تحديدها نظرياً ومنهجياً تحديداً دقيقاً، وهذا ما يجعل القارئ العربي لا يستوعب تلك المفاهيم.¹

— الانتقائية في التعامل مع مبادئ البنية الوصفية، وهذا الأمر مرتبط بطريقة أو بأخرى بالسبب السابق؛ أي هو نتيجة لعدم تحديد المصادر والأسس النظرية، ويتجلى ذلك في: "الجمع بين مبادئ منهجية تنتمي إلى أطر نظرية مختلفة، بل ومتناقضة في بعض الحالات، لقد جمع تمام حسان وعبد الرحمن أيوب بين التحليل التوزيعي الذي يهتم بالجانب الشكلي لمستويات التحليل اللغوي، وبين تصور فيرث الوظيفي، ودرس آخرون بنية الجملة العربية معتمدين على اتجاهين مختلفين من حيث المنهج هما: الوظيفية الفرنسية، والتوزيعية الأمريكية"²، ولا غرو في أن هذه الانتقائية كرّست العشوائية، والفوضى في التعامل مع هذه النظريات، وتطبيقها على اللغة العربية، على الرغم من أهمية التكامل بين المناهج اللسانية، لكن هذا لا يعني أن نعتمد الانتقائية دونما نظر إلى الخصائص المنهجية لكل اتجاه، ومدى إمكانية اعتماده وتوافقه مع الاتجاه الآخر.

إلى جانب الأسباب السابقة فإن الكتابة الوصفية العربية تعاملت مع البنية الوصفية بسطحية، وتجنّبت الخوض في الجزئيات، على الرغم من أن البحث العلمي السليم يقتضي العمق والدقة، فلم تُحدّد كثير من المفاهيم الوصفية تحديداً مضبوطاً، كتحديد مفهوم البنية، والعلاقات، والتحليل للمكونات المباشرة³، فهذه

¹ ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 179_180

² المرجع نفسه

³ ينظر: المرجع نفسه

المفاهيم تمثل ركيزة أساسية في الكتابات الوصفية، غير أنّها افتقدت للتّوضيحات اللاّزمة، فغاب معها الاستعمال الإجرائي لها على اللّغة العربية.

وفيما يخصّ تطبيق مبادئ المنهج الوصفي على اللّغة العربية، فهو الآخر لم يكن بالمستوى المطلوب، إذ لا توجد دراسة شاملة تتناول بنية اللّغة العربية في المستويات الأربعة، ولا شكّ أن محاولة تّمّام حسان تُعد من أهم وأغنى المحاولات على الإطلاق، غير أنه عرض فيه للجانب الصّوتي والمقامي (السياقي)، وربطهم بالعملية اللّغوية والدّلالية، ولم يعط للجانب التركيبي ما يستحقّه.¹

إلى جانب ما سبق يلاحظ أيضا على الكتابة الوصفية العربية في نقدها للتراث النّحوي وقوعها في إسقاطات منهجيّة في كثير من الأحيان إذ لا تكاد نقودهم تخرج عن نقد الغربيين للأنحاء التقليدية عندهم، لذلك فإننا لا نرى أن هذا النّقد قد تمّ بناؤه وفق أسس علمية، وإنما كان تكريسا للمنهج الذي اعتمده في قراءة التراث، وكانت نتيجة ذلك أن بقيت آراؤهم عند حدود النّقد في أكثر من الأحيان، ولم تقدّم بديلا يذكر، كما لم تستطع أن تدحض المقولات النّحوية القديمة، فظلّ الفكر النّحوي القديم بمفاهيمه ومصطلحاته سائدا، ومرجعا لكثير من اللّسانيين الوصفيّين.

2.3. النظرية التّوليدية التّحويلية في الكتابات العربية:

قامت النّظرية التّوليدية في أمريكا، على يد اللّساني نعم تشومسكي، وقد استطاع أن يدحض أغلب مقولات اللّسانيات البنوية الوصفية، ليقدم لنا نظرية لسانيّة تختلف من حيث المنهج عن التّطريات السّابقة لها، عُرِفَت هذه النّظرية باسم التّوليدية التّحويلية، وقد عرف هذا الاتجاه طريقه إلى الثّقافة العربية، وأفاد منه الباحثون العرب في السّبعينيات من القرن الماضي، وسعوا إلى تطبيق ما جاء في هذه النّظرية على اللّغة العربية، وهو ما سنعرضه في العناصر القادمة.

1.2.3. خصائص النّظرية التّوليدية التّحويلية:

¹ ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 179_180

ظهرت هذه النّظرية كرد فعل على الاتجاه الوصفي الذي كان سائدا في أمريكا _ آنذاك _ بزعامة ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield)، حيث بنى هذا الأخير نظريته على أساس ثنائية المثير والاستجابة، رافضا كلّ ما لا يخضع للملاحظة المباشرة من افتراضات وتفسيرات ميتافيزيقية، وانطلاقا من هذا التّصور رأى أن دراسة المعنى تُعد أضعف نقطة في الدّراسات اللّغوية، لذلك ركّز على الجانب الذي يمكن ضبطه لظهوره (الأساس الشّكلي).¹

ورأى نعوم تشومسكي (NOAM CHOMSKY) عدم كفاية المنهج البنوي الوصفي، بل إن هذا المنهج "لا يكاد يقدم لنا إلا هذه الأنماط الشكلية من خلال إجراءات الاستكشاف، إن فكرة استقلال الدّرس اللّغوي وعلميته لا تقدّم إذن شيئا يتصل بالإنسان باعتباره إنسانا، وإنما تسعى تحت سيطرة الفكرة العلمية إلى الوصف الآلي خشية السّقوط في التّأويلات الميتافيزيقية"²، وحاول منذ سنة 1957، أي بظهور كتابه الأول البنى التّركيبية أن يتجاوز ما اكتفت به المدرسة البنوية الوصفية من وصف وتصنيف، إلى تقديم تفسيرات عقلية للظواهر اللّغوية من خلال الانطلاق من الافتراضات، والتنبؤ بالتّائج.

إن العقل عند تشومسكي يمثل "طاقة إبداعية يولد بها الشّخص وتنمو بنموّه الفيزيولوجي التّفسي"³، لذلك نجد دعائم هذه النّظرية قامت على أسس عقلية عدّها اللسانيات الوصفية موضع ضعف في الدّراسات اللّغوية التّقليدية، وقد دعا تشومسكي إلى ضرورة الإفادة من الدّرس اللّغوي التّقليدي القائم على المنطق والعقل، حتى إن أفكاره قد بنيت في عمومها على فلسفة ديكارت، ويرى تشومسكي أن الإنسان إلى جانب قدرته على التّفكير والدّكاء، يتميز بقدرته الإبداعية على إنتاج، وتوليد جمل، وعبارات كثيرة، وصحيحة في الوقت نفسه، انطلاقا من عدد محدود من القواعد، والكلمات، وهذا إنما يدلّ على وجود أصول عميقة، وعمليات ذهنية توجد في عقل الإنسان تجعله قادرا على توليد هذه الكلمات والعبارات، ثم تُحوّل إلى بنية سطحية (وهي الجمل الموجودة في الواقع)، ويمكن تلخيص مبادئ هذه النّظرية في النّقاط الآتية:

¹ ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث دراسة في قضية المنهج، ص 111

² المرجع نفسه، ص 112

³ شفيقة العلوي: دروس في المدارس اللسانية الحديثة التنظير المنهج والإجراء، كنوز الحكمة، الجزائر، 2012، ص 43

— أعادت الاعتبار للعقل وأكّدت على دوره الفعّال في العملية اللّغوية إذ يمثل الجانب الإبداعي، وهذه أهم ميزة تميّز الإنسان عن الآلة والحيوان، كما يُمكننا أيضا من معرفة الطبيعة البشرية التي تشترك في هذه الخاصية.

— تسعى إلى وضع نظرية عامة للغة الإنسانية انطلاقا من البحث في البنية العميقة التي تمثل الجانب الدّاخلي للغة لا البنية السّطحية، لأن وصف هذه الأخيرة لا يقدّم لنا شيئا، بل لا يُعد علما.

— تهتم النّظرية بالمتكلم السّامع المثالي الذي ينتمي إلى بيئة لغوية متجانسة، ويمتلك معرفة ضمنية بلغته الأم.

— تقوم على جملة من المفاهيم التي تعكس بصورة مباشرة خصائص وأهداف النّظرية من هذه المفاهيم: التّوليد التّحويلي، الكفاءة والأداء، البنية السّطحية والعميقة، النّحو العالمي، الإبداعية.

2.2.3. مراحل تطور النّظرية التّوليدية التّحويلية:

لم تستقر النّظرية التّوليدية عند نموذج واحد، وإنما عرفت انتقالاتا وتطورا من نموذج إلى آخر، بحيث مثلت كل مرحلة تكملة وتداركا لنقائص المرحلة السّابقة لها، ولا تزال التّوليدية إلى اليوم في تطور مستمر.

تُعد مرحلة النّموذج المعياري والمعياري الموسع أهم مراحل التّوليدية التّحويلية، انطلق فيها صاحبها من جملة من المسّلمات والفرضيات وعالج قضايا عدة، وتجسّدت هذه المرحلة في كتاب تشومسكي الصادر سنة 1965 المسمى ب: (مظاهر النّظرية التّحويلية)، ثم تلتها مراحل أخرى تناولت جوانب أخرى من الدّراسة، مثل مرحلة الدلالة التّصنيفية، ومرحلة نظرية نحو الأحوال، وانتهاء لمرحلة البرنامج الأدنوي.

3.2.3. الكتابة التّوليدية العربية:

عرف هذا الاتجاه طريقه إلى الثّقافة العربية، وأفاد منه الباحثون العرب في السّبعينيات من القرن الماضي، وقد سعى بعضهم إلى التّنقيب عن ملامح هذا المنهج في التّراث اللّغوي العربي، وهو ما قام عبده

الرّاجحي، وحسام البهنساوي، ونهاد الموسى، وتندرج محاولاتهم ضمن ما يسمّى بالكتابات اللّسانية التّراثية، في حين عمل آخرون على تطبيق مبادئ هذا المنهج على اللّغة العربية (الكتابة التّوافقية).

ويبدو أنّ هذا الاتجاه لم يتصوّره اللّسانيون العرب تصورا واضحا في البداية، لذلك نجد نماذج توليدية قليلة ومتفاوتة من حيث القيمة، ومن حيث المستوى العلميّ، وفي مقابل ذلك هناك محاولات يُلمس منها إبداع وجدية حاولت ابتكار قواعد توليدية للّغة العربية، غير أنّها قليلة جدا مثلتها مجموعة من المؤلّفات فقط، مثل: (دراسات في علم أصوات اللّغة العربية) لداود عبده، و(اللّسانيات واللّغة والعربية) لعبد القادر الفاسي الفهري¹.

وقد قسّم حافظ إسماعيلي علوي هذه المحاولات إلى قسمين: محاولات جزئية، وأخرى كلية، مثلت الأولى جهود كل من داود عبده، وميشال زكرياء، ومازن الوعر، ومحمد علي الخولي، وغيرهم، ومثلت جهود عبد القادر الفاسي الفهريّ القسم الثّاني؛ أي (المحاولات الكلية)، والمقصود بالجزئية هنا أنّ يكتفي الباحث بتطبيق نموذج واحد، أو نموذجين، أما الكلّية، فهي التي حاولت تطبيق كل تلك النّماذج التي مرّت بها التّوليدية².

4.2.3. النّماذج التّوليدية واللّغة العربية:

كان للكتابات التّوليدية العربية نصيب في مواكبة ومسايرة هذا التّطور الحاصل في الغرب في هذا التّوع من الكتابة، لذلك نجد أكثر من نموذج توليديّ حاول اللّسانيون العرب التّظر من خلاله إلى اللّغة العربية، فمن المحاولات الرّائدة التي مثّلت نموذجي المعيار والمعيار الموسّع جهود كل من داود عبده وميشال زكرياء.

عمل داود عبده في كتابه دراسات في الأصوات العربية على تجاوز حدود الوصف إلى التّفسير، وعلى الرّغم من عدم إقراره صراحة بتبني المنهج التّوليديّ فإن ذلك يبدو جليا في كتاباته، حيث زعم أنّ هناك أصلا مقدرا لكثير من الكلمات يختلف عن الجانب المنطوق صراحة يقول: "يتطلّب التّفسير الصّحيح لكثير من

¹ ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص230

² ينظر: المرجع نفسه، ص233

قضايا اللّغة العربية أن نردّ كثيرا من الكلمات إلى أصل، أو بنية تحتية تختلف عن ظاهر اللفظ، فالفعل ردّ مثلا يجب اعتبار أصله ردّ، وكذلك يجب اعتبار البنية التّحتية لكلمة يرُدُّ يردد...¹، وهذا ما يتطابق مع أهم مفهوميّن في النّحو التوليدي هما البنية العميقة، والبنية السّطحية.

وفي حديثه عن الألف ذكر أن الألف في الأفعال المزيّدة، واسم الفاعل، والمثني، وكلّ ألف ليست بدلا عن واو، أو ياء، هي في الأصل همزة، وأن البنية العميقة لكلّ من (فاعل) و(أفعال) هي: (فاعل)، و(أفعّال)، وإنما سقطت الهمزة من هذه المواضع وأطيلت الألف السّابقة لها، وهو شأن كلمة (آمن) إذ أن أصلها أأمن فحذفت الهمزة وأطيلت الفتحة التي قبلها.²

وفي باب التّركيب اهتم داود عبده بقضية التّرتيب في الجملة الفعليّة العربيّة (قضية الرّتبة)، وربط ذلك بمفهومي البنية العميقة والسّطحية، حيث رأى أن التّرتيب الأصل هو: (فاعل، وفعل، ومفعول به)، وليس (فعل وفاعل ومفعول)، كما يراه أغلب اللّسانيين الذين عاجلوا هذه القضية أمثال: خليل عمايرة، وبرّز موقفه بمجموعة من الحجج منها: أن كلّاً من الفعل، والمفعول يمثلان مكونا جمليا واحدا، وأن بعض الأفعال لا تصل إلى مفعولها إلا بالاستعانة بحروف الجرّ، وهذا ما يدلّ على تعلّقها بالمفعول أكثر من الفاعل³، لذلك فإن القول بخلاف هذا التّرتيب (فاعل، فعل، مفعول) ينقض هذه القاعدة، وإلى جانب هذا الدّليل ذكر أدلة أخرى متعلقة بالأفعال المتعدّية بحرف الجرّ، والأفعال المساعدة.

وعمل محمد علي الخولي على تطبيق نظرية نحو الأحوال مركزا على فرضية الأمريكي تشارلز فيلمور لشرح العلاقات بين التّراكيب في اللّغة الإنجليزيّة، فحسب رأي علي الخولي أن هذه الفرضيات تتوافر فيها صفة العالمية والبساطة؛ أي يمكن تطبيقها على جميع اللّغات بما فيها اللّغة العربيّة، واعتمد على القواعد الخاصّة

¹ داود عبده: دراسات في علم أصوات العربيّة، دار جرير، عمان، ط1، 2010، ج1، ص24

² ينظر: المرجع نفسه، ص23

³ حافظ إسماعيلي علوي: اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص266

بالجملة* التي عرضها فيلمور، ثمّ حاول تطبيقها على اللّغة العربية مع بعض التّعديلات على مستوى القاعدة الخامسة حتى تكون أكثر موافقة مع قواعد العربية.¹

وأفاد مازن الوعر في محاولته من نظرية الدّلالة التّصنيفية التي تهدف: "إلى تقديم جملة من المعايير الدّلالية لوصف المضمون الدّلالي، والتركيبي، وهي عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفيّة التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدّلالية، وتمكن من معرفة أنواع الفعل من خلال الصّفات المميزة له"²، ووفقا لهذه المبادئ فرق مازن الوعر بين المنجزات الدّلالية المرتبطة بالفعل وبين الأدوار الدّلالية التي تحدث مع الاسم، ومهما يكن من أمر، فإن محاولة مازن الوعر التّطبيقية على اللّغة العربية شملت نقاطا يمكن عرضها في ما يأتي:³

— التّفريق بين المميزات الدّلالية التي ترتبط بالفعل والأدوار التي تحدث مع الاسم.

— تقسيم المميزات الدّلالية إلى قسمين: عمودية وأفقية، بحيث تشتمل الأولى على أنواع ثلاثة من الدّلالة هي: الدّلالة الكونية، والإجرائية، والحركية، وبناء على هذه الأقسام الثلاثة وضع ثلاثة أنواع للأفعال تقابلها وهي: الأفعال الكونية، والأفعال الإجرائية، والأفعال الحركية، ثم ميّز أفقيا بين أربعة أنواع هي: أفعال أساسية، وأخرى متطوّرة، وثالثة أفعال استفادة، ورابعة أفعال ظرفية.

* وضع فيلمور جملة من الملاحظات عدّها قواعد عامّة تتعلق بالعلاقات الحالية في كل جملة، وهي:

— ترتيب الحالات يحدد نوعية الجملة وبالتالي يؤدي إلى اختيار الفعل

— إن حالة واحدة لا يمكن أن تظهر إلا مرة واحدة في الجملة الواحدة

— ما يبدو من حالات متشابهة في الجملة الواحدة

— ما يبدو من حالات متشابهة في الجملة الواحدة هو في البنية العميقة حالات مختلفة

— عدم حصر الحالات الإعرابية في اللغات ذات الحالات الإعرابية أو العلامات الإعرابية التي تبين هذه الحالات، لذلك ينبغي التّمييز بين الحالة وشكل الحالة، فالحالة علاقة ضمنية ذات طبيعة تركيبية دلالية تظهر سطحيا عن طريق أشكال إعرابية أو بواسطة حروف أو يعبر عنها بتقديم وتأخير بعض العناصر داخل الجملة.

— الحالات ظاهرة كلية تعرفها كل اللغات لكن تحقّقها يختلف من لغة إلى أخرى. ويميز فيلمور بين الحالات الآتية: المنفذ، والأداة، والمعائن أو المحرّب،

والمنووح، والواقع، والمحلية، والهدف. ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات التّوليدية، ص 133-134

¹ ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 267

² ينظر: المرجع نفسه، ص 268

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 268-269

— وفي الأدوار الدّلالية المرتبطة بالاسم قُسمت إلى نوعين: الأدوار الدّلالية السّطحية، والأدوار الدّلالية المستترة، بحيث تُحدث الأولى داخل البنية العميقة والسّطحية، وتكون الثّانية داخل البنية العميقة فقط قد تظهر في البنية السّطحية وقد لا تظهر.

هذه أبرز المحاولات الجزئية، أما تلك المحاولات التي اتّسمت بالطّابع الشّمولي، فتجسّدت في كتابات عبد القادر الفاسيّ الفهريّ؛ لأنّ "متابعة دقيقة لما راكمته أبحاث الفاسي الفهري تبين أن معظم القضايا التي أثارها جاءت مواكبة لتطورات الدّرس التّوليدي، وأيضاً للقضايا الصّرفية والتركيبية والمعجمية التي شغلت الباحثين المنخرطين فيه"¹، ومن بين أبرز الخصائص التي ميّزت تطبيقات النّظرية التوليدية على اللّغة العربية عند هذا الباحث:²

— الاهتمام بقضية الرّتبة وفق ما تمليه النّظرية الموسّعة، فيرى أن الرّتبة الأصل هي: فاعل، وفعل، ومفعول به.

— العمل بمقتضى برنامج الرّبط العامليّ في تناول الضّمائر.

— عمله بمقتضى برنامج المبادئ والوسائط التي اقترحها تشومسكي، ومضمونها أن تُجعل اللّسانيات ذات طبيعة مقارنة إذ أن فهم خصائص لغة ما يتوقّف على فهم خصائص لغات أخرى.

— مساهمته للتّطور الحاصل في النّظرية التّوليديّة، حيث نجد له تطبيقات عملية لأحد أهم النّماذج التي توصّلت إليها النّظرية في الوقت الحالي، وهو ما يُعرف بالبرنامج الأدنوي.

إن نظرة سريعة للجهود المبذولة في هذا النّوع من الكتابة يجدها قد حققت نتائج لا بأس بها، إذ تمكّنت من وضع قواعد جديدة للظواهر اللّغوية تتسم بالبساطة والوضوح، ومن بين تلك القواعد على سبيل التّمثيل لا الحصر:

— **الجانب الصّوتي:** حيث تمكّن داود عبده من وضع قواعد خاصة بالنّبر تُعد أعم من تلك التي قُدمت من طرف الوصفين قبله، حيث تميّز هذه القواعد بين حدود الكلمة في الكتابة، وبين حدودها على

¹ حافظ إسماعيلي علوي: اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 283

² ينظر: المرجع نفسه

المستوى المنطوق، يقول: "فما يعتبر من النّاحية الكتابية كلمة واحدة، قد يكون في الواقع كلمتين (الولد) تساوي ال+ولد، أو ثلاثاً، فأداة التعريف والأدوات التي تتألف من صحيح وعلّة قصيرة (حروف الجر والعطف...)، كلها كلمات منفصلة لغوياً، على الرّغم من أنّها تعتبر في الكتابة جزءاً من الكلمة الواحدة التي تليها"¹، ومن بين القواعد الأخرى الخاصّة بالعلل مثلاً: تقصير العلل الطويلة يسبق إضافة العلل القصيرة، إضافة العلل يسبق قواعد المماثلة، وغيرها من القواعد التي تُعد قواعد غاية في البساطة والوضوح.²

الجانب التركيبي: أجمعت كل المحاولات السّابقة على اختصار القواعد التركيبيّة العربية اختصاراً يتميّز بالشّمولية والوضوح، وفي هذا الصّد يدعو عبد القادر الفاسي الفهري إلى ضرورة الجمع بين الاشتغال، والابتداء، والتّقديم، والتّأخير، والتّوحيد بين البنى التي عُدت اسمية في النّحو العربي كالجمل الموصولة، والاستفهام، والربط بين الجمل الفعلية والاسمية، وعملت دراسات أخرى على اختصار التراكيب في ثلاثة أنواع هي: تراكيب فعلية، تراكيب اسمية، تراكيب استفهامية.³

الجانب المصطلحي: فقد تمّ تعويض بعض المصطلحات القديمة بمصطلحات حديثة مستوحاة من النّظرية التّوليدية الغربية، كاستبدال عبارة (نقل حركة حرف إلى حرف سابق) بمصطلح (قلب مكاني بين صحيح وعلّة تليه)، وصحّح مفهوم (الإدغام) بأن صار (تحوّل صحيح إلى مثل الصحيح الذي يجاوره)، بعدما كان مفهومه إدخال حرف في حرف⁴. وفي مجال التراكيب وضعت مصطلحات من قبيل التّفكيك، التّبدير، للدّلالة على ما عبّر عليه القدماء في باب الاشتغال، والتّقديم، والتّأخير.⁵

5.2.3. تقييم للكتابة التّوليدية العربية:

على الرّغم من أهمية التّائج التي حقّقتها الكتابة التّوليدية، فإنّها لم تخل من بعض التّقائص والهفوات التي ترجع إلى نوعين من الأسباب، يتعلّق السّبب الأوّل بعدم التّصور الواضح والدّقيق لكلّ ما ورد في

¹ داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، ص 119

² ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية، ص 225

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 225_226

⁴ ينظر: داود عبده، دراسات في أصوات العربية، ص 11

⁵ ينظر: المرجع السابق، ص 227

النّظرية التّوليدية الغربية، ويتعلّق السّبب الثّاني بعدم مواكبة التّطور الحاصل في هذه النّظرية مواكبة دقيقة، ويمكن أن نعرض لبعض الملاحظات التي ميزت هذا النّوع من الكتابة في نقاط أبرزها:¹

— إن الكتابة التّوليدية لم تتناول إلا بعض القضايا الجزئية في اللّغة العربية، ولم تقدم بعد بحثاً متكاملًا حول اللّغة العربية، وهذا يرجع لعدم الإحاطة الشّاملة بالدّرسين اللّغويين العربي والغربي.

— لم توقّف هذه الكتابة في كثير من الأحيان في التّوفيق بين الفرضية العامّة الموضوعية لمسألة معينة، وبين الجانب التّطبيقي لهذه المسألة، فهي تُقدّم فرضيات عامّة تصاحبها تطبيقات جزئية على بعض مظاهر المسألة اللّغوية المدروسة وليس كلّها.

— الانتقائية: فكثيراً ما يعتمد التّوليديون إلى اختيار الأمثلة التي توافق الرّؤية النّظرية لديهم، ثم يضعون قواعد عامّة لكل الأمثلة، وهذا الانتقاء في التّعامل مع الظّواهر اللّغوية يجعل تلك القواعد غير دقيقة وغير شاملة.

— قد يُلجأ في هذا النّوع من الكتابة إلى أكثر من نموذج لتحليل الظّاهرة اللّغوية، بحيث تكون هذه النّماذج مختلفة في بعض الجزئيات، أو أن يكون نموذج يتجاوز نموذجاً آخر، وهذا ما يُوصل إلى نتائج غير دقيقة، وقد تكون متناقضة، فالفاسيّ الفهريّ مثلاً يجمع بين النّموذج التّوليدي المقترح من طرف تشومسكي، وبين النّموذج المعجمي الوظيفي الذي يُلغي دور التّحويلات، ويتجاوزها.

3.3. الاتجاه التّداولي الوظيفي عند اللّسانيين العرب:

3.3.1. النّظرية الوظيفيّة التّداولية المنطلقات والخصائص:

في نهاية السّبعينيات من القرن الماضي ظهر على ساحة اللّسانيات اتجاه وظيفي جديد عُرف باسم النّحو الوظيفيّ، حيث أفاد من مصادر متعدّدة تنوّعت بين: مصادر منطقيّة، وأخرى فلسفيّة، وثالثة

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية دراسة نقدية في الأسس النّظرية والمنهجية، ص 231_232

لسانيّة، وهو يسعى منذ ظهوره إلى تجاوز النّموذج الوصفيّ، والنّموذج التّوليديّ التّحويليّ، وأبرز هذه المصادر:¹

__ **مصادر منطقية:** ويتعلّق الأمر بأعمال جوتلوب فريجه (Gottlob Frege)، وكارناب (Rudolf Carnap)، برتراند وراسل (Bertrand Russell)، وألفرد طارسكي (Alfred Tarski)، التي تناولت ظواهر الإحالة والتّضمنات، والاقتضاءات، وعلاقة الدّلالة بالتركيب.

__ **مصادر فلسفية:** ويتعلّق الأمر بأعمال شارل موريس (Charles Morris) الذي بحث في السّيميائيات وقسّمها إلى ثلاثة مستويات هي: التركيب، والدّلالة، والتّداول، إضافة إلى بعض الأعمال الفلسفيّة الحديثة، كفلسفة اللّغة العاديّة (الفلسفة التحليليّة)، ورؤاها: لودفيغ فتنغنشتاين (Ludwig Wittgenstein)، وأوستن (Austin)، وسارل (Searle).

__ **مصادر لسانيّة:** وتتضمّن الأعمال الرّائدة التي أفرزتها اللّسانيات البنيويّة في أوروبا والمتمثلة في مدرسة براغ، وأعمال اللّسانيين التشيكيين المعروف بالوجهة الوظيفية للجملة، والوظيفيّة الإنجليزيّة بزعامة فيرث (النّسقية)، وقد سبق الحديث عن خصائص كل مدرسة مما أغنى عن إعادته هنا.

والفضل يرجع للهولنديّ سيمون ديك (Simon Dik) في تشيّد معالم هذا الاتجاه، وتحديد مركّزاته النّظرية والمنهجية، حيث "ينطلق النّحو الوظيفي من فرضية كبرى تتمثّل في كون الخصائص التّداولية تُحدّد الخصائص التّركيبية والصّرفية، بمعنى أن الوظيفة الأساس للغة، وهي التّواصل تحدّد البنية اللّغوية، وبذلك يتميز النّحو الوظيفي عن غيره من النّماذج الوظيفية، بكونه نموذجاً يتضمّن مستوى قائم الذات مهمّته الأساس التّمثيل للخصائص التّداولية التي تُسهّم في جعل عملية التّواصل أمراً ممكناً".²

وتتحدّد مبادئ النّحو الوظيفي كما أراد له رؤاؤه:³

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة دراسة نقدية في الأسس النّظرية والمنهجية، ص 246

² المرجع نفسه، ص 258

³ يحيى بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللّسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005_2006، ص 79_83_85_88.

__ الوظيفة الأساس للّغة هي التّواصل.

__ أن موضوع الدّرس اللّسانيّ يتمحور حول وصف القدرة التّواصلية للمتكلّم المخاطب.

__ أن النّحو الوظيفي يُعد نظرية تركيبية ودلالية يُدرس في إطار نظرية تداوليّة.

__ يسعى النّحو الوظيفي إلى تحقيق ثلاث كفايات هي: الكفاية التّفسيّة، والتّداوليّة، والتّمطية

__ الجهاز الواصف في النّحو الوظيفي يقوم على مجموعة من البنيات تتفرّع عنها جملة من القواعد، فاشتقاق الجملة في هذه النظرية يتمّ عن طريق دراسة: البنية الحملية، والبنية الوظيفيّة، والبنية المكوّنة. ثمّ تُبنى هذه الثلاث بتطبيق ثلاثة أنواع من القواعد هي:¹

__ قواعد الأساس: وينقسم إلى عنصرين: المعجم، وقواعد تكوين المحمولات والحدود.

__ البنية الوظيفية وقواعد إسناد الوظائف: وتنقسم بدورها إلى مجموعتين، قواعد إسناد الوظائف، وتخصيص الحمل.

__ أما قواعد إسناد الوظائف الدّلالية، والتركيبية، والتّداولية، فتقسم الوظائف الدّلالية إلى: المنقّذ، والمتقبّل، والمستقبل، والأداة، والزّمان، والمكان، أما قواعد الوظائف التركيبية، فيدلّ المحمول فيه على واقعة، وهذه الواقعة أنواع، فتكون: أعمالاً، أو أحداثاً، أو حالات، أو أوضاعاً.

__ أما الوظائف التّداولية فتقسم إلى داخلية وخارجية: أما الدّاخلية، فتشمل البؤرة والمحور، وكلاهما من مكونات عناصر الحمل في الجملة، والوظائف الخارجية تُسند للمكوّنات التي تُعدّ خارجة عن حمل الجملة، وهي: وظيفة المبتدأ، والدّيل، والمنادى.

__ مخصّص الحمل: ويمثل القوّة الإنجازية التي تواكبها، كالإخبار أو السّؤال، أو الأمر، حيث تطبّق قواعده لإتمام بناء البنية الوظيفيّة.

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية، ص 259_260_263_264.

__البنية المكوّنة وقواعد التّعبير: البنية المكوّنة بنية صرفيّة تركيبية تتشكّل عن طريق مجموعة من قواعد التّعبير، وهذه القواعد هي: قواعد صياغة الحدود، وقواعد صياغة المحمولات، وقواعد إدماج مؤشّر القوّة الإنجازيّة، وقواعد الموقعة، وقواعد إسناد النّبر والتّنعيم.

2.3.3. نظرية النّحو الوظيفي، وتطبيقاتها على اللّغة العربيّة:

نالت اللّغة العربيّة نصيبا وافرا من هذه الاتجاه الوظيفي، حيث عرف طريقه لثقافتنا على يد المغربي أحمد المتوكّل الذي قدّم في كتاباته* القيمة محاولة رائدة، سعى من خلالها إلى النّظر في اللّغة العربيّة من وجهة نظر النّحو الوظيفي، وقد سار تلامذته على هديه، وعملوا على تطوير أفكاره، هم: نعيمة الزّهري، والبوشيخي، محمد ملّيتان، مصطفى غلفان، وغيرهم.

وأبرز ما يميّز محاولة أحمد المتوكّل، كما يرى مصطفى غلفان:¹

__إثراؤها للدّرس اللّسانيّ العربيّ على المستوى النظري والمنهجي، حيث قدّمت محاولته إطارا نظريا جديدا يصف، ويفسّر بنية اللّغة العربيّة.

__حاولت كتاباته أن تتجاوز النّقص، والعجز الذي ميّز الاتجاهات السّابقة (الاتجاه الوصفي، والاتجاه التّوليدي التّحويلي).

* من بين مؤلفات أحمد المتوكّل التي سعى عن طريقها إلى تقديم نظرية النّحو الوظيفي، وتطبيقها على اللّغة العربيّة:

__الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، صدر عام 1985

__دراسة في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي، صدر عام 1986

__من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، صدر عام 1987

__من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة، صدر عام 1987

__الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة، 1988

__قضايا معجميّة، 1988

__اللّسانيّات الوظيفيّة مدخل نظري، 1989

__آفاق جديدة في النّحو الوظيفي، 1993

__الوظيفة والبنية مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة، 1993

__قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة، 1995

¹ ينظر: اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقدية في الأسس النظريّة والمنهجية، ص 245

__ استطاع أن يتقيّد بالشّروط المنهجية والنّظرية للبحث العلميّ عن طريق تحديده لموضوع الدّراسة، وتوضيح إطارها النّظريّ، ودقّة تحليلاته، والصّورية في صياغة القواعد.

__ مواكبته للتّطور الحاصل في النّظرية الوظيفية العربيّة.

3.3.3. نحو اللّغة العربيّة الوظيفي في مقارنة المتوكّل:

قدّم أحمد المتوكّل جهوداً تحليلية قيّمة لقضايا اللّغة العربيّة، بناء على مبادئ النّحو الوظيفي، وقسّمت هذه التّحليلات إلى تحليلات معجميّة، وتحليلات تركيبية، وتحليلات تداوليّة، وأكّد في الأخير على أن هذه التّحليلات استطاعت أن تقدّم رؤية جديدة تخالف ما استقرّ عند القدماء، وفيما يلي عرض مختصر لهذه التّحليلات:¹

1.3.3.3. التّحليلات المعجميّة: وفيها يؤكّد أن في العربيّة مفردات تمثل أصولاً للاشتقاق، فالأفعال المزيدة مشتقة من الأصول الثلاثة: فعل، فعل، فعل، والمشتقات من هذه الأصول الثلاثة على ضربين: مشتقات مباشرة، وغير مباشرة، فالأولى نحو قولك: قاتل من (قتل) أي من الفعل مباشرة، والثانية أن تقول: (تقاتل) فهي مشتقة من قاتل التي هي (قاتل) بدورها مشتقة من قتل، وتحدث في هذا الباب عما يدور في فلك الاشتقاق، كالزيادة، والحذف، والتّرادف، والمطاوعة والبناء للمفعول، وغيرها مما سّمّا بالسّلسلة الاشتقاقية.

2.3.3.3. التّحليلات التركيبية: وذكر فيها أن في العربيّة ثلاثة وظائف تركيبية هي: وظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول، ووظيفة الفضلة الحملية، فوظيفة الفاعل تسند إلى الحدود الحاملة للوظائف الدّلالية الآتية: المنقذ نحو: (انطلق خالد)، والمتقبّل نحو: (بُنيت الدّار)، والمستقبل (سُلبت هند أملاكها)، والمكان نحو: (سير أربعة فراسخ)، والزمان مثل: (صيم يوم الاثنين)، والمتوضع مثل: (اتّكأت هند على الأريكة)، والحائل نحو: (هزلت هند). والحدث نحو: (سير سيرٌ حثيثٌ)، وتسند وظيفة المفعول إلى الحدود الحاملة

¹ ينظر: عبد الفتاح الحموز: نحو اللّغة العربيّة الوظيفي في مقارنة المتوكّل، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص37_38_39، ينظر: مصطفى غلفان: اللّسانيات العربيّة الحديثة دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية، ص265_270_271. ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص349_350_351_352

للوظائف الدّلالية الآتية: المستقبل، والمتقبّل، والمكان، والزّمان، والحدث، كما هو الحال في الوظائف الدّلالية التي تسند إلى الفاعل، وأما وظيفة الفضلة الحملية، فيسند إلى محمول الجملة الاسمية، والرّابطة (المصدّرة بكان، أو أخواتها)، ومحمول الحمل المدمج في البنيات التّصعيدية (أي التي يكون فيها المحمول ظن أو أخواتها)

3.3.3.3. التحليلات التّداولية: اعتمد المتوكّل في هذه السّياق على ما قدّمه سيمون ديك، الذي قسّم الوظائف التّداولية في النّحو الوظيفيّ إلى أربعة وظائف، وظيفتان منهما داخليتان، وهما: البؤرة والحوار، ووظيفتان خارجيتان، هما: المبتدأ والذيل، ثم أضاف المتوكّل وظيفة خارجية هي: وظيفة المنادى.

إن المقاربة التي قدّمها المتوكّل لا يمكن التّشكيك في قيمتها العلمية، فقد استطاع أن يقدم نموذجاً وظيفياً تجاوز كل المحاولات السابقة واستطاع أن يحدد مواضع القوة والضعف في تراثنا اللّغوي ومن ثمّ تجاوز النقائص وقدم البديل، لكن هذا لا ينفي وجود بعض السّقطات المنهجية والنظرية نلخصها في النقاط الآتية:

__ كثرة المصطلحات أدّى إلى كثير من الغموض والتّعقيد.

__ بساطة الأمثلة وغياب الدّراسة التّطبيقية الشّاملة، حيث نجده يقدم أمثلة في غاية البساطة ثم يطبق عليها تحليلاته...

__ لم يصل بعد إلى وضع نظرية وظيفية عربية متكاملة ودقيقة يمكنها أن تكون بديلاً عن النّحو القديم، لذلك بقي التّموذج القديم سائداً، ولم تحل محلّه أي نظرية حديثة.

الفصل الثّاني: الدّرس الصّوتي
من وجهة نظر اللّسانيين العرب

1. مخارج الحروف وصفاتها بين المتقدمين والوصفيين العرب المحدثين:

حظيت الأصوات بنصيب وافر من الدّراسة عند المتقدمين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم، حيث اهتمّ به القراء بداية، ثم شغل حيزاً في عمل النّحاة، واللّغويين، غير أنّهم لم يفرّدوا له مصنفاً مستقلاً، فالخليل (175هـ) في معجمه تناول تصنيف الحروف بحسب مخارجها، وربّتها ترتيباً تصاعدياً، يبدأ بالخلق انتهاء إلى الشّفتين، وعلى هذا التّرتيب أقام معجمه، وفّرّق بين الحركات، والأحرف الصّحيحة من حيث المخرج، فذكر أن حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون لها مخرج، ومنها أربعة هوائية لا حيّز لها، وهي (الألف، والواو، والياء، والهمزة)، وعرض سيبويه (180هـ) والمبرد لمخارج الحروف وصفاتها (من حيث الجهر، والهمس، والشّدّة، والرخاوة..). تمهيداً لدراسة الإدغام وظواهره، وفي القرن الرّابع هجري ألف أول كتاب خاصّ بالأصوات، وهو كتاب (سرّ صناعة الإعراب) لابن جني (392هـ)، وفيه تطرّق لقضايا صوتية كثيرة، كوصف المخارج، وصفات الحروف، ووصفه لجهاز النّطق وتشبيهه له بالنّاي، وكذا وصف طريقة حدوث الصّوت..، بل هو أوّل من أطلق لفظ العلم لهذه الدّراسة، فقال علم الأصوات، والحروف¹، ولا يسع الباحث المنصف إلّا أن يعترف بدقّة ملاحظته، وأن يقف بإعجاب، وافتخار أمام ما قدّمه أبو الفتح من نتائج دقيقة لا تبتعد في الأغلب الأعم عما يقرّره الدّرس اللّساني الحديث بوسائله وآلياته، وأبرز ما قدّمه علماء العربية عموماً وابن جني خاصة في هذا الميدان:²

__تقسيم الأصوات بحسب المخارج والصفات.

__وصف طريقة حدوث الصوت

__تسمية أعضاء النّطق وتحديد مواضعها تحديداً دقيقاً.

__تقسيم الأصوات إلى شديدة، ورخوة بحسب كيفية مرور الهواء.

__تقسيم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة بحسب الرّنين الذي يكون مع المجهور.

¹ ينظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ج1، ص05_06

² نعمان بوقرة: المدارس اللّسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2003، ص16_17

__ تحديد صفتي التّفخيم والترقيق والإطباق بحسب وضع اللّسان.

__ معرفة الخصائص التي تتميز بها الحركات القصيرة، والطويلة (أصوات اللّين)، كاتساع المخرج معها، والوضوح السّمعّي..، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

واعتمدوا في تحديدهم هذا على طريقة تُعدّ من ركائز المنهج الوصفي الحديث، وهي الملاحظة الدّاتية، وخير دليل على ذلك صنيع أبي الأسود الدّؤلي (69هـ) في إعجابه للمُصحف، إذ يقول جليسه: "إذا رأيته قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإذا ضمنت فمي، فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت، فاجعل مكان النّقطة نقطتين"¹، وهذه العملية كما يظهر تقتضي قارئاً يقرأ، ومُلاحظاً يُسجّل، وصنيع الخليل وسيبويه وابن جني ومن حذا حذوهم في تصنيفيهما للأصوات بحسب موضع النّطق والصفّة، يعدّ دليلاً على اتباعهم الملاحظة في وصفهم؛ لأن تحديد الأصوات الشّفويّة، أو الحلقية مثلاً يقتضي النّطق الفعليّ لها، ثمّ ملاحظتها بالعين، ثمّ سماعها بالأذن، ثمّ تسجيل النتائج، وهذه المراحل تمثّل صلب المنهج الوصفي، وليس الغرض هنا الموازنة بين الدّرسين القديم والحديث، وإنما الغرض هو بيان منهج النّحاة في تناولهم للظاهرة الصّوتية، وهو منهج قائم على الوصف الواقعي للصّوت، ويتعدّد عن الافتراض والتأويل.²

وذهب بعض الدّارسين إلى إن النتائج المبكّرة التي وصل إليها العرب في ميدان الأصوات، تؤكّد وجود تأثّر بالدّراسات الصّوتية عند الأمم الأخرى، حيث زعم أحمد مختار عمر أن ترتيب الخليل بن أحمد يضارع ما هو كائن عند الهنود، مما يدلّ على أن الخليل اطّلع على ترتيبهم وتأثّر بهم، وأكد تّمّام حسن تأثّر الدّرس الصّوتي بمقولات المنطق الأرسطي خصوصاً بمقولة الملك، ويظهر ذلك حين جعل النّحاة الحركات ملكاً للأصوات الصّحاح وتابعة لها، وفنّد كمال بشر ما زعمه تّمّام وأحمد مختار عمر، وأكّد أن منهج النّحاة في دراستهم للأصوات كان منهجاً علمياً أصيلاً غير متأثّر بمصادر خارجية، وأن التشابه في نتائج النّحاة العرب والنّحاة اليونانيين والهنديين مرده إلى اشتراك العقلية الإنسانية في النّظر إلى الأشياء، فتختلف الأماكن، والأزمنة وتتفق النتائج، وقد حاول هؤلاء إعادة النّظر فيما قدّمه علماء العربية في هذا الميدان مثمّنين،

¹ ابن التّسم: الفهرست، تح: رضا تجدد، ج2، ص45

² عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1972، ص131_132

وناقدين، ومجددين، معتمدين في كل ذلك على ما تقدّمه التكنولوجيا الحديثة من وسائل وآلات تكشف عن خصائص الصّوت، واستعانوا بالدراسات اللسانية الغربيّة الحديثة وبأفكار المنهج الوصفي، وقد اتّفقوا مع القدماء في كثير من التّائج التي قدّموها، واختلفوا معهم في جزئيات أخرى (خصائص بعض الأصوات)، كما حاولوا وضع قوانين لمباحث أغفلها النّحاة، ولم يفردها بالدراسة المستقلّة كالمقطع، والنّبر، والتّنغيم، وهو ما سنحاول الكشف عنه في الصّفحات القادمة.

1.1.1. مخارج وصفات الأصوات عند علماء العربية:

اعتمد النّحاة واللّغويون على ضوابط لتقسيم الأصوات، والتّفريق بينها، هذه الضّوابط منها ما هو مرتبط بالجانب النّطقي الفيسيولوجي المحض، وهو المخرج، أو موضع النّطق، ومنها ما هو مرتبط بالجانب النّطقي والسّمعي معاً، وهي معايير الجهر والهمس، والشّدة والرّخاوة، ووجدوا أيضاً أن بعض الأصوات تجمعها صفات خاصّة، كأصوات القلقة، وأصوات الاستعلاء، وحروف الدّلاقة، وحروف الإطباق، وعبر تمام حسان عن هذه الاختلافات بين الأصوات من حيث المخرج والصفة بالقيم الخلافيّة^{*}، ومهم أن نشير إلى أن علماء العربية قد عنوا أكثر بالأصوات الصّامتة من حيث تحديد خصوصياتها، وعنوا عناية أقلّ بالحركات، وهذا لأسباب ليس هذا موضع التّفصيل فيها، وفيما سيأتي بيان لتقسيماتهم للأصوات الصّامتة:

1.1.1.1. بحسب المخرج: المخرج هو موضع النّطق الذي يصدر منه الصّوت في الجهاز النّطقي، وإنتاج

الصّوت قد يكون بعضو واحد، وقد يكون بأكثر من عضو، وقد عبّر القدماء عن المخرج بمصطلحات أخرى منها المأخذ، والمبدأ، والحيز، ويبقى مصطلح المخرج الأشهر بينهم، حيث استعمله كل من الخليل وسيبويه، وابن جني، وابن الجزري، وغيرهم.

^{*} يراد بالقيم الخلافيّة مجموعة السّمات التي تفرق بين الأصوات اللّغوية مخرجا، وصفة، ووظيفة، وتقابلها القيم التّوفيقية، وتعني الصفات المشتركة بين صوت، وصوت آخر، أو بين صوت وعدّة أصوات، فكل من الهمزة والهاء مثلاً، لهما قيمة توفيقية، هي اتّحادهما في المخرج، وهو الحنجر (أقصى الحلق بتعبير القدماء)، بيد أنهما يحملان قيمة خلافية أيضاً، من حيث صفة الجهر والهمس، كما أن الهاء والحاء يشتركان في صفة الهمس، ويفترقان في المخرج. وهلم جرا، أما الجانب الوظيفي الذي أضافه تمام حسان، فللتفريق بين مجموعتين كبيرتين من الأصوات، هما الأصوات الصّامتة، والأصوات الصّائتة (الحركات)، إذ تنفرد كل مجموعة بخصائص وظيفية إلى جانب الخصائص النّطقية.

وقد اتفق أغلبهم في المصطلح كما اتفقوا في عدد الأصوات في الألفباء، واختلفوا في ترتيبها، فعدها الخليل 29 حرفاً، مرتبة كما يلي: ع ح ه خ غ ق ك، ج ش ض ص ز س ط د ت ظ ث ذ ر ل ن ف ب م و ا ي - الهمزة¹، وجعلها سيبويه وابن جني 29 حرفاً أيضاً*، مختلف ترتيبها عن ترتيب الخليل، يقول صاحب الكتاب: "فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء والعين..²"

كما اختلفوا في عدد مخارج هذه الأصوات، إذ هي عند الخليل سبعة عشر مخرجاً، ووافقه فيما بعد ابن سينا وابن الجزري، وخالفهم نحاة آخرون، فجعلوها ستة عشر مخرجاً، في حين أقرّ آخرون أن المخارج أربعة عشر فقط، ويلخص ابن الجزري (833هـ) اتجاهات النحاة واللّغويين والقراء في عدد المخارج قائلاً: "أمّا مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها والصّحيح عندنا، وعند من تقدّمنا من المحقّقين كالخليل بن أحمد، ومكيّ بن أبي طالب (437هـ)، وأبي القاسم الهذلي (465هـ)، وأبي الحسن الشريح (476هـ)، وغيرهم أنّها سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار، وهو الذي أثبتّه ابن سينا في مؤلّف أفردّه في مخارج الحروف وصفاتها، وقال كثير من النحاة والقراء هي ستة عشر مخرجاً، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المدّ واللّين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق والواو من مخرج المتحركة وكذلك الياء، وذهب قُطرب، والقراء، والجرميّ، وابن دريد، وابن كيسان إلى أنّها أربعة عشر"³، لذلك فترتيب المخارج عند الخليل ومن نحاه نحوه، يبدأ من الجوف: ويجوي كلاً من الألف، والواو، والياء، وينتهي بالشّفتين، غير أنّه حين وضع ترتيب الحروف جعل كلاً من الألف، والواو والياء، في آخر التّرتيب، وجعل الهمزة أيضاً آخرها، ونسبها لأقصى الحلق مهتوتة، وبسبب اللّين الذي يلحقها لم تُوضع ضمن الحروف الحلقية في التّرتيب.⁴

¹ ينظر: الخليل، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج1، ص49

² أضاف النحاة إلى هذه العدد حروفاً أخرى متفرّعة عن الحروف الأصلية، وصنّفوها إلى حروف مستحسنة وأخرى مستقبحة، أما المستحسنة منها فهي: النون الخفيفة، والهمزة المخففة (بين بين)، وألف التّفخيم، وألف الإمالة، والسّين التي كالجيم، والضاد التي كالزّاي، وذكر ابن جني أن هذه الحروف يؤخذ بها في الشعر وفي القرآن بخلاف الحروف المستقبحة وغير المستحسنة، لا يؤخذ بها في الشعر ولا في القرآن، ولا تكون في لغة من تُرتضى عربيته وهي ثمانية حروف: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضّعيفة، والضاد التي كالسين، والطاء التي كالطاء، والطاء التي كالطاء، والباء التي كالميم. ينظر: الخليل بن أحمد: العين، ج1، ص52. ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص46. سيبويه:

الكتاب: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الغانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج4، ص432

² سيبويه: الكتاب، ج4، ص431

³ ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، دط، ص198_199

⁴ ينظر: الخليل: العين، ج1، ص52

أمّا المخارج عند سيوييه، وابن جني، فهي ستة عشر مخرجا، أُسقط منها الجوف، وأُلحقت حروفه بمواضع أخرى، حيث جعلت الألف بعد الهمزة، والهاء في أول التّرتيب، ووضعت الياء مع الجيم، والشّين، ونُسبت إلى وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، ووضعت الواو مع الباء والميم، ونُسبت إلى ما بين الشّفتين، يقول صاحب الكتاب إن: "الحروف العربية ستة عشر مخرجا، للحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم الغين والحاء (...). ومّا بين الشّفتين مخرج الباء، والميم، والواو، ومن الخياشيم مخرج النّون الخفيفة".¹، ويظهر أن النّون عند القدماء نونان، النّون التي تخرج من الخياشيم، وهي الخفيفة، والنّون التي تخرج من حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، وعدّ المحدثون النّون الخفيفة فرعا عن النّون الأصلية، لذلك حين يصفون ترتيب المخارج عند القدماء لا يذكرون المخرج الأخير، وهو مخرج النون الخفيفة، وسلك ابن جني مسلك سيوييه في عدد الحروف الأصليّة وما يتفرّع عنها، كما وافقه في عدد المخارج أيضا، ولم يزد عليه شيئا في هذا المقام سوى أنه شرح وفصّل.

2.1.1. بحسب الجهر والهمس: ورد في تعريف الصّوت المجهور أنّه: "حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصّوت (...).، وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النّفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النّفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه"²؛ أي أنك إذا كرّرت الحرف المهموس مع جري النّفس أمكنك ذلك فتقول: سَسَسَس، كَكَكَ، ولتعدّر عليك الأمر في المجهور³، ويُفهم من قول سيوييه، وابن جني أن معيار الحكم على الصّوت المهموس والمجهور هو: قوة وضعف الاعتماد من جهة، وجريان النّفس مع إمكانية تكرير الحرف المهموس من جهة أخرى، ومفهوما الجهر والهمس عند القدماء كان غامضا، مما دفع ببعض المحدثين إلى الاجتهاد في تخريجها، وقد اعتمد المحدثون على تذبذب الأوتار الصّوتية في تحديدهم للمجهور، والمهموس كما سيأتي بيانه.

¹ سيوييه: الكتاب، ج4، ص432_433

² المصدر نفسه، ج4، ص434.

³ ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص60

وبناء عليه فالأصوات المجهورة عند سيبويه تسعة عشر صوتاً هي صوت: الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضّاد، واللام، والتّون، والرّاء، والطّاء، والدّال، والزّاي، والظّاء، والدّال، والباء، والميم، والواو، أما المهموسة، فعشرة هي: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشّين، والسّين، والتّاء، والضّاد، الثّاء، والفاء، وجمعها بعضهم في عبارة حثه شخص فسكت¹، وعلى هذا النّهج سار ابن جني أيضاً، مع إضافته الأمثلة الموضّحة فقط.

3.1.1. بحسب الشّدة والرّخاوة: ورد في تعريف كلّ من الحرف الشّديد والرّخو أن الشّديد: "هو الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه وهذه الحروف هي: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطّاء، والتّاء، والدّال، والباء، فلو أنك قلت ألحجّ ثم مددت صوتك لم يجر ذلك، ومنها الرّخوة وهي: الهاء، والحاء، والغين، والحاء، والشّين، والضّاد، والرّاء، والسّين، والطّاء، والثّاء، والدّال"²، وتجمع الأولى في قولك: (أجذك طبقت)، ومنها ما يُعدّ بين الشّديد والرّخو، وجمعها ابن جني في قولك: لم يروعا.³ و جعلها ابن الجزري خمسة فقط جمعها في قوله (لن عمر).

وذهب الميرد إلى أن الحروف البينية؛ أي التي بين الشّدة والرّخاوة إنما هي شديدة في الأصل، ولاستعانتها بالأصوات الرّخوة المجاورة لها جرى فيها النّفس، وجعلها ستة حروف هي: العين والتّون وحروف المدّ واللّين، ومنها الرّاء جرى فيها النّفس لما تحمله من صفة التّكرير.⁴

وتفصيل الكلام في اللّام، والرّاء، والميم، والتّون، كما ذكرها علماء العربية، هو أن اللّام، والرّاء صوتان منحرفان، وسميا كذلك لانحرافهما عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وتضاف إلى الرّاء صفة التّكرار، يقول سيبويه مبيناً حقيقة اللّام: "هو حرف شديد جرى فيه الصّوت لانحراف اللّسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت كاعتراض الحروف الشّديدة، وإن شئت مددت فيه الصّوت، وليست كالرّخوة؛ لأن

¹ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434

² المصدر نفسه.

³ ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 61

⁴ ينظر: المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط3، ت1994، ج1، ص 231_232

اللّسان لا يتجافى عن موضعه"¹، وكذلك الرّاء هو "حرف يجري فيه الصّوت لتكريره وانحرافه إلى اللّام فتجافى للصّوت كالترخوة، ولو لم يكرّر لم يجر فيه الصّوت"²، أما كل من الميم، والنّون، فهما حرفا غنة، وسميا كذلك لما فيهما من غنة تتصل بالخيّشوم (الأنف).³

هذه الأقسام الرّئيسة التي وضعها علماء العربية وصنفوا بمقتضاها الحروف وميّزوا بعضها عن بعض، كما لاحظوا وجود سمات مشتركة أيضا لبعض المجموعات من الحروف، وهي على النحو الآتي:

4.1.1. حروف الإطباق: وهي أربعة بالإجماع (الصّاد، والضّاد، الطّاء، والظّاء)، ومعنى الإطباق هو: "أن ترفع ظهر لسانك إلى الأعلى مطبقا له، ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالا، والصّاد سينا، والظّاء ذالا، ولخرجت الضّاد من الكلام"⁴، لذلك فإن أهم سمة تجمع هذه الأصوات هي صفة الإطباق، وغياب هذه الصّفة يؤدي إلى زوالها تماما وتحوّلها، وذكر ابن الجزري أن الإطباق صفة من صفات القوّة، وهذه الأصوات هي الأقوى تفخيما⁵.

5.1.1. حروف الاستعلاء: وهي سبعة تُجمع في قولك: (خص قظ ضغط)، أي أنّها حروف الإطباق، ومعها القاف، والغين، والحاء، والاستعلاء هو: "أن تتصدّ إلى الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وأما الحاء والغين والحاء فلا إطباق فيها مع استعلائها".⁶ ويذكر ابن الجزري أن الاستعلاء "من صفات القوّة، وهي حروف التّفخيم على الصّواب"⁷

6.1.1. حروف القلقلة: وهي خمسة جُمعت في قولك: (قطب جد)، وتجمع هذه الحروف صفتي الشّدة والجرّ حسب تقدير علمائنا العربية، وقد زاد عليها سيبويه التّاء على الرّغم من أنّها مهموسة⁸، وأضاف

¹ سيبويه: الكتاب، ج4، ص 435

² المصدر نفسه

³ ينظر: ابن الجزري: التّشريح في القراءات العشر، ص 204

⁴ المصدر نفسه، ص 204

⁵ ينظر: المصدر نفسه، ص 203

⁶ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 62

⁷ المصدر السابق، ص 202

⁸ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص 436

بعضهم الهمزة لجهرها وشدّتها، غير أن بعضهم الآخر أسقطها لما يعتريها من تخفيف وإعلال، وألحق بها المبرّد حرف الكاف أيضا.

والمقصود بالقلقلة حسب تعبيرات القدماء أنّها نَبْرٌ، أو صويت يلحق هذه الأصوات المذكورة في حالات الوقف والسكون قصد تقويتها وإبرازها وتحقيق جهرها، ويظهر ذلك من قول ابن الجزري: "وسميت هذه الحروف بذلك؛ لأنها إذا سُكّنت ضَعُفت، فاشتبهت بغيرها، فيُحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكوتها في الوقف وغيره، وإلى زيادة التَّنطِق بَهْنً، فذلك الصّوت أبين منه في حركتها، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف؛ لأنه لا يقدر أن يُؤْتى به ساكنا إلّا مع صوت زائد لشدّة استعلائه".¹ وزعم بعضهم أن الوقف كما قصده الأوائل هو ضد الوصل، وهذا ما أنكره ابن الجزري حين أكّد أنه أُريد بالوقف السكون فقط، ولما كانت القلقلّة أبين في الوقف الذي هو ضد الوصل قوَى الشّبهة من أن القلقلّة حركة، بينما الأمر ليس كذلك؛ إذ هي شدّة في الصّوت.²

7.1.1. أصوات الدّلاقة: وهي ستة حروف (ف، ر، م، ن، ل، ب) جُمعت في قولهم: (فر من لب)، وسمّيت بالدّلاقة لأنه "يعتمد عليها بذلق اللّسان، وهو صدره وطرفه"³، وحظيت هذه الحروف باهتمام خاصّ من طرف القدماء، فنظروا إليها من جانبين: المخرج والأداء*، وجُعِلت معيارا للحكم على نسبة الكلمة إلى العربية وعدم نسبتها، فقرّروا ألا وجود لكلمة عربية رباعية كانت أم خماسية تغيب فيها هذه الحروف، وإن حصل ذلك، فحكم بأنّها دخيل، وليست من كلام العرب، وقد تُوجد بعض الكلمات القليلة في اللّغة العربية تغيب فيها الحروف الستة، غير أن ذلك لا يكون إلّا بمسوغ، كوجود القاف، والعين،

¹ ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ص 203

² المصدر نفسه

³ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 64

* "اختلفت نظرة علماء العربية إلى أصوات الدّلاقة ومصطلح الدّلاقة تحديدا، إذ نظر إليه فريق من جانب نطقي فيسيولوجي محض، فعبروا عنها بأنّها تخرج من ذلق اللّسان؛ أي من حدّته وطرفه، ونظر إليها فريق آخر نظرة بلاغية متعلّقة بالجانب الأدائي، إذ تتّسم بسهولة التَّنطِق وحقّته، لذلك كثر ورودها في الكلمات العربية، بل جُعِلت مقياسا للحكم على الكلمات بأنّها دخيلة أو عربية." ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 363

أو الدّال، والسّين، كما في كلمة عسجد، والرهزقة، فكل من العين والقاف في هذا المثال حسّنت من شأن الكلمة، لنصاعة العين، وقوة جرس القاف.¹

وأضاف بعضهم أنواعا أخرى كحروف الصّفير، وهي ثلاثة: الزّاي، والصّاد، والسّين، وحروف التّفشي، وهي الشّين فقط عند بعضهم وسمّي كذلك: "التّفشيه في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطّاء، وأضاف إليها آخرون حرفي الضّاد والفاء، وبعض آخر زاد كلّاً من الرّاء والصّاد والسّين والياء والثّاء والميم".²

هذا ما ورد في كتب المتقدّمين فيما يخصّ مخارج وصفات الأصوات الصّامتة (الصّحيحة)، وقد رأينا تشابها كبيرا بينهم، ولا نكاد نجد اختلافاً إلّا في بعض الجزئيات البسيطة، وذلك لاختلاف وجهات النّظر بسبب شدة تقارب مخارج بعض الأصوات وتداخلها في بعض الأحيان.

2.1. جوانب الاتّفاق بين القدماء والمحدثين:

اتّفق القدماء والمحدثون في أكثر مخارج وصفات الأصوات الصّامتة واختلفوا في أخرى، وكانت رؤيتهم تبني على ضوابط محدّدة، جعلت معياراً للحكم على نتائج النّحاة، وفيما يلي بيان لأبرز جوانب الالتقاء:

1.2.1. معايير التّصنيف: اعتمد القدماء - كما سبق الذّكر - على معايير للتّفريق بين الأصوات، هي: المخرج والصفّة، وقد اعتمد المحدثون هذا التّقسيم نفسه في نظرتهم للأصوات الصّامتة، والحركات (الصّوائت) معاً، مع بعض الاختلاف في كيفية تقسيم المخارج، وفي الآلية التي تحدّد الجهر والهمس في الصّوت (اعتمدوا الأوتار الصّوتية)، ولا يخفى على النّاظر لمصنّفاتهم أنّها تخلو من أي تقسيم يخرج عما ورد في كتب المتقدمين، فبحسب موضع النّطق قسّموها إلى (أصوات شفويّة، وحلقية، وحنكية..)، وبحسب

¹ ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 65

² ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ص 204

الصفة قُسمت قسمين: بحسب كيفية مرور الهواء، وهي الأصوات الشديدة، والرّخوة، والمتوسطة (البينية)، وبحسب اهتزاز الأوتار الصّوتية قسّموها إلى مجهورة، ومهموسة¹.

2.2.1. استعمال المصطلحات: لم يخرج المحدثون عن المصطلحات التي وضعها علماء العربية الأوائل في الأغلب الأعم، خاصّة المصطلحات المتعلّقة بصفة الصّوت، كما هو الحال عند إبراهيم أنيس، وتّمّام حسان، ومن أمثلة ذلك: استعمال مصطلح (الحروف الصّحيحة) عند تّمّام حسان، ومعلوم أن هذه الكلمة، وردت عند الخليل بن أحمد بادئ الأمر، وكذلك مصطلح حروف المدّ واللّين استعمالها الوصفيون قاطبة، كما عبّروا بمصطلحات القدماء عن المخارج، فقالوا: الشّفوي، والحلقّي، واللّثوي، وغير ذلك، أمّا بالنّسبة للصّفات، فمنها: استعمال مصطلح الشّديد والرّخو، والإطباق، وحروف الدّلاقة، والمجهور والمهموس، وهلمّ جرا، وهذا لا ينفي استعمالهم المصطلحات الحديثة، بل إنّ منهم من غلب عليه استعمال المصطلحات الحديثة، وهو ما نلاحظه على كمال بشر، حيث عبّر بالوقفات عن الأصوات الشديدة، وبالاحتكاكية عن الأصوات الرّخوة، وهلمّ جرا².

3.2.1. مخارج الحروف: لم يكن هناك اختلاف بشأن مخارج الأصوات سوى بعض الأصوات القليلة التي نسبها القدماء للحلق، في حين رأى المحدثون أنّها تتوزع على مناطق ثلاث، هذه الحروف هي: (العين، والحاء، والهمزة، والهاء، والغين)، إضافة إلى مخرج الواو الصّامتة التي اختلفوا في نسبتها، إلى جانب أسبقية بعض الأصوات على بعض، كما سيأتي بيان ذلك.

أما ما سوى ذلك، فقد اتفقوا فيه في الأغلب الأعم، بل ذهب بعض المحدثين إلى الإقرار بأن النّحاة قد بلغوا غاية الدّقة في وصف أكثر الحروف من حيث المخرج، خاصّة الباء، والميم، والفاء، والتّون، وغيرها، واتبعوا في ذلك منهجا علميا يقرّه الدّرس الحديث³.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 21. كمال بشر: علم الأصوات، ص 243.

² ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 297_309.

³ ينظر: كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 386.

4.2.1. أما الصّفات: فحددها من ناحيتين أيضاً: بحسب الجهر والهمس، وبحسب كيفية مرور الهواء، وما ينتج عنه من شدة ورخاوة، ونرى أن الاتفاق قائم في معظم صفات الأصوات، وفي مقابل ذلك وقع الخلاف في بعضها، فما اتفقوا فيه:

— الأصوات الشديدة: الهمزة، والقاف، والكاف، والتاء، والذال، والطاء، والباء، ووقع الخلاف في حرف الضاد حين عدّوه شديداً، وعدّه القدماء رخوًا، إضافة للجيم فلتعدّد صورها قديماً وحديثاً صعب الحكم عليها.

— الأصوات الرخوة، هي: الهاء، والفاء، والتاء، والذال، والطاء، والسين، والزاي، والصّاد، الشين، والحاء، والغين، والحاء، والعين، والصّاد، وأخرجوا الضاد وألحقوها بالأصوات الشديدة، كما أدرجوا العين بعد ما عدّها النحاة صوتاً بينياً.

— الأصوات البينية: وأطلق عليها إبراهيم أنيس اسم الأصوات المائعة، وذكر لها كمال بشر مصطلحاً آخر هو أشباه الحركات*، وسميت بالأصوات المتوسطة عند تمام حسان، هذه الأصوات هي: اللام، والنون، والميم، الراء. وأخرجوا العين، وألحقوها بالأصوات الرخوة¹.

— الأصوات المهموسة: التاء، والسين، والفاء، والتاء، والشين، والحاء، والحاء، والهاء، والكاف، والصّاد، وبهذا يكونون قد ارتضوا كلّ ما عدّه القدماء مهموساً، ثم أضافوا إليها أصواتاً أخرى.

* "وقع خلاف بين كل من كمال بشر وتام حسان وإبراهيم أنيس في مفهوم التوسط أو البينية، ويتضح أن تمام حسان وإبراهيم أنيس قد سلكوا مسلك القدماء في عدّهم الأصوات المتوسطة هي التي بين الشدة والرخاوة، واتفقوا مع سيبويه في هذه الأصوات تنطق بالشدة والرخاوة المتزامنة، بيد أن كمال بشر فسّر التوسط تفسيراً يخالف القدماء من جهة، ويخالف الحديثين من جهة أخرى، إذ يرى أن هذه الأصوات الأربعة (بعد أن أخرج العين والألف والواو والياء) لها من السمات المميزة ما يجعلها قسماً مستقلاً ليس بين الأصوات الشديدة والرخوة، بل بين الأصوات الصامتة عموماً والحركات، فهي قسم مشترك بينهما تحمل بعض خواصّ الصّوامت بحكم معايير تصنيف هذه الصّوامت، كما تحمل بعض خواصّ الصّوائت، وهذه أبرز خصائصها:

— تشترك مع الحركات في خاصية نطقية هي حرية مرور الهواء دون أي عائق أو مانع.

— الاتفاق في صفة الجهر، إذ أن الحروف المتوسطة كلها مجهورة شأنها شأن الحركات.

— الاشتراك في خاصية الوضوح السمعي نتيجة حرية مرور الهواء حين نطق بهم.

ويرى إبراهيم أنيس أن هذه الأصوات الأربعة أكثر وروداً في الروي لقوتها في السّمع الذي يزيد من روعة موسيقى الشعر" ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 359

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 27، تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 108، كمال بشر: علم الأصوات، ص 345

__الأصوات المجهورة، وهي: الباء، والضّاد، والدّال، والظّاء، والدّال، والرّاي، والغين، والعين، والهاء، والرّاء، واللام، والميم، والنّون بأنواعها، والواو والياء المديتان، وأخرجوا كلّاً من الهمزة، والألف، والقاف، والجيم، والطاء.

5.2.1. حروف الإطباق: ليس هناك خلاف في كونها أربعة هي (الضّاد والظّاء، والطاء، والضّاد)، ورأى تمام حسّان أن وصفهم لطريقة حدوثها، ووصفهم لها بالتّفخيم يتوافق مع ما يقرّه الدّرس الحديث.¹

6.2.1. حروف الدّلاقة: إن إقرار النّحاة أن هذه الحروف تمثل معياراً للحكم على العربي والدّخيل من الكلمات، واكتشافهم أنّها أكثر وروداً في الكلمات الثلاثية لسهولة التّطق، كل ذلك يدل على معرفتهم الدقيقة بأسرار الأصوات ونظّهم العميق في بنية الكلمات، ويؤكد كمال بشر أن الدّراسات الحديثة، بيّنت أن هذه الأصوات هي الأكثر وروداً في الكلمات تليها السّين والعين، والقاف، لقوّتها وجرسها.²

3.1. أوجه النّقد والتّجديد:

كان للمحدثين رأي آخر في بعض المسائل المتعلّقة بعدد المخارج، وطريقة تصنيف الأصوات الصّامتة من حيث المخرج والصفة، وكانت هذه النّظرة الخلافية تنبني على معايير محدّدة اتّفق الكلّ في الاحتكام إليها، هي: طريقة التّطق في بعض اللّهجات الحديثة، واعتماد الآلة، والأوتار الصّوتية، وقد كانت هذه المعايير دعامة أساسية للحكم على النّحاة بالخطأ، والخلط على حدّ تعبيرهم، ومهم أن نشير إلى وجود آراء مخالفة أخرى استندت إلى الآلة أيضاً، وأكّدت دقة النّحاة في وصفهم، كما أشاروا إلى أن أكثر الحروف المختلّف فيها يمكن التّجاوز عنها لأسباب:

__ غياب الوسائل، والآلات المتطورة التي تحدّد صفة الصوت، ومخرجه بدقّة عند القدماء.

¹ ينظر: تمام حسّان، العربية معناها ومبناها، ص 63

² ينظر: كمال بشر: التّفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص 417

__ أن تلك الأصوات خضعت للتّطور الصوتي، ومن هنا لا يمكن أن نُخطئ النّحاة في وصفهم لها، فقد يكون وصفهم يتطابق مع الصّوت الموصوف في تلك الفترة، ثم حصل له تطور غير صفته، أو مخرجه.

__ أن أكثر الأصوات المختلف فيها تتقارب كثيرا من حيث المخرج والصفة، لذلك كان تحديدها يخضع أحيانا للاجتهادات، والملاحظات الشخصية، إلا أن هذه الأسباب لا تنفي وقوع بعض الهفوات في عمل النّحاة، وهذه طبيعة كل عمل بشريّ، إذ هو عرضة للزلل، والنسيان، والخطأ، ولذلك حاول الدّارسون حديثا تقويم تلك الجهود بالاعتماد على المعايير المذكورة سلفا، وهذا ملخص ما قدّموه:

1.3.1. اعتماد الأجهزة والآلات: وهي من أبرز الخطوات التّجديدية في الدّرس الصّوتي عموما، حيث اتّخذت هذه الأجهزة معيارا للكشف عن مخارج الأصوات وصفاتها، وسنكتفي في هذا المقام بعرض أهمّها عرضا سريعا بحسب توزّعها على مجال الاختصاص، إذ ظهر في الآونة الأخيرة جانبان رئيسان لدراسة الصّوت منها الجانب الأكوستيكي، والجانب الفيسيولوجي، فكل فرع له أجهزته الخاصة:¹

__ الجانب الأكوستيكي (الفيزيائي): ويهتم بانتقال الصّوت في الهواء، وتلقّيه من لدن السّامع، أي يهتم بالمرحلة التي يكون فيها الصّوت بين فم المتكلّم وأذن السّامع، وأبرز الأجهزة المستخدمة فيه، هي: راسم الدّبذبات، وجهاز رسم الطّيف.

__ الجانب الفيسيولوجي: من أجهزته، (الكيموغراف): يقوم برسم الاهتزازات والدّبذبات التي تحدث للأوتار الصّوتية أثناء نطق الصّوت، ومنها جهاز (الرّسم الحنجريّ)، ويكمن دوره في تحديد الحالات التي تكون عليها الأوتار الصّوتية (فتح وغلق) الموجودة على مستوى الحنجرة، ومنها: (البلاطوغرافيا)، وفيها يتمّ تحديد موضع التقاء اللّسان مع سقف الحنك، ومنه تحديد مخرج الأصوات التي تتكون نتيجة هذه العمليّة.

هذه بعض الأجهزة المرتبطة بالجانبين، وكل جهاز مما ذكرنا يتكون من عدة أجزاء مكونة له، وهي ذات أهمية بالغة في معرفة توزيع الأصوات، وقد تمّت دراسة أصوات العربية، وعرضت على هذه الأجهزة، وتمّ التّوصل إلى أن النتائج التي قرّرها علماء العربية منذ زمن بعيد دقيقة، وصحيحة في الأغلب الأعم على

¹ ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 80_81_82. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص 55_56_57_58_59.

كمال بشر: علم الأصوات، ص 48_49

الرّغم من غياب هذه الوسائل المتطوّرة، بيد أنّهم رأوا رأياً آخر في بعض الأصوات، وهو خلاف يمكن أن نتجاوز عن أكثره؛ لأن الصّوت المعروض على هذه الأجهزة قد أصابه تطور، وتحريف عبر الزّمن.

2.3.1. مخارج الأصوات: المخارج عند جمهور النّحاة كما ذكرنا آنفاً بين أربعة عشر مخرجاً إلى سبعة عشر، على أن المشهور بينهم هو ما أقرّه سيبويه؛ أي ستة عشر مخرجاً، أما عند المحدثين، فمنهم من جعلها ستة مخارج رئيسة، ومنهم من عدّها أحد عشر مخرجاً، ومنهم من عدّها عشرة مخارج.

1.2.3.1. عدد مخارج الأصوات وأقسامها عند إبراهيم أنيس: قسّمها إلى ستّة مخارج كبرى تبدأ بالشفّتين، وتنتهي إلى الحلق، وهو ترتيب يضارع كثيراً ما جاء في عُرف النّحاة الأوائل من حيث التسمية، ومن حيث إسناد الحروف إلى مخارجها، لكنه يفارق ترتيب القدماء في بعض الجزئيات، وتفصيل ذلك على التّحو الآتي:¹

__الأصوات الشّفوية: وهي الباء والميم

__الأصوات الشّفوية الأسنانّيّة وهي: الفاء فقط.

__أصوات تنحصر بين أول اللّسان وطرّفه، والثنايا العليا، وأصولها وسمّاها المجموعة الكبرى وهي: الدال، والثاء، والطاء، والدال، والضاد، والتاء، والطّاء، واللام، والرّاء، والتّون، والسّين، والصّاد، والزّاي، ثم قسّم هذه المجموعة الكبرى إلى مجموعات صغيرة تشترك من حيث موضع النّطق، والصفة، كما يلي:²

__الدّال، والثّاء، والطّاء من مخرج واحد، سمّاها النّحاة الأوائل الحروف اللّثوية.

__الدّال، والضّاد، والتّاء، والطّاء من مخرج واحد.

__واللام، والرّاء، والتّون، من موضع واحد، وتسمّى قديماً بالحروف الدّلّقية، لكونها تخرج من ذلق

اللّسان وطرّفه.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 47_48

² ينظر: المرجع نفسه، ص 50_79

__السّتين والصّاد والزّاي، وآثر تسميتها بالأصوات الأسلية، وقد عرفت بالحروف الصّفيرة.

__أصوات وسط الحنك: وهي الشين والجيم الفصيحة

__أصوات أقصى الحنك: وهي الكاف، والقاف

__الأصوات الحلقية وهي: الهاء، والعين، والغين، والمهمزة، والحاء، وسار في هذا التّرتيب على خطى

النّحاة تماماً، بخلاف ما نجده عند كمال بشر وتّمّام حسّان وباقي الوصفين، حيث نسبوا هذه الأصوات إلى ثلاثة مواضع، هي: (الحنجرة، والحلق، والحنك الأعلى).

وبناء على ما تقدّم يكون عدد المخارج عنده ستة، أمّا إذا أخذنا المجموعات الفرعية في الحسبان تكون تسعة مخارج، وما يلاحظ أيضاً على ترتيبه السّابق أنّه لم يحدّد مخرج كل من الألف والواو والياء، وعرضها في موضع أنصاف الحركات، حين فرّق بين الواو والياء الصّامتين والواو والياء المدّيتين، فذكر أن الواو الصّامّة ليس مخرجها من الشّفتين كما ذهب إليه النّحاة، وإنّما هي: "من أقصى اللّسان حين يلتقي بأقصى الحنك؛ غير أن الشّفتين حين النّطق بها تستديران (...)", ولعلّ وضوح استدارة الشّفتين مع الواو هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشّفتين¹، ويضيف في الموضع ذاته أن ما قرّره القدماء في شأن مخرج الياء يتطابق كثيراً مع ما يقرّره الدّرس الصّوتي الحديث، والفرق الوحيد بينها وبين الياء اللّينة (المدية) هو أن الياء الصّامّة يكون فيها الفراغ بين اللّسان ووسط الحنك الأعلى أضيق ما يكون حين النّطق بالياء اللّينة، حتى نسمع معها نوعاً من الحفيف يقرّبها من الأصوات الصّامّة (السّاكنة)²، وفرق آخر هو اعتماد إبراهيم أنيس وغيره من محدّثي التّرتيب الذي ينطلق من الشّفتين نزولاً إلى الحنجرة عكس ما جرى عليه ترتيب علماء العربية المتقدمين الذين اعتمدوا التّرتيب التّصاعدي بدءاً من أصوات أقصى الحلق انتهاءً إلى أصوات ما بين الشّفتين، ولكل ترتيب مسوّغه، وترتيب القدماء أكثر منطقية، لكونه اعتمد فيه على بداية جريان النّفس، بعدّه هو المسؤول عن إنتاج الصّوت، أما محدّثون فاعتمدوا على ما يُرى بالعين أولاً.

¹ إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 45

² ينظر: المرجع نفسه.

ويعتقد أحمد مختار عمر احتمال وجود تأثير هندي على الدّرس الصّوتي العربي، يظهر ذلك في عمل الخليل حين رتب الحروف، وبدأ بالحروف الأعماق، ثم الأقل عمقا، إضافة إلى اعتماده الأساس النّطقي أولا في تصنيف الأصوات، وهو ما يطابق منهج الهنود، فقد يكون الخليل سمع بترتيب الهنود فقام بنفس المحاولة على اللّغة العربية، ولكن دون أن يحاكيهم في ترتيبهم الذي اختاروه، ثم إن اعتماد مكان النّطق ودرجة الاتّصال والتّقارب، بين الأعضاء أساسا في التّصنيف يضارع ما هو كائن عند الهنود.¹

2.2.3.1. عدد مخارج الأصوات وأقسامها عند تمام حسان: وهي عنده عشرة مخارج² يلخصها الجدول الآتي:

المُخرج الشفوي	الشفوي الأسناني	الأسناني	الأسناني اللثوي	اللثوي	الغاري	الطبيقي	الحلقومي	الحلقي	الحنجري
الباء	الفاء	الظاء	الظاد	اللام	الشين	الكاف	القاف	العين	الهاء
الميم	الثاء	الذال	الذال	الراء	الجيم		الغاء	الحاء	الهمزة
الواو	الذال	الطاء	الطاء	النون	الياء		الخاء		
		التاء							
		الصاد							
		السين							

وأهم ما يميز تقسيم تمام حسان عن تقسيم إبراهيم أنيس، هو: إدراج تمام حسان (الواو) ضمن الأصوات الشفوية، ونسبها إبراهيم أنيس إلى أقصى اللسان مع الحنك الأعلى، إضافة إلى أن تمام حسان أطلق على الشين، والجيم، والياء، بالأصوات الغاريّة، واصطلح عليها إبراهيم أنيس بأصوات وسط الحنك غير مدرج الياء معها.

¹ ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، دط، 1972 ص 142

² ينظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 79

3.2.3.1 عدد مخارج الأصوات وأقسامها عند كمال بشر: وهي عند إحدى عشر مخرجاً، يتفق فيها مع تمام حسان اتفاقاً شبه كليّ، مع اختلاف في بعض الجزئيات كتسمية المخارج، ومخارج بعض الأصوات، فضلاً عن زيادته لمخرج يجعلها إحدى عشر، ليكون تصنيفه على النحو الآتي:¹

شفوي	أسناني شفوي	أسناني	أسناني لثوي	لثوي	لثوي حنكي	وسط الحنك	أقصى الحنك	لهوي	حلقي	حنجري
الباء	الفاء	الظّاء	التّاء	الرّاء	الجيم	الياء	الخاء	القاف	العين	الهاء
الميم		الثّاء	الدّال	الرّاي	والشّين		الغين		الحاء	الهمزة
الواو		الذّال	الصّاد	السّين			الكاف			
		الطّاء	الصّاد	الصّاد			الواو			
		اللام								
		التّون								

بناء على تلمّس مواضع الخلاف بين تمام حسان وكمال بشر وجدناها تتلخّص في نقاط هي:

الاختلاف في التّسمية: فما سمّاه تمام حسان (الغاري) سمّاه كمال بشر (اللّثوي الحنكي)، وما أطلق عليه تمام حسان (الحلقوم)، أطلق عليه كمال بشر اسم (اللّهاة)، إضافة إلى أن مصطلح (الطّبقّي) عند تمام حسان يقابل مصطلح (أقصى الحنك) عند كمال بشر.

الاختلاف في عدد المخارج: زاد كمال بشر مخرجاً على عدد المخارج عند تمام حسان، ويظهر أن هذا المخرج هو وسط الحنك؛ لأن كمال بشر نسب إليه الياء وحدها، في حين أن تمام حسان جعل الياء مع الأصوات الغارية.

الاختلاف في مخرج بعض الأصوات: فكلّ من الرّاي، والسّين، والصّاد عند تمام حسان أصوات أسنانية لثوية، بيد أنها عند كمال بشر أصوات لثوية، وفي مقابل ذلك فالّتون عند تمام مع الأصوات اللّثوية، وهي عند بشر ضمن الأصوات الأسنانية اللّثوية، أما الياء فغارية عند تمام حسان، وهي من وسط الحنك عند كمال بشر، والواو تنسب للشّفتين عند تمام حسان، أمّا كمال بشر فينسبها تارة إلى الشّفتين وتارة أخرى

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 183_184_185

ينسبها لأقصى اللسان عندما يلتقي بالحنك الأعلى، والضّاد عند كمال بشر لثوية، وعند تّمّام حستان أسنانية لثوية، والغين والحاء حلقوميتان (لهوية) عند تّمّام حستان، وهما من أقصى الحنك عند كمال بشر، وأخيرا جعل تّمّام حستان الكاف وحدها من مخرج الطّبق، في حين ضُمّت لأصوات أقصى الحنك عند كمال بشر.

3.3.1. جوانب الخلاف بين القدماء والوصفيين في مخارج الأصوات:

إن أهم خلاف بين القدماء والمحدثين في هذا الباب، هو مخرج (الواو)، إضافة إلى ما نسبته القدماء للحلق (الحاء، والغين، والعين، والحاء، والهمزة، والهاء)، فالواو سبق الحديث عنها، أما الأصوات التي عدّها الأوائل حلقيّة، فهي في الحقيقة تُنسب إلى ثلاثة مواضع: الحنجرة، ومنه (الهمزة، والهاء)، والحلق ومنه (الحاء والعين)، وأقصى الحنك منه (الحاء والغين)، ويؤكد كمال بشر: "أنه لا يمكن قبول رأي سيبويه في هذه الأصوات ونسبتها، إلّا إذا كان المقصود بالحلق عندهم منطقة واسعة تضم مناطق ثلاثة أقصى الحنك، والحلق والحنجرة"¹، وفيما يلي تفصيل لخصائص هذه الأصوات عند المحدثين.

1.3.3.1. مخرج الهمزة:

من المأخذ التي وجهت للخليل بن أحمد والمبرد تخصيصا في ترتيبهم للحروف هو: إسقاطهم للهمزة من التّرتيب الألفبائي، ووضعها في آخر التّرتيب مع الألف والواو والياء، كما لو كانت هذه الحروف الثلاثة مقابلا للحروف الصّامتة، وليست منها، وهو دليل واضح على أمرين: أولها متعلّق بالهمزة، وثانيها متعلّق بالواو والياء، فالهمزة غاب إدراكهم لخصائصها ومخرجها، فنسبها للخليل بن أحمد للهواء، وأنّها لا حيز لها مع الواو والياء، وسمّاها بالأحرف الجوقية، بخلاف ما هو مقرّر في الدّرس الحديث بأن مخرجها الحنجرة، وعلى هذا يكون هواء الهمزة عند المحدثين "أن يقف وقوفا تاما في منطقة الحنجرة بسبب انطباق الوترين الصّوتيين ثم ينطلق هذا الهواء فجأة وبسرعة إلى الخارج محدثا انفجارا"²، لذلك فالتّباين واضح بين مخرج

¹ كمال بشر: دراسات في علم اللّغة، ص 66

² كمال بشر: علم الأصوات، ص 292

الأصوات المديّة والهمزة، إذ يكون مرور الهواء في الأولى دون عائق أو حاجز، ويكون في الثانية معترضاً عليه بحاجز في منطقة الحنجرة.

ويرى الوصفيون أن سبب نظرة الخليل ومن سلك مسلكه، هو ملاحظتهم للتغيّر الذي يطرأ على الهمزة تخفيفاً أو تحقيقاً باختلاف اللهجات، ونظرة الخليل تُوحى بعدم تحديده للبيئة اللّغوية والخلط بين مستويات الكلام، ممّا أدى في أكثر الأحيان إلى أحكام متضاربة ومتناقضة بشأن الهمزة، بل بشأن قواعد كثيرة في اللّغة، وغاب إدراكهم لخطورة الخلط بين اللهجات وما يتبعه من اضطراب على مستوى القواعد والأحكام، فالواجب إذاً أن ننظر إلى الظاهرة اللّغوية في إطار تلك اللهجة فقط، ولا ننظر إليها في إطار اللّغة العامّة¹؛ أي أن وصف الهمزة في اللهجات محققة ومخففة، أما إذا نظرنا إليها في إطار اللّغة العامّة فلا بد أن نكتفي فيها بإقرار إحداها، وليس كليهما.

وسبب آخر هو الاهتمام الزائد بالأصول الاشتقاقية للكلمات، وافترضهم وجود أصول للصيغ المتفرّعة، كما في همزة (خطيئة)، حيث توجب وجود همزة في (خطايا)، وغيابها يدلّ على عارض (التخفيف، والإقلاب، وغيره)، فتكلّفوا في البحث عن هذا العارض، وكان الأصح أن ينظروا إلى الموجود بالفعل، إمّا همزة، وإمّا شيئاً آخر، قد يكون ألف المدّ، أو الواو والياء، دون أن نرهق الظاهرة اللّغوية بالافتراضات البعيدة عن واقع اللّغة.² وهذا التصريح ينمّ عن أهم مبادئ المنهج الوصفي، وهو دراسة الموجود بالفعل، والابتعاد عن الافتراض والتأويل.

أما سيبويه وابن جني، فقد نسبا الهمزة إلى مخرج الحلق، وتحديدًا إلى أغور منطقة فيه، وهي أدنى الحلق مع الهاء، وهو رأي غير دقيق عند الوصفين الذين يرون أن مخرجها من منطقة الحنجرة، ونرى أنه ليس من الصّحيح تخطئة النّحاة في هذا الشأن، لأنهم أرادوا بأدنى الحلق منطقة الحنجرة، وإن لم يسمّوها بهذا الاسم، وما تقسيمهم الحلق إلى ثلاثة مواضع إلا دليل على إدراكهم لمراتب تلك الحروف داخله.

¹ ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللّغة، ص 22

² ينظر: المرجع نفسه، ص 27

1. 2.3.3. مخرج الواو والياء:

جعل الخليل كلاً من الواو والياء في آخر الترتيب كمقابل للصّوامت، وهذا دليل على عدم إدراك الحقيقة الانتقالية لكليهما، حيث عدّها حروف علّة فقط، دون معرفة وظيفتها الثانية التي يكونان فيها صوتين صامتين، كما في (وعد وينع)، ويختلف مخرجهما في هذه الحال عن مخرج الواو، والياء المديتين كما سيأتي، وهذا الذي استدركه سيبويه، وابن جني، حين أدرجا الهمزة في بداية التّرتيب، ووضعاً كلاً من الواو، والياء ضمن التّرتيب أيضاً.

1. 3.3.3. الألف:

وضع سيبويه وابن جني الألف في بداية التّرتيب مع الهاء والهمزة بعد أن خالفا الخليل في إسقاطهما لمخرج الجوف الذي يضمّ عنده (الخليل) كلاً من الألف، والهمزة، والواو، والياء، ودليل ذلك ما جاء في الكتاب: "ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً ثلاثة منها للحلق، فمن أقصى الحلق الهاء، والهمزة، والألف"¹، وأكّد كمال بشر أن وضع الألف ضمن التّرتيب الألفبائي غير مقبول من ناحيتين:²

— الأولى هو أن التّرتيب الألفبائي خاصّ بالأصوات الصّامتة فقط، ولا يخصّ حروف العلّة، والحركات التي تختلف من حيث المخرج، والوظيفة عن الأصوات الصّامتة.

— والأمر الثاني هو أن الألف تُعد حركة طويلة (فتحة)، لا صوتاً صامتاً، فلا مكان لها في التّرتيب الألفبائي، لذلك فكل من سيبويه، وابن جني قد خلطاً بين القبيلين (الصّوامت والحركات)، على الرّغم من وجود إشارات أخرى في مواضع متفرقة تنصّ على إدراكهم لطبيعة كل قسم.

1. 4.3.3. مخرج القاف:

تأتي القاف تالية في مخرجها للغين، والحاء، عند علماء العربية الأوائل، لكنها عند المحدثين (تمام حسان، وكمال بشر) على عكس ذلك، إذ هي سابقة لهما لا تالية، وبيان ذلك أن القدماء حين ذكروا

¹ سيبويه: الكتاب، ج4، 434

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص195.

اللّهاة ربما أرادوا به تلك المنطقة الواسعة التي تضمّ أقصى الحنك، وبذلك يكون ترتيبهم صحيحاً (غ، خ، ق، ك)، أمّا إذا كان مقصودهم باللّهاة المنطقة المعروفة التي لا تضمّ أقصى الحنك، فلا يكون ترتيبهم صحيحاً، بدليل أن نطق كلّ من الغين، والحاء، في اللّهجات الحديثة، يلي مخرج القاف، ويضاف إلى هذا الكلام احتمال آخر، هو أن القاف التي تحدّث عنها القدماء ليست القاف التي نعرفها اليوم، بل هي (الجاف) التي ينطقها القاهريون، وبعض اللّهجات الأخرى، وهي في مخرجها حنكية قصيّة مجهورة.¹

5.3.3.1. مخرج الكاف:

يعتقد كمال بشر أن علماء العربية أخطؤوا في جعلهم الكاف مع القاف في حيز واحد، في حين أن الأصح غير ما ذهبوا إليه، ويفرق كمال بشر بين القبيلين بقوله إن "الكاف قصية (أقصى الحنك)، أما القاف فهي لهوية صرفة، وهما حيزان أو منطقتان مختلفتان بكل المقاييس."²

وذكر كمال بشر أن نسبة القبيلين لحيز واحد قد يفسره أمران: الأمر الأول هو أن اللهاة عندهم منطقة واسعة تضم أقصى الحنك، والثاني أن القاف التي وصفها هي قاف تضارع الجيم القاهرية، أو الجاف، كما سماها المحدثون، ورمزها الدّولي هو (G).³

وذهب تّمّام حسّان إلى أن ابن الجزري أخطأ حين جعل الكاف خلف القاف في النّطق في حين أن الأمر عكس ذلك، لأن مخرج الكاف من نفس مخرج الغين والحاء، وهذان الأخيران يخرجان من مؤخر اللسان مع الطّبق أمام القاف، وليس كما زعم ابن الجزري بأنهما من أدنى الحلق إلى الفم وراء مخرج القاف.⁴

6.3.3.1. مخرج الضّاد:

جعل الخليل مخرج الضّاد في حيز الجيم والشّين، ونسبها كل من سيبويه وابن جني إلى منطقة تلي منطقة الجيم والشّين والياء (الأحرف الشجرية)، إذ هي تخرج من منطقة قريبة من وسط الحنك (لثوية حنكية

¹ ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 282

² المرجع نفسه، ص 273

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 274

⁴ ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص 86

بالتعبير الحديث)، كما يتبيّن من وصف القدماء لها أنّها تشترك مع اللّام في خاصية خروج الهواء من جانبي الفم، كما وُصفت بالرّخاوة عكس ما هو مقرّر اليوم، يقول ابن جني: "فإن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر، أو من كليهما"¹.

وزعم كمال بشر أن القدماء وقعوا في اضطراب في وصفهم لمخرج الضّاد، فقدّموا لها أوصافاً تتداخل مع مخرج أصوات أخرى، كاختلاطها مع اللّام في خروج الهواء من جانبي الفم واختلاطها مع الطّاء في صفة الرّخاوة، وبناء على وصف القدماء يكاد يجزم عموم المحدثين على أن الضّاد القديمة غير الضّاد التي نطقها اليوم، إذ هي اليوم تخرج من مخرج الأصوات الأسنان اللّثوية الثّلاثة (الثّاء، والدّال، والطّاء)²، وهذا الاختلاف مرده للأسباب السّابقة، أي اشتراكها مع اللّام في خروج الهواء من جانبي الفم، وكذا وصفها بالرّخاوة عكس ما هو مقرّر اليوم.

7.3.3.1. مخرج الرّاي والصّاد والسين:

يأتي ترتيب هذه الأصوات سابقاً لكل من الطّاء والدّال والثّاء عند المحدثين، أما المعروف عند ابن جني فهي على عكس ذلك؛ أي أنّها تالّية لا سابقة، فيكون التّرتيب عنده (ط، د، ت، ز، ص، س)، وحجّة كمال بشر في أسبقية الرّاي والسين والصّاد، هي: "في نطقنا الحالي للرّاي، والسين، والصّاد، هو في وضع طرف اللّسان خلف الأسنان العليا مع التّقاء مقدّم اللّسان باللّثة التّقاء خفيفاً من شأنه أن يحدث الاحتكاك الذي نسمعه عند نطقنا، ومعنى هذا أن هذه الأصوات سنّية لو نظرنا إلى الوضع الأول، ولكنها لثوية بالنسبة إلى الوضع الثّاني"³، ومعيّار حكمهم كما يظهر هو اللّهجات الحديثة؛ لأنّها امتداد للّهجات القديمة حسب رأيهم، وحملت من الخصائص القديمة ما يجعلها تصلح لأن تكون معياراً.

¹ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 48

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 258

³ المرجع نفسه، ص 193

1.4.3.1. الاختلاف في صفات الأصوات:

1.4.3.1. من حيث الجهر والهمس:

إن أول المآخذ التي وجهت للنّحاة الأوائل أنّهم حين حدّدوا مفهوم الجهر ومفهوم الشّدة، استعملوا مصطلحا واحدا، وهو "المنع"، فالجهر منع النّفس، والشّدة منع الصّوت، فما الفرق بين منع النّفس، ومنع الصّوت؟ إن هذا الغموض المصطلحي دفع ببعض الباحثين إلى القول إن النّحاة لم يفرقوا بدقة بين الجهر والشّدة، ودفع بتمام حسّان إلى الاجتهاد في تفسيرها فقرّر ما يلي:¹

— الإضعاف هو سلب القوّة، وهو عكس الإشباع الذي يعني التّقوية.

— الاعتماد هو الضّغط، يظهر ذلك انطلاقا من إسناد الإشباع والإضعاف للاعتماد، واتّفاق منع جري الصّوت مع إشباع الاعتماد، وجري النّفس مع إضعاف الاعتماد.

— الفرق بين (موضعه) و(مخرجه) هو أن الاعتماد له موضع ولا يوصف بأن له مخرجا (المخارج تخصّ الحروف) وموضعه هو حجاب الحاجز الضّاغط على الرّئتين لإفراغ ما فيهما من هواء، ويقع الاعتماد على مخرج الحرف.

— التّقابل الموجود بين النّفس والصّوت (ومنع النفس أن يجري معه.. ويجري الصّوت) هو أن النّفس مرتبط بالهمس، والصّوت مرتبط بالجهر.

و من أوجه الخلاف أن المتأخرين أخذوا بهذين المصطلحين في تقسيمهم للأصوات، بيد أنّهم لم يأخذوا بمفهومهما كما حدّدهما القدماء؛ أي أنّهم أخذوا التّسميّة دون أخذ جوهر هذا المعيار، فضابط الجهر والهمس عند القدماء هو جريان النّفس مع إمكانية تكرير الصّوت في المهموس، والجهر ما لم تتمكن فيه بتكرير الصّوت، أما عند المحدثين فليس الأمر كذلك، لأنّهم احتكموا إلى تذبذب الأوتار الصوتيّة لا إلى جريان النّفس، وكانت نتيجة ذلك أن خالفوا القدماء في وصف بعض الأصوات بالجهر والهمس، وقرّروا أن

¹تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 60_61

الصّوت المجهور* يحدث تنذبذباً في الأوتار الصّوتية حين النطق به، أما المهموس فلا تنذبذب معه¹، وبناء عليه حكموا على صوت الطّاء والقاف بأنهما مهموسان، وهما عند القدماء أصوات مجهورة، كما زعموا أن الهزمة ليست بالمجهورة ولا المهموسة عند بعضهم، ومهموسة عند آخرين، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

1.1.4.3. الطّاء: أجمع المتأخرون على أن الطّاء الحديثة صوت لثويّ أسنانيّ مهموس مفتخّم، نظيرها المرقّق هو التّاء وليس الدّال كما جاء في كتب المتقدّمين، وكان هذا الحكم مبنيّاً على نطقها الحالي في اللهجات المصريّة تحديداً، فبرى إبراهيم أنيس، وتّمّام حسّان، وكمال بشر، أنه لا فرق بين الطّاء والتّاء سوى أن "وضع اللسان مع الطّاء يختلف عن وضعه مع التّاء، فاللسان مع الطّاء يتخذ شكلاً مقعراً منطبقاً على الحنك الأعلى"²، ومعنى قولهم هذا أن غياب الإطباق مع الطّاء يؤدي حتماً إلى زوالها وتحوّلها إلى تاء.

واتفقت آراؤهم أيضاً من حيث النّظر في سبب اختلاف الطّاء القديمة عن الطّاء الحديثة، فأرجعوها إلى عوامل يمكن أن نلخصها في النّقاط الآتية:

ـ التطور الصّوتي: اتفق الوصفون على احتماليّة وقوع تطور لصوت الطّاء؛ لأن النّاطر لوصف القدماء لها يجعلها شبيهة بالضّاد الحالية أو هي نفسها من حيث النّطق، والضّاد الحالية عندهم "صوت مجهور وهو النّظير المفتخّم للدّال، (...) وهذا يدل على أن الضّاد القديمة ليس لها نظير** في نطقنا الحالي..³"، ويؤكد هذا الاحتمال ما ذكره سيبويه من أن الضّاد لا يخرج من موضعها شيء غيرها، بخلاف ما هي عليه اليوم إذ

* وضع إبراهيم أنيس بعض الطرق البسيطة التي تكشف عن الدّذبذبات والاهتزازات التي تحصل حين النطق بالصّوت المجهور، وهي: أن تضع إصبعك على تفاحة آدم ثم تنطق بالصّوت ساكناً فتحسّ باهتزازات في الوترين، كذلك حين تضع أصابعك في آذانك وتنطق بالصّوت الساكن (ب) حينها تشعر برنين الصّوت في رأسك، والتّجربة الثالثة وهي وضع راحة اليد على الجبهة حين النطق بالصّوت المجهور، حينها تحس برنين ناتج عن أثر تنذبذب الأوتار الصوتية في الحنجرة.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 21_22. كمال بشر: علم الأصوات، ص 243. تّمّام حسّان: مناهج البحث في اللّغة، ص 87

² إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 53

** ذكر إبراهيم أنيس أنه في حال حصول تطور للطّاء تكون مساوية للضّاد الحالية، بينما تكون الضّاد القديمة تشبه ما نسمعه اليوم في لهجات العراق، في حين أنّ كمال بشر لا يذكر هذا الاحتمال، ويرى أنه لو صحّ أن الطّاء القديمة حصل لها تطوّر وتحوّلت إلى الضّاد المعروفة اليوم لا يكون للضّاد القديمة نظير في اللهجات الحالية مطلقاً.

³ كمال بشر: علم الأصوات، ص 252

تخرج من موضع التّاء والطّاء والدّال، وعلى هذا إن صحّ هذا الاحتمال يكون الحكم عليها بالجهر صحيحا ولا يكون الفرق بينها وبين الضاد سوى الهمس في الأولى، والجهر في الثانية¹.

الطّاء المهموزة: زعم كمال بشر أن النّحاة قد وصفوا لنا صوتا نسمعه اليوم في اللهجات السودانية وهي الطّاء المشربة بالتهميز، ونطق الطّاء المهموزة كما يقول بشر وتما حسان يصاحبه "إقفال في الأوتار الصوتية حين النطق بها"²، هذا الإقفال يبعدها عن الجهر؛ لأن حدوثه (الجهر) مرهون بعدم إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها مع تذبذبها.

إن استحالة وقوع صفة الجهر في حال إقفال الأوتار الصوتية جعل تّمام حسان يصف الطّاء المهموزة بالهمس، بيد أن كمال بشر يرى صعوبة في الحكم عليها، ووصفها، "لأن الجهر لا يحدث عند إقفال الأوتار الصوتية، وكذلك لا يحدث الهمس إلا إذا انفرج الوتران انفراجا معينا"³، وهذه الصّعوبة هي التي كانت وراء حكم النّحاة على الطّاء بصفة الجهر، أما التّباين الحاصل بين تّمام حسان، وكمال بشر فمرده إلى اختلاف نظرهما إلى كيفية حصول الهمس*.

تذبذب الأوتار الصوتية: رأى كمال بشر احتمالية وقوع النّحاة في الخطأ في حكمهم على الطّاء بسبب عدم إدراكهم لأهم عامل في حصول الجهر والهمس، وهو تذبذب الأوتار الصوتية حال النطق بالأصوات المجهورة، وعدم تذبذبها واهتزازها مع الأصوات المهموسة، لذلك فإن غياب هذه الوظيفة (وظيفة الأوتار) عن أذهان النّحاة جعلهم يخطئون الحكم⁴.

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 252

² تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 95

³ المرجع السابق، ص 253

^{**} يظهر من حكم تمام حسان على الطّاء المهموزة أن الهمس يحصل عندما تغفل الأوتار الصوتية؛ أي أن الهمس عنده هو عدم الجهر، فإذا كانت الأوتار الصوتية مفتوحة مع تذبذبها حال النطق بالصوت حدث الجهر، وإذا كانت مقفلة حال النطق بالصوت حدث الهمس، أما كمال بشر فلا يرى أن الهمس هو عدم الجهر، وإنما يراه مرهونا بانفراج الأوتار الصوتية انفراجا معينا، إضافة إلى عدم تذبذب الأوتار الصوتية. وهذه النظرة إلى الهمس جعلت كل من عبد الرحمن أيوب وتما حسان يرون أن الهمزة صوت مهموسة لأن الأوتار الصوتية مقفلة حال النطق به، بيد أن إبراهيم أنيس وكمال بشر يرونه صوتا ليس بالمجهور ولا بالهموس، وكل ذلك مرده إلى تصورهم وجود حال ثالثة تكون عليها الأوتار الصوتية منها تخرج الهمزة.

⁴ ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 251

وأضاف تمام حسّان سببا آخر جعل النّحاة يخطؤون في ما ذهبوا إليه في شأن الطّاء والقاف والهمزة، وهو "وضعهم للقاعدة القياسية القائلة إن كل صوت من أصوات القلقة مجهور شديد، فحكموا على الطّاء والقاف والهمزة بالجهر".¹، ويفهم من هذا القول أن النّحاة لم يكن لهم مسوغ واضح في وصف الأصوات الثلاثة بالجهر، سوى أن القاعدة القياسية التي وضعوها مسبقا فرضت ذلك، أما الاحتمال الأخير فقولهم إن القدماء حين قابلوا الطّاء بالدال في الإطباق، كما يظهر في قول سيبويه: "لولا الإطباق لصارت الطّاء دالا.."²، وتوهّموا أنهما متقابلان من حيث الجهر والهمس أيضا، وليس الأمر على ما توهّموا، لأن الطّاء النّظير المطبق للتاء، لا للدال.

2.1.4.3.1. القاف: صوت لهوي شديد مهموس عند الوصفيين جميعا، إذ لا تتحرك معها الأوتار الصوتية، وقد أجمعوا على أن القاف التي وصفها المتقدمون تنطبق على الجاف التي تشبه الجيم القاهرية اليوم، ورأى أنيس أنها نوع من (الغين)، وتظهر في نطق السودانين أيضا.³

واتفق كل من كمال بشر، وإبراهيم أنيس على أن القاف في العربية لها صورتان، إحداها الجهر، وهي الجاف القصية(أقصى الحنك)، والأخرى الهمس، كما في النّطق الحالي⁴، في حين اختلفا في تفسير وقوع هذين الصّورتين، فزعم أنيس أن القاف القديمة حصل لها تطوّر، فبعد أن كانت مجهورة صارت اليوم مهموسة، وما يؤكّد ذلك اختلاف صورتها في اللّهجات الحديثة أيضا، إذ نسمعها حديثا بالهمز عند المصريين والشّاميين، ونسمعها جيما قاهرية في الصّعيد، أما كمال بشر، فيرجّح وجود لهجتين في القديم استعملتا هاتين الصّورتين للقاف، وامتدّ نطقها المزدوج إلى اللّهجات الحديثة، وذكر أن النّصوص التي وردت في وصف القاف القديمة تنطبق على الجاف الحديثة (G)، وهي قصية مجهورة، كما تشارك الغين والكاف والخاء في حيز واحد، أما القاف اللّهوية المهموسة، فهي التي أخذ بها القراء والمتخصّصون.⁵

¹تمام حسّان: مناهج البحث في اللغة، ص 95

²سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 436

³ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 72

⁴ينظر كمال بشر، علم الأصوات، ص 279

⁵ينظر: المرجع نفسه، ص 280

أمّا تمام حسان، فلا نجدّه يتحدّث عن هذه الأنواع للقاف قديماً وحديثاً، وإنّما ذكر أنّ القاف الحديثة لهوية مهموسة غير مفتّحة كما زعم القدماء، ورجّح أنّ القدماء أخطؤوا في بيان حقيقتها بسبب قاعدتهم القياسية القائلة إنّ حروف القلقة كلّها مجهورة شديدة، إضافة إلى جعلها مع حروف الاستعلاء التي تُعدّ في عرف النّحاة أصواتاً مفتّحة.

ويرى أنّ النّحاة لم يفرّقوا بين مفهومين متباينين وهما: الطبقية والإطباق* وجعلوها شيئاً واحداً، وهذا الخطأ وقعهم في خطأ آخر هو الحكم على القاف بأنّها مفتّحة، حيث يؤكّد أنّ القاف: "صوت لهوي، لذلك كان طبقياً لا مطبقاً يتمّ معه قرب اللسان من الجدار الخلفي للحلق في نقطة فوق تلك التي بها ظاهرة التّحليق، ومن هنا لم يكن صوت القاف من الأصوات المفتّحة تفخيماً كاملاً، وإنّما كان له بعض القيمة التّفخيمية التي جاءت من وجود العنصرين الحلقّي والطبقّي في نطقه"¹، ويظهر أنّ حصول التّفخيم عند تمام حسان مرهون بوجود ظاهرة التّحليق** مع الحروف المذكورة، وهو ما غاب في صوت القاف، لذلك لم يكن صائباً وصفها بأنّها مفتّحة.

3.1.4.3.1. الهمزة: اتفقت نظرة المحدثين على أنّ الهمزة ليست صوتاً مجهوراً البتّة، غير أنّهم اختلفوا في وصفها فذهب بعضهم إلى أنّها مهموسة، ورأى بعضهم أنّها ليست بالمجهورة ولا بالمهموسة، وكان أساس هذا الاختلاف تباين موقفهم من وضع الأوتار الصوتية، فيرى فريق منهم أنّ للأوتار الصّوتية حالتين فقط ينتج عنهما إما الجهر، وإما الهمس، لذلك تراهم يصفون الهمزة بأنّها مهموسة، لأنّ الأوتار الصّوتية تقفل معها، في حين يرى آخرون أنّ هناك وضعاً ثالثاً للأوتار الصّوتية ينتج عنه صوت الهمزة، وهو وضع بين الحال الأولى والثّانية، وفيما يأتي تفصيل لموقفهم من الهمزة:

* الطبقية "ارتفاع في مؤخر اللسان حتى يتّصل بالطبق فيسدّ المجرى أو يضيقه تضيقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما، فهي حركة عضوية مقصودة لئلا يبقى طرف اللسان معها في وضع محايد، أما الإطباق فارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق بحيث لا يتصل به على حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق (...). فالإطباق إذن حركة مصاحبة للنطق الحادث في مخرج آخر." تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، ص 89

¹ تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، ص 89

** التّحليق عنصر من عناصر التّفخيم، وهو قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق، نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة، ويقابله التّغوير، وهو من

عناصر حدوث التّريق ينظر: تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، ص 90

يرى تمام حسان أن الهمزة صوت مهموس، وأيده في هذا الموقف عبد الرحمن أيوب، ورأى أنه من غير الممكن وصفه بأنه مجهور، كما ذكر علماء العربية الأوائل، "لاستحالة ذلك استحالة مادية ما دامت الأوتار الصّوتية مقفلة في أثناء النطق بها"¹، وبناء على موقفهم هذا يتضح أن الهمس عندهم هو عدم الجهر، وأن الأوتار الصّوتية لها حالتان فقط ينتج عنهما الجهر والهمس.

أما الفريق الثاني ومثله إبراهيم أنيس وكمل بشر فقد خالفا القدماء، وخالفا أصحاب الرّأي الأوّل، فهم يرون أن الهمزة ليست مجهورة ولا مهموسة، لأن "مخرج الهمزة من المزمار نفسه، إذ عند النطق بها تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة، فيسمع صوت انفجاريّ هو ما نعبر عنه بالهمزة"²، ويفهم من موقفهم هذا أنهم لا يرون أن الهمس عدم الجهر، ويؤكدون على أن الهمزة تحدث بين الحالة الأولى والثانية.

ويرى كمال بشر أن أصحاب الرّأي الأوّل "لاحظوا المرحلة الثانية من نطق الهمزة، وهي المرحلة التي تُصاحب الانفجار، ففي هذه الحالة تكون الأوتار في وضع الهمس (...)، والهمزة في العربية لا يتم نطقها في هذه المرحلة الثانية وحدها، وإنما تتكون بمرحلتين: المرحلة الأولى مرحلة انطباق الوترين، وفيها ينضغط الهواء من خلفهما فينقطع النفس، والمرحلة الثانية مرحلة خروج الهواء المضغوط فجأة محدثاً انفجاراً مسموعاً وهاتان المرحلتان متكاملتان لا يمكن الفصل بينهما"³، لذلك لا يمكن الحكم عليها بأنها مجهورة أو مهموسة، لعدم حدوث الصّفتين بشكل كامل.

وتحدّث كمال بشر عن إمكانية وجود احتمالين سار عليهما النّحاة في وصفهم للهمزة بصفة الجهر، الأوّل هو وصفهم لهمزة بين بين*، وليس الهمزة التي توصف اليوم، وربما قد وصفوها وهي متلّوة بحركة، وفي هذه الحال، فال مجهور هو الحركة لا الهمزة.

¹ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 97

² إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 77

³ كمال بشر: علم الأصوات، ص 288

* وهي الهمزة المتحركة الواقعة بعد ألف وأدرجها سيبويه ضمن الأصوات المستحسنة في العربية.

لقد احتكم المحدثون في كل ما سبق بخصوص المجهور، والمهموس من الأصوات إلى تذبذب الأوتار الصّوتية داخل الحنجرة كما ذكر سابقاً، واعتمدوا على المنطوق، كما هو في اللهجات العامية، وهنا يكمن التساؤل عن مدى صحة هذه المعايير؟ وهل يصح الاحتكام إليها في الحكم على النّحاة بالخطأ؟

يرى بعض الباحثين أنه "من غير الصّحيح أن يحاكم القدماء على وفق المعنى الذي وضعناه لمصطلح وافقناهم فيه في لفظه، وخالفناهم في معناه، بل الصواب أن ننظر في معنى المصطلح، ثم نرى أكانوا على صواب فيما وصفوه أم لا؟"¹، وقد ذكرنا في بداية هذا الفصل أن علماء العربية اتخذوا جري النّفس مع إمكانية تكرير الحرف، وإخفائه ضابطاً للمهموس من الأصوات، فإذا أنت خفضت نطقك بالصّوت، ثم كررته، وأجريت النّفس معه، سمعت أحد الأمرين:²

—الأول أن تسمع الصّوت نفسه الذي نطقت به دون تغيير.

—والأمر الثّاني: أن يتغير الصّوت ويُسمع صوت آخر، ويحكم على الصّوت في الحال الأولى بأنه مهموس، ويحكم عليه في الثّانية بأنه مجهور، وبناء على هذا الضّابط، يرى أحد الدّارسين أنه حين تُخضع كل أصوات العربية لهذا المعيار، فإنك ستوصل إلى أن علماء العربية قد كانوا على صواب في الحكم على كل من القاف، والطاء، والهمزة بالجهر، فصوت القاف تغير وُسْمِعَ خاءً، والطاء تغيّرت وُسْمِعَت تاءً، ولا يكون الحكم عليهما بالتّطور والتّغير صحيحاً، كما زعم إبراهيم أنيس وكمال بشر وغيرهما، يدلّك على ذلك أن نطق القرّاء وبعض لهجات العراق (الموصل) بالصّورة التي وُصفت بها قديماً؛ أي لهوية شديدة مجهورة.

2.4.3.1. من حيث الشّدة والرّخاوة: أشرنا آنفاً إلى اتّفاق القدماء، والمحدثين في معظم الأصوات، من حيث صفة الشّدة والرّخاوة والتّوسط، واختلافهم في بعض الأصوات، كالضّاد التي عدّها القدماء صوتاً رخوّاً، في حين عدّها المحدثون صوتاً شديداً، كما أن العين صوت متوسط عند القدماء، رخو عند المحدثين، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

¹ حسام سعيد التّيمي: أصوات العربية بين التطور والثبات، بيت الحكمة، بغداد، دط، دت، ص 27

² ينظر: المرجع نفسه، ص 28_29_30

1.2.4.3.1. الضّاد: هو صوت أسنانيّ لثويّ شديد مجهور، وهو التّظير المطبق للدّال، والتّظير المجهور للطاء عند الوصفيين جميعاً، وقد فسّر إبراهيم أنيس اختلاف الضّادين القديمة (أقل شدة من الضّاد الحديثة) والحديثة بحصول تطور لهذا الصّوت.¹

وأيده في هذا الرأي كمال بشر حين أقرّ أن الضاد القديمة ليست هي التي نطقها اليوم، فما ورد من النصوص القديمة في شأنها تثبت أن لها في القديم ميزات خاصة لا يشترك معها غيرها²، كما مرّ ذكر ذلك في مخرج الضّاد (فقد جمعت بين ظاهرتين، خروج هوائها من جانب الفم، كما في اللّام، واكتسابها صفة الرّخاوة)، ورأى أن هناك لهجات حديثة تنطق هذا الصّوت، كما وصفه القدماء، فيقول: "ولعلّ ما نسمعه في بعض البلاد العربية اليوم كالعراق، والكويت من نطقهم للضّاد يمثل أثراً باقياً من النطق القديم لهذا الصّوت، إنهم في هذه البلاد ينطقون الضّاد بصورة تمثل حلقة وسطى بين الضّاد المصرية، والطاء الفصيحة، وهي في نطقهم كذلك صوت رخو أي احتكاكي، وهذا ما قرّره سيبويه، وأتباعه بالنسبة لهذا الصّوت من حيث كيفية مرور الهواء."³

ثم وضع احتمالاً آخر آخذاً فيه برأي المستشرق يوهان فك، الذي رأى أن الضّاد القديمة تضارع الضّاد التي تنطق اليوم، وهي نظيرة للدّال، ثم طرأ تغير على هذا الصّوت حين اختلط العرب بالأعاجم، وبناء على كلام يوهان فك، رأى كمال بشر أن الأقرب إلى الصّواب هو أن علماء العربية وصفوا الضّاد المولدة لا الضّاد العربية الفصيحة.⁴

1.2.2.4.3.1. الجيم الفصيحة:

تباين الحكم على صفة الجيم بين الوصفيين العرب المحدثين، فمنهم من سلك مسلك القدماء في الحكم عليها بأنها صوت شديد مجهور، مستنداً في حكمه على كيفية نطق المجيدين للقراءة القرآنية في مصر، وهو ما قرّره إبراهيم أنيس، ويتكون عنده هذا الصوت بأن: "يندفع الهواء من الحنجرة فيحرك الوترين

¹ ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 53

² ينظر كمال بشر: علم الأصوات، ص 258

³ كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 397

⁴ ينظر: المرجع السابق، ص 259

الصّوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى المخرج، وهو عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى التقاء محكما بحيث ينحبس هناك مجرى الهواء، فإذا انفصل العضوان انفصلا بطيئا سُمع صوت يكاد يكون انفجاريا هو الجيم العربية الفصيحة.¹، ويُرجع أنيس تعدد نطقها في اللهجات الحديثة إلى التطور الصّوتي الذي أصابها، وهو تغير تبرّره القوانين الصوتية*، حيث تُسمع جيما معطشة، كما تسمع دالا، إذ التطور مرتبط بتدرجها للخلف، أو إلى الأمام (إذا تدرجت نحو الأمام سُمعت دالا، وإذا اقتربت من أقصى الحنك؛ أي إلى الخلف سُمعت جيما معطشة).²

أما تمام حسان وكمال بشر، فقد خالفا إبراهيم أنيس في مسألة الجيم، إذ أفردا لها قسما مستقلا سموه بالصّوت المركب، ومعنى مركّب أن "يتخذ طريقتين من طرق النطق، أولهما الشّدة، أو الانفجار والثانية الرخاوة، أو الاحتكاك، ويندرج في هذا القسم صوت واحد هو الجيم (j)"³، ويفهم من قولهم هذا أن الجيم الفصيحة صوت انتقالي يبدأ شديدا وينتهي رخوا، وقد ميزوا بينها وبين الجيم القاهرية التي تُعد صوتا شديدا قسبة بالرمز (g).

وبناء على هذا الموقف رأى كمال بشر أن سيبويه قد "تأثر في وصفها بالجزء الأول من نطقها، وهي التي تكون فيها دالا، وفيه وقفة غير تامة يكملها احتكاك متّصل ليخرج الصّوت مركبا، أو وقفة احتكاكية."⁴

وذكر كمال بشر أنواعا أخرى للجيم تنطق في اللهجات الحديثة، ويرجح أن هذه الصّور لها نظير في اللهجات القديمة، ومن هذه الجيمات: الجيم القاهرية، والجيم كاف، والجيم دال، والجيم زاي، والجيم الشّامية، والجيم ياء.¹

¹ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 70

* يقول إبراهيم أنيس مبينا طريقة حصول التطور الصّوتي وانتقال الصوت من مخرج إلى آخر: "وتطور الصّوت بتغير مخرجه يكون بأحد طريقتين إما بانتقال المخرج إلى وراء أو إلى الأمام، باحثا الصوت في انتقاله عن أقرب الأصوات شبيها به من الناحية الصوتية، فتعمق القاف في الحلق عند المصريين لا يصادف من أصوات الحلق ما يشبه القاف إلا همزة، لوجود صفة الشّدة في كل منهما (...)، أما في الانتقال بمخرج القاف إلى الأمام فنجد أن أقرب المخارج لها هو مخرج الجيم القاهرية والكاف، فلا غرابة أن تتطور القاف إلى أحدهما (...) وقد اختارت القاف في تطورها الأمامي الجيم دون الكاف، لأن كلا من القاف الأصلية والجيم القاهرية صوت شديد مجهور..." إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 73

² ينظر: المرجع نفسه، ص 70_71

³ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 104

⁴ كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 392

ورجّح بشر أن الصّوت غير المستحسن الذي ذكره سيويوه، وهي الجيم التي كالكاف (وهذه الجيم شديدة) هي الجيم الأصلية الأولى بدليل وجودها في اللّغات السّامية، وفي بعض اللّهجات العربية القديمة، ثم تطوّرت هذه الجيم التي كالكاف فصارت مركّبة بين الشدّة والرخاوة، غير أن هذا التطّور لم ينتبه إليه علماء العربية بسبب عدم اطلاعهم على اللّغات السّامية، فظنّوا الفرع أصلا، وعدوا الأصل غير مستحسن.²

3.2.4.3.1. العين: يندرج هذا الصوت عند القدماء من علماء العربية ضمن الأصوات البينية (المتوسطة)، وخالفهم عموم الوصفيين، إذ قرروا أن العين تندرج ضمن الأصوات الرخوة (احتكاكية)، غير أنّها أقلّهم احتكاكا، واعتمدوا على الآلة في حكمهم هذا، حيث يقول تمام حسان "اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين تضيقا كبيرا للحلق، وهذا ما دعانا إلى اعتبار صوت العين رخوا لا متوسطا".³، ويعتقد إبراهيم أنيس أن الذي دفع النحاة إلى إلحاق العين بالأصوات المتوسطة (البينية)، هو ضعف الحفيف الذي يكون حين النطق به، غير أنه لم يفصح عن موقفه منها، ورأى أن التجارب المخبرية المستقبلية كفيلة بتحديد هذا الصوت تحديدا دقيقا⁴، فتكون الأصوات المتوسطة، أو البينية، عندهم هي: اللّام والميم والتّون والرّاء.*

وخالفهم عبد الرحمن الحاج صالح، حيث أكّد أن العين صوت بيني، وبيّن بالأدلة المخبريّة صحّة ما ذهب إلي النّحاة، يقول: "نرى اليوم وبفضل التّجارب، والمشاهدة المخبريّة صحّة ما ذهبوا إليه من أن العين ليس حرفا شديدا محضا، ولا حرفا رخوا محضا"⁵

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 340

² ينظر: المرجع نفسه، ص 330_332_335_336_339

³ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 102

⁴ ينظر إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 75

* لكمال بشر كلام في الرّاء إذ يرى أن من علماء العربية من وقع في خلط حين أراد أن يصفها، فتارة تُنسب إلى الأصوات الرخوة الخالصة، وتارة تُنسب إلى الأصوات البينية، وربما كان سبب هذا التردد هو تكرر خروج هوائه وقطع هذا الخروج المتكرر للوقفة بقرينه من الأصوات الاحتكاكية، ويرى بشر أن = هذه الشبهة لا مسوغ لها لأن هواء الرّاء يخرج بحرية رغم تقطعه، بخلاف الأصوات الرخوة التي يخرج الهواء معها ممتدا محتكا بأعضاء النطق لوجود عائق جزئي يتمثل في ضيق مجرى الهواء. " كمال بشر: علم الأصوات، ص 355

⁵ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 1، ص 362

3.4.3. القلقلة: جمعت حروف القلقلة بين الشّدة والجهر عند القدماء، أما حديثاً فنوقشت هذه الظّاهرة من جانبين، جانب متعلّق بصفة حروفها، وآخر متعلّق بطبيعة حصولها مع هذه الحروف أو غيرها، أما صفات حروف القلقلة، فذكرنا آنفاً أن المحدثين لا يرون الطّاء والقاف أصواتاً مجهورة، وعدّوا صوت الجيم صوتاً مركّباً، وهذا لا يفي عنها القلقلة، لأن القلقلة في رأيهم لا مسوّغ لارتباطها بالأصوات المجهورة فقط، لأنّها صويت يُؤْتى به لإتمام النّطق بالصّوت الشّديد لا إتمام الجهر، فينبغي إذّا أن تقع القلقلة في كل الأصوات الشّديدة السّاكنة سواء أكانت مجهورة أم مهموسة.¹

¹ ينظر: كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص 401. علم الأصوات، ص 391

2. الحركات وأنصاف الحركات بين القدماء والمحدثين:

1.2. خصائص الحركات الطويلة والقصيرة:

تُعد الحركات بنوعيتها الطويلة، والقصيرة القسم الثاني للأصوات الصّامتة، وتنفرد الحركات الطوال والقصار بوظائف عديدة تميّزها عن الأصوات الصّامتة، كما أن هذه الأخيرة تنفرد بوظائف تميزها عن الحركات، ويمكن أن نذكر خصائصهما في النقاط الآتية:¹

— تكون الأصوات الصّامتة أصولاً للكلمات من حيث الاشتقاق، ولا تتغيّر بسبب الإعلال؛ لأن هذا الأخير يقع على الحركات الطوال، كما تكون الصّوامت في بداية كل مقطع في العربية بخلاف الحركات، التي تكون في وسطها، وآخرها.

— تقبل الصّوامت التحريك، والإسكان، ولا تقبل الحركات ذلك.

— صفتا الجهر، والهمس تُفرّق بين الصّامتين، بخلاف الأصوات الصّائتة (الحركات) التي تُعد مجهورة كلّها.

— من حيث الأثر السّمعّي تُعد الصّوائت أقوى أثراً من الصّوامت، إضافة إلى أنّها تشغل وظيفة على مستوى النّبر والتّنغيم لا نجدها مع الصّوامت.

— قد تكون الحركات علامة إعراب بخلاف الصّوامت التي لا تكون كذلك، إلا مع النّون في رفع المضارع.

1.1.2. أوجه الاتفاق بين القدماء والوصفيين العرب:

ذكرنا سابقاً أن علماء العربية لم يُعْنوا بالحركات عنايتهم بالأصوات الصّامتة، إذ وضعوا لها الرموز وحددوا خواصها من حيث المخرج والصفة، بينما لم يقع اهتمامهم بشكل كبير على الأصوات الصّائتة (الحركات)، إلا أنّهم أشاروا إلى بعض خواصها، ومن المحدثين من يرى أن علماء العربية قد تطرقوا لمخارج هذه الأصوات وصفاتها، وتحديد الحركات الطويلة (حروف المد) تطرقاً ينم عن عبقرية وإدراك عميق لها

¹ ينظر: تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص 69_70_71_72

ولوظيفتها، وقدموا لنا أحكاماً بشأنها تطابق كثيراً ما يقرّره الدّرس اللّساني الحديث، ومن مظاهر هذا الإدراك:¹

ـ **الفرق في الكميّة بين الحركات الطوال والقصار:** يقرّر الدّرس الحديث أنه لا فرق بين الحركات الطويلة (حروف المد واللين)، والحركات القصيرة (الضمة، والفتحة، والكسرة)، سوى فرق في الكميّة (القصر والطول)²، وهذا ما أدركه علماء العربية بعقريتهم الفدّة، حيث رأى الخليل بن أحمد أن "الفتحة نصف الألف، والضّمة نصف الواو، والكسرة نصف الياء"³، وبناء على هذه الحقيقة وضع رموزاً جديدة في ضبط المصحف بالشّكل، لها ارتباط وثيق من حيث الوظيفة، والشّكل بحروف المد.

وأكد هذه الحقيقة كلّ من سيويو وابن جني، فذكر هذا الأخير: "أن الحركات أبعاد الحروف، حروف المد واللين، وهي الألف، والواو، والياء، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فالحركات ثلاثة أيضاً، الفتحة، والكسرة، والضّمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضّمة بعض الواو."⁴

ـ **الحركات كلّها مجهورة:** ذكر النّحاة الأصوات المجهورة، وجعلوا من بينها الألف، والواو، والياء، ويقرّر سيويو: "أن هذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف مدّ، ولين، ومخارجها متّسعة لهواء الصّوت"⁵، وهذا المسلك يقرّره الدّارسون المحدثون، ويُنْبَعُونَ الحركات القصيرة بالحركات الطوال (المد، واللين) في صفة الجهر؛ لأنهما من نسيج واحد ـ حسب رأيهم ـ مع اختلاف في الكميّة فقط، وهذه الخِصِيصَة (الجهر) تُعدّ ميزة أساسية تمتاز بها الحركات عن الأصوات الصّامتة، التي تكون مجهورة ومهموسة.

ـ **اتساع مخرج الهواء مع الحركات:** وهي خاصية أقرّها القدماء، وأخذ بها المحدثون أيضاً، فحين وصف سيويو الحروف اللينة ذكر أن كلاً من الواو، والياء: "مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت أشد من اتساع غيرهما كقولك: وأيّ، والواو، وإن شئت أجريت الصّوت، ومددت، ومنها الهاوي، وهو حرف اتّسع لهواء الصّوت

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 422_423_424. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 39_40

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 422

³ الخليل بن أحمد: العين، ص 58

⁴ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 17

⁵ سيويو: الكتاب، ج 4، ص 176

مخرجه أشد من اتساع مخرج الواو، والياء (...)، وهذه الثلاثة أخفى الحروف، لانتساع مخرجها، أخفاهن وأوسعهن مخرجا: الألف، ثم الياء، ثم الواو.¹

— **قوة التأثير السّمي:** وهذه الخاصية تأتي نتيجة للخاصية السابقة (حرية مرور الهواء، واتساع المخرج حين النطق بها)، وقد عبّر تمام حسان عنها بقوله "إن حروف العلة تؤدي مهمة جليلة في اللغة العربية، حيث تعتبر أساسا في قوة الإسماع في هذه اللغة الراسخة القدم في تاريخ المشافهة..²، ورأى كمال بشر أن القدماء قد أدركوا هذه الحقيقة، وذهبوا إلى أن حروف المد لها تأثير سمعي أكبر من بقية الأصوات، وقد جرى نعت هذه الصّفة على حروف المد فقط، عند أغلبهم، لكن ذلك ينطبق أيضا على الحركات القصار لكونها جزءا منها وبعضها، وما ينطبق على الكل بالضرورة ينطبق على الجزء³، وقد أشار الفارابي إلى اشتراك القبيلين في هذه السّمة (التّصويت) معبرا عنها بمصطلح (المصوّت)، يقول: "والمصوّتات منها طويلة، ومنها قصيرة، والمصوتات القصيرة هي التي يسميها العرب الحركات."⁴

ولا يفوتنا أيضا أن نلّمح إلى تلك الإشارات الأولى لعلماء العربية في هذا الشأن، حيث سلك أبو الأسود الدؤلي في إعجامة للمصحف بالشّكل، طريقة ذكيّة تُعد أحد أهم ركائز المنهج الوصفي الحديث، وهي طريقة الملاحظة الدّاتية، أشار من خلالها إلى الحركات الثلاث القصار: الضّمة، والفتحة، والكسرة، معتمدا على حركة الشّفتين، يقول كمال بشر: "وما يثير الإعجاب، والاعتزاز، أن أبا الأسود نهج في هذا الأمر نهجا عبقريا مازال يعتمد الدّارسون المعاصرون واحدا من سبل تعرف الحركات، والوقوف على خواصها و أنواعها، أخضع عمله للتّجريب، والتّدوق الفعليّ للحركات القصيرة، معتمدا في ذلك على وضع الشّفاة من فتح، وضم، وكسر لها، ومن ثمة كانت التّسمية التّقليدية المعروفة الفتحة، والضّمة، والكسرة."⁵

¹ سيبويه: الكتاب، ج4، ص 435_436

² تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص 71

³ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 424

⁴ الفارابي: الموسيقى الكبير، تج: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب، القاهرة، ط، دت، ج2، ص1072

⁵ المرجع السابق، ص421

2.1.2. أوجه الخلاف بين القدماء والمحدثين:

تُعَدّ جوانب الاختلاف قليلة مقارنةً بجوانب الاتفاق في هذه المسألة، وقد وردت أكثر المآخذ في الحركات القصار، لعدم اهتمام القدماء بها، إذ عدّوها شيئاً ثانوياً، فمن مآخذ الوصفين على النّحاة في هذا الباب قولهم: إن النّحاة القدماء لم يدركوا الأهمية البالغة التي تشغلها الحركات، فعَدّوها زوائد، وهذا الذي يدلّ عليه قول الخليل: "إن الفتحة، والضّمة، والكسرة زوائد، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضّمة من الواو."¹ أي أن الحركات القصيرة زوائد ليست من بنية الكلمة، وليست كالحروف الصّحيحة في الأهميّة.

ونبّه إبراهيم أنيس إلى أن إشارات النّحاة للحركات كانت سطحيّة، ونظروا إليها كما لو كانت عارضا يعرض للكلمة، وليس من بنيتها، وأرجع سبب ذلك إلى الاهتمام بما هو مكتوب لا المنطوق، والكتابة عند الوصفين قاصرة على التعبير عن الأصوات اللّغوية كلّها²، ووافقه الرّأي كمال بشر مشيراً إلى أن عدم وضع رموز خاصّة بالحركات أدّى في كثير من الأحيان إلى وقوع اللّحن والزّلل، وشبّه الحركات بالطلاء إذا عُزل عن بنائه، فكما أن عزله (الطلاء) يؤدي إلى تغيير في البناء، وتشوّهه، فإن غياب الحركة من بنية الكلمة، يؤدي إلى وقوع اللّحن فيها، وتشوّهها.³

أما تَمّام حسان فقط ربط هذا الأمر (الاهتمام بالصّوامت) بفكرة التّأثير بالمنطق الأرسطي، وتحديدًا مقولة الملك الأرسطية، "فالحلّ الأول، والاهتمام الأول للحروف الصّحيحة، وهذا الحرف الصحيح، إما أن يكون منصوباً، أو مجروراً، أو مرفوعاً، فالحركة إذاً وصف للحرف، وملك له كما رأى ذلك النّحاة."⁴ كما أكّد أن كل اللّغات تضع رموزاً لهذه الحركات مع الحروف الصّحيحة في بنية الكلمة، بخلاف اللّغة العربية التي جعلت الحركات علامات فقط فوق الكلمة، أو علامات إعرابية في آخرها، لا على أنّها من الحروف.

¹ سيبويه: الكتاب، ج2، ص315

² إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص38

³ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص428

⁴ تَمّام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص22

ويجدر التنبيه إلى أن بعض الباحثين قد بيّنوا عدم وجود دليل يقيني يثبت حصول الاتصال بين الفكرين العربي، واليوناني في القرون الأولى، وإن كان لا بدّ من الإقرار بوجود هذا التأثير، فالمحتمل أن يكون في القرون المتأخرة؛ أي القرن الرابع، وما بعده، ولا يظن ظاناً أن التشابه الحاصل بين الفكرين يبرره تأثر أحدهما بالآخر؛ لأن العقلية الإنسانية تشترك في النظر في الأشياء، فقد تكون النتيجة واحدة على الرغم من التباين الزماني، والمكاني.

ويعتقد كمال بشر أن القدماء لم يدركوا دور هذه الحركات في ضبط الإعراب من جهة، ولم يدركوا وظائفها في تشكيل النظام الصّوتي، يقول: "ألم يأن لعلماء العربية أن يدركوا أن الحركات القصار لها دور حاسم في ضبط الإعراب الذي يعدّ دليل صحّة الكلام، وخطئه (...)"، وهكذا بقي الأمر على ما هو عليه، وقوي الزّعم أن اللّغويين القدماء لم يتوجّهوا إلى تلك الحركات القصار، بما فيه الكفاية في النظام الصّوتي، ولوظائفها البالغة الأهمية في تشكيل هذا النظام¹.

ومن الخلط الذي وقع فيه القدماء، كما يرى كمال بشر: عدم التّفرة في بعض المواضع بين حروف المدّ (الحركات الطويلة)، وبين أنصاف الحركات، وأكّد أن سيّويه قد وقع في هذا الخلط حينما حسب أنّ الواو، والياء في نحو قولك: زَيْدٌ، وَعَوْنٌ، حَرْفِي مدّ، بيد أنّهما صوتان صامتان (أنصاف حركات)²، بدليل وقوعهما ساكنين بعد حركة، كما أبطل زعم القدماء القائل إن كلاً من الألف، والواو، والياء المدّيات مسبوقه بحركة، أي أن الألف غير مسبوقه بالفتحة، ولا الياء مسبوقه بالكسرة، ولا الواو مسبوقه بضمّة، في نحو قولك قال، وأقول، وأبيع، يقول: "إن الألف في قال، والياء في أبيع، والواو في أقول ليست مسبوقه بحركات إطلاقاً، إنّها هي ذاتها الحركات، وهي حركات طويلة، والقدماء توهموها امتداداً ومطلاً لحركات سابقة عليها من جنسها، ومن ثمّ سمّوها بحروف المدّ، وهذا التّصور غير دقيق، وغير مقبول علمياً، إذ لكل من الحركات القصار، والطوال، وظائفها في بنية الكلمة، وإن تشابها في النّطق مع فارق القصر، والطول³.

¹ كمال بشر: علم الأصوات، ص 438

² المرجع نفسه، ص 439

³ المرجع نفسه

ويضيف كمال بشر بعض الحقائق التي خفيت عن أذهان بعض النّحاة في مسألة الطول، والقصر، فعلى الرّغم من أن معظمهم أدرك هذه القيمة، كالخليل، وسيبويه، وابن جني، فإن بعضهم الآخر لم يدرك العلاقة الجزئية، والكلية بين الحركات، ومنهم الأخفش الذي وصف كلّاً من الفتحة، والكسرة، بالخطّ فوق الحرف وتحت¹، ومعلوم أن الكسرة والفتحة ليست خطأ بالمعنى الدقيق، وإنما هي أنصاف الحركات الطويلة (الفتحة نصف الألف، والكسرة نصف والياء).

3.1.2. قضية الأصل والفرع في الحركات:

من التّجاوزات أيضاً -حسب تقدير المحدثين- المبالغة في البحث عن الأصل والفرع، وأسبقية الحركات القصار على الطوال، أو العكس، فالحقّاء قد انقسموا في نظرتهم لقضية الأصل والفرع، فقرّر بعضهم أن الحركات القصار أسبق من الطوال، وهذه الأخيرة مأخوذة من الأولى، وقرّر آخرون عكس ذلك، وفريق ثالث وقف موقفاً وسطاً، ونظر إليهما مستقّلين.

وملخص رأي كمال بشر في هذه القضية، أنه رأى توهمًا، وافترضاً فلسفياً، وقع فيه الفريقان الأول، والثاني، فأصحاب الرّأي الأوّل القائلون بأسبقية حروف المدّ على الحركات لم يزدوا إلّا أن اعتمدوا الصّورة الكتابيّة فقط، فغابت الحقيقة اللّغوية معها، كما غابت عن أذهانهم وظيفة كليهما في بناء الكلام.²

أما الفريق الثّاني القائل بعكس الأوّل، فأمر بعيد الوقوع بالنّظر إلى عمل الخليل، ووضعه للرّموز، بناء على صور الحروف المديّة، واستدلّ أصحاب هذا الرّأي بوقوع ظاهرة الإشباع، كدليل على أن الأصل هو الحركات القصار لا العكس، وردّ كمال بشر على ذلك بقوله: إن الإشباع ظاهرة تطريزية، وسياقية، لا يمكن أن تكون بحال حجّة لهذا الفريق، ونبّه على أن الحركات في هذه الظّاهرة هي نفسها، لم تتحول إلى حروف مدّ، غير أنه امتد نطقها نسبياً فقط، لأمر يقتضيه نظم الكلام، وأكّد أن حروف المدّ قد تقصر أيضاً،

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص422

² ينظر: المرجع نفسه، ص446

فتصير حركات، كما في قولك: (يجزي الله من دعا ويدعو الرّسول)، فالسّلسلة النّطقية تقتضي تقصير الألف، والواو.¹

وبعد إبطاله لكلا الرّأيين، انتهى إلى الرّأي الثالث والقائل بعدم أصلية كل منهما، مبينا صحّته، يقول: "أما الرّأي الثالث فهو مقبول صحيح إذ نصه على أن الحروف ليست مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف يتمشى مع النّظر العلمي الدّقيق الذي ينكر فكرة الأصليّة، والفرعيّة لأي من هاتين الطائفتين، إن لكل طائفة استقلالها من حيث وظائفها، ومواقعها في البنية اللّغوية، وإن تشابها في عملية النّطق، شأنها شأن كثير من الأصوات كالتاء والدّال، والسّين والزاي مثلاً.²"، ويتضح أن موقفه هذا تفسّره مرجعيته اللّسانية (المدرسة الوصفية)، والتي تدعو إلى الاكتفاء بالواقع الكلامي كما هو، والابتعاد عن فكرة الأصليّة والفرعيّة، وما يحيط بهما من افتراض وتأويل.

4.1.2. موقف المحدثين من تقسيم ابن جني للحركات:

استقرّ لدى النّحاة أن الحركات ثلاثة (فتحة، وكسرة، وضمة)، بيد أن ابن جني كان له رأي آخر، إذ يرى أن الحركات في حقيقة الأمر ست، وأن بين كل حركتين حركة يقول: "أما ما في أيدي الناس من ظاهر الأمر فثلاث، وهي الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ست، وذلك أن بين كل حركتين حركة، فالتّي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة مثل الألف الممالة، نحو فتحة عين عالم، وكاف كاتب (...)، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم، نحو فتحة لام الصلاة والزكاة، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل، وسير، فهذه الكسرة المشمّة ضمة، ومثلها الضمة المشمّة كسرة، كضمة عين مذعور.³"

ويبدو أن القراء والنّحاة قد أولوا العناية الأولى لما يسمّى: إمالة الفتح إلى الكسر، لشيوعها أكثر مقارنة مع باقي أنواع الإمالة، فزاهم يعرضون لها، كما لو كانت ظاهرة مطّردة، أو حركة كالحركات الثلاثة، محددين

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 448

² المرجع نفسه، ص 449_450

³ ابن جني: الخصائص، ج 3، ص 121

ضوابطها، وأماكن حدوثها، ومواضع امتناعها، فأوا امتناعها مع حروف الاستعلاء السبعة (حروف الإطباق، إضافة إلى القاف، والغين، والحاء)، وذهب إبراهيم أنيس إلى أن هذه الحركات التي ذكرها ابن جني إنما كانت شائعة في بعض اللهجات، وما يؤخذ عليه أنه لم ينسبها إلى قبائلها.¹، ولم يزد إبراهيم أنيس على ما جاء به الأوائل، سوى أنه حاول أن يقارنها، ويوازنها مع الحركات المعيارية الدولية.

وعلق كمال بشر على رأي ابن جني مبينا أنه قد كان له نصيب من الصّحة فيما قاله، كما كان له نصيب من الخطأ، لقد كان له من الفطنة، والعبقريّة ما جعله يدرك أمرا غاب عن أكثر النّحاة، والقراء، وهو اختلاف الحركات نطقا باختلاف السياقات، يدلّ على ذلك إشارته إلى مواضع جواز، وعدم جواز وقوع الإمالة، بيد أنه أخطأ حين نظر إليها كما لو كانت حركات مستقلة لا زائدة شأنها شأن الفتحة، والكسرة، والضّمة، في حين يؤكّد كمال بشر أن تلك الحركات التي ذكرها ابن جني إنما هي حركات زائدة، وظواهر تطريزية تخضع للسياق، وهي: ألفون للحركات الأصليّة تابعة لها، فلا تضيف دلالة، (ليست فونيمات تفرّق بين الكلمات).²

ويرى أن الإمالة خاصّة بلهجات معينة، فلا ينبغي أن ننظر إليها خارج إطار تلك اللهجات، ولا يصحّ أن نحسبها حركة من حركات اللّغة العربيّة (كلسان عام يجمع بين اللهجات) مستقلة عن الحركات الثلاث (الفتحة، والكسرة، والضّمة)³؛ أي أنّها تابعة لها، وأنواع نطقية منها، تخضع لشرط السياق أولا، ثمّ إلى اللهجة التي تستعملها ثانيا.

5.1.2. تصنيف الحركات عند كمال بشر:

بعد أن أفصح كمال بشر عن موقفه من عدد الحركات عند ابن جني وعدّها حركات تطريزية تخضع للسياق، وليس لها وظيفة دلالية، شرع بعد ذلك إلى بيان عدد الحركات في اللّغة العربيّة الفصيحة مركزا على

¹ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص42

² كمال بشر: علم الأصوات، ص 453

³ ينظر: المرجع نفسه، ص454_455

الجانب النّطقي لا الوظيفي معتمدا على معايير في تصنيفه، وهي معايير ينتهجها كل باحث ذو مرجعية بنيوية وصفية:

__تحديد المستوى اللّغوي، وهي العربية الفصيحة وتجنب العودة إلى اللّهجات قديمها وحديثها.

__تحديد البيئة اللّغوية والفترة الزّمنية، وهي ههنا العربية كما ينطقها مجيدو قراءة القرآن في مصر في هذا الزّمن.

وبناء على ما تقدّم أكد أن الحركات في اللّغة العربية الفصيحة اليوم، هي ثلاث حركات فقط، تختلف طولاً وقصراً، وقد جمعها تحت اسم واحد بناء على صفاتها النّطقية وأطلق عليها اسم الحركات، وهو يقصد الحركات القصار والطوال معاً، غير أنه فرّق بينهما من ناحية الوظيفة إذ لكل طائفة منها دور وقيمة دلالية تختلف عن الأخرى في بنية الكلمة ودلالاتها كما في قولك (قتل وقاتل)، فهي ثلاث من حيث التّسمية وكيفية النّطق، وهي ست من حيث الوظيفة¹، هذه الحركات عدّها كمال بشر حركات رئيسة، لا سياقية تطريزية زائدة.

وفي مقابل هذا التّحديد رأى أن تلك الحركات الرّئيسة تخضع لتغيرات نطقية بحسب السّياق، فكل من الفتحة والضّمة والكسرة لها صور ثلاث، إما مفخّمة، أو مرّقة، أو بينهما (بين التّريق والتّفخيم)، وما قيل في الحركات القصيرة ينطبق أيضاً على الحركات الطّويلة، ومن مواضع التّفخيم الذي يكون في الحركات المذكورة أن تقع قبل حروف الإطباق، وتكون بين التّفخيم والتّريق إذا وقعت قبل الحروف الثّلاثة (الغين والحاء والقاف)، وتكون مرّقة مع بقية الحروف²، فيكون بذلك عدد الحركات عنده ثمانية عشر حركة، بمعيار النطق الفعلي، فكل حركة صور ثلاثة كما قلنا آنفاً، فيكون بذلك تسع حركات للقصار، وتسعا للطوال، أما إذا أخذنا بالجانب الوظيفي فهي ثلاثة فقط، وإذا أخذنا بمعيار الطّول والقصر، فهي ستّ.

¹ ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 461

² ينظر المرجع نفسه، ص 461-462

2.2. أنصاف الحركات عند المحدثين:

تقع كل من الواو، والياء في موضعين، موضع تكونان فيه حركات خالصة، وموضع تكونان فيه أصواتا صامتة، كالواو في (وَعَدَ)، والياء في (يَنَعَ)، وعليه فكلّ من الواو، والياء، انفردتا بوظيفتين عن باقي الأصوات الصّامتة هذه الوظيفة الثانية أدرجها المحدثون ضمن قسم أطلقوا عليه اسم أنصاف الحركات، وسماها إبراهيم أنيس أشباه أصوات اللين، وسميت كذلك لأن هذه الأصوات " تبدأ أعضاء النطق بها من منطقة حركة من الحركات، ولكنها تنتقل بسرعة ملحوظة إلى موضع حركة أخرى"¹، فبهذا الانتقال الحاصل أثناء نطقها مع قلة في الوضوح السّمعى فارقت الحركات الطويلة إلى الأصوات الصّامتة، أو الساكنة على حدّ تعبير إبراهيم أنيس.²

1.2.2. جوانب الاتفاق بين القدماء والمحدثين:

إن كلاً من الواو والياء ذات طبيعة انتقالية كما سبق القول، فتارة تقع حركات طويلة، وتارة تقع حروفاً صحاحاً، شأنها شأن الباء والميم والتاء، فهل عرف أسلافنا هذه الحقيقة الانتقالية؟ إن الناظر إلى عمل النّحاة يجد إشارات تؤكد معرفتهم لها، وإن كانت تلك الإشارات قليلة بالنّظر إلى وظيفتها، وأقرّ بعض المحدثين أن ابن جني فرّق بينهما حين تحدث عن الواو والياء بأنهما شابهتا الحروف الصّحيحة من حيث وقوعهما مضعفتين كما في قَوْل، ومِيَال، ومن حيث قوئهما إذا لحقتهما حركة، وهذا يجعلهما حسب رأيه ضمن الحروف الصّحيحة³، ولا ننسى أيضاً ما استدركه كلّ من سيبويه وابن جني على ترتيب الخليل للحروف، حيث أدرجا الواو والياء ضمن التّرتيب الألفبائي الخاصّ بالصّوامت بعد أن جعلهما الخليل ضمن قسم مستقل خارج الأصوات الصّامتة.

¹ إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 45

² ينظر: المرجع نفسه

³ ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 19_20

وحدّدا مخرج الياء تحديدا دقيقا لا يتعد عما تقرّره التجارب الحديثة بخلاف الواو التي ليست من الشّفتين كما عرضوا لها.¹ أما من حيث الصّفة فقد ذكرنا أنّا أن القدماء يجعلون الواو والياء ضمن الأصوات المجهورة دائما، هذه الحقائق التي أدركها نحاتنا بشأن الواو والياء أفّرها المحدثون اليوم، ولم يتعدوا عما جاؤوا به سوى بعض الإضافات التي تُعد تثمينا لجهود الأوائل.

2.2.2. أوجه الاختلاف بين القدماء والمحدثين في الحركات:

على الرّغم من تلك الالتفاتة الذكيّة من علماء العربية تجاه الحركات القصيرة والطويلة، فإن كمال بشر يرى أنّهم لم يعالجوا هذين الصّوتين علاجا دقيقا يكشف عن حقيقتيهما، ووظيفتهما، ورأى أن تلك الإشارات التي نَبّه إليها ابن جني لا تكفي بحال أن تكون حاسمة في الحكم على أنّهم فرّقوا بينهما تفريقا يَنمّ عن فهم دقيق لكونهما أحرفا صامتة.

ويقرّر إبراهيم أنيس أن تحديد مخرج الياء عند القدماء يطابق كثيرا ما تقدّمه التجارب اليوم، ثم زاد فرقا آخر بين الياء المدية، والياء الساكنة (الصّحيحة، أو الصّامتة)، وهو أن النّطق بالياء الساكنة (الصّامتة) يكون معها نوع من الحفيف المسموع، يقول: "الفراغ بين اللّسان ووسط الحنك الأعلى حين النّطق بها أضيق منه في حالة النّطق بصوت اللّين (المد)، فيترتب عنه سماع نوع من الحفيف، وهذا الحفيف هو ما جعلها تصنّف ضمن الأصوات الساكنة"²، أما الواو، فقد زعم أن النّحاة قد أخطؤوا في عدّها صوتا شفويا في هذه الحال، والصّحيح -حسب رأيه- أنّها صوت من أقصى اللّسان حين يلتقي بأقصى الحنك، غير أن الشّفتين تستديران حين النّطق بها، وقد أيد هذا الرّغم كمال بشر حين عدّ الواو الصّامتة من أقصى الحنك، إذ عند النّطق بها يقترب معها اللّسان من الحنك، ويؤكد في موضع آخر أنّها تتخذ وضعاً آخر يجعلها صوتا شفويا³، ويضيف إبراهيم أنيس أن الشّفتين تتأثران بنطق الياء والواو، إذ ينفرجان مع أصوات اللّين الأمامية

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 45

² المرجع نفسه

³ ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 184_369

ويقصد بها ههنا الحروف المدية، وتستديران مع أصوات اللّين الخلفية، وهي ههنا الواو والياء الساكنتين (الصامتين)، وزعم أن هذه الاستدارة هي التي أوهمت النّحاة، وجعلتهم ينسبون مخرج الواو للشّفتين.¹

— وضع المحدثون بعض الضّوابط والمعايير التي تجعل القارئ يتعرّف بسهولة على الواو والياء أنصاف الحركات، ويميز بينها وبين الواو والياء المديتين، هذه الضّوابط منها ما قرّرها علماء العربية، كالّتحريك والتّضعيف الذي يلحقهما، وزادوا عليها ضوابط أخرى متعلّقة بالجانب الفيسيولوجيّ والوظيفي، وذلك على النّحو الآتي:²

— سماع نوع من الحفيف حين النّطق بالواو والياء أنصاف الحركات.

— وقوعهما في أوّل الكلمة؛ لأنّ العربية لا تبدأ بحركة، نحو: (وَعَدَ، يَنع)

— وقوعهما متحركتين، مثل: (وَعَدَ، يَنع).

— وقوعهما مضعّقتين، نحو: (قَوَامَ، يَبّاع).

— وقوعهما ساكنتين بعد حركة، نحو: (حَوْضَ، بَيّت)

— إمكانية استبدالهما بصوامت، مثل: (وَجَدَ، نَجَد)

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص 45

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 371. إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 45

3. المقطع والتّبر في الدّرس اللّساني الوصفي الحديث:

يقع التّبر، والمقطع، ضمن الجوانب التّجديدية التي يرجع الفضل في تقنينها، وضبطها للدّارسين المحدثين، لأن القدماء، وإن أشاروا إليها في مصنفاتهم، فإنهم لم يفردها بالدّراسة المستقلة، كما فعلوا مع بقية الظواهر الصّوتية، وتكون هذه المباحث في الجانب الأدائيّ للتركيب، وتجمعها علاقة تكاملية، فالمقطع حاملٌ للتّبر، كما أن التّبر يحيلنا إلى التّعرف على مقاطع الكلمة، خاصة في بعض المواضع التي تتداخل فيها أجزاؤها، ومقاطعها في الكلام المتّصل، كما سيأتي بيانه¹، ولهذا كان الأولى تناولهما في مبحث واحد.

1.3. المقطع مفهومه، وأنواعه، وضوابطه عند الوصفيين:

على الرّغم من أن الدّراسات التي أجريت على المقاطع في اللّغات الإنسانيّة، وبيان ما له من فائدة في تحليل الكلام، فإن إعطاء تعريف شامل ودقيق للمقطع لم يحصل إلى يومنا هذا، وجلّ المحاولات التي قُدّمت لا تعدو أن تكون تعريفات جزئية ركّز فيها على الجانب النّطقي تارة، وعلى الجانب الوظيفي تارة أخرى.

ذكر أحمد مختار عمر بعض التّعريفات ذات طابع فونيتيكي، وأخرى ذات طابع فونولوجي، منها:

التّعريف الفونيتيكي: "فهو وحدة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة: قمة إسماع أو بروز".²، ويظهر من هذا التّعريف أنه ركّز على قوة التأثير السّمعي التي تحدّثه العناصر المكوّنة للمقطع.

أما التّعريف الفونولوجي، فهو: "الوحدة التي يمكن أن تحمل درجة واحدة من التّبر، أو نغمة واحدة"³، ويشير أحمد مختار عمر إلى أن التّعريفات الفونولوجية لا يمكن أن تنطبق على كل اللّغات بوجه عام، لأن ذلك يخالف القاعدة المعروفة أن لكل لغة نظامها المقطعيّ الخاصّ، لذلك يجب أن تكون التّعريفات المقدّمة تنطبق على لغة معينة، أو على مجموعة قليلة من اللّغات.⁴

¹ كمال بشر: علم الأصوات، ص 503

² أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللغوي، ص 285

³ المرجع نفسه، ص 286

⁴ المرجع نفسه، ص 286.

وذهب أكثر المحدثين إلى أن القدماء لم يعرضوا للمقطع بمفهومه الحديث في مصنفاتهم، بينما ذكر كمال بشر إشارة واحدة في كتاب الموسيقى الكبير للفارابي، تنم عن إدراك حقيقة المقطع كما هو معروف لدى المحدثين.

1.1.3 المقطع في التراث اللغوي العربي:

إذا عدنا إلى مؤلفات علمائنا الأوائل، وجدنا كثيرا من الإشارات التي توحى بإدراكهم لحقيقة المقطع كما هو في الدراسات اللغوية الحديثة، وقد أورد عبد السلام المسدي نصوصا كثيرة تناولت فكرة المقطع تعود لكل من فخر الدين الرّازي، والقاضي عبد الجبار، وابن رشد، والفارابي، حيث فنّد بواسطتها مزاعم القائلين: إن العرب لم تُشر إلى المقطع، ولا عرفته، ويؤكد أن "الإحساس بفكرة المقطع باعتباره حجما صوتيا متطابقا مع كمّ زمني متواتر لدى جلّ الذين نظروا في أمر اللّغة، سواء من أبقي على تصويره الوصفيّ أو من حصروا متصوره في مصطلحه المخصوص (...)"، ومن الغريب أنه اطّرد لدى الدّارسين عموما أن العرب لم يعرفوا المقطع بمفهوم Syllabe، وهو حكم كاد أن يصبح مقرّرا لدى كل النّاطقين في علم الأصوات، كما عرفه العرب وبلوروه.¹ ولعلّ أوضح إشارة إلى المقطع في تراثنا ما ذكره الفارابي (339هـ) في مؤلفه (الموسيقى الكبير): "وكل حرف غير مصوّت أتبع بمصوت قصير قُرْن به، فإنه يُسمى المقطع القصير، والعرب يسمّونه الحرف المتحرك (...)"، وكل حرف غير مصوت قُرْن به مصوت طويل، فإنه يسمى المقطع الطويل.²

يذكر كمال بشر أن ما أورده الفارابي يُضارع كثيرا مفهوم المقطع كما تحدّده الدّراسات اللّغوية الحديثة، ويبيّن أن الفارابي ذكر أمثلة تفصح عن فكرة المقطع من حيث التّركيب والبناء، على أنه حزمة من الأصوات المتتابعة، وهو بذلك يساير الآخذين بالمنهج الفونولوجي، ويكاد يجزم بشر من خلال طرحه أن هذه هي الإشارة الوحيدة التي وجدت في كتب اللّغة عند المتقدمين في شأن المقطع، كما هو في العصر الحديث.³

¹ عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار العربية للكتاب، ط2، 1986، ص261

² الفارابي: الموسيقى الكبير، ج2، ص1074.

³ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص506

على أننا قد أشرنا سلفاً إلى وجود إشارات كثيرة في كتب المتقدمين أمثال ابن رشد، والقاضي عبد الجبار، وغيرهما.

ومن الإشارات أيضاً ما قرّره من استحالة توالي أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، كما يظهر انطلاقاً من دراستهم للوزن العروضي، والأسباب، والأوتاد، والزحافات، والعلل، فهذه الإشارات، وإن دلت على شيء فإنما تدل على إدراكهم لفكرة المقطع ومكوناته، وإن لم يضعوا له أسساً وضوابط.¹

وبناء على ما تقدم يمكن القول: إن دراسة المقطع اختصت به الدراسات اللسانية الحديثة، حيث رسمت له حدوداً واضحة وقواعد، وعلينا أيضاً الإقرار موضوعياً أن علماءنا الأوائل قد أشاروا إليه في مواضع مختلفة، بيد أن تلك الإشارات تدل فقط على وقوع مثل هذا النوع من الدراسة في أذهانهم، وإن لم يفرده بالدرس والتّعميد.

2.1.3 النظام المقطعي في اللغة العربية عند المحدثين:

لقي المقطع في اللغة العربية دراسة مستفيضة من لدن اللسانيين المحدثين، إذ بينوا قيمته ودوره، كما حددوا أنواعه، وعدده وضوابطه، ويشير إبراهيم أنيس إلى أن معرفة المقطع ضروري في دراسة نسج الكلمة، وهذا الأخير (نسج الكلمة) يُعرف به ما هو عربي، وما ليس بعربي من النّسج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تُبنى عليه في بعض الأحيان الأوزان الشعريّة.² ويضيف أحمد مختار عمر فوائد أخرى يختصّ بها المقطع بصفة عامة، منها: تأكيد على أن المقطع هو مجال عمل كل من النّبر بنوعيه (كلمة، وجملة)، والإطالة الحاملة لمعنى، (كمّد المقطع المنبور لغرض التّأكيد)، وكذا درجة هبوط وصعود الصّوت، إضافة إلى ارتباطه بالنّظام العروضي في بعض اللّغات³، أمّا أهم فائدة للمقطع، فهي اعتماده كأساس في تفسير بعض القضايا الصّرفيّة، أعني أمثلة الإعلال بأنواعه، حيث عرفت دراسته عند النّحاة نوعاً من التّعميد نتيجة اعتماده على الافتراض، وتأويل أصل مقدّر، غير أن تفسيره حديثاً أخذ شكلاً آخر، حيث يقوم على

¹ ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 92. عبد الرحمن حسن العارف: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، ص 147.

² إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 87.

³ ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللّغوي، ص 281_282.

تحديد مقاطع الكلمة، والتّمييز بين ما يجوز، وما لا يجوز من تلك المقاطع، وبذلك قدّموا نتائج تبتعد عن فكرة الأصليّة والفرعيّة.

وقد قُسم المقطع حديثاً عدة تقسيمات، فمن حيث انتهاءه بصوت صامت أو لين، قُسم إلى مقطع متحرك (مفتوح)، ومقطع ساكن (مغلق)، وأمّا من حيث الطّول، والقصر، فقسّم إلى ثلاثة أقسام هي: المقطع الطّويل، والقصير، والمتوسّط.

3.1.3. أقسام المقاطع والأصوات المقطعيّة:

اتّفق كل من إبراهيم أنيس، وتّمام حسّان، وأحمد مختار عمر، على أن المقاطع في العربية نوعان: متحرّك وساكن، فالأول ما انتهى بحركة (صوت لين قصير، أو طويل)، كما في قولك: (كَتَبَ)، هذه الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع مفتوحة (ك، ت، ب)، وتكون كتابته مقطعيّاً: (ص ح)، (ص ح)، (ص ح) *، وأمّا الساكن، فما انتهى بصوت ساكن (صامت)، كأن تقول: (فَتَحَ)، هذه الكلمة مكونة من مقطعين ساكنين، هما: (فَت، حُنْ)، وكتابته المقطعية: (ص ح ص)، (ص ح ص) ¹، وتتفاوت نسبة ورود هذين النوعين في الكلمات، والكثرة الغالبة للمقطع الساكن.

ومن الإشارات التي تؤكد أن اللّغة العربية تميل نحو المقطع الساكن لا المتحرّك، إقرارهم باستحالة اجتماع أربع متحركات في الكلمة الواحدة يقول إبراهيم أنيس: "إن اللّسان العربي ينفر من توالي أربعة مقاطع متحركة، فيما هو كالكلمة، غير أنهم أباحوا توالي أربعة مقاطع ساكنة، فيما هو كالكلمة إذ تقول: استفهمتم" ².

* اختلفت التّرميز بين الباحثين في تعبيرهم عن المقاطع، حيث رمز تّمام حسّان للصّوت الصّامت بالرمز (ص)، ورمز للحركة بالرمز (ع) أي علّة، أما كمال بشر، فقد رمز للصّامت بالرمز (ص)، وللحركة بالرمز (ح)، وخالفهم أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، إذ رمزوا للصّامت بالرمز (س)؛ أي ساكن، وللحركة بالرمز (ع). وقد أثّرت بعض الانتقادات حول مفهوم العلّة والساكن، لذلك اخترنا في هذا العمل التّرميز الذي قدّمه كمال بشر لدقته.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 87 _ أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص 303، تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص 140

² إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 92

ولتحديد المقاطع في الكلام المتّصل لجأ المحدثون إلى تحديد أصوات معينة تشترك في خاصية الوضوح السّمعي سمّوها بالأصوات المقطعية، وهي أصوات اللّين (الحركات الطّويلة، والقصيرة)، وأشباهها (اللام والميم، والنّون)، وقسّموا الجملة إلى مقاطع، بناء على ما تحتويه من هذه الأصوات، وكان هذا التّحديد مبنيًا على وضوح هذه الأصوات في السّمع مقارنة مع بقية الأصوات الصّامتة، ويبيّن إبراهيم أنيس بالرّسم أن الكلام يكون على شكل موجات، حيث تشكّل أصوات اللّين قمم هذه الموجات، من حيث التّأثير والوضوح السّمعي¹، ويقرّر أن الأذن الموسيقية بإمكانها تحديد المقاطع الموجودة في الكلام بسهولة دون أن يشترط فهم المعنى، لأن الكلام في اللّغة العربية عبارة عن مجاميع من المقاطع، كل مجموعة تسمّى كلمة، وهذه الكلمة قد تحمل مقطعًا إلى سبعة مقاطع، حيث تبقى هذه المقاطع واضحة في السّمع²، باستثناء بعض حالات الإدغام التي وردت في القراءات القرآنية، إذ لا تكفي الأذن الموسيقية للفصل بين مقاطعها إذا غاب المعنى.*

4.1.3. عدد المقاطع وكمياتها في الكلمة العربية:

يرى بعض الباحثين أن أقصى ما يمكن أن يكون من مقاطع في الكلمة العربية هو سبعة مقاطع، ويرى آخرون أنها ثمانية مقاطع، مهما اشتملت الكلمة على زوائد في أولها وآخرها، كما تتنوّع من حيث الكميّة؛ أي أن هذه المقاطع منها القصير، ومنها المتوسّط، ومنها الطّويل^{*}، يقول تمام حسان: "وفي اللّغة العربية كلمات أحادية المقطع، مثل مَنْ، وثنائيتة مثل لَمًا، والثلاثيتة مثل يُقَاتِلُ، ورباعيتة مثل يَتَعَلَّمُ، وخماسيتة مثل مُتَخَاصِمِينَ، وسداسيتة مثل يَتَجَاهَلُونَ، وسباعيتة مثل مُتَحَدِّثِيهَا"³، وقد أضاف أحمد

¹ ينظر: الأصوات اللغوية، ص 88

² ينظر: المرجع نفسه، ص 90

* يصعب في بعض الحالات التمييز بين حدود الكلمتين دون مراعاة المعنى، حيث تشكّل فيها الكلمتين مجموعة واحدة من المقاطع، أو تكونان مجموعتين لا تنطبقان على مقاطع الكلمتين، حين تقرأهما بغير الإدغام، فقد تجد جزء من مقطع الكلمة يشكّل مع جزء آخر من الكلمة الموالية مقطعًا كاملاً، مثاله إذا التقت همزة آخر الكلمة السابقة مع همزة في أول الكلمة اللاحقة نحو: "هؤلاء إن كنتم" فهنا يتدخل المعنى للتمييز بين الكلمتين، ومن الأمثلة أيضاً الإدغام الذي أجازته بعض القراءات القرآنية مثل: "يعذب من يشاء". الأصوات اللغوية، ص 91

س* يرمز للمقطع القصير بالرمز (ق)، وللمقطع المتوسط بـ:(م)، وللطويل بـ:(ط)، كما يُرمز للمقطع المفتوح، أو المتحرّك بالرمز (ف)، وللمقفّل أو المغلق بـ:(ل) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 140

³ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 142

مختار عمر كلمة أخرى تشتمل على ثمانية مقاطع هي: (أفئلمكموها)¹ ومن حيث الكميّة، ويمكن تلخيص عدد المقاطع وكمياتها على النحو الآتي:²

—المقطع القصير ما تتكوّن من صامت، وحركة (ص ح) نحو: مَنْ، أضاف إليه تمام حسان المقطع (ح ص) الذي يكون مع همزة الوصل، كما في (ال) التعريف.

—المتوسّط ما تشكّل من صامت، وحركة قصيرة، وصامت (ص ح ص)، نحو المقطع الأول من يكتب، أي "يَكْ"، أو ما تشكّل من صامت، وحركة طويلة (ص ح ح)، نحو: "كَا" في كاتب.

—المقطع الطّويل على ثلاثة أنواع: (ص ح ص ص)، ويتوقف تشكّله عند الوقف، والنّوع الثاني (ص ح ح ص) كالمقطع الثاني في "مهام"، ويشترط أيضاً تشكّله في حال الوقف وعدم الإعراب، أي أن تنطق الميم الأخيرة مسكّنة، أما النّوع الثالث (ص ح ح ص)، مثل: "ضا"، في كلمة (ضالّين)، ويشترط فيه أن يكون الصّامت الأخير مدغماً في مثله، أو في حال الوقف مثل (يقول) بتسكين الآخر.

5.1.3. أشكال المقاطع في اللغة العربية:

بناء على ما سبق يمكن أن نستشف أشكال المقاطع في اللغة العربية، كما حدّدها اللسانيون المحدثون، حيث عدّها إبراهيم أنيس خمسة مقاطع فقط، وزاد عليها تمام حسان مقطعا آخر، في حين قرّر أحمد مختار عمر أن الأصل ثلاثة مقاطع فقط، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

—عدد المقاطع عند إبراهيم أنيس خمسة هي: (ص ح)، (ص ح ح)، (ص ح ص)، (ص ح ح ص)، (ص ح ص ص)، ويرى أن المقطع الأول، والثاني، والثالث أكثرها شيوعاً في الكلام العربي، أما المقطعان الرابع، والخامس، فلا يقعان إلا في أواخر الكلمة عند الوقف³، ووافقه تمام حسان في هذه الخمسة، وزاد عليه مقطعا سادسا، وهو ما تشكّل من (ح ص)، وقد يُعترض على تمام، كيف للمقطع أن يبدأ بحركة بالرغم من أنهم اجمعوا على عدم حصول ذلك، وأن المقاطع في العربية لا تبدأ إلا بصامت؟

¹ ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوية، ص 306

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 510_511. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 159

³ ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 92

بين تمام حسان أن هذا المقطع يدرس من الناحية التشكيلية فقط، التي تدرس القاعدة، والنّظام لا النّطق، ولا وجود له في الدّراسة الأصواتية النّطقية، ونّبّه على أن هذا النّوع نجده في بداية كل كلمة تبدأ بهمزة وصل، كما في صيغة: استفعال، انفعال، افتعال، ويوجد أيضا في أداة التعريف، ويرى أن هذا المقطع لا يتشكّل إلا بإسقاط همزة الوصل في درج الكلام، وتبقى حركة الكسرة مكانها، لذلك فالملاحظ أن الأفعال السابقة، ومعها (ال) في درج الكلام تبدأ بكسرة، يليها صوت صامت، أما إذا كانت في بداية الكلام، فهي تستعين بهمزة تُنشئها قبل هذه الحركة، وتكون الهمزة بذلك هي بداية المقطع لا الحركة، ولا يكون المقطع (ح ص) في وسط الكلمة؛ لأنّها تتخذ من الصّحيح قبلها قنطرة، كما كان الشّأن مع همزة الوصل في اتخاذها الهمزة قنطرة¹.

أما أحمد مختار عمر فيرى "أن المقاطع في العربية الفصحى في الحقيقة ثلاثة فقط هي: (س ع)، (س ع ع)، (س ع س)، (س ع س س)، ويمكن عن طريق إطالة العلّة أن تصبح ستة إذا رمزنا للعلّة الطويلة برمزين، هكذا: (س ع ع ع)، (س ع ع س)، (س ع ع س س)²

6.1.3. خصائص التّركيب المقطعي في اللّغة العربية:

انطلاقا مما تقدّم يمكننا تحديد السّمات المميزة للمقطع في اللّغة العربية، كما اتّفق عليها اللّسانيون الوصفيون:³

__ لا يبدأ المقطع في اللّغة العربية بحركة أبدا، أما ما ذكره تمام حسان بخصوص المقطع (ح ص)، فقد بينا ذلك في موضعه.

__ لا يبدأ المقطع بصوتين صامتين أبدا، وإنما يكون بصوت صامت تتلوه حركة طويلة، أو قصيرة.

__ لا ينتهي المقطع بصوتين صامتين (ص ص)، إلا عند الوقف.

¹تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 132_146

²أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص 301

³ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 92. كمال بشر: علم الأصوات، ص 509_510 أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص 307. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 144_145_146

__ عدد المقاطع في الكلمة العربية من مقطع واحد إلى ثمانية مقاطع، أما الكلمات الأكثر استعمالاً، وشيوعاً، فهي ذات الأربع مقاطع.

__ تُعد المقاطع الساكنة (المغلقة) أكثر استعمالاً، وشيوعاً في اللغة العربية بدل المقاطع المتحرّكة (المفتوحة).

وفائدة معرفة أشكال المقاطع في العربية يكمن في معرفة الكلمات غير العربية، فعادة ما تتسم اللغات الأجنبية بمقاطع تخالف مقاطع الكلمة العربية.

2.3. التّبر عند اللسانيين الوصفيين العرب:

يُعد التّبر من الظواهر اللّغوية التي حظيت باهتمام بالغ من لدن اللسانيين العرب المحدثين، حيث حددوا مفهومه، وضوابطه، وموضّعه، من الكلمة والجملة، والتّبر في أبسط تعريفاته، هو: "وضوح نسبيّ لصوت، أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات، والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكميّة والضغط والتّنغيم"¹، وربط إبراهيم أنيس حدوث ظاهرة التّبر بنشاط جميع أعضاء النّطق في وقت واحد حين النّطق بالمقطع المنبور، كأن تقوى عضلات الوترين الصّوتيين مع المجهور، ويتعد الوتران أحدهما عن الآخر أكثر مقارنة مع غير المنبور، وهكذا²، ويشير في موضع آخر قائلاً: "التّبر بنوعيه (نبر الكلمة، ونبر الجملة) ليس إلا شدّة في الصّوت، أو ارتفاع فيه، وتلك الشدّة، أو الارتفاع يتوقف على نسبة ضغط الهواء المندفع من الرئتين، ولا علاقة له بدرجة الصّوت، أو نغمته الموسيقية"³، وقد حاول الباحثون دراسة التّبر والتّقييد له في اللغة العربية، معتمدين على نطق مجيدي القراءات القرآنية وعلى اللغة العربية الفصيحة الحاليّة، واجتمع موقفهم على أن كتب التّراث خلت كلياً من النّصوص التي تبين اهتمامهم بالتّبر، فإلى أي مدى يصح هذا الزّعم؟ وهل غاب التّبر عن أذهان النّحاة الأوائل؟

¹ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 160

² ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 98

³ المرجع نفسه، ص 103

1.2.3. النّبر في التّراث اللّغوي العربي:

قرّر تمام حسّان، وكمال بشر، وإبراهيم أنيس، أنه لا توجد نصوص أو دلائل تبين أن النّحاة تعرضوا للنّبر بالدراسة، لأنهم لم يشيروا إليه بتاتا¹، وأيدهم أحمد مختار عمر، حين ذهب إلى أنه: "ليس لدينا أي دليل ماديّ يبين كيف كان العرب الأقدمون ينبرون كلماتهم، لأن اللّغويين القدماء لم يهتموا بتسجيل هذه الظّاهرة."²، وهذا الرّأي لا يعني بحال أنهم قصدوا أن العرب لم تكن تستخدم النّبر في كلامها العادي، وإنما قصدوا أن النّحاة لم يتناولوه على أنه ظاهرة صوتية وجب أن تُدرس وتوضع لها قواعد كباقي الظّواهر، غير أن فريقا آخر من الباحثين فنّد ما ذهب إليه أصحاب الرّأي الأول، وراحوا يقدّمون من الأدلّة والنّصوص ما يؤكّد من قريب أو بعيد على أن النّحاة أشاروا إلى النّبر، ومن هذه الأدلّة:

— أن المعاجم تناولت هذه الكلمة، وفسّرت معناها، وهذا المعنى لا يبتعد عن معناه حديثا، من ذلك ما ورد في لسان العرب: "النّبر عند العرب ارتفاع الصّوت، يُقال نبر الرّجل نبرة، إذا تكلم بكلمة فيها علوٌ (...). ونبرة المعنى رفع صوته عن خفض."³، ولا شك أن معنى النّبر في الدّرس الحديث يشترك مع ما ورد في لسان العرب، من حيث كونه ارتفاعا للصّوت، ووضوحا له.

— تتبلور فكرة النبر بوضوح عند ابن سينا، الذي عرض له في مواضع ثلاثة من مؤلّفه، وبين أن له وظيفة تمييزيّة دلاليّة، ووظيفة نحويّة، على الرّغم من خلطه أحيانا بين النّبرة، والنّعمة، فإنه في مواضع أخرى يشير إشارات دقيقة تبين حقيقتيهما، من ذلك ما قرّره في ذكر مكونات النّعم، وهي الحدة والثقل والنبرات⁵⁴، وسنكتفي في هذا الموضع بعرض نصّ جاء في مؤلف ابن سينا تتبلور فيه حقيقة قضية النّبر، كما هو في الدّرس اللّساني الحديث يقول: "ومن أحوال النّعم: النّبرات، وهي هيئات في النّعم مدّية، غير حرفيّة يتبدّى بها تارة، وتخلل الكلام تارة، وتعقب النّهاية تارة، وربما تكرّر في الكلام، وربما تقلّل، ويكون فيها إشارات

¹ ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 99. ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 522. ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 164

² أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص 308

³ ابن منظور: لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط 1، 2008، ج 2، ص 971

⁴ عبد السلام المسدي: التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص 266

⁵ المرجع نفسه، ص 265

نحو الأغراض (...)، وربما أعطيت هذه الثّبرات بالحدة، والثّقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل أنه متحيّر، أو غضبان، أو تصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد، أو تضرّع، أو غير ذلك، وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها، مثل أن الثّبرة قد تجعل الخير استفهاما، والاستفهام تعجبا، وغير ذلك¹، ويتضح أن ابن سينا جعل الثّبرة ضمن النّغم، وجزءا منه، وهذا ما يقرّره المحدثون، كما أدرك الدّور الذي يؤديه داخل التّركيب الكلامي، و أدرك وظائفه النّحوية، والدّلالية.

ويرى بعض الباحثين أن سبب عدم التفات النّحاة إلى الثّبر وتدوينه، هو أنه: "لم يؤد دورا تميزيا يحمل الدّارسين على ملاحظته وتدوين قواعده، كما أنه لم يكن يبرز بروزا واضحا يسهل تحديده، مما جعل علماء العربية يسكتون عنه، غير أنهم لم يكونوا غافلين عن تلك الظّاهرة تماما"²

وبناء على ما تقدم يمكننا الإقرار موضوعيا أن الثّبر يعد من المباحث المستحدثة في الدّرس اللّغوي العربي شأنه شأن المقطع، إذ لم يحض بالعناية والاهتمام الكافي من لدن علماء العربية، وإن كانت لهم إشارات بارعة له ولأغراضه.

2.2.3. ضوابط الثّبر في اللّغة العربية عند الوصفيين:

إن غياب دراسة الثّبر عند علماء العربية الأوائل صعب من مهمة الباحثين المحدثين في التّعرف على الثّبر كما كان ينطقه العرب، لذلك لجأ بعضهم إلى اعتماد نطق مجيدي القراءات القرآنية في مصر، وهو ما سلكه إبراهيم أنيس، إذ يرى أن له (نطق القراء) قانونا ثابتا يخضع له، كما أشار إلى أن الثّبر في اللّهجات يختلف من منطقة إلى أخرى، لذلك قصر عمله على فئة القراء فقط³، ومنهم لجأ إلى اللّغة العربية الفصيحة، كما في النّطق الحالي في مصر، مع احترازه مما قد يقع من تأثير اللّهجات عليها، وهذا الذي ذهب إليه تمام حسّان، إذ يقول: "إن دراسة الثّبر، ودراسة التّنغيم في العربية الفصحى يتطلب شيئا من المجازفة، ذلك لأن العربية الفصحى لم تعرف هذه الدّراسة في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئا عن هاتين

¹ ابن سينا: الخطابة، تح: محمد سليم سالم، مطبعة الأميرية، القاهرة، دط، 1954، ص 198

² ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم الأصوات العربية، دار عمار، عمّان، ط1، 2004، ص 238

³ ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 99

النّاحيتين، وأغلب الظّن أن ما ننسبه للعربية الفصحى في هذا المقام، إنما يقع تحت نفوذ لهجاتنا العامية، لأن كل متكلم باللّغة العربية الفصحى في أيامنا هذه، يفرض عليها من عاداته النطقية العامية الشيء الكثير.¹، يوحي هذا الرّأي بأمرين، أولهما: أن النّحاة لم يتعرضوا للنّبر من قريب، أو بعيد، والأمر الثاني، هو: نتيجة للأول، إذ ينبّه على خطورة هذا النّوع من الدّراسة، وعدّه مجازفة حقيقية لوقوعه تحت سلطان المتكلّم، وتنوع اللّهجات.

فالمعيار الذي بنى عليه المتأخرون دراستهم هو: نطق أصحاب القراءات إلى جانب العربية الفصحى، كما تُنطق اليوم، على ما فيها من أثر يحدثه المتكلّم نتيجة تأثره بلهجته، وقسموا بذلك النّبر قسمين، نبر الكلمة، وسماه تمام حسّان: النّبر الصّرفي، ورأى أن هذا النّوع ذو موقعيّة تشكيلية وصرفيّة معاً، ونبر الجملة، وسماه تمام حسّان: بالنّبر الدّلالي، أو السّياقيّ، حيث يكون هذا النّوع في السّياق من وظيفة المعنى العام.²

— **نبر الكلمة (الصّرفي):** يلخص إبراهيم أنيس، وتّمام حسّان، طريقة معرفة موضع هذا النّوع بناء على نطق القراء في مصر، وبناء على العربية الفصحى الحالية، في التّقاط الآتية:³

— لمعرفة موضع النّبر في الكلمة العربية يُنظر إلى المقطع الأخير، فإن كان من النّوع الرّابع، أو الخامس، كان هو موضع النّبر؛ أي أن النّبر يقع على المقاطع الطويلة من نوع: (ص ح ح ص)، و(ص ح ص ص)، كما في نستعين، ومستقرّ.

— إن لم يكن المقطع الأخير من النّوعين السّابقين، نُظر إلى المقطع قبل الأخير، فإن كان من نوع: (ص ح ح)، أو (ص ح ص)؛ أي متوسّطاً، كان هو موضع النّبر، مثل (يتوفاكم)، فالنّبر يقع على المقطع "فا" (ص ح ح)، وكلمة (أخوك) تتكون من المقاطع الآتية: (ص ح)، (ص ح ص)، (ص ح)، ويقع النّبر هنا على المقطع: خُو (ص ح ص).

¹ تمام حسّان: **مناهج البحث في اللغة**، ص 164

² ينظر: المرجع نفسه، ص 163

³ ينظر: إبراهيم أنيس: **الأصوات اللّغوية**، ص 101.

إذا كان المقطع الأخير غير المقطعين المذكورين آنفاً وكان من المقطع الأول؛ أي من (ص ح)، وسبق بمثله أي، ب: (ص ح) أيضاً وقع النّبر على المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة، ومثاله الفعل (كَتَبَ)، فالمقطع الأخير هو: (بْ)؛ أي حرف صامت وحركة (ص ح)، وسبق بمقطع مثله (تْ)، مكون أيضاً من (ص ح)، ففي هذه الحال يقع النّبر على المقطع الثالث إذا بدأنا العدّ من آخر الكلمة، فيكون الحرف الأول منها؛ أي (كْ)، والأمر نفسه في مثل كلمة (يَنْكَسِرُ) يقع النّبر على الكاف، ويقع على الباء في مثل كلمة (انبحس)، وعلى الدّال في (ازدهر)، وهلم جرا.

— ويقع النّبر على المقطع الأخير في حالة واحدة، عند توالي ثلاثة مقاطع قبل المقطع الآخر من النّوع (ص ح)، إذا بدأنا العدّ من آخر الكلمة، مثل: (يَحْزَنُكَ)، فالنّبر يقع على المقطع (تْ)، لأن المقاطع الثلاثة السابقة له من نوع (ص ح).

وتندرج مواضع النّبر المذكورة عند تمام حسان ضمن النّبر الأولي الذي يكون في الكلمة، بمعنى أنه يُقسم نبر الكلمة، أو كما سمّاه بالنّبر الصّرفي إلى قسمين، نبر أولي، ويتجلى في ما تمّ ذكره سلفاً، ونبر ثانوي، ويقع في الكلمات ذات المقطعين فأكثر، ويتحدّد موقعه بناءً على المسافة التي تكون بينه، وبين النّبر الأولي من ذلك: أن النّبر الثانوي إذا كان طويلاً يقع على المقطع الذي قبل المقطع المنبور نبراً أولياً، كما في قولك: (ضالّين)، (مدهامات).¹

و يلاحظ على هذا التقسيم الذي وضعه تمام حسان نوعاً من التعقيد بسبب تمثيله بكلمات دون تحليلها مقطعيًا وبيان موضع النّبر الأولي منها، وموضع النّبر الثانوي، وهو ما يصعب على القارئ الوصول إلى المقصود، فضلاً على أنه قد يوقعه في خلط واضطراب.

— نبر الجملة (الدّلالي): وهذا النوع يقع على كلمة معينة في الجملة، فيميزها عن غيرها داخل هذا التّركيب²، وتفق معظم الدّارسين على أن هذا النّوع يأتي لغرض من الأغراض يريد بها المتكلّم، بخلاف نبر

¹تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص 162_163

²ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 102

الكلمة (لا يحمل معنى زائدا)، فحين يُعتمد إلى كلمة داخل التّركيب ويزيد في نبرها، يكون ذلك لقصد أَرادَه، كأن يؤكّد شيئا أو ينفيه.

ومن الأمثلة على ذلك، ما ذكره إبراهيم أنيس في الجملة الآتية: هَلْ سَافَرَ أَخَوَك؟، فإذا وقع النّبر على جزء معين من هذه الجملة أفاد فائدة معينة، بحكم أن الكلمات تختلف أهميتها داخل التّركيب، وتتفاوت بحسب مقاصد المتكلمين، فإن وقع النّبر على كلمة (سافر)، كان الشّك واقعا عليها، وطُلب تأكيدها، وإن وقع على كلمة (أخوك)، طُلب تأكيد الفاعل، فإن وقع على كلمة (أمس)، وقع الشّك على الزّمن، وطُلب تأكيدُه.¹

وذهب كمال بشر إلى أن نبر الجملة يأتي للتأكيد، أو المفارقة، بحسب الموقف والسيّاقات، وذكر أن قولك: (أَنَا لَا أَكُلُ فِي الصَّبَاحِ عَادَةً)، إن أُريدَ به تأكيد المتكلّم لنفسه، وقع النّبر على الضّمير (أنا)، وإن أُريد تأكيد الزّمن نَبَرَ كلمة (الصَّبَاحِ)، وإن نَبَرَ كلمة (عادة) دلّت على بيان سلوك غير اعتيادي.²

ومن وظائف النّبر في السّلسلة الكلاميّة أيضا، أنه يرشد إلى التعرّف على بدايات الكلمات ونهايتها، خاصّة تلك التي تُدغم أطرافها في الكلمة السّابقة أو اللاحقة عليها، إذ يتعدّد علينا في هذه الحال معرفة آخر مقطع من الكلمة السّابقة، وأول مقطع من الكلمة اللاحقة، هنا يتدخل النّبر ليضع الحدود الفاصلة بينهما.³، ويبيّن كمال بشر بعض المواضع التي يقع فيها النّبر في اللّغة العربيّة الفصيحة، انطلاقا من المقام ومقصد المتكلم وحال السّامع، نوجزها في الآتي:⁴

— يقع النّبر على الحروف والأدوات إذا وقعت مستقلة، كما في الجواب: نعم، أو لا

— يقع النّبر على المكمّلات، كما في: (فقط)، (البتّة)، (فحسب).

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 102

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 520

³ ينظر المرجع نفسه، ص 515

⁴ ينظر المرجع نفسه، ص 522

__ في التّركيب الإضافيّ، يقع النّبر على الاسم الأوّل، لا الثّاني، مثل: كرة القدم، معهد التّمثيل، إلّا إذا كان الاسم ذا أهمية خاصة، ففي هذه الحال يكون النّبر عليه، لا على الاسم الأوّل.

__ يقع النّبر أيضاً على أساليب التّحذير والتّعجب والاختصاص.

__ قد يقع النّبر على العبارات الاعتراضية في مواقف خاصة، كما في قول: أمّا أنا __ وقد أكدت ذلك __ فلا علاقة لي بالأمر.

__ يقع النّبر على الأفعال المساعدة والتّاقصة إذا أُريد بها غرض ما، كالتّأكيد وبيان الاهتمام.

في ختام هذه المسألة يمكن القول إن مبحثي النّبر والمقطع جديدةٌ مستحدثة على الدّرس الصّوتي العربيّ، حدّدت أسسهما وقواعدهما حديثاً، كما نشير إلى ما أشار إليه أحمد مختار عمر حين أكّد أن القواعد التي وُضعت حديثاً في النّبر لا ينبغي التّسليم بشموليتها، ولا الإقرار بدقّتها دقّة متناهية، بل هي قواعد تقريبيةٌ وجزئيةٌ، كما أن الخروج عنها لا يُعد كالخروج عن قواعد النّحو¹، زد على ذلك أن وضع قواعده وإلحاقها بقواعد اللّغة العربيّة تشكّل مجازفة حقيقيّة، لكونه يقع تحت تأثير وتنوّع اللّهجات.

¹ ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، ص 308

4. التنغيم والفاصلة الصّوتية عند اللسانيين العرب الوصفيين.

1.4.1. التنغيم: INTONATION

التنغيم، أو موسيقى الكلام، هو: "ارتفاع الصّوت، وانخفاضه، أثناء الكلام"¹، ولا يكون ذلك إلّا لغرض من الأغراض، إذ هو تغيير في مستوى نطق الأصوات صعودا ونزولا طبقا لغرض المتكلّم، ويمكن التّساؤل ههنا عن الفرق أو عن العلاقة بينه وبين النّبر، فقد يُشْتَبّه الأمر على كثير من النّاس، والفرق هو أن: النّبر إيضاح نسبيّ لمقطع من المقاطع في الكلمة، وهو عامل من عوامل حدوث التنغيم، أو بالأحرى هو جزء منه، بينما التنغيم يُعدّ أعم وأشمل، إذ يحتوي على عوامل أخرى تضاف إلى النّبر، كهيئات التراكيب، ومواقفها، ومقاماتها الخارجية (السياق)²، يضاف إليه أن التنغيم يكون برفع الصّوت أو خفضه، بينما النّبر لا يكون إلّا برفع الصّوت نسبيا.

ومن الدّارسين حديثا من يُنكر وجود هذه الظّاهرة في كتب التّراث اللّغوي العربي، مؤكّدين على أن علماء العربية لم يعنوا بتدوينها، يقول تّمام حسان مبينا صعوبة تقنيته نتيجة غيابه في مؤلفات القدماء: "إن دراسة النّبر ودراسة التنغيم في العربية الفصحى يتطلّب شيئا من المجازفة، ذلك لأنّ العربية الفصحى لم تعرف هذه الدّراسة في قديمها، ولم يسجّل لنا القدماء شيئا عن هاتين النّاحيتين"³، وهذا القول صحيح من ناحية غير دقيق من ناحية أخرى، فعلماء العربية أشاروا إليه وإن لم يفرّدوه بالدّراسة، ولا يسع القول في من أنكر المقطع والنّبر والتنغيم في كتب التّراث، سوى أن قراءتهم لم تكن شاملة، حيث ركّزوا فيها على كتب معينة (كالكتاب لسيبويه، والعين للخليل، وسرّ صناعة الإعراب لابن جني، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري)، وأهمّلت كتب أخرى لا تقلّ أهمية عنها: (كالموسيقى الكبير للفارابي، وأسباب حدوث الحروف، والخطابة لابن سينا...)، وحرّى بنا قبل أن نقف عند جهود المتأخّرين في دراسة التنغيم أن نسلط الضّوء أولا على تلك الإشارات الذّكيّة التي وردت في كتب علماء العربية، دحضا لحجّة القائلين: إن العرب لم تعرف هذه الظّاهرة البتّة.

¹ تّمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 162

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 533

³ المرجع السابق، ص 164

1.1.4. التنغيم في كتب النّحاة القدماء:

وردت إشارات كثيرة تتناول ظاهرة التنغيم بمفهومه الحديث، وهي إشارات وإن لم تذكر هذه الكلمة صراحة في أغلب المواضع إلا أنها بينت حقيقته بطرق أخرى وأفصحت عنه بأمثلة وبمفاهيم مغايرة: من بين الإشارات ما ورد في معاجم اللّغة من قولهم: "نغم النّعمة: جرس الكلمة وحسن الصّوت والقراءة وغيرها، وهو حسن النّعمة والجمع نغم (...) وكذلك نغم..."¹، فالناظر في هذا النّص يجد تناسباً وتقارباً بينه وبين ما يقرّره المحدثون في شأن التنغيم.

— كما نشير إلى ما أشرنا إليه سابقاً إلى تبلور فكرة التنغيم عند ابن سينا في مؤلفه الخطابة، حيث ذكر مكوناته قائلاً: "من مكونات النّغم الحدة والثّقل والتّبرات"²، ويبيّن أيضاً وظائفه التّمييزية داخل الكلام ومصاحبته لأحوال المتكلمين وانفعالاتهم قائلاً: "فإن للنّغم مناسبة ما مع الانفعالات والأخلاق، فإن الغضب تنبعث منه نغمة بحال، والخوف تنبعث منه نغمة بحال أيضاً"³، ومثله ما ذهب إليه الفارابي في قوله: "ومن فصول النّغم الفصول التي بها تصوير دالّة على انفعالات النّفس، والانفعالات عوارض النّفس، مثل الرّحمة، والقساوة، والحزن، والخوف، والطّرب، والغضب واللّذة، والأذى، وأشباه هذه، فإن الإنسان له عند كل واحد من هذه الانفعالات نغمة تدلّ بواحد واحد منها على عارض عارض من عوارض نفسه، وهذه إذا استعملت خيّلت إلى السّامع تلك الأشياء التي هي دالّة عليها."⁴

— نّبه كمال بشر على وجود إشارات عميقة تبين إدراك علماء العربية لحقيقة التنغيم ووظيفته، وإن لم يخالف الحظ علماءنا في تدوينه ورسم حدود واضحة ترتقي به إلى مصاف الظواهر اللّغوية الأخرى، من بين تلك الإشارات:⁵

¹ ابن منظور: لسان العرب، ج 5، ص 415

² ابن سينا: الخطابة، ص 198

³ المصدر نفسه، ص 197

⁴ الفارابي: الموسيقى الكبير، ج 2، ص 1071

⁵ كمال بشر: علم الأصوات، ص 549_550

قدّم الخليل بن أحمد الفراهيدي دراسة للبحور الشعريّة بلغت الدّقة، حيث وضع أوزانها معتمداً على تنوع النّغمات الخاصّة بكل بحر، وهو ما ينمّ عن وعي وإدراك بتلك التلوينات الموسيقية التي تكسو المنطوق في الشعر، غير أنه لسوء الحظ لم يتمكّن من تقديم فكرة عامة عن التّنعيم ووظائفه، ومنه وضع حدود وضوابط له تكفل له السّبق في دراسته، ومن ذلك أيضاً ما ورد في باب النّدبة، وكيفية أدائها نطقاً، يقول سيبويه: "اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن النّدبة كأهمّ يترنّمون بها"¹، والرّاجح أن معنى قوله يترنّمون أنهم يكسونها بتلوين موسيقي يبين حال المتكلّم وتفجّعه.

وأدقّ ما يمكن إيرادُه هنا في إدراك حقيقة التّنعيم عند القدماء، ذلك النّص الذي أورده ابن جني في باب حذف الصّفة، ودليل الحال عليها، يقول: "وقد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: (سير عليه ليل)، وهم يريدون ليل طویل، وكأنّ هذا إنّما حُذفت فيه الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تُحسّ من كلام القائل لذلك من التّطويح، والتّطريح، والتّفخيم، والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طویل، أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملتّه، وذلك أن تكون في مدح إنسان، والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ ب: الله هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللّام، وإطالة الصّوت بها، وعليها، أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً."²، وفي النّص فائدة، فهو يجمع بين الصّحة الدّاخلية والخارجيّة للكلام، ومعنى ذلك أنه لا بدّ من أداء التّركيب الكلامي بنغماته الصّوتية المختلفة أداءً صحيحاً يوافق المقام (الصّحة الدّاخلية)، إضافة إلى أنه أشار إلى ما يصاحب هذا المنطوق من إشارات جسميّة، تتوافق مع موقف، وحال المتكلّم، والسّامع.³

— ولا يفوتنا أن نشير إلى ما أورده السّمرقندي (780هـ) حينما تحدث عن التّفريق نطقاً بين "ما" النّافية و"ما" الاستفهامية، وأثر ذلك على المعنى، فيقول: "إن العرب ترفع الصّوت ب: ما النّافية، والجاحدة، وتخفّض الصّوت بالخبريّة، وتمكّن بالاستفهامية، بحيث تصير بين بين، أي بين النّافية والخبريّة، مثال ذلك إن قال قائل: ما قلتُ، ويرفع الصّوت بها فيعلم أنّها النّافية، وإذا خفّض الصّوت يعلم أنّها خبريّة، وإذا جعلها بين

¹ سيبويه: الكتاب، ج2، ص220

² ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي نجار، المكتبة العلميّة، مصر، دط، 1952، ج2، ص370_371

³ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص551_552

بين يُعلم أنها استفهامية"، ففي هذا النص إشارة واضحة إلى الاختلاف الحاصل في نطق (ما) رفعا وخفضا، وكيف تغيّر المعنى من التّفي إلى الخبر إلى الاستفهام.

هذه بعض الإشارات إلى ملامح التّغيم في الدّرس اللّغوي قديما، وهي كافية لدحض حجّة القائلين بعدم إدراك التّحاة واللّغويين لها مطلقا، على أننا نقرّ أيضا أن تلك الإشارات على دقتها وذكائها لم تكن كافية لرسم حدود واضحة للتّغيم، وإنّما هي إشارات ترد هنا وهناك في مسائل نحوية، أو دلالية.

2.1.4. التّغيم أنواعه ووظائفه عند المحدثين:

حظي هذا المبحث باهتمام لدى بعض الدّارسين كتمام حسّان، وكمال بشر، حيث بينوا ضوابطه ووظائفه، وأنواعه معتمدين على مبادئ المنهج الوصفي، وممثلين له بأمثلة من اللّهجات العامية في الأغلب الأعم، بينما اكتفى إبراهيم أنيس بالإشارة إليه دون سبر أغواره، يقول: "والتّسلسل الذي نلاحظه في درجة الصوت يخضع لنظام خاص يختلف من لغة إلى أخرى (...). والبحث عن نظام درجة الصّوت وتسلسله في الكلام العربي يحتاج إلى عون خاصّ من الموسيقيين عندنا، ولسوء الحظ حتى الآن لم يهتد موسيقيونا إلى السّلم الموسيقي في غنائنا (...). لهذا نؤثر ترك الحديث عن موسيقى الكلام العربي إلى مجال آخر، عسى أن تكفل لنا البحوث المستقبلية القيام بهذا".¹

وكشف كمال بشر حقيقة التّغيم، وعلاقته بالظواهر الصوتية الأخرى، إذ عدّه كلاً تنظم تحته جملة من الظواهر الصّوتية، كالّبر، ومطل الأصوات، ويتمّ تحديد إطاره بالفواصل الصّوتية في نهاية الجمل، وانطلاقا من اجتماع هذه الظواهر تحت مسمى واحد هو التّغيم، تتلّون به العبارات، والجمل، بناء على مواقف، ومقاصد المتكلّمين²، فترتفع النّعمة، وتنخفض، لغرض معين يريده المتكلّم تعبيرا عن حالته النّفسية، وعن موقفه من أمر معين (كالترجّر، والسّخرية، والتّعجب، وهلم جرا). وهذا يعني أن له أنواعا مختلفة تتغيّر وتبدل لمقصد، وغرض يقتضيه المقام، وقد اعتمد كمال بشر، وتّمّ حسّان في دراسة التّغيم، والتّمثيل له،

¹ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 103_104

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 552

على اللهجات المصريّة، ثم قاسا ذلك على اللغة العربيّة الفصيحة، وانتهيا إلى تقسيم النّغمات قسمين معياره النّظر في آخر نغمة منبورة في التّركيب الكلامي، وهذان القسمان:¹

__**النّغمة الهابطة:** حدّد كمال بشر المواضع التي يكثر فيها هذا الضّرب، فأشار إلى الجمل التّقريرية، وهي الجمل التّامة من حيث المعنى، وكذلك الجمل الاستفهامية بأدوات خاصّة مثل: (محمود فين؟)، الجمل الطلبية التي تحتوي على فعل أمر ونحوه، مثل: (اخرج به).

__**النغمة الصّاعدة:** وتسمى بالصّاعدة لصعودها في نهايتها، وتتجلى في مواضع خاصّة منها: الجمل الاستفهامية التي تكون الإجابة عنها بنعم أو لا: مثل: (محمود في البيت؟)، وتظهر أيضا في الجمل المعلّقة غير تامة المعنى، كما في جملة الشّروط، مثل: (إذا جيت نتفاهم)، ففي هذه الجملة الأخيرة تكون النّغمة الصّاعدة في الجزء الأول منها، لعدم تمام المعنى، وتكون النّغمة الهابطة في آخرها لتمامه.

وبين كمال بشر، وتّمّام حسان، برسوم بيانية توضيحيّة موقع النّغمات من التّركيب، كالتمثيل بثلاثة خطوط متوازية، ونقاط تدلّ على المقطع غير المنبور، وشرطة تدلّ على المنبور (ـ)، حيث تكون لهذه الأخيرة ثلاث وضعيات: إما صاعدة، أو هابطة، أو مستويّة.

ولتّمّام حسان تقسيم آخر، اعتمد فيه معيار: المدى بين أعلى النّغمات وأخفضها، فتحصّل على الأقسام الآتية: المد الإيجابي، والنّسبي، والسّلي، ويمكن أن نستخلص من التّقسيمات السّابقة النّماذج التّنظيميّة في اللغة العربيّة كما حدّدوها، وقد سمّوها بالموازين التّنظيمية، وهي ستة: الإيجابي الهابط، الإيجابي الصّاعد، والنّسبي الهابط، والنّسبي الصّاعد، والسّلي الهابط، والسّلي الصّاعد، ويبيّن تّمّام أن تقسيماته هذه بُنيت في بدايتها على دراسته التي قام بها على لهجة عدن، ثم عمّمها على العربيّة الفصيحة.²

¹ ينظر: تّمّام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، ص 165 . كمال بشر: **علم الأصوات**، ص 533_534

² ينظر: تّمّام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، ص 165

3.1.4 وظائف التّغيم:

إنّ تلك التلوينات الموسيقية التي تكسو الكلام لا تكون دون فائدة، ولا يُعتقد أن التّغيم يأتي لمجرد تزيين الكلام فقط، بل هو عنصر مهم جدا في عملية التّبلغ، كما قد يتوقف عليه المعنى في بعض المواضع، فلا تكتمل الجملة إلا إذا أحسنّا تأديتها نطقا، بنغماتها ونبراتها، ومن ثمّ كانت للتّغيم وظائف وأدوار متعدّدة في المنطوق، وذكر تمام حسّان، وكمال بشر، وظائفه المختلفة في اللّغة العربية، وفيما يأتي بيان لأبرزها:¹

1.3.1.4 الوظيفة التّحوية:

وهي وظيفته الأساس، فبالتّغيم نتمكّن من التّفريق بين أنماط الجمل، والعبارات، والتّمييز بين الجمل الخبرية، والتّقريرية، والاستفهامية، وبيان ذلك أن الجمل التّقريرية، أو الخبرية، تنتهي بنغمة هابطة دليلاً على اكتمال معناها، أما الاستفهامية، فنغمتها صاعدة، وهي تدلّ على عدم اكتمال المعنى، خصوصا تلك الجمل الاستفهامية التي تخلو من حروف الاستفهام وتقتضي الإجابة عنها ب: نعم أو لا، ومن أمثلة ذلك أننا نقول: (أنت محمد)، فهذه الجملة يتوقف معرفة معناها على النّغمة التي تكسوها، فإن أردت الإخبار جئت بنغمة هابطة في آخر العبارة، وإن أردت الاستفهام جئت بنغمة صاعدة، ومن ذلك قول الشاعر:

قالوا: تُحبّها؟ قلتُ بهرا عدد النّجوم والحصى والتراب

ومنه قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ" ﴿١﴾ التحريم.

ففي الآية الكريمة، والبيت الشعري يتوقّف معرفة الاستفهام الحاصل في كلمة (تبتغي)، وكلمة (تُحبّها) على كيفية أداء النّغمة الصّاعدة التي تدلّ على عدم اكتمال الكلام، وعلى الرّغم مما قدّمه المفسّرون، واللّغويون من تقديرات لحرف الاستفهام (أ تبتغي؟، أ تُحبّها؟)، لكن يبقى التّغيم عنصرا رئيسا في التّعرف على مثل

¹ ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 164_168. كمال بشر: علم الأصوات، ص 543_544

هذه الأنماط، والجمال التي يُستفهم بها من غير أداة كثيرة جدا في اللهجات العاميّة، فيقتضي التّعريف على معناها ملاحظة النّغمة التي ترافقها.

وتظهر وظيفية التّغيم النّحوية أيضا في الجمل الشرطية، لأنّه من المعلوم أن هذه الجمل غير تامّة المعنى، وتحتاج إلى جوابها، لذلك كانت مصاحبُها بنغمة صاعدة ضروريّ لمعرفة نطمها، فإذا جئنا بجواب الشرط أصبحناه بنغمة هابطة دليلا على اكتمال المبني والمعنى، ويرى كمال بشر أن التّغيم في مثل هذه الجملة يؤدي دورا يشبه دور الفاصلة، والنّقطة، حيث تعقب الفاصلة الجملة الأولى أمارّة على مواصلة الكلام (نغمة صاعدة)، وينتهي الكلام بنقطة (نغمة هابطة).

ويضيف كمال بشر أن كثيرا من الأبواب النّحوية لا يمكننا أن نحللها بدقة ما لم "ننظر في هيئاتها الصّوتية وما يلفها من ظواهر تطريزية مميزة لها، من هذه الأبواب (...) التّحذير، والإغراء، والتّدبة، والنداء، والاستغاثة، وأسماء الأفعال إلخ، إن أساليبيها جميعا لا يمكن تحليلها تحليلا دقيقا، ولا يمكن فهمها فهما سليما إلا بربطها بمقاماتها الاجتماعية التي تنتظم اتصالا مباشرا بين متكلم ومخاطب تربطهما علاقة مخصوصة، تقتضي إلقاء الكلام بتلوينات موسيقية تفصح عن مضمون الرّسالة هذه التلوينات هي أنماط من التّغيم خاصّة"¹، ولك أن تنظر في المثال الآتي: (يا محمد)، فهذا النّداء يختلف دلالاته بناء على النّغمات التي تصاحبه، فقد يُراد به التّعجب، وقد يُراد به التّحذير، وقد يُراد به معناه الأصلي، وهو النّداء، ولا يتسنى للسامع تحديد المعنى المراد إلا بتأدية المنطوق من طرف المتكلّم تأدية سليمة، وتلويته بمختلف النّغمات بما يتلاءم والمقام المشترك بينه وبين السّامع، كما يستجيب لمقصده.

1.3.1.4. الوظيفة الدّلاليّة:

إن اختلاف المواقف في الحياة وتعدّد الآراء بين النّاس، وكذا اختلاف الحالات النّفسيّة من شخص إلى آخر، يصاحبه تعدّد في كيفية إلقاء الكلام وتغيمه، والتّعبير عن المواقف والانفعالات النّفسيّة، فالتعبير عن رفض أمر يختلف عن التّعبير بقبوله، وكذا يختلف حال الزّجر والتّهكم عن حال الغضب والتّعجب، وهكذا، وإذا ما رمنا تحديد تلك الحالات نظرا في التلوينات الموسيقية من نبر وتغيم، كما ننظر إلى تلك

¹ كمال بشر: علم الأصوات، ص 545_546

الظواهر غير اللّغوية التي تصاحبه كالتّعبيرات الجسميّة مثلاً، وليبيان ذلك نورد هذا المثال: (لا يا شيخ)، هذه العبارة تستعمل في مواقف متعددة ومتناقضة أيضاً إذ تستعمل في مقام التّعجب، وفي مقام الغضب، وفي مقام الإعجاب والسّخرية في الوقت نفسه¹، فإن أُريد بها التّعبير عن الغضب اصطبغت بنبر وتنغيم يدلّ على ذلك وصاحبها تعبيرات جسميّة، كتقطيب الوجه مثلاً، وإن أُريد بها تعجب صاحبها رفع الحاجبين، وهلم جرا.

هذه أبرز وظيفتين للتّنغيم، وقد تضاف إليه وظائف أخرى كالوظيفة الاجتماعيّة التي تتعلّق بطبقات المجتمع ومستواهم الثّقافي، إذ له دور بارز في التّعريف على هذه الطّبقات بحكم اختلافها في الأداء النّطقي وتباين تأديتها لموسيقى الكلام²، والتّنغيم في اللّغة العربيّة لا يحمل وظيفة معجميّة، إذ لا يغيّر معاني الكلمات خلافاً لبعض اللّغات* التي تكون النّغمة فيها عنصراً حاسماً في التّفريق بين معاني الكلمات.³

وفي ختام حديثنا عن التّنغيم لا يفوتنا أن ننوّه على أن التّنغيم حديثاً رسمت حدوده وقواعده بناءً على دراسة بعض اللّهجات (عدن، القاهرة..). في الأغلب الأعم، كما أُشير إليه إشارات قليلة في اللّغة العربيّة الفصيحة المتمثّلة في الشّعْر وبعض الآيات القرآنيّة، وعليه لا يمكن التّسليم بشموليّة تلك النتائج بأيّ حال من الأحوال، لذلك لم يتطرّق إليه بعض الباحثين، وأشار بعضهم الآخر إلى خطورة الأمر إذا تعلّق باللّغة العربيّة الفصيحة الحاليّة نتيجة التّأثير اللّهجي الذي قد يلحقها.

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص 540

² ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 540

*"توجد لغات تستعمل التلوين الموسيقي كعامل للتفريق بين معاني الكلمات، فكلمة (ma) في اللّغة الصّينيّة تختلف معانيها باختلاف النّغمات، إذ هي مع النّغمة الهابطة تعني حصان، وإذا نُطقت بنغمة مستوية كان معناها الأم، وتسمى هذه النغمة التي تُفرّق بين معاني الكلمات بالنغمة المعجميّة، ولا تشتمل اللّغة العربيّة على هذا النوع من الوظائف النغميّة." ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 540

³ ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص 164. كمال بشر: علم الأصوات، ص 541

2.4 الفاصلة الصوتية* :

تعدّ العلاقة بين النّبر والتّنعيم والفاصلة الصوتية علاقة تلازمية وتكامليّة، فالنّبر جزء من التّنعيم، وكلاهما لا يتحدّد إلا بوجود الفواصل الصوتية، وتُعرّف هذه الأخيرة على أنّها: "مجموعة الظواهر الصوتية التي تشكل ظواهر أخرى كالنّبر والتّنعيم، تلونا موسيقيا خاصّا بالمنطوق يحدّد طبيعة التّركيب وماهيته ودلالته، هذه الفواصل هي الوقفة **Stop**، و السّكّنة **Pouse**، والاستراحة (أخذ النّفس)، وكلّها ذات خطر وبال في صحّة الأداء الصّوتي، وتجوّده وفي التّحليل النّحوي، والدّلالي للتّركيب"¹، يشير هذا القول إلى أمرين هما:

— أن الفواصل الصوتية أنواع ثلاثة هي: الوقفة، والسّكّنة، والاستراحة، وهي تختلف فيما بينها من حيث الموقع داخل التّركيب.

— هذه الفواصل الصوتية لها وظيفتها النّحوية، والدّلالية، داخل التّركيب.

هذا ما يقرّره كمال بشر حين يعرض لقيمة الفواصل الصوتية، وموقعها من التّركيب، وعلاقتها بالظواهر الصوتية الأخرى، وتضافرها لغرض معين هو: التعبير عن المعنى الدّقيق الذي يريده المتكلّم، فيحصل بذلك الفهم الإفهام، وتؤدّي الرّسالة كاملة مبنى ومعنى، ولتحديد ماهية هذه الأنواع المذكورة، وجب الوقوف على تحديد موقعها، ووظائفها النّحوية الدّلالية.

1.2.4. أنواع الفواصل الصوتية وقيمتها النّحوية والدّلالية:

2.2.4. الوقفة: ولا تكون إلا عند تمام الكلام معنى ومبنى، مطابقا للغرض وللمقام، ههنا تأتي هذه الوقفة ومعها نعمة هابطة دليلا على تمام الكلام، واكتمال معناه، ويرمز لها في الكتابة بنقطة (.)، وعادة ما تكون في الجمل التّقريرية؛ لأنّها تامّة المعنى، ولا يجوز وقوعها في المواضع التي يكون فيها المعنى والمبنى غير كاملين،

* وهي إحدى المسائل التي انفرد بها كمال بشر عن غيره من الوصفين، وقدم لها دراسة بيّن فيها القيمة والدّور البارز الذي تؤديه في التّركيب، وقيمتها في توجيه الإعراب مدعما رأيه بكثير من الأمثلة القرآنية.

¹ كمال بشر: علم الأصوات، ص 553

فلا تقع بين المضاف والمضاف إليه، ولا بين النّعت والمنعوت (يستثنى النّعت المقطوع)، أو بين الفعل وفاعله، ولا بين اسم الإشارة وبدله المعروف (بال)، وهلم جرا.¹

2.2.4 السّكّنة: وهي أخفّ من الوقفة، وأدنى منها زمناً، وهي تنبؤ عن اتصال الكلام السّابق باللاحق، بحيث لا ينفصل عنه، وتُصحب بنغمة صاعدة، كدليل على عدم تمام الكلام، وعلامتها الكتابية، هي الفاصلة (،)، وليس المقصود بأنها تفصل بين أجزاء الكلام، إنما هي فاصلة نطقاً فقط، وواصله بناء ومعنى، لذلك تسمّى بالفاصلة الواصلة، وإذا كانت الوقفة تأتي عند تمام الكلام، فإن السّكّنة تأتي عكس ذلك، أي أنها تقع في الجمل ذات الشّقين المتكاملين، كما في الجمل الشرطية، نحو قوله تعالى: "وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ، يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا" [الطلاق:02]، حيث تقع السّكّنة بين الشرط وجوابه، أي بين لفظ (الله)، والفعل (يجعل).²

وكذا كل جملة احتوت على روابط من قبيل بينما، لما، لولا، كلما.. قال تعالى: "لَوْلَا أَنْتُمْ، لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ" [سبأ:31]، ومنه قوله تعالى "كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ، وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ" [آل عمران:37].

قد تقع سكتة خفيفة بين المبتدأ اسم الإشارة، والخبر المعرّف بالألف واللام، كما في قوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ" [البقرة:02]، ودليل هذه الإمكانية وجود ضمير الفصل في مواضع من هذا القبيل، وكأنما أراد أن يقول أن ضمير الفصل يؤدي أيضاً دور السكتة.

تقع أيضاً في الجمل الاستدراكية قبل لكن وبل في مثل قولك: بَلَعَنِي ذَلِكَ، لكن لست متأكداً.

تقع السّكّنة بعد القول، وحكايته، ونّبّه على أن العرب عبّرت عن هذه السّكّنة بكسر همزة إنّ، فلولا السّكّنة الفاصلة نطقاً لفتحة همزة إن، من أمثلة ذلك قراءة من قرأ " فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرَ " [القمر:10]، أي بكسر همزة إن لا بفتحتها، كما في باقي القراءات، ويفسّر كمال بشر هذا الأمر بوجود

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 556

² ينظر: المرجع نفسه، ص 559

سكتة قبل (إن) جاءت لتبين مضمون الدّعاء، وكأن (إن) وقعت في بداية جملة تفسيرية، أما قراءتها بالفتح، فلا يمكن تقدير هذه السّكتة معها بدليل موقعها الإعرابي الذي يقتضي ربطها بما قبلها.¹

تقع السّكتة بين النعت المقطوع ومنعوته، ومعلوم أن في عُرف النّحاة يمثل النّعت المقطوع جملة مستقلة مكونة من مبتدأ محذوف وخبره كما في قولك مررت بأحمد الكريم، وكأنك قلت: هو الكريم، وقد تكون بالنّصب على الاختصاص، ويكون التّقدير: أعني، أو أخصّ الكريم، أما كمال بشر، فكان له رأي آخر في المسألة، ويمكن تلخيصه على النّحو الآتي:²

إن السّياق الواحد يقتضي وجود وجه إعرابي واحد، ووجه واحد من النّطق، إذ لا يمكن بحال أن تتعدّد الأوجه للسّياق الواحد، والموقف الواحد، وإلا صرنا إلى التّعسف، وإلى الإسراف في التّقدير، والتّأويل، لذلك ينبغي في هذه الحال أن نعتد الخواص الصّوتية لتفسير تلك الاختلافات، وعليه فالنّعت المقطوع لا يشكل جملة مستقلة، والدّليل وجود سكتة بين قولك: (مررت بزيد)، وقولك: (الكريم)، هذه الخاصّة، هي التي أخرجت كلمة (الكريم) من باب النّعت، لأنّ النّعت الاصطلاحي لا تكون معه السّكتة البتّة.³

لذلك فالنّعت المقطوع ليس جزءاً من جملة محذوف جزؤها الآخر، وإنما هو جملة بذاتها ذات عنصر واحد، وهي وحدة لغوية يتمّ الكلام بها في الموقف المناسب (...)، والجملة ذات العنصر الواحد غالباً ما ترتبط نحويًا بجملة سابقة خاصة جمل الاستفهام، وهذا هو حال النّعت المقطوع، فكأنه جواب لسؤال سائل. وهذه الحقيقة أقرّها صاحب التّصريح قائلاً: " ولك أن تظهر المبتدأ والفعل، وتقول: هو التاجر وأعني التاجر، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول: من هو؟، أو من تعني؟"⁴

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 560_559

² ينظر: كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 616_617

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 617

⁴ عبد الله الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000، ج 2، ص 126

3.2.4 الاستراحة: وتسمّى أيضا بأخذ النّفس، أو سرقة النّفس، وهي وسيلة صوتيّة تمنح الكلام خاصيّة الاستمرارية، وهي أقلّ من الوقفة، والسّكّنة زمنا، بل إن سوء استعمالها، أو إطالتها يجعلها وقفة، أو سكّنة في مواضع لا تقتضي ذلك، وتتخلّص مميزاتهما في ما يلي:¹

__ لا ضابط يضبطها، كما في الوقفة، والسّكّنة

__ تحتاج خبرة ودربة حتى يتسنى تفعيلها، وإلا طالت المدّة معها، فتتحول إلى وقفة أو سكّنة.

__ يتوقف تفعيلها على مدى إحاطة المتكلّم وفهمه لقواعد اللّغة.

بناء على ما سبق ذكره في هذا الفصل يمكن أن نلخص أهم النتائج:

__ لقد استطاع علماء العربية بحسّهم المرفه وتدوّقهم للحروف وبوسائل بسيطة التّوصل إلى نتائج في غاية الدّقة لم تتوصل إليها الدّراسات الصوتية إلا حديثا وبوسائل وأجهزة متطورة، كما اعتمد النّحاة على طرق في وصف الأصوات تُعد من أهم ركائز المنهج الوصفي الحديث وهي الملاحظة الذاتية.

__ إن مواضع الاتفاق أكثر من مواضع الخلاف في مخرج وصفات الأصوات الصّامتة والصّائتة، والخلاف وقع في بعض الأصوات فقط نوجزها على التّحو الآتي: من حيث التّرتيب: اعتماد التّرتيب التصاعدي من طرف القدماء، والتنازلي عند الوصفين ولكل ترتيب مسوغه، أمّا من حيث عدد المخارج فهي 17 عند الخليل، 16 عند سيّوية وابن جني، وهي 09 عند إبراهيم أنيس، 10 عند تمام حسان، 11 عند كمال بشر. أمّا من حيث مخارج الأصوات: فقد اختلفوا في مخرج الواو حيث نسبها القدماء للشفتين ونسبها المحدثون للحنك مع استدارة الشفتين، واختلفوا في ما نسبته القدماء للحلق (ء، هـ، ح، ع، غ، خ) وهي عند المحدثين تتوزع على ثلاثة مواضع، الحنجره ومنها الهمزة والهاء، الحلق ومنه الحاء والعين، وأقصى الحنك ومنه الخاء والغين، إضافة إلى اختلافهم في أسبقية بعض الأصوات على بعض في التّرتيب فالطاء والدّال والتّاء تالية للزّاي والصّاد والسّين وذهب القدماء إلى عكس ذلك. أمّا من حيث الجهر والهمس فإن صوت القاف والطاء والهمزة مجهورة عند القدماء، مهموسة عند المحدثين، ما عدا الهمزة فليست مجهورة ولا مهموسة عند بعضهم.

¹ ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 560

من حيث الشدة والرخاوة، حكم القدماء على الضاد بأنها رخوة، وعلى الجيم بأنها شديدة، أما المحدثون فالضاد عندهم صوت شديد، والجيم صوت مركب عند بعضهم، شديد عند آخرين، والعين صوت بين الشديدة والرخوة عند القدماء، وهو صوت رخو عند المحدثين.

__ يمكننا أن نرجع هذا الاختلاف إلى تعدد وجهات النّظر، وكذا الملاحظة الذاتية لكل باحث، أما ما اعتمد فيه المتأخرون على الآلات والأجهزة، فلا يُعد بحال سببا في الحكم على النّحاة بالخطأ والخلط، وإنما تُعد تلميها لجهودهم، خاصة في ظلّ غياب الأجهزة التي تحول لهم تقديم كل النتائج بدقة.

__ إن اعتماد الأوتار الصّوتية ضابطا للحكم بالجهر والهمس على الأصوات عند المحدثين، و الاعتراض على النّحاة في الحكم على الطّاء والهمزة والقاف بالجهر بناء على المعيار المذكور، لا يمكن التّسليم به مطلقا، لأنهم اعتمدوا على المنطوق كما هو في اللّهجات، وهو منطوق محرف خضع للتّطور الصّوتي، كما أن القدماء حين احتكموا إلى معيار جريان النفس وقدرة تكرير الحرف المهموس يبين دقة ما ذهبوا إليه خاصة، وأن نطق مجيدي القراءات القرآنية اليوم وبعض اللّهجات العراقية تنطق هذه الحروف كما وُصفت قديما.

__ يُعد كل من المقطع والنبر والتنغيم والفواصل الصوتية من المباحث المستحدثة التي يرجع فضل دراستها للّسانيين المحدثين، حيث بينوا حدودها ومواضعها من الكلمة والجملة، وكذا بينوا وظائفها على المستوى الصرفي (المقطع والنبر)، والتّحوية(التنغيم، ونبر الجملة) والدلالية (التنغيم والفواصل الصوتية)، ولا يعني ذلك أن علماء العربية جهلوا هذه المسائل جهلا تاما، بل أشاروا إليها إشارات متناثرة تبين معرفتهم إياها بيد أنها لم تحفل ببحوث مستقلة في مؤلفاتهم، لذلك فإن الحكم على النّحاة بعدم معرفتهم للنّبر والمقطع والتنغيم، لا يفسّره إلا النّظرة الجزئية لكتب التّراث وعدم الإحاطة الشاملة بها.

الفصل الثالث: الدّرس الصّرفي القديم في نظر اللّسانيين العرب الوصفيين

1. خصائص الدّرس الصّرفي القديم وماّخذ الوصفيين عليه:

قدّم علماء العربية جهوداً قيّمة في ميدان علم الصّرف، يشهد لذلك الدّارسون قديماً وحديثاً، حيث درسوا بنية الكلمة وما قد يطرأ عليها من تغيير وتحوّل، وما قد ينتج عن هذا التّغيير على الصّعيد المعنويّ واللفظي، وفي العصر الحديث ظهرت صيحات تنادي بالتّيسير ظناً منهم أنّ القواعد الصّرفية القديمة قد تقادم عهدها، ولم تعد تفي بأغراض المتكلّمين، وصعوبتها حالت دون تعلّمها، كما أنّ من تلك القواعد ما لا يقدّم وصفاً دقيقاً لبنية اللّغة العربية، لذلك فقد آن الأوان لتجديدها وإسقاط ما لا فائدة عملية من دراسته، وقد اعترض الوصفيون العرب على منهج الصّرفيين في تناولهم لقضايا الصّرف العربي لكونه منهجاً يقوم على الافتراض والتّأويل، لتأثرهم — أي الصّرفيين القدماء — بالمنطق الأرسطي واعتمادهم على المعيارية، فإلى أي مدى تصح هذه الاعتراضات؟ وما هو البديل المنهجيّ الذي اقترحوه؟

1.1. الدّرس الصّرفي عند القدماء، الخصائص والموضوعات:

لتحديد طبيعة الدّرس الصّرفي عند علماء العربية وجب الوقوف عند المخطات الآتية: التّأليف فيه، ومفهومه، وموضوعاته، ومنهجهم في تناول القضايا الصّرفية.

ففي المراحل الأولى من التّأليف اللّغوي دُرست موضوعات علم الصّرف وقضاياها مختلطة بعلم النّحو، ولم تُفرد له مؤلفات مستقلة، لأنّ علوم العربية — آنذاك — لم تُفصل عن بعضها، فالناظر للمؤلفات النّحوية الأولى، كـ(الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرّد، يلحظ أنّهما حملا بين دفتيهما مادّة غزيرة من النّحو، والصّرف، والأصوات، وبعض موضوعات الصّرف سارت جنباً إلى جنب مع مسائل النّحو، كحديثهم عن المشتقات حين يتوقف إعراب ما بعدها عليها، وعن اللازم والمتعدي، في باب المفعول...، كما خُصّص لبعض الموضوعات الأخرى جزء كبير من هذه المؤلفات، وهذا ما يدلّ على حقيقتين، هما:

— إدراكهم للعلاقة التّكامليّة بين مباحث علم الصّرف والنّحو.

— معرفتهم الحدود المنهجية لكل علم، وإن لم يسيروا إلى ذلك صراحة.

وبعد أن نشطت حركة التّأليف في القرن الثّالث هجري، وما بعده، ظهرت جهود كثيرة عملت على فصل علوم العربية، وإفراد كلّ منها بمؤلفات مستقلة، فظهرت بذلك مؤلفات اختصّت بموضوعات التّصريف، منها: كتاب (التّصريف) للمازني (249هـ)، وشرحه لابن جني في مؤلفه (المنصف)، وكتاب (التّكملة) للفارسي (377هـ)، وشرحه لعبد القاهر الجرجاني (471) في: (المقتصد في شرح التّكملة)، و(تصريف الملوكي)، و(سر صناعة الإعراب) لابن جني (392هـ)، و(المتع في التّصريف) لابن عصفور (669هـ).

أما مفهوم هذا العلم، فقد اختلف في بعض جزئياته من نحويّ إلى آخر، فسيبويه يحدد موضوع التّصريف بقوله: هذا باب ما بنت العرب من الأسماء، والصفات، والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس على المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجرّ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التّصريف والفعل¹، أي أن الصّرف عند سيبويه يقوم على دراسة الأبنية، وتصنيفاتها، والتّدريب عليها²، وهو ما يسمّيه النّحاة بمسائل التّمرين^{*}

واتخذ الصّرف معان عدّة عند ابن جني، ففي مواضع قصّد به التّغيير في أزمنة الفعل من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل، وكذا اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، والمبني للمفعول، ويرى بعض الدّارسين أن هذا المفهوم الذي وضعه ابن جني للصّرف، إنما هو ذاته الاشتقاق³، وفي موضع آخر اتخذ التّصريف عنده معنى القياس اللّغوي، أو ما عُرف (بمسائل التّمرين)، يقول: "التّصريف هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتعرضها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جَعَفَر فتقول ضَرَبْتُ، ومثل قِمَطَرٍ ضَرَبْتُ (...) ألا ترى إلى تصنيفك الكلمة على وجوه عدّة"⁴، أما المدلول الثّالث فهو: تنقّل أحوال الكلمة، وتعاور الزيادة فيها يقول: "ومن هنا صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة، لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصنيفها، ولست أعني بالتّصريف هنا التّنقل في الأزمنة نحو ضرب يضرب وسيضرب، وإنما أريد أحوال

¹ سيبويه: الكتاب، ج2، ص 315

² محمد عبد العزيز عبد الدّائم، نظرية الصّرف العربي دراسة في قضية المنهج، حويات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد21، الرسالة: 158، 2001، ص14

^{*} المقصود بمسائل التّمرين تطبيقات على قواعد الصّرف جيء بها لتدريب الطلاب على إتقان التّصريف، والتجويد فيه. ينظر: أحمد قدور: مبادئ اللّسانيات، ص 187. و يكون ذلك ببناء كلمات جديدة لم تُنطق بها العرب على مثال كلمات وردت عنهم، وهو بهذا المفهوم مرادف للقياس.

³ حسن الهنداوي: مناهج الصّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثّالث والرّابع للهجرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، ص19

⁴ ابن جني، المنصف، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط1، 1954، ج1، ص03_04

الكلمة، وتعاور الزيادة إياها.¹، ومذهب ابن جني في التعريف الثّاني، والثّالث لا يتعدّ عما قرّره سيبويه من قبل.

وبعد القرن الرّابع والخامس هجري لم يتعدّ مفهومه كثيراً عما قرّره الأوائل من كونه تغييراً في بنية الكلمة، بيد أنّهم فرّقوا بين التّغيير الذي يكون لضروب من المعاني وبين التّغيير الذي لا يفيد معنى، يقول صاحب التّصريح: "التّصريف في اللّغة تغيير مطلق، وفي الصّناعة تغيير خاصّ في بنية الكلمة لغرض معنوي، أو لفظي (...)"، فالتّغيير الأوّل المعنويّ، كتغيير المفرد إلى التّثنية، والجمع المصحّح، وذلك بتحويل (زيد) مثلاً إلى: (زيدان) و(زيدون)، وتغيير المصدر إلى الفعل، والوصف، وذلك بتحويل الضّرْب مثلاً إلى: ضَرَبَ وضَرَبَ بالتّشديد للمبالغة في الفعل، واضطراب لوجود الحركة مع الفعل، ويضرب، واضرب، وضارب، ومضروب، وك: ضَرَّاب، ومضارب، وضروب، وضريب، وضرب، للمبالغة في الفعل، والتّغيير الثّاني اللفظي كتغيير قَوْل من الأجوف وعَزَوَ من الناقص، إلى قال وغزا بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، والإبدال في أُقْتَت، والحذف في قل، والإدغام في رَدَّ، ولشبه التّصغير والتّكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النّحو من حيث التّعلق بالمركبات ذكرت معه، وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التّصريف وهو الأوّل²، ويضارع هذا التعريف ما قرّره الأشموني حينما ذكر أن التّصريف يطلق على شيئين، الأوّل: "تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة من المعاني، كالتّصغير، والتّكسير، واسم الفاعل، والمفعول، وهذا القسم جرت العادة ذكره قبل التّصريف كما فعل النّاظم، وهو في الحقيقة من التّصريف، والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزّيادة، والحذف، والإبدال والقلب، والنّقل، والإدغام."³

ويُفهم من هذه التعريفات أن علم الصّرف يهتمّ بالتّغيير الذي يحدث للكلمة المفردة، وهذا التّغيير يكون على ضربين:

تغيير لضروب من المعاني: ويشمل مباحث الاشتقاق، وهذه المباحث يكون لها أثر في المعنى داخل التّركيب، ويجري ذكرها عادة متداخلة مع قضايا النّحو، لأنّه يتوقف إعراب ما بعدها عليها.

¹ ابن جني: المنصف، ج 1، ص 32

² ابن هشام الأنصاري: شرح التّصريح على التّوضيح، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 2000، ص 653

³ الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1955، ج 3، ص 779

تغيير لفظي لا يفيد معنى: ويشمل مباحث الإعلال والإبدال، والإدغام، وغيرهما، مما لا يكون لها أثر في العلاقات التركيبية، فلا تؤثر على إعراب ولا تغير دلالة، وقد جرى ذكرها بعد ذكر قضايا النحو لصعوبتها وتعقيدها، وليس يعني ذلك أن علماء العربية كانوا لا يدركون أسبقية الصّرف على النحو، بل الأمر بخلاف ذلك، فقد قرّر ابن جني في (المنصف)، بأن: "التّصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة (...)"، وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأن معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضّرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه، ومعانيه.¹ فهذا القول يؤكّد على أن الصّرف سابق للنحو ويبدو أن ما قصده ابن جني، هو الضّرب الثّاني من موضوعات الصّرف، أي التّغييرات اللفظية التي لا تؤثر على المعنى التركيبي، وهذا الضّرب كما قلنا سلفا، يتسم بنوع من التعقيد، ويحتاج إلى إمعان النّظر، وتحديد أصول الصّيغ، وفروعها.

أما الضّرب الأول من التّغيير، فكان أبو الفتح يدرك امتزاجه مع النحو، وأقوى دليل على ذلك قوله في النحو هو: "انتحاء سمت كلام العرب في تصّرفه من إعراب، وغيره كالثنائية، والجمع، والتّحقير، والتّكسير، والإضافة، والتّسبب، والتركيب، وغير ذلك..²"، فهذا القول إشارة واضحة إلى تكامل موضوعات علم الصّرف في شقّها الأول مع موضوعات النحو، إذ أن كلاً من الثّنية، والجمع، والتّحقير، وهلم جرا، موضوعات صرفيّة لها تأثير في المعنى التركيبي، وهذا الوعي لم يكن حكرا على ابن جني وحده، بل كان أيضا عند السّابقين، واللاحقين.

إن ما قدّمه علماء العربية في هذا الميدان جعل كثيرا من الدّارسين المحدثين يشيد بجهودهم، وعبقريتهم الفذة في تناول القضايا الصّرفية، ومعالجتهم لها، يقول تمام حسّان: "دراسة الصّرف التي عنوا فيها بالأصول والزوائد، وبيان المشتقّ، والجامد، وتحديد أشكال الصّيغ، وحصر اللّواحق، وأماكن إلحاقها، والزيادات، وأماكن زيادتها، ثم ما يلحق الصّيغ من إعلال، وإبدال، أو قلب، أو حذف، وهذه الشّعبة من دراسة اللّغة،

¹ ابن جني: المنصف، ج1، ص4_5

² ابن جني، الخصائص، ج1، ص34

وإجادة القول فيها، أفردت الصّرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللّغويين قديماً، وحديثاً، ولا يزال كشفهم عن النّظام الصّرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل كذلك دائماً في نظر اللّغويين في مختلف أنحاء العالم.¹، غير أن هذه الجهود في -رأيهم- لم تسلم من بعض السّقطات المنهجية والنّظرية، جعلت كثيراً من مباحثه تتسم بالغلو في التّعليلات، والتّأويلات، التي لا طائل منها، وهو ما نحاول عرضه في العنصر الآتي.

2.1. مآخذ الوصفيين على الصّرفيين القدماء:

حاول اللّسانيون الوصفيون إعادة النّظر فيما قدّمه علماء العربية في ميدان الصّرف، وعلى الرّغم من إقرار بعضهم بأن القدماء قدّموا دراسة طيبة للنّظام الصّرفي العربي، إلا أن منهم من رأى أن الصّرف كان: "من أقل العلوم اللّغوية حظاً من الإجادة، وحسن النّظر، فبعضه مستساغ مقبول، وبعض آخر يحتاج إلى إعادة البحث والدّرس، ويتطلب مراجعة الرّأي فيه، وفي قواعده التّقليدية."²، وقد اتّفقوا على أن الصّرفيين وقعوا في بعض السّقطات المنهجية، وعالجوا قضاياها بناء على اعتبارات عقّدت مباحثه، ودفعتهم إلى إغراقه في مطبّات التّعليل، والتّخمين، والحدس، وأبرز مآخذهم تمحورت حول أفكار رئيسة هي:

1.2.1. رفض قضية الأصل والفرع وما أُحيط بها من تأويل وتقدير:

هذه القضية تُعد من ركائز المنهج عند علماء العربية، إذ كانت حاضرة في جميع أعمالهم الصّرفية والنّحوية، وهو باب واسع يشمل مجموعة من الأصول منها: أصل الوضع، أصل القاعدة، أصل الباب، أصل القياس، أصل الاستحقاق، الأصل التاريخي، الأصل بمعنى الأولوية والتّمكن،³، وانطلاقاً من هذه الأصول عولجت جميع القضايا اللّغوية، كالإعلال، والإبدال، ومسائل الاشتقاق، وقضية العامل، والإعراب، وهلم جرا.

¹تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص15

²كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص421

³ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، القاهرة،

دط، 2006، ج2، ص206

يقرّر إبراهيم أنيس أن فكرة الأصل، والفرع جعلت النّحاة يفترضون أصولاً لم تنطق بها العرب، وأشار في حديثه عن الإبدال أن النّحاة خلطوا بين ظاهرتين مختلفتين بسبب أخذهم بهذه الثنائية¹، وعدّها كمال بشر من مشكلات المنهج الصّرفي، والنّحوي، ورفض قول القدماء إن هناك أصلاً ثابتاً ترجع إليه-بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- كل الصّيغ المتشابهة، وأكد أن الأسلوب الغالب في دراسة الصّرف هو أسلوب الافتراض والتّأويل، خاصة في مسائل الإعلال والإبدال، ويُرجع السّبب إلى ولع علماء العربية بربط الصّيغ المتفقة في شيء، ومختلفة في شيء آخر، ومحاولة إرجاعها إلى أصل صرفيّ واحد.²

أما تمام حسان فيرى أن "للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع، وعن العلّة والحكم، لأن نشاطهم كلّ يقوم على المضاهاة، والأقيسة المنطقية، أما العلّة، ومنشؤها العرف، فإنّها تبعد عن القياس بعد العرف عنه، والأولى أن تُدرس كل حالة على علّاتها، في ضوء استقرار شامل، وأن تُستخرج قاعدتها من هذا الاستقرار، وألا يحمل عليها حكم شيء على حكم آخر"³، غير أن دعوة تمام حسان هذه تؤدي إلى وضع قاعدة لكل حالة، وبذلك تصبح اللّغة غفلاً، وفوضى من القواعد المتشعبة، والمتشعبة.

ويذكر في حديثه عن الاشتقاق: "القول بأن كلمة أو صيغة، أصل لكلمة، أو صيغة أخرى مردود في القديم، والحديث، فلا الفعل كما يقول الكوفيون، ولا المصدر كما يقول البصريون، أصل للمشتقات".⁴

لكن رفض الوصفيين لهذه الثنائية كان نتيجة لتبنيهم للمنهج الوصفي تبنيًا كليًا، وعدم إدراكهم لأهميتها، حيث تُعد آلية مهمّة من آليات المنهج العلمي، ودعامة من الدّعائم التي يقتضيها أي عمل يسعى لوضع نظرية متماسكة مطّردة، لذلك فإن هذه الثنائية هي التي تجعل من التّظيرية الصّرفية، والتّحوية نظريةً منسجمة متماسكة، من خلال جعل الظواهر اللّغوية المتجانسة تحت باب واحد، وبذلك نتجنب الحشو، والفوضى في وضع القاعدة، كما استطاع النّحاة بناء على هذه الثنائية تحديد طبيعة العلاقات للمفردات، والتّراكيب داخل نظام اللّغة، كما في الإعلال، والإبدال مثلاً، ونظراً لأهميتها في التّحليل اللّغوي، عادت لتثبت

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص71

² ينظر: كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص316_443

³ تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص41

⁴ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص181

مشروعيتها في أحدث المدارس اللّسانية الحديثة، أعني المدرسة التّوليدية التحويليّة، إذ تقوم أغلب تحليلاتها على هذه الثنائية، ضمن ما سمّوه ببنية عميقة والبنية السّطحية.¹

ورأى الوصفيون أن عوامل كثيرة كرّست هذه الثنائية منها: التأثير بالمنطق الأرسطي، وتعليقاته ومقولاته، واعتمادهم على المنهج المعياري، وتركيز أحادية النّظام، وكذا عدم إدراك العلاقة التّكاملية بين الأنظمة اللّغوية. خاصة بين الأصوات والصّرف.

2.2.1. تأثرهم بالمنطق والفلسفة:

معلوم أن المنطق العام يبيّن قواعده على أساس من التّأويل والافتراض، والقول بوجود أصل تنطلق منه، وتعود إليه الأشياء (مقولة الجوهر)، واعتماد المعنى دون الشّكل، هذه النّظرة تبلورت في عمل النّحاة كثيرا حين درسوا قضايا الصّرف العربي، كمسألة التقسيم الثّلاثي للكلام، وقيام تعريفاته على الأساس الدّلالي، وكذا مباحث الاشتقاق القائمة على تصور أصل وفرع، (وسياقي بيان ذلك في موضعه)، وكان الأولى حسب رأي أصحاب المنهج الوصفي أن يُقرّر الواقع اللّغوي كما هو، بناء على الملاحظة المباشرة، والتحليل، والتصنيف، كما أشار الوصفيون إلى أن تأثر النّحاة بالمنطق، والفلسفة جعلهم يهملون طبيعة اللّغة الاجتماعية، ومنطقها الخاصّ الذي يتباين عن المنطق العقلي العام، وعرضوا لكثير من القضايا الصّرفية التي لا يفسرها إلا الاستعمال اللّغوي ومنطق كل لغة، ويعجز المنطق العقليّ على تفسيرها، من بين هذه الموضوعات:²

__ المطابقة في التذكير، والتّأنيث: حيث يخالف العدد المحدود تذكيرا، وتأنيثا

__ العدد، والمحدود: يأتي المحدود التّمييز مفردا، ويأتي العدد بمعنى الجمعية، مثل: خمسة عشر رجلا.

¹ ينظر: حسن خميس الملق، ثنائية الأصل والفرع في النّحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، 2001، ص 13_14. ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، ج2، ص322_321

² ينظر: إبراهيم أنيس من أسرار اللغة، ص152 إلى 176. كمال بشر: التّفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص475_476. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص218_219_220

الفكرة الزّمنية في اللّغة: فالزّمن التّحوي يختلف عن الزّمن الصّرفي، وعلماء العربية لم يدركوا هذا الفرق على حد زعم الوصفيين، وسيأتي الحديث عن هذا المسألة في مبحث مستقل من الفصل القادم.

والمنع من الصّرف: الذي يكون في طائفة معينة من الأسماء، فعلّتها لا يفسّره إلا منطق اللّغة العربية وما درج عليه أصحابها.

ورأى تمام حسّان أن كثيرا من أبواب الصّرف دُرست مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمقولات المنطقيّة، كمقولة الجوهر ومقولة الكمّ، ومقولة الكيف، ومقولة المكان، فأما مقولة **الجوهر**، فتتضح حين نظروا إلى الكلمات نظرهم للأشياء، والمحسوسات، وافترضوا أن الكلمات يتغير جوهرها بسبب الإعلال والإبدال، كما يتغير جوهر المحسوسات، فقالوا إن أصل **قَالَ** (**قَوْلَ**)، والأمر من **وفي** أصله (**أَوْفَ**)، ورأى تمام أن النّحاة بلغوا التعسّف في هذه الأبواب، مشيرا إلى ما أورده ابن جني في باب **(قلب لفظ إلى لفظ بالصّنع، والتّلطف لا بالإقدام والتّعجرف)**، حيث أكّد أن التفكير المنطقي القائم على مقولة الجوهر تظهر فيه بوضوح، ووصف صنيع ابن جني بالتهكّم على الحروف والمبالغة الشّديدة، بل رأى أن ما ادّعاه بالصّنع، والتّلطف، إنما هو تعسّف وتعجرف، وأما **مقولة الكيف** فتعتمد على مقولة الكمّ، وتجسّدت في بعض ما اعتمده النّحاة من نسبة كميّات استعدادية لبعض الأفعال الثلاثية، وبعض الأسماء، والحروف، فسمّوا أنواع الفعل بالمقصّر والأجوف، والتّاقص، والمؤنث المقصّر، والألف اللّينة، والتّقسيم إلى المفرد، والجمع، واتصال كل ذلك بفكرة الكميّات، والكيفيات، ومقولة **المكان**، هي الأخرى مسؤولة عن فكريّ الإعلال والإبدال، فالإعلال تغيير في مكان معين، والإبدال وضع حرف مكان حرف آخر.¹

وقد فنّد كثير من الدّارسين فكرة تأثر النّحو بمصادر خارجية في القرن الأول والثاني، وأكّدوا على عدم وجود أدلّة واضحة تبرّر تأثر النّحاة، بالمنطق الأرسطي في هذه الفترة، وهي الفترة التي نضج فيها الدّرس التّحوي والصّرفي، على يد سيبويه ومن سبقه، وانبرى كثير من اللّغويين حديثا إلى تفنيد هذه المسألة بحجج قويّة، وأبرز هؤلاء: عبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر المهيري، وعبد الرّاجحي، وغيرهم، وسيأتي الحديث عن الأدلة التي قدّموها في المباحث القادمة، وعليه، فإذا بطلت مقولة التّأثر بالمنطق الأرسطي،

¹ ينظر: تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص 20_21

فذلك يعني أن هذه الثّنائية وليدة المناخ الإسلامي الذي نشأت فيه العلوم اللّغوية، والدّينية متأثرة ببعضها بعضاً¹، وقد كانت علوم الدّين، وأعني أصول الفقه، وعلم الكلام خاصّة، تقوم على أسس عقلية، وتبحث في الأصول والفروع، لذلك يربّح أن هذين العلمين كان لهما تأثير قويّ على الدّرس اللّغوي، فانتقلت هذه الثّنائية إلى الدّرس النّحوي، والصّرفيين، خاصّة ونحن نعلم أن كثيراً من الفقهاء والمتكلّمين كانوا نحاة أيضاً.

1.2.3. المعيارية:

والمراد بها أن تُوضع القواعد، بناء على نصوص معينة، ثم تُعمّم وتُفرض على مستعملي اللّغة، وعلى نصوص لم تُسمع قبل وضع القاعدة، فإن خرج شيء عن هذه القاعدة حكم عليه باللّحن، أو الشّدوذ، وهذه الأحكام يرفضها الوصفيون رفضاً مطلقاً، ويرون أنّها تبتعد عن العلمية، والموضوعية، و زعموا أن نحاة العربية كانوا معياريين في أعمالهم، حيث وضعوا القواعد لعربية مخصوصة فقط ممثلة في مستوى معين من النّصوص (مختارة) محدّدة زمنياً ومكانياً، كما لم يأخذوا في الحسبان اختلاف اللّهجات وتنوعها²، فكانت النتيجة أن صادفوا نصوصاً تُخالف القاعدة المعيارية التي وضعوها مسبقاً، فحكموا عليها بالشّدوذ، والتّدرة تارة، وبالخطأ، والضّرورة الشّعريّة تارة أخرى، فلما تعلّق الأمر بنصوص تُعد من أعلى درجات الفصاحة، لم يجدوا بُدّاً من اللّجوء إلى التّأويل والتّقدير، والبحث عن الأصول، قصد إدخالها ضمن القاعدة العامة، وهذا الذي عبّر عنه كمال بشر بمبدأ أحادية النّظام، وأبرز مثال على تجلّي المعيارية عند النّحاة في ميدان الصّرف، تطبيقهم للميزان الصّرفي مع الأفعال المعتلّة خاصّة، حين يذكرون أن قال وزنها (فعل) من باب (نصر)، لأن الأصل هو قول³، فالميزان معيار، والأفعال من قبيل قال، وباع خرجت عن هذا المعيار، فكان لزاماً اللّجوء إلى تقدير أصل يُبرّر وزن هذه الأفعال.

¹ ينظر: عبد الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979، ص15_16

² عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص د. تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص14. كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص318_319

³ ينظر: كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص476

4.2.1. اعتمادهم على نظام الكتابة:

أكّد المحدثون أن الكتابة وسيلة ناقصة لا تمثل الأصوات اللّغوية حقّ التّمثيل، وقد كانت سببا في عدم وضع رموز خاصة للحركات القصيرة عند القدماء، وجعلها بمعزل عن بنية الكلمة، وهذا ما نتج عنه الخطأ في النّطق، وفي تصحيح بعض الصّيغ، وبيان أجناسها الصّرفية¹، ولم يفرقوا بين الواو والياء الصامتتين (الصحيحة)، والواو والياء الصّائتين (الحركات الطويلة) من حيث الرّموز، وعاملوهما معاملة واحدة في تفسيرهم لأمثلة الإعلال والإبدال، يظهر ذلك حين يُحمّلون الحركات الطويلة حركات أخرى، ويرون أن حرف العلة من الأمر، والمضارع المجزوم يُحذف، وكذا حذف الواو، و الياء، لالتقاء الساكنين، وما إلى ذلك، فالذي حصل حسب تقدير الوصفيين هو تقصير الحركات فقط لا حذفها.

كما زعم المحدثون أن الألفباء العربية لا تمثّل كل الأصوات المنطوقة، وهذا القصور نابع من عدّة أمور منها: _التّطور الصّوتي الذي يحصل للأصوات، وعدم التّجديد في الألفباء وبقائها على حالها كما وضعت أوّل مرة.

_قد يكون القصور نابعا من الألفباء بادئ الأمر، من ذلك غياب بعض الرّموز الكتابية لبعض الحروف كالألف، ثم وُضع رمز لها فيما بعد وهو رمز الهمزة في الأصل.

_ومن أوجه القصور أيضا وجود علامات كتابية من غير مقابل صوتي لها، كالألف في رموا، والواو بعد الهمزة في أولئك، وفي مقابل ذلك عدم ظهور الألف في بعض المفردات على الرّغم من ظهورها في النّطق، مثل: هذا، هذه، هؤلاء...

هذا القصور جعل بعض الصّيحات تجهر بالدّعوة إلى ضرورة الاستعانة برموز لاتينية قصد تدارك النّقص، غير أنّها لم تكلّل بالنّجاح، ورأى كمال بشر أن هذا الصّنيع يؤدي إلى مخاطر تتعلّق بالجوانب الثّقافية والقوميّة (كشكل اللغة الذي قد يتخذ شكلا آخر)، ودعا إلى ضرورة إيجاد رموز صوتية مستقلة تصلح

¹ كمال بشر: علم الأصوات، ص 601. إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، ص 39

للتطبيق على اللغة العربية، وغيرها، ولم يُلاحظ وجود محاولات لوضع ألفباء عربية خاصة، إلا محاولة عبد الرحمن أيوب في سنة 1962.¹

5.2.1. عدم إدراك العلاقة التكاملية بين النظام الصّوتي والصّرفي:

يُقرّر الدّرس اللّساني الحديث أن المستويات اللّغوية متكاملة لا فصل بينها، بحيث يكون كل نظام مرتبطاً بالنظام اللاحق، والسابق لا ينفك عنهما، لذلك كان الانطلاق في التحليل اللّغوي، من الأصوات، كونه يعالج أصغر وحدة في الكلمة، وهي: الفونيم، ثم ينتقل التحليل إلى المستوى المورفولوجي، وهو عبارة عن اجتماع الوحدات الصوتية مشكلة وحدة صرفية (المورفيم)، ثم ينتقل التحليل إلى المستوى التركيبي الذي هو اجتماع للوحدات الصرفية مشكلة جملاً وعبارات، لذلك كان اعتماد الصّرف على الأصوات ضروري، وحتمي، ومعرفة هذا العلاقة كفيلاً بأن يقدم تفسيراً جديداً لكثير من القضايا الصّرفية، ومن أمثلة ذلك اعتماد المقاطع الصّوتية في تفسير الإغلال بأنواعه، وكذا اعتماد قانوني المماثلة، والمخالفة في تفسير أمثلة الإبدال، ويرى الوصفيون أن اعتماد الأصوات في دراسة الصّرف من شأنه أن يجعلنا نتجاوز التّعقيدات التي وقع فيها النّحاة حين فسّروا موضوعاته (الصّرف) انطلاقاً من ثنائية الأصل والفرع، وما انجرّ عنها من تأويل، وافترض.

يقول كمال بشر: "ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلوم أو هذه الفروع تكوّن في مجموعها كلاً متكاملاً، وأن كل واحد منها مرتبط بسابقه، ولاحقه، ارتباطاً وثيقاً لا يجوز الفصل بينها فصلاً تامّاً (...)، وكلّها ترمي إلى هدف واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة."² وانطلاقاً من هذا الاعتقاد يرى أن علم الصّرف يعتمد كثيراً على مباحث علم الأصوات، وهو باب منه نلج إلى النّحو أيضاً، فليس للصّرف غاية في ذاته وإنما هو طريق لدراسة التركيب، فلا قيمة مرجوة من مباحثه ما لم توجه لخدمة النّحو، فيكون الانطلاق من الصّرف بعده مقدمة ضرورية، لا أن يؤخر كما أخره النّحاة، وأكد بشر أن صنيع النّحاة في تأخيرهم لموضوعات الصّرف يؤدي إلى أمرين، أولهما توهم أن اللّحن في بنية الكلمة وقع متأخراً عن اللّحن في

¹ عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، ص 188-189

² كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 422

الإعراب، وليس ذلك صحيحا حسب اعتقاده؛ لأنّ اللّحن وقع على المستويات جميعا في زمن واحد، وثانيهما أن هذا التّأخير يُذهب الغرض الحقيقي من الصّرف، وهو أن يكون خادما للتّحو.¹

ويقرّر أن المراحل الأولى من التّأليف اللّغوي، جمعت بين النّحو، والصّرف، في التّعريف، وفي مناقشة بعض المسائل، غير أن ذلك لا يدفعنا للقول إن النّحاة أدركوا هذا التّرابط، لأنّ الأمر _ في رأيه _ ليس متوقفا على جمع الأصوات، والصّرف، والتّحو في مؤلف واحد، أو في تعريف واحد، بل العبرة بأن تنسجم مسائلهم انسجاما يأخذ بيد الباحث من نظام إلى نظام آخر، بدليل وجود كثير من الأبواب الصّرفية دُرست كما لو كانت مستقلة، وغاية في ذاتها، وكان الأولى أن تُستغلّ في خدمة النّحو، إضافة إلى وجود قضايا صرفيّة جنبا إلى جنب مع قضايا نحوية دون أي مناسبة جامعة.²

وناقش بعض تعريفات القدماء للصّرف، كتعريف ابن جني، وصاحب التّصريح، والأشموني، وما ورد في حاشية الخضري، وغيرهم، فعاب على ابن جني نظريته للتّصريف، إذ أن موضوع علم الصّرف عنده يقوم على دراسة الكلمة في ذاتها، وما يطرأ على أبنيتها، وأوزانها من تغيير، فأغلبها لم يكن موجها لخدمة التّركيب*، في نظره، أما ما ذهب إليه بقية النّحاة المذكورين سلفا، فمستساغ مقبول، لأنهم حددوا موضوعاته، وجعلوها موجهة في كثير من الأحيان لخدمة العبارة، ولا يقتصر على الكلمة في حد ذاتها.³

وذهب بعض المحدثين إلى أن النّحاة أدركوا طبيعة العلاقة التّكاملية بين الصّرف، والنّحو، وبين الأصوات والصّرف، و أيقنوا تسلسل العناصر اللّغوية، فأحسنوا إلى حد بعيد استغلال المعطيات الصّرفية لصالح الدّرس التّحوي، لأن مؤلفاتهم جمعت بين خلاصة علم الصّرف، وقواعد الإعراب، وكثيرا ما نجد الكلام في النّحو يُمهّد له بالحديث عن الشّروط الصّرفية التي يصح بها هذا الإعراب أو ذاك، كما أنهم أدركوا ترابط الأصوات بالصّرف حينما عرضوا للمخارج الأصوات وصفاتها، وما يأتلف منها في التّركيب، وما يحسن أو

¹ ينظر: كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص422_423_426

² المرجع نفسه، ص426

³ ذكرنا آنفا أن ابن جني كان يُدرّك أسبقية الأصوات على الصّرف، وترتيب موضوعات كتابه الموسوم بسر صناعة الإعراب خير دليل على ذلك، كما أنه أدرك أسبقية الصّرف على التّحو، وتكامل موضوعاتهما، حينما اشتمل تعريفه للنحو على كثير من المباحث الصرفية.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص367

يقبح اجتماعه، وهلم جرا، كل ذلك كمقدمة لدراسة مباحث صرفية ممثلة في الإدغام، والإبدال، وخير دليل على هذا الإدراك ما يجسّده عمل الخليل في معجمه، فقد تحدث عن الأصوات، ثم تناول مسائل صرفية تتعلق بطرق الوصول إلى الكلام انطلاقاً من الحروف وأصوات الطبيعة، وبنى معجمه بعد ذلك صوتياً، وصرفياً بالاعتماد على التّقاليد¹، وبعده سيبويه في الكتاب، وكذا ابن جني في تعريفه لعلم النّحو، وصنيعه في مؤلفه سرّ صناعة الإعراب، إضافة إلى كثير ممن جاء بعدهم وحذا حذوهم.

لذلك فإن نقد الوصفيين للتّراث الصّرفي كان نتيجة تبنّيهم للمنهج الوصفي تبنيًا كليًا، مما أوقعهم في إسقاطات منهجية خطيرة، لا تراعي خصوصيّة الدّرس اللّغوي العربي، ولم يدركوا أهمية التّفكير والتّعليل وثنائية الأصل والفرع في البحث اللّغوي، وفي وضع التّظريّة اللّغوية، وقد أصبحت هذه المسائل التي من الدّعائم الرّئيسية في المنهج التّوليدي، فالتّقد الذي وجّهوه إلى النّحاة والصّرفيين لا يمكن التّسليم به على إطلاقه.

2. النّظام الصّرفي عند الوصفيين، مفهومه وموضوعاته وأساسه:

1.2. مفهومه وموضوعاته:

يُعد الصّرف Morphology، ثاني المستويات اللّغوية في التّحليل اللّساني البنوي تالياً للأصوات، وسابقاً للتّركيب، يدرس صيغ الكلمات، وأجزاءها المتّصلة بها، كاللّواحق التّصريفية التي من شأنها أن تحدث تغييراً أو إضافة في المعنى، وتكون هذه اللّواحق في صدر الكلمة وفي وسطها وفي آخرها، وهذه الدّراسة لها حدودها المنهجية، لكنها لا تكون مستقلة عن بقية الأنظمة الأخرى في التّحليل، فتعتمد على السّابق (الأصوات)، كما تكون مقدّمة للاحق (التّركيب).

ويحدّد تمام حستان حدود هذا العلم، وموضوعاته، حين فذكر أنه: "يتناول النّاحية الشّكلية التّركيبية للصّيغ، والموازن الصّرفية، وعلاقتها التّصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثم تناول ما يتصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدوراً، أو أحشاء، أو أعجازاً".²، فيهتم بذلك الدّرس

¹ أحمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 186-187

² تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص 170

الصّرفي عنده بنية الكلمة المفردة، ووظيفتها الصّرفية، والتّركيبية، حيث يتطرّق لأقسام الكلام، والاشتقاق والجمود، والجمود والتّصرف، والتّجرد والزيادة، والصّيغة الصّرفية والميزان الصّرفي، وإسناد الأفعال إلى الضّمائر، وتقليب الصّيغ¹، وهو في كل ما ذكره لم يخرج عمّا قرّره القدماء.

ويشير كمال بشر إلى حدود هذا العلم، وتداخله مع النّحو، فيقول: "كل دراسة تتصل بالكلمة، أو أحد أجزائها، وتؤدي إلى خدمة العبارة، كما تؤدي إلى اختلاف المعاني النّحوية، كل دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظرنا."²، لذلك أشار إلى ضرورة إبعاد أي نوع من الموضوعات التي لا تخدم النّحو من دائرة هذا العلم، وإحاقها بمباحث الأخرى، كقضايا الإعلال والإبدال مثلاً، التي يرى فيها أن تكون ضمن مباحث الأصوات؛ لأنّها تغييرات صوتية، لا تفيد معاني تركيبية.

ومادّة علم الصّرف عند المحدثين هي: **الوحدات الصّرفية، أو المورفيّات (morphemes)**، يقول ماريو باي مبيناً مفهوم الوحدة الصّرفية (المورفيم)، وأقسامها: "ويعرف المورفيم على أنه أصغر وحدة ذات معنى، فبينما النّحو التّقليدي يصف كلمة (Dogs)، أنّها تشتمل على أصل هو Dog، ونهاية تصريفية تفيد الجمع هي (S)، يصف علم اللّغة التّركيبي الحديث (Dog)، و (s) على أنّهما مورفيّان، أو وحدتان ذواتا معنى، تحمل إحداها المعنى الأساسي للكلمة، وتحمل الثّانية فكرة الجمع الإضافية، وعلى كل حال فالترقية بين اللفظين ربما تتمّ عن طريق تسمية الأول باسم المورفيم الحر (free morpheme)، أي الذي يمكن أن يُستعمل بمفرده، والثّاني (s) بالمورفيم المتّصل (Bound morpheme)، أي الذي لا يستعمل منفرداً، وإنّما متصلاً بمورفيم آخر."³

لذلك فالوحدات الصّرفية (المورفيم)، قد تكون كلمة، أو جزءاً من كلمة، وتُعدّ الضّمائر المتّصلة في اللّغة العربية مثل التّاء في (قُمتُ) وزوائد في أول الكلمة (همزة التّعدية، وأحرف المضارعة..). أو الزّوائد التي تكون في وسطها مثل الألف في (فاعل) مورفيّات متّصلة بالمفهوم الحديث، حيث تؤدي معان صرفية تركيبية معينة، وهو التي عبّر عنه تَمَام حَسَن بالملحقات الصّرفية التي تكون أعجازاً، أو أحشاء، أو صدوراً، وقد

¹ تمام حسان، الخلاصة النّحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص39

² كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص423

³ ماريو باي: أسس علم اللّغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، ت1998، ص53-54

ذكرنا أن النّحاة لا يهتمّون في الدّرس الصّرفي بالأسماء المبنية التي منها الضّمائر، بخلاف الدّرس الحديث. ويذكر تمام حسان أن في الصّرف العربيّ توجد مورفيمات تتخذ أسماء خاصّة، ويُعبر عنها بعلامات معينة، فالطلب مورفيم يُعبر عنه بالعلامة (استفعل)، والصّيرورة مورفيم يُعبر عنه بالعلامة (انفعل)، والافتعال مورفيم يعبر عنه بالعلامة (افتعل)، وهلم جرا.¹

2.2. أسس النظام الصّرفي العربيّ كما حدّده تمام حسان:

حدّد تمام حسان حدود النّظام الصّرفي في اللّغة العربية في ثلاثة أسس هي:²

— مجموعة المعاني الصّرفية ترجع إلى مباني التّقسيم (أقسام الكلام).

— طائفة من المباني تشمل الصّيغ المجرّدة، وضمائر الشّخص بأنواعها، والعدد (المفرد، المثنّى، الجمع)، والنّوع، والتّعيين، وهو ما عبّر عنه باللّواصق، والملحقات التي تكون صدورا، أو أعجازا، أو أحشاء، إضافة إلى مباني الأدوات.

— العلاقات العضوية الإيجابية، وهي: وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلاقية، وهي: وجود الاختلاف بين هذه المباني.

وبين أن هذا النّظام يمكن أن يُمثل بجدول بعده الرّأسي مباني التّقسيم؛ أي أقسام الكلام، وهي سبعة أقسام (الاسم، والصّفة، والفعل، والخالفة، والأداة، والظّروف، والضّمائر)، وكلّ قسم يختلف عن الآخر بمجموعة من القيم الخلاقية (اختلاف في المبنى، أو المعنى، أو فيهما معاً)، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه.

أما البعد الأفقيّ للجدول، فتمثّله مباني التّصريف، وهي التي يتم التّصريف بها، وتُعبّر عن معان، من قبيل:

— ضمير الشّخص، ويشمل: ضمائر التّكلم، والخطاب، والغيبة

— العدد، ويشمل: الإفراد، والتّثنية، والجمع.

— النّوع، وفيه: التّذكير، والتّأنيث.

¹ ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص 173

² ينظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 82

ـالتّعيين، ويشمل: التعريف، والتّكثير.

والتّعبير عن هذه المعاني يكون باللّواصق، وبالزّوائد لا بالصّيغ الصّرفية، وهي ـ كما يقول تمام ـ وسائل شكلية تستخدم للتّعبير عن المعاني الصّرفية، وهي المسئولة أيضاً عن التّفريع داخل مباني التّقسيم¹، بمعنى أنّها تمثّل قيماً خلافية، يُفرّق بها بين قسم، وقسم آخر.

3.2. مبدأ تعدّد الأنظمة عند كمال بشر:

ذكر كمال بشر أن علماء العربية اعتمدوا على مبدأ وحدة النّظام، في دراسة الظّواهر الصّرفية، حيث حاولوا حشد الأمثلة المتّفقة في شيء، والمختلفة في شيء، أو أشياء تحت قاعدة معيارية واحدة، وهذا الصّنيع جرّهم إلى التّأويل، وتضارب الأحكام، والبحث عن الأصول، والفروع، وهذه الأحادية كانت نتيجة مباشرة للقواعد المعيارية، والتي كانت بدورها نتيجة تأثرهم بالمنطق العام، يقول: "مبدأ وحدة النّظام غالباً ما يؤدي إلى التّعقيد، وتراكم الأحكام، وتنويعها في الحال الواحدة، كما هو ظاهر في كثير من أعمالهم اللّغوية على المستويات كافة، وكان الأولى في نظرنا اتّباع مبدأ تعدّد الأنظمة، فمن شأنه أن يخلّص الدّراسة من التّأويل".²، فماذا يقصد كمال بشر بهذا المبدأ؟، وما هي ضوابطه؟، وهل يمكن تطبيقه؟

يقصد كمال بشر بمبدأ تعدّد الأنظمة أن تُوضع القواعد اللّغوية بمراعاة المستويات الكلاميّة، والبيئات اللّغوية متنوّعة، واختلاف الرّوايات للشّاهد الواحد، ويقرّر بذلك نظاماً خاصّاً لكل مستوى لغوي، أو لهجة، ونظاماً للضرّورات الشّعريّة، ونظاماً لما جاوز القواعد العامة بسبب اختلاف الرّوايات، أو اختلاف سياق الحال³، ويرى أنّها الطريقة الأنجع في إعادة دراسة وتبويب مسائل الصّرف؛ لأنّه يصدّر واقع اللّغة كما هو، ويخلصنا من الأحكام المتباينة للظّاهرة الواحدة، ويقوم هذا المبدأ على مجموعة من الضّوابط هي:

¹تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص83

²كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص 444

³المرجع نفسه، ص 477

— اعتماد النّظام الصّوتي في تفسير الظّواهر الصّرفية خاصة قضايا الإعلال والإبدال¹، التي أغرقت في مطبات التّأويل والافتراض، فنعرف أن (قَالَ) تختلف في تركيبها المقطعي عن (نَصَرَ)، فالأولى تتركب من مقطعين فقط، والثانية تتركب من ثلاثة مقاطع، لذلك كان لزاماً أن لا نجعلهما ضمن وزن واحد وهو (فَعَلَ)، بل علينا أفراد كل واحد منهما بنظام يخصّه، ليكون بذلك نَصَرَ على وزن (فَعَلَ)، وقال على وزن (قَالَ)، ويشير في موضع آخر أن أي دراسة صرفية لا تعتمد على علم الأصوات سيكون مآلها الفشل، ونقل قول أستاذه فيرث "لا وجود لعلم الصّرف دون علم الأصوات، فالنّبر على مستوى الكلمة يقتصر دوره على تمييز الأنماط والأوزان الصّرفية، فيقع النّبر في الفعل الماضي على المقطع الأوّل (ضرب) أي الضاد، وبمجرد دخول لاحقة صرفية على الفعل ينتقل النّبر إلى المقطع الثّاني (ضربت)".²

ويقرّر أيضاً أن ما ذكره النّحاة من أن أصل قُلْ هو قُؤْل، حذفت الواو للالتقاء الساكنين، هو قول افتراضي لا يقوم على دليل، والتّفسير العلمي لها هو أن الصّيغة (قُلْ) كانت موجودة منذ البداية، ولا دليل يثبت أصلية قُؤْل، لسبب صوتي وهو مراعاة التّركيب المقطعي في العربية الذي يرفض المقطع المفرط في الطول من

¹ هناك العديد من الجهود التي حاولت أن تقف على أمثلة الإعلال والإبدال وقفة جديدة أساسها المقطع الصوتي، وقانوني المماثلة والمخالفة، وأبرز المحاولات في هذا الصدد: محاولة عبد الصبور شاهين في مؤلفه المنهج الصوتي للبنية العربية، ودزير سقال في كتابه الصرف وعلم الأصوات، وعبد القادر عبد الجليل في مؤلفه علم الصّرف الصّوتي، ويطول بنا الكلام إذا عرضنا لهذه التحليلات كلها، لذلك نرى ضرورة سوق بعض الأمثلة المؤشحة فقط: لم يخش: التمثيل المقطعي للفعل المجزوم ههنا: ص ح ص/ ص ح. وقس على ذلك بقية الأفعال المضارعة المجزومة، إذ يكون إعرابها بتقصير المقطع المتوسط المفتوح لا بحذف الحرف (الألف المقصورة حركة طويلة، وليست حرف)، والدليل عليه هو الفتحة التي على حرف الشين، إذ تمثل نصف الألف من حيث الكمية، والمقصود بالألف هنا هي تلك التي انتهت بها الفعل في غير الجزم، وعليه فنحن هنا أمام تقصير الحركة الطويلة، وليس أمام حذف حرف، وحكم النّحاة مبني على النظر إلى الخط (الكتابة)، لا إلى النّطق. وهو ما يشير إليه إبراهيم أنيس أيضاً حين أكد أن أصوات اللّين في العربية قد تطول وقد تُقصّر، كحال الجزم في المضارع مثلاً يُقصّر صوت اللّين الطويل. أما بخصوص الأفعال من قبيل: قُمْتُ، قُمْنِ، قُلْ، فتركيبها المقطعي حسب الأصل الذي وضعه النّحاة، هو: قَامْتُ: ص ح ص/ ص ح، قَامَنْ: ص ح ص/ ص ح. قُؤْل: ص ح ص/ ص ح، صُم: ص ح ص/ ص ح، وبناء عليه فإن التفسير الذي قُدم هو وجود مقطع غير مرغوب فيه حين يكون في البداية، أو عندما تتكون الكلمة كلها من هذا المقطع كما في (قُؤْل)، (ص ح ص)، لذلك كان لزاماً أن يُقصّر المقطع الأوّل عن طريق عامل **المخالفة الكمية Quantity dissimila**، فصارت الكلمة: قُمْتُ، وقُمْنِ، وصارت (قُؤْل) و(صُؤْم) قُلْ، وصُم، وليس الأمر متوقفاً على التّقاء الساكنين كما زعم النّحاة، بدليل أن الألف والواو والياء المديتين تُعد حركات طوال (بمعدل حركتين قصيرتين)، فلا يمكن أن تكون الحركة حركة، وهي في الوقت نفسه ساكنة، كما أنه ليس صحيحاً أن يُحرك الحرف الذي قبل الحركات الطويلة بحركة قصيرة، بل إن الحرف لا يحرك إلا نوعين من الحركة إما طويلة وإما قصيرة فقط، والتفسير الصوتي الذي ارتضاه عبد الصبور للكلمات: يَقُول، وَيَزِيد، وَمَثُومٌ وَمَعِيشٌ، هو سقوط الواو لاجتماعها مع الضمة، وكذا تسقط الياء لاجتماعها مع الكسرة، فتبقى كل من الضمة والكسرة، فيختل الوزن، فيُلجأ إلى تعويض الواو والياء عن طريق مد الضمة والياء التي بعد هذه الأصوات (وُ، يِ)، فتصبح بذلك حركات طويلة. ينظر: دزير سقال، **الصرف وعلم الأصوات**، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص139 وما بعدها، وينظر: عبد القادر عبد الجليل: **علم الصّرف الصّوتي**، دار أزمّة، عمان، دط، 1998، ص430 وما بعدها

² كمال بشر: **علم الأصوات**، ص605

نوع (ص ح ص ص)، إلا في حال الوقف أو إدغام الصّامت الأخير في مثله نحو: شابة ودابة، إضافة إلى أن همزة الوصل لا يمكن أن تُدرس وفق النّظام الصوتي وحده أو وفق النّظام الصرفي وحده بل لا بد أن يشترك القبيلان في دراستها، فهي من الناحية الصوتية تُعد صوتاً أو تحريكاً خفيفاً يلجأ إليه المتكلم، ليُجنب البدء بصوت صامت غير متلو بحركة، وهي أيضاً مرتبطة بصيغ صرفية لا تتعداها، وذكر أمثلة أخرى مثل دور التنوين في تشكيل التّركيب المقطعي للكلمة، وما يتبعه من تغير في النبر، وكذا قضايا الإعلال والحذف والنّقل، وغيرها من الأمثلة الصّرفية التي يتوقف تفسيرها على مباحث علم الأصوات.¹

أما تلك الكلمات من قبيل اضطرب، واضطرب، واذكر، وما كان على شاكلتها، وهي الأمثلة التي أدخلها النّحاة تحت باب افعلل* لأن أصلها استبر، واضطرب حسب اعتقادهم، ثم قُلبت التاء طاء طلباً للخفة، وقدّموا هذا التفسير ليطمأنّوا مع مبدئهم القائل بوحدة النّظام، ويرى بشر أن التفسير العلمي لهذه الألفاظ يقتضي أن ننظر في استعمالها في حالها الراهن، ولا نخضعها لهذا الوزن (افعلل) متبعين مبدأ تعدد الأنظمة، فنقول إنه من السياقات الصوتية في اللّغة العربية ما يُعد مستحيلاً، كوقوع صوت مطبق + التاء، أما

¹ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 606_607_608

* رأى الوصفيون عموماً أن مثل الحالات السابقة، إنما يجب أن يُنظر إليها وفق قانون صوتي يسمى قانون المماثلة **Assimilation**. والمقصود به أن يتأثر الصوت السابق باللاحق، وسموها المماثلة التّقدمية، أو العكس، تأثر اللاحق بالسابق، وهي المماثلة الرجعية، وقد يحصل أن يقع التّوحد معاً، بحيث يصير أحدهما ممثلاً للآخر، من حيث الصّفة (الجهر والهمس)، أو من حيث المخرج (الإطباق مثلاً)، والغاية تحقيق الانسجام الصّوتي، وهذا يتمشى مع ما قرره النّحاة حين قالوا إن هذا التّحول إنما هو لطلب الخفة، بيد أن وجه الخلاف بين نظرة القدماء، ونظرة المحدثين يكمن في أن النّحاة يتصورون وجود أصل مقدّر، وهذا الأصل يرفضه الوصفيون مطلقاً، وهذه بعض الأمثلة التي فسّرها المحدثون انطلاقاً من القانون المذكور (المماثلة):
— بناء على هذا القانون يرى إبراهيم أنيس أن كل من اظلم، واضطرب، واستبر، وما كان على نحوها، قد خضعت لنوعي المماثلة معاً تقدّمية ورجعية، وتفسير ذلك على النحو الآتي: اجتمع في المثالين الأولين صوتان متجاوران، الأول منهما مجهور مطبق (الطاء، الضاد)، والثاني مهموس مستفل (التاء)، حيث أثر الصّوت الأول في الثاني فقلبت التاء إلى نظيرها المطبق المجهور الطاء، فصارت الكلمات: اظلم، اضطرب، وهي مماثلة تقدّمية. وفي المثال الثالث (استبر)، تجاوز حرفان مهموسان (الصاد والتاء)، بيد أن حرف الصاد صوت مطبق، أما التاء فهو مستفل، فأثر إطباق الصّاد في استفال التاء، = لذلك قُلبت التاء إلى نظيرها المطبق، أي الطاء. ينظر إبراهيم أنيس: **الأصوات اللغوية**، ص 106. عبد القادر عبد الجليل: **علم الصّرف الصّوتي**، ص 430، والأمر نفسه إذا تعلّق بإبدال التاء دالاً، إذ يؤدي تجاوز صوتان أحدهما مجهور والآخر مهموس إلى تأثير أحدهما في الآخر، والأمثلة السابقة (اددكر التي أصلها ادتكر، ادعى أصلها ادتعى، اذهر واظهر، ازداد واظداد...)، أدى تجاوز الدال، والذال، والزاي بصوت التاء، ومعلوم أن كل من الدال والذال، والزاي أصوات مجهورة، لذلك أثرت في التاء من حيث الجهر، وقلبتها إلى صوت مجهور مثلها، وقد تحولت التاء إلى دال بحكم قربها من مخرج الدال، والزاي، وهذا ما يسمى بالمماثلة التّقدمية، وقد لحق هذا الصوت تطوراً ثانياً، حصلت فيها المماثلة الرجعية، بدليل ورود هذه الكلمات بصور أخرى تمّ فيها إدغام الثاني في الأول وفنائه فيه، كما في قولهم: ادعى، اذكر، ازداد. ينظر: إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص 111

المستعمل فهو صوت مطبق+ الطاء، ولا وجود لاستعمال حرف (د، ذ، ز)+ تاء، بل إن المستعمل هو حرف ز+د، أو ذ+ت، وانطلاقاً من هذا التفسير لا نلجأ إلى التأويل والتقدير.¹

— الاعتماد على مبادئ المنهج الوصفي والاتصال المباشر بالواقع الكلامي في عملية الوصف، مع مراعاة اختلاف المستويات الكلامية وعدم الخلط بينها، وهلم جرا.

— اعتماد المنهج التاريخي في دراسة قضايا الإعلال والإبدال (الفعل الأجوف والناقص) إلى جانب المنهج الوصفي، فالدراسة التاريخية للصّيغ قد تكشف لنا عن حقائق لغوية، كتطور صيغة من الصّيغ، واحتمال نطق قَوْل بدل قَالَ، وغَزَوْ بدل غَزَا، وهو أمر وارد كما يقول بشر، واستدل على رأيه بأن قال إن هذا القول يؤيده الواقع، حيث توجد بقايا هذا الأصل من نحو الفعلين (أطول واستحود)، وكان من المفروض نُطقها أطال واستحاذ، وهناك أمثلة كثيرة وردت بالتّصحیح، لا بالإعلال في غير ضرورة شعرية، منها الأسماء: (كاهيف، والخور، والخور)، كما أن لهجة تميم تُصحّح ولا تعلّ فتتطوّر: (مبيوع، ومديون، ومخيوط، ومصوون).²

وبناء على مبدأ تعدّد الأنظمة أخرج العديد من المباحث التي كانت ضمن مباحث علم الصّرف عند القدماء وألحقها بمباحث أخرى، وكانت نظريته هذه تبني على أن أي موضوع لا يفيدنا في معرفة وظيفة صرفيّة تخدم التّركيب لا بد أن يخرج من إطار هذا العلم، ومن بين هذه المسائل:³

— صيغة (افتعل) وفروعها أقرب لعلم الأصوات منه إلى الصّرف، إذ يجب أن تُعالج صوتياً لا انطلاقاً من الأصل المقدّر، وعلينا أن نفصل تلك الأفعال التي ألحقها الصّرفيون بهذا الوزن، ونصفها كما هي في الواقع دون أن ندخلها تحت نظام واحد.

— أوزان الفعل الثلاثي لا بد أن تُدرس ضمن موضوعات متن اللّغة، لأنها لا تفيد معاني صرفية تخدم الجملة، بقدر ما تفيد معرفتها ألفاظ اللّغة ونطقها بطريقة صحيحة، ومعرفة دلالتها المعجمية، فمضارع ضَرَبَ لا تتغير وظيفته في التّركيب سواء كُسرَت عينه (يضرب) أم ضُمّت (يضرب)، بيد أن قيمته النّطقية

¹ ينظر: كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص449

² ينظر: المرج نفسه، ص450_451

³ ينظر: المرج نفسه، ص435_436_437_438_439_440_441_442_443

والمعجمية تتغير إن غيرنا وزنه المنصوص عليه، ومعرفة طريقة النّطق والدّلالة المعجمية لا تدخل ضمن مباحث الصّرف، وإنما تدخل ضمن متن اللّغة والمعجمات.

— إبعاد كلام النّحاة عن همزة التّأنيث في نحو (صحراء) وأصلها المنقلبة عنه؛ لأن ذلك من التّكلف الذي لا فائدة عملية من ورائه، ورأى أن الأولى أن يُنظر إلى هذه المسائل بطريقة أخرى غير الطريقة القديمة، هذه النّظرة تقوم على اعتماد المنهج التّاريخي (تتبع اللفظة عبر استعمالاتها في أزمنة مختلفة)، الذي يؤكّد أن مثل هذه الكلمات أصابها تطور عبر الزّمن.

— إلحاق جمع التّكسير بموضوعات متن اللّغة، أما إذا بقي ضمن علم الصّرف، فلا بد أن يعالج وفق نظرتين: الأولى أن نعدّه قسماً يدخل ضمن فصيلة كبرى هي الجمع، ولا نفرّد له قسماً مستقلاً، كما فعل النّحاة، وأن ينظر إليه من حيث المطابقة (التّوع، العدد).

وعلى الرّغم من القيمة العلمية لمحاولة كمال بشر إلا أنّها لم تسلم من بعض السّقطات، يمكن أن نوردّها في النّقاط الآتية:

— تطبيق هذا المبدأ يعد في غاية الصّعوبة ويحتاج إلى دراسة واسعة، وإمكانات هائلة، وهذه الصّعوبة جعلته يتوقف عند حدود التّنظير وعدم تطبيقه على أرض الواقع.

— أن هذه المحاولة تفتقد لأبرز خاصية من خصائص العلم، وهي: الدّقة في وضع القواعد بحيث تكون شاملة مطّردة ومنسجمة وبأقل عدد ممكن من القوانين، ولا ريب فإن ما يدعو إليه كمال بشر ينافي هذه السّمة ويوقعنا في فوضى التّفعيد.

— عدم إدراك القيمة الحقيقة للتّعليل والتّفسير في الدّراسة اللّغوية وما يؤدّيانه من دور في بناء نظرية لغوية تتّسم بالدّقة والانسجام على الصّعيد المنهجي والنّظري، وغياب هذا الإدراك اتصفت به الكتابات الوصفية عموماً نتيجة تبنّيهم للمنهج الوصفي تبنياً كلياً دون غربلة وتمحيص.

4.2. الاتفاق والاختلاف في الدّرس الصّرفي بين القدماء والوصفيين المحدثين:

بناءً على ما سبق يمكن أن نقدّم أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف في الدّرس الصّرفي بين علماء العربية القدماء واللّسانيين الوصفيين المحدثين:

— يتفق الدّرس الصّرفي القديم والحديث في القسم الأوّل من موضوعات الصّرف، وهو: **تصريف الكلمة لغاية معنوية**، وفيه: الاشتقاق وأنواعه، والنّسب، والتّصغير، والجمع والتّثنية، والتذكير، والتّأنيث، وغير ذلك، وهي ذات معانٍ صرفية وتركيبية، أما القسم الثّاني، وأعني به **تصريف الكلمة لغير غاية معنوية** (الإعلال، والإبدال، والقلب، والنّقل، والإدغام، والإمالة، والوقف، والتقاء الساكنين) فيختلفان فيه، حيث يتوقّف تحليل هذه القضايا عند المحدثين على الدّرس الصّوتي، بل نجد منهم من دعا إلى إلحاقها بعلم الأصوات، لأنها تغييرات لفظيّة لا تؤدي إلى معنى تركيبّي، وكانت أغلب انتقاداتهم موجهة إلى هذه القضايا؛ لأن علماء العربية أقاموا تفسيرها على كثير من المقولات التي يرفضها الوصفيون، كالتعليل، والأصل، والفرع.

— اعتماد الدّرس الصّرفي الحديث على معطيات علم الأصوات في تفسير كثير من قضاياها، وهذا ما يلاحظ من منهجهم الذي يدعو إلى التّوجه نحو إعطاء تفسير صّوتي لقضايا الإعلال والإبدال، بدل افتراض للأصول والفروع.

— ومن أوجه الخلاف بين الدّرسين أيضاً، إدراج الوصفيين لبعض العناصر اللّغوية في الدّراسة الصّرفية، والتي لم تندرج ضمن موضوعات الصّرف عند القدماء، كالضّمائر، والحوالف، والأدوات؛ لأن هذه العناصر عند المحدثين تُعدّ مورفيمات حاملة لمعان صرفيّة، بصرف النّظر عن اتصافها بالجمود.

— إسقاطهم لما سمّي بمسائل التّمرين عند النّحاة، لكونها ذات غاية تعليمية بحتة.

3. أقسام الكلام بين القدماء والمحدثين:

لا شكّ أن أول المسائل اللّغوية التي أثارها المتقدّمون من النّحاة هي مسألة تقسيم الكلام، فهي المنطلق الأوّل الذي بنى عليه النّحاة قواعدهم، فقالوا إن الكلام كلّ اسم وفعل وحرف، ولا يخلو مؤلف نحويّ من هذا التّقسيم، وقد رأى اللّسانيون المحدثون أن النّحاة جانبوا الصّواب في تقسيمهم هذا ووقعوا في كثير من التّناقض وجمعوا بين أقسام مختلفة الخصائص، لذلك كان لازماً طرح هذا التّقسيم واقتراح تقسيم أكثر دقّة.

1.3. أقسام الكلم عند علماء العربية:

أجزاء الكلام عند النّحاة ثلاثة: "اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل، ولا نجد أحدا منهم خرج عن هذا التّقسيم، إلا من لا يعتد بخلافه*، وأكّد المبرّد أن هذه الأجزاء الثلاثة مشتركة بين لغات العالم أجمع، فيقول: "فالكلام كلّ: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربياً كان، أو أعجمياً من هذه الثلاثة"¹، وقد تحدّى الزّجاجي أن يؤتّى بحجج تثبت وجود قسم آخر لا يدخل ضمن هذه الأقسام، إذ يقول: "والمدّعي أن للكلام قسماً رابعاً، أو أكثر منه، مخمّن، أو شاكّ، فإن كان متيقناً، فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام، ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلاً."²

أما في تعريف هذه الأقسام الثلاثة، فقد اختلفت تعريفاتهم من نحويّ إلى آخر، باختلاف الفترات الزّمانية فبعضهم اقتصر على التّمثيل فقط، واعتمد آخرون على دلالة الكلمة، وثالث سلك مسلكاً يعتمد على شكل الكلمة، ورابع جمع بين الشّكل، والدّلالة، والتّمثيل، وضروريّ أن نسوق بعض الأمثلة لهذه الأنواع:

* خالف جعفر بن صابر جمهور النّحاة في تقسيم الكلام حيث أضاف قسماً رابعاً سماه بالخالفة وهو اسم الفعل، وقد أخذ بهذا المصطلح من المحدثين تمام حسّان.

¹ المبرّد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط3، 1994، ج1، ص141

² الزّجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص43

__ القرن الثّاني: ورد في مؤلف سيبويه أن: "الاسم: رجل، وفرس، وحائط"¹، والفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"²، هذا التعريفات يقوم على التّمثيل فقط دون نظر في الجانب الشكليّ، ولا الدّلالي، والفعل أشار فيه إلى دلالته على الزّمن.

ويقول أبو العباس المبرد في الاسم: "أما الأسماء، فما كان واقعا على معنى، نحو: رجل، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ، فهو اسم، وإن امتنع على ذلك فليس باسم."³، وهذا التعريف قائم على الجانب الشكليّ.

__ نهاية القرن الثّالث وبداية القرن الرّابع: اتّخذ التعريف منحى آخر يعتمد على دلالة الكلمة، حيث يعرف ابن السّراج الاسم والفعل، قائلا: "الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا، وغير شخص، وأمّا ما كان غير شخص، فنحو: الضّرب، والأكل، والظّن، واليوم، والليّلة، وإنما قلت ما دلّ على معنى مفرد لأفرّق بينه، وبين الفعل، إذا كان الفعل يدلّ على معنى، وزمان، وذلك الزّمان إما: ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل."⁴

__ ما بعد القرن الرّابع: ومثّل له بتعريف الرّمحشري للاسم، والفعل، والحرف، قائلا: "الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران"⁵، أمّا الفعل "فما دلّ على اقتران حدث بزمان"⁶، وأمّا الحرف "ما دلّ على معنى في غيره"⁷، وهذه التعريفات تقوم على الدّلالة.

__ وفي متن الألفية يقول ابن مالك:⁸

بالجرّ، والتّنوين، والندا، وأل
ومسند للاسم تمييز حصل

¹ سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988، ج1، ص12

² المصدر نفسه، ص12

³ المبرد: المقتضب، ج1، ص141

⁴ ابن السّراج: الأصول في النحو، ص36_37

⁵ الرّمحشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط1، 2004، ص33

⁶ المصدر نفسه، ص243

⁷ المصدر نفسه، ص287

⁸ ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980، ج1، ص16

بتا فعلت، وأتت وياء أفعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

سوهما الحرف كهل، وفي، ولم.

فتعريفه للاسم انطلق فيه من الأساس الشكلي، بيد أنه أضاف له علامة معنوية، وهي الإسناد، أما الفعل، فاكتمى فيه بالعلامات الشكلية فقط، واكتفى في تعريف الحرف بالتمثيل، وبناء عليه أمكننا المقارنة بين التعريفات السابقة، لنؤكد على أن المراحل الأولى (القرن الثاني) لم تستند إلى الدلالة، بخلاف القرون الموالية للقرن الثالث، بدأت التعريفات تنحو منحى دلاليًا تارة، ومنحى شكليًا تارة أخرى، أو أن تعتمد الثلاثة (الشكل، والدلالة، والتمثيل) معًا، كما هو الأمر عند ابن مالك في ألفيته؟

2.3. اعتراضات المحدثين على النّحة في هذا الباب: تتلخّص مآخذ الوصفيين العرب على

تقسيم النّحة في نقطتين رئيسيتين، هما:

1.2.3. تأثر النّحة في تقسيمهم بالفلسفة الإغريقية، والمنطق الأرسطي:

اتّفق اللّسانيون الوصفيون على أن تقسيم النّحة للكلام، إنما هو تقسيم يفارق منطق اللّغة إلى المنطق العام، وهذا الأخير يبيّن تقسيمه على أسس عقلية، أما اللّغة، فقد تتّفق مع المنطق العقليّ أحياناً، وقد لا تتفق أحياناً أخرى، لأن قوانينها تخضع للاستعمال، وما ارتضاه العرف.

ويرى عبد الرحمن أيوب أن النّحة ساروا في تقسيمهم للكلام على هدي فلسفة أفلاطون في الموجودات، إذ قرّر أفلاطون: "أن الموجودات نوعان: ذوات، وأحداث، أما الدّوات، فهي أمور مادية، أو معنوية كالكرسيّ، والحجر، والحكمة، أما الأحداث، فهي أفعال تقع في زمن خاص، مثل: الضّرب (...)", وقسم أفلاطون الألفاظ على أساس دلالتها على هذه الموجودات، فقال إن الكلمة قسمان: اسم، وهو ما يدل على ذات، وفعل، وهو ما دلّ على حدث، وهناك نوع ثالث يدلّ على العلاقة بين الدّات، والحدث سمّاه أفلاطون بالعلاقة¹، وبناء عليه تبين لعبد الرحمن أيوب أن النّحة قسّموا الكلام، إلى اسم وفعل، وحرف وفق نفس الاعتبارات التي حدّدها أفلاطون، واتّخذوا الدّلالة أساساً في تعريفاتهم كما صنع الفلاسفة².

¹ عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي، ص 9_10

² ينظر: المرجع نفسه، ص 10

وهذه الحقيقة يقرّها إبراهيم أنيس قبله قائلا: "قنع اللّغويون القدماء بذلك التّقسيم الثّلاثي من اسم، وفعل وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان، وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سمّوها الاسم، والكلمة، والأداة"¹، وزعموا أن النّحاة حين تأثروا بتقسيمات الفلاسفة والمناطق تأثروا أيضا بتعريفاتهم لهذه الأقسام.

2.2.3. قصور التعريفات القائمة على الدّلالة:

هذه المسألة ترتبط بالأولى ارتباطا وثيقا؛ فالمناطق حينما قسّموا الكلام إلى أقسامه المذكورة، قدّموا تعريفات لكل قسم، وهذه التعريفات تتخذ من المعنى أساسا لذلك، ويظهر ذلك جليا حين يربطون بين الاسم ودلالته على الذات، والفعل ودلالته على الحدث، وقد سلك النّحاة مسلك المناطق، ولم يدركوا أن للغة منطقا خاصا يختلف عن منطق الأشياء، لذلك نجد أن تعريفاتهم لهذه الأقسام لم تكن جامعة مانعة²، فتعريف الاسم ينطبق على طائفة من الأسماء فقط، بينما ينطبق على الفئة الأخرى تعريف الأفعال، واعتراض كل من إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب على النّحاة بأمثلة في هذا الصّدّد، فذكروا أن الكلمات من قبيل: اليوم واللّيلة، وكذا المصادر، يدخل فيها الزّمن، والاسم حسب تعريف النّحاة، ما لا يدخل فيه الزّمن³، ولما ربط النّحاة الفعل، وصيغته بفكرة الزّمن، أدى هذا الرّبط _ في كثير من الأحيان _ إلى التكلّف، والتعسّف في فهم أساليب العربية، خاصة في تلك المواضع التي يقع فيها الماضي موقع المضارع، أو العكس، فكان الواجب الفصل بينهما (بين صيغة الفعل، والزّمن)، وتتمّ دراسته دراسة لغوية تقوم على الاستعمال، وتجاوز التّقسيم المنطقيّ للزّمن.⁴

ويرى عبد الرحمن أيوب أنّ اعتماد الدّلالة في التّقسيم عند النّحاة العرب، وعند الإغريق، هو سبب ضعفه، وعدم شموله لجميع الأفراد، لأنّ هناك كلمات لا تندرج ضمن الاسم، ولا ضمن الفعل، ولا ضمن الحرف، وهو اسم الفعل: (كصبه، ومه، وشتان، وحي)، فعلى الرّغم من دلالتها على الحدث والزّمن، إلّا أنّها لا تُلحق بالأفعال، لعدم قبولها علامات الفعل؛ وكذلك تعريف الفعل لا ينطبق على كلمة (ليس)، لعدم

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 279

² ينظر: المرجع نفسه، ص 263

³ عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 12

⁴ المرجع السابق، ص 171-172

دلالته على الحدث، وهو شأن اسم المفعول، كقولك (مضروب)، فعلى الرّغم من دلالته على حدث في زمن ماضٍ، إلّا أنّه لا يُعدُّ فعلاً، وقد لجأ النّحاة إلى وضع علامات شكليّة لما رأوا قُصور تعريفاتهم، فاحتجّوا على فعلية "ليس" بأنّها تقبل علامات الفعل، كناء التّأنيث، وتاء الفاعل، والأسماء لا تقبل ذلك، ولما كان اسم المفعول يقبل علامات الاسم ك(ال) التعريف عدّوه اسماً بصرف النّظر عن دلالته على الحدث والزّمن.¹

أما الحرف، فيرى إبراهيم أنيس أنّه لم تكن واضحة فكرته في أذهان النّحاة، حيث ينسبون معناه لغيره من الأسماء، والأفعال، ولما صادف النّحاة نصوصاً من كلام العرب تُخالف القاعدة، والتّعريف راحوا يتأوّلون، وذكروا أنّ بعض الحروف تقع موقع الاسم أحياناً*، وفرّقوا بين (على)، و(فوق)، وبين (في)، و(داخل)، وبين (إلى)، و(نحو)، دون أساس وسبب معلوم.²

وقدّم عبد الرحمن أيوب تبريراً آخر على دلالة الحرف على معنى في نفسه، لا في غيره مخالفاً ما قرّره النّحاة، هذا المعنى هو العلاقة التي يضيفها الحرف بين الحدث والذات، في مثل قولك: (ذَهَبَ الْوَلَدُ إِلَى عَلِيٍّ)، ويستدلّ على صحّة كلامه بقوله: إنّ العلاقة لا تكون بين الحدث والذات حال سقوط "إلى" من العبارة فلا يمكنك القول: (ذَهَبَ الْوَلَدُ عَلِيٍّ)،³ وانتهى عبد الرحمن أيوب مقرّراً أنّ التعريفات القائمة على الأساس الشكليّ، هي الأقرب للدّقة، لذلك دعا إلى الاكتفاء بالعلامات الشّكلية في التعريف، والتّقسيم، لأنّها في نظره هي الجامعة المانعة، ولا شك أنّ هذا الرّأي تبرّره مرجعيته التي كان يدعو إليها، وهي انتصاره لمبادئ المدرسة الشّكليّة التي تُحمل المعنى.

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 11_21

* واحتج ببعض الأمثلة ليدلّل على فساد مذهب النّحاة في الحرف، فذكر

قول مزاحم بن الحارث العقيليّ: غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها تصل وعن قبض بيزاء مجهل

وقول قطري بن الفجاءة: فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

ففي البيت الأول وردت (على) بمعنى فوق، وفي البيت الثاني وردت (عن) بمعنى التّاحية، ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 264

² ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 264

³ ينظر: المرجع السابق، ص 9

ومن المآخذ أيضاً، ما اعترض به تمام حسّان على القدماء، حين زعم أنهم لم يبينوا الأسس التي اعتمدها في تقسيمهم¹، وعدل عن هذا الرّأي في موضع آخر: حين رأى أن النّحاة قسّموا الكلام إلى أقسام ثلاثة باعتمادهم على معيار الشّكل تارة، وعلى الوظيفة تارة أخرى، غير أنهم لم يجمعوا بينها، وكان الواجب اعتمادهما معاً بشكل متلازم ومتكامل، يقول: "إن التّفريق على أساس المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التّمييز بين أقسام الكلام، فأمثلُ الطّرق أن يتم التّفريق على أساس الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني، ومعها طائفة من المعاني..²"، واستدلّ تمام في نقده للنّحاة ببعض التعريفات، التي قدّمها ابن مالك في ألفيته، وذكر أنها تعريفات اعتمدت على الشّكل فقط، ولكن قد اشرنا آنفاً أن ابن مالك لم يعتمد الأساس الشّكلي فقط، بل اعتمد التّمثيل، والشّكل، والدّلالة، ثم إن تمام أسس نقده على النّظرة الجزئية لكتب التراث، واعتمد على حدود طائفة على النّحو.

هذه أبرز مآخذ المحدثين على التّقسيم الثلاثي للكلام عند علماء العربية، وهي آراء أغلبها تدلّ على عدم أصالة الدّرس النّحوي، ومن هذا المنطلق يمكن أن نقدّم تساؤلاً هو: إلى أي مدى تصحّ هذه المآخذ؟ وهل التّأثر بالمنطق كان منذ نشأة النّحو؟

لقد تصدّى لمثل هذه الانتقادات كثير من الباحثين، أمثال: عبده الراجحي، وعبد الرّحمن حاج صالح، وعز الدين المجدوب، وعبد القادر المهيري، وغيرهم، حيث أكّدوا عدم وجود أدلة دقيقة تُبيّن حصول الاتّصال بين الفكر العربي، والفكر الإغريقيّ في المراحل الأولى من التّأليف النّحويّ (القرن الأوّل والثاني)، أي زمن الخليل وسيبويه، وهي المرحلة التي نضج فيها النّحو، ورُسمت حدوده على يد هذا الأخير في مؤلّفه الموسوم بـ"الكتاب"، ولم يعرف هذا المصنّف وجود تعريفات للأبواب النّحوية تتطابق و المنطق العام، وإنما كانت أغلب تعريفاته تقوم على التّمثيل فقط كقوله في الاسم: "الاسم: رجل، وفرس، وحائط..³"، وأما المحاولات التي جاءت بعده فقد سعت إلى شرحه وإعادة تبويبه فقط دون مساس بمضمونه، إلى غاية القرن الرّابع هجري، حينها عرفت المصنّفات النّحوية بعض التّغييرات تدلّ على وجود احتكاك بالمنطق، والفلسفة.

¹ ينظر: تمام حسّان: مناهج البحث في اللغة، ص 196

² تمام حسّان: العربية معناها ومبناها، ص 87

³ سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 12.

وينفي عبد الرّحمن حاج صالح نسبة التّقسيم الثلاثي لأرسطو قائلا: "لا يوجد في كتاب أرسطو أيّ تقسيم ثلاثيّ للكلام مطلقا".¹، وتبعه في ذلك عبده الراجحي حين ذهب إلى أنّ أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تناوُلا مباشرا، ولم يعرض له في موضع واحد بحيث يقال إنّّه كان يقصد إلى تقنين هذا التّقسيم، فالناظر في كتابه "العبارة" يجده تناول الاسم، والفعل فقط، وأشار إلى شيء بينهما سمّاه بالعلاقة، ولم يسبق لأفلاطون قبله أن ذكر نوعا ثالثا في هذا التّقسيم²، وعليه، فلا يمكن بحال أن نسلم بناء على الحجج المقدمة بأن التّقسيم الثلاثي أرسطيّ، وإذا صح هذا الأمر بطلت المقولة القائلة بتأثر النّحاة بالتّقسيم الأرسطي.

يُضاف إلى هذه الآراء، أنه قد يكون التشابه القائم بين التقسيمين — إن صحّت نسبة التقسيم الثلاثي لأرسطو — مردّه لاشتراك العقلية الإنسانية في التفكير، والنّظر إلى الظواهر، فقد تختلف الأماكن، والأزمنة وتشابه النتائج، دون أن يكون للآحق معرفة بالسّابق.

ويرى عز الدين المجدوب أن القول بتأثر النّحاة بالتّقسيم الثلاثي لا يمكن أن يكون دليلا قويا على ضعف تقسيم النّحاة ولا على قوته³، كما يؤكد أن تقسيم النّحاة كان قائما على شكل المضمون لا على مادة المضمون، وقول الوصفيين يدلّ على عدم فهمهم للقدماء في دراستهم للجملة، فالجملة عند علماء العربية بنية هرميّة تأتلف فيها الكلم بعضها ببعض، وتكوّن مكوّنات تنضوي بدورها ضمن مكوّنات أرقى مستوى، إلى أن تفضي إلى أرقى مستوى هو مستوى الوظائف النّحوية الأساسيّة، ويضيف إلى أن الوصفيين لم يفهموا أنّ النّحاة راعوا ائتلاف الكلم ضمن أرقى مستوى عندما أدرجوا كثيرا من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى ضمن قسم الاسم مثلا، ولهذا السّبب تبطل دعوتهم إلى إخراج كثير من الأقسام الفرعيّة من باب الاسم.⁴

يضاف إلى جملة هذه الرّدود أمر آخر في غاية الأهمية، وهو أن الوصفيين اعتمدوا على النّظرة الجزئية، والاستقراء الناقص لكتب التّراث، فاستشهدوا بنصوص تؤيد نقدهم، وأهملوا نصوصا أخرى كثيرة تتوافق مع ما يدعون إليه، نلاحظ ذلك حين نجدهم يحتجون بتعريفات وردت في كتب المتأخرين من النّحاة، منها:

¹ عبد الرحمن حاج الصالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، موفم، الجزائر، دط، ت 2007، ص 53.

² ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص 89.

³ ينظر: عز الدين المجدوب: المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، ص 205

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 244

ألفية ابن مالك، وشرح ابن عقيل، وشرح الأشموني، والسّهيلي، والرّخشي، كما هو وارد عند عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان خاصّة، وكلّها كتب حملت تعريفات طارئة على الفكر النّحوي، قد تدلّ على تأثرها بالمنطق الأرسطي، وبالعودة للمؤلفات الأولى نجد مادّة غزيرة توافق ما يدعو إليه الوصفيون.

كما أن من القدماء من أنكر الاكتفاء بالجانب الشكليّ فقط في وضع التعريف، ويظهر ذلك في مناقشة الرّجاعي لتعريف المبرد للاسم، حيث قال إن الاسم ما دخله حرف الجر، وقد بيّن الرّجاعي أن من الأسماء ما لا يدخلها حرف الجر، مثل كيف، وصه، ومه.¹

وعليه فإن إصدار أحكام عامة بناء على النّظرة المجتزأة لكتب التّراث، وإحالتهم على مصادر متأخرة، لا يمكن أن يكون دليلاً قوياً على ما ذهبوا إليه في نقدهم للتّقسيم الثلاثي، وتعريفات تلك الأقسام، بدليل وجود آراء أخرى عند أوائل النّحاة تتفق مع ما يدعون إليه.

3.3. تقسيمات المحدثين للكلمة :

قدّم المحدثون تقسيمات جديدة للكلمة، بعد أن رأوا قصور التّقسيم الثلاثي، معتمدين على ضوابط محددة، وسنقتصر في عرضنا هذا على تقسيم كل من إبراهيم أنيس، وتمام حسان فقط، كونهما الأبرز، كما أن بقية التّقسيمات لم تخرج عنهما.

1.3.3. التّقسيم الرّباعي عند إبراهيم أنيس:

بعد أن فرغ إبراهيم أنيس من نقده لتقسيم القدماء شرع في بيان ملامح تقسيمه الجديد، ففي رأيه أنه من الواجب اعتماد معايير ثلاثة مجتمعة، بحيث لا يمكن الفصل بينها بأي حال من الأحوال هذه المعايير هي: المعنى، والصّيغة (وهي معيار شكليّ)، ووظيفة اللفظ في الكلام، يقول: "ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأن اعتماد المعنى وحده، يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل: قائم، وسامع، ومذيع، أسماء، وأفعالا، في وقت واحد (...)، ومراعاة الصّيغة وحدها، قد يُلبس الأمر علينا

¹ ينظر: الرّجاعي: الإيضاح في علل النحو، ص49

* سنكتفي في عرضنا على تقسيم إبراهيم أنيس وتمام حسان لكونهما الأشهر في الدراسات الوصفية، وقد وجدت كثير من المحاولات الأخرى منها على سبيل التمثيل: تقسيم مهدي المخزومي.

حين نفرّق بين الأفعال، وبين تلك الأسماء، والأوصاف التي وردت في اللّغة على وزن الفعل، مثل: أحمد، ويزيد، وأخضر، بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتّفرقة بين الاسم، والفعل، فقد نجد اسماً مستعملاً في كلام ما، استعمال المسند، مثل: النّخيل نبات، ففي هذه الجملة استعملت (نبات) مسنداً؛ أي كما تُستعمل الأفعال، والأوصاف.¹

وبناء على هذه الأسس انتهى إلى أن التّقسيم الأنسب، والأدق، هو: جعل الكلام أربعة أقسام: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة، بحيث يضمّ كل قسم أنواعاً، وفروعاً أخرى، تشترك فيما بينها، من حيث المعنى والصّيغة، ووظيفة اللفظة في الكلام، ويمكن عرض خصائص كل قسم، وبيان ما يندرج ضمنه، فيما يأتي:

ـ الاسم: وينضوي تحته ثلاثة أنواع، هي:²

الاسم العام: مثل شجرة، وكتاب، وإنسان، ومدينة، وهلم جرا، فكل اسم من هذه الأسماء يندرج تحته مجموعة من الأفراد تشترك في بعض الصّفات، أي أن كلمة (شجرة) مثلاً، تُطلق بصفة العموم على كل الأشجار الموجودة بتنوعها، والأمر نفسه لبقية الأسماء.

العَلَم: وقرّر أنيس إدراجه ضمن الأسماء؛ لأن له معنى، وهو مرتبط بمجموعة من الصّفات الخاصّة، وليس وليد الصدفة، كما يزعم المناطقة، والفرق بينه وبين بقية أسماء اللّغة هو فرق في درجة المفهوم ونسبة الشّيوخ بين النّاس في الاستعمال، فمتى ذُكر هذا العلم أو ذاك استحضرنّا معه جملة الصّفات التي تميزه، والتي عرفناها نتيجة تجربة معه، أو معرفة سابقة له، ومن هنا قد تتوسّع دائرة هذا الشّيوخ ليصير اسم العلم صفة مثل اسم (حاتم) بمعنى كريم، لذلك كان الفصل بينه، وبين الأسماء العامّة، أمر لا تبرّره استعمالات اللّغة، وكان ارتباطه بالأسماء أولى، لاشتراكهم في المعنى والصّيغة والوظيفة.

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص 281_282

* لم ينسب إبراهيم أنيس هذا التّقسيم لنفسه، وإنما نسبته لغيره، معبراً عنه بقوله: "وقد وفق بعض الحديثين إلى تقسيم رباعي، ولم يذكر لنا صاحب هذا التّقسيم، ويشير عز الدين الجدوب إلى فكرة مفادها أن الدكتور أنيس ربما كان يقصد بنسبته الألماني برجستراسر، حين قدّم تلك المحاضرات بالقاهرة عام 1929، وفيها جعل الضمائر وما جانسها من الأسماء، كأسماء الإشارة، والموصولة، وأسماء الاستفهام قسيماً للأسماء والأفعال." ينظر: عز الدين الجدوب، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، ص 187.

² ينظر: المرجع السّابق، ص 289_290

الصّفة: وهي ثلاثة أنواع الاسم عنده، وقد مثّل لها بلفظ (كبير) و(أحمر)، وذكر الارتباط القائم بينها، وبين اسم الذات من حيث المعنى، والصّيغة، إذ لا يميّز بينهما إلا الاستعمال اللّغوي، فقد تكون الكلمة اسماً في موضع، وصفة في آخر، ويكون الفيصل في معرفتهما الاستعمال اللّغوي (كأن تقول: الطّفل الملك، والملك الطّفل)، وقد يفرّق بينهما انطلاقاً من موضع الصّفة من الموصوف، وعلامات التّذكير، والتّأنيث الخاصة بالصّفة (كبيرة، حمراء..)، وبهذا تكون الصّفة وثيقة الاتّصال بالاسم، وتتميّز عنه في الوقت نفسه.

الضمير: وهو ثاني أقسام الكلام عنده، ويضم هذا القسم: الضّمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والعدد، وتتفق هذه الأقسام في أمور، وتختلف في أخرى، تشترك في غرض واحد، هو: استعمالها لتجنّب تكرير الاسم الظاهر، وينفرد كل واحد من هذه الأقسام بخاصية تميزه عن القسم الآخر في الاستعمال اللّغوي.

ويشترط إبراهيم أنيس أن تُسبق الضّمائر بأسماء ظاهرة تكون معلومة لدى السّامع، والمتكلّم، كما نجده يعترض على مقولة النّحاة القائلة: "إن الضمير أعرف المعارف"، فيرى أن ضمائر الغيبة ألفاظ مبهمة تحتاج لبيان، ولا يمكن استعمالها بمعزل عن الأسماء الظاهرة التي تشير إليها، زد على ذلك أن ضمائر المتكلّم لا تكاد تزيد وضوحاً في الاستعمال عن غيرها من الأسماء، وليس ما يسميه النّحاة بالاختصاص، إلا دليلاً على شعورهم بحاجة الضمير إلى توضيح، وبيان باسم ظاهر، كما في قولك: نحن العرب، نحن الجزائريين وهلم جرا.

وضرب مثلاً لأسماء الإشارة، بقوله تعالى: " جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمْ الْأَبْوَابُ ﴿٥٠﴾ مُتَكِينِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ﴿٥١﴾ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ "[ص:50-51_52_53]، فلفظ (هذا) ناب عن تكرار ما سبقها من كلمات (جَنَّاتٍ، وشَرَابٍ، وقاصرات الطّرف..).

أما الموصولات، مثل الذي، والتي، فغرضها الرّبط بين الجمل، وكذا الاستعانة بها لتجنّب تكرير الاسم الظّاهر، والأمر نفسه بالنّسبة للعدد يستعاض به لتجنب التّكرير، فقولك ثلاثة رجال، ينوب عن قولك: رجل رجل رجل.¹

الفعل: وهو ثالث الأقسام، ورأى أن الوظيفة التي يشغلها في الجملة هو الإسناد، واعترض على النّحاة ربطهم الزّمن بصيغة الفعل (ماض، وحال، واستقبال) في تحديدهم لمفهومه، لأن ذلك يخالف الاستعمال اللّغوي، ويرى ضرورة اللّجوء في تحديده إلى العلامات الشّكلية، كدخول السّين، وسوف، وتاء الفاعل.²

الأداة: وهو القسم الرّابع، يضم ما تبقى من اللّغة، كالحروف بأنواعها (الجرّ، والعطف، والتّفي، والاستفهام)، كما يضم الظّروف بنوعها أيضا.³

يبدو أن التّقسيم الرّباعي الذي ارتضاه أنيس، لا يبتعد كثيرا عمّا قرّره علماء العربية، سوى أن إبراهيم أنيس وضع الضّمير في قسم خاصّ، وأبعده عن دائرة الأسماء، لسبب واحد هو حاجة الضّمير لما يبين معناه (وهو معنى قوله: يسبق باسم ظّاهر معلوم لدى السّامع، والمتكلّم)، والحقيقة أن علماء العربية لم يكونوا بدعا من ذلك، لأنهم حين نظروا إلى الضّمير، لم يعزلوه عن السّياق، ليكون بذلك أعرف المعارف في سياق الاستعمال، مبهم خارجة.

ويرى فاضل السّاقى* أن المعايير التي اعتمدها إبراهيم أنيس على الرّغم من دقّتها، إلا أنها ليست كافية، فالصيغة التي تُعد معيارا شكليًا، يمكن أن يضاف إليها معايير شكلية أخرى، كالعلامة الإعرابية، والرّتبة، وما يلحق الكلمة من لواحق، وزوائد، لأن ما يدخل على الاسم غير ما يدخل على الفعل، وكذا التّنوين علامة شكلية تصلح للتّفريق بين الاسم، والفعل، وهكذا⁴، وأكّد أنه في تقسيمه هذا لم يلتفت إلى كلمات

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 291_292_293

² ينظر: المرجع نفسه، ص 293

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 294

* اختلف فاضل السّاقى بتقسيم أستاذه تمام حسان، ويظهر ذلك بوضوح حين انتقد تقسيم إبراهيم أنيس، ورأى أنه أهمل العديد من العناصر لم يدخلها في أي قسم، وأدرج العدد ضمن الضمائر وكان الأولى به أن يُضم للأسماء، وهذا رأي ينبي في أساسه على قناعته بما جاء عند تمام حسان، وبمعنى آخر اتخذ فاضل السّاقى التقسيم السباعي آلية لنقد التقسيمات الأخرى.

⁴ ينظر: فاضل مصطفى السّاقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الغانجي، القاهرة، دط، 1977، ص 120

كثيرة، ولم يلحقها بأي قسم من الأقسام، كصيغ التّفضيل، والتّعجب، والمدح، والدّم، وأسماء الأفعال، وكان وأخواتها، وغيرها، فالرّاجح أنه اقتنع بما قرّره النّحاة في شأنها.¹

كما أنكر على أنيس إلحاقه بعض الأنواع بأقسام معينة، منها:²

— إدراجه العدد ضمن قسم الضّمائر، عمل غير دقيق، لاختلافهما شكلا، ووظيفة، حيث رأى فاضل السّاقى أن الصّواب إلحاق العدد بالأسماء، لا بالضّمائر، وحجّته في ذلك أن العدد معرب، كالأسماء، إلا إذا كان اسما ل (لا)، بخلاف الضّمير يكون مبنيا مطلقا، ضيف إلى ذلك أن الضّمير يدلّ على مطلق الغيبة، أو الحضور، ولا يقبل علامات الاسم، ولا يقع موقع المضاف، أما العدد، فلا يدلّ على ما يدلّ عليه الضّمير، كما يقبل علامات الاسم، ويقع موقع المضاف، كالاسم تماما.

— اقتصر في قسم الأسماء على أسماء الدّوات، دون أسماء الأحداث (كاسم المصدر، واسم المروّة، والهيئة..)، وهي تدلّ على الحدث، أو عدده، أو نوعه، وتدخل ضمن اسم المعنى، وأهل أنواعا أخرى تندرج ضمن الأسماء أيضا، كاسم الجنس، واسم الجنس الجمعي، واسم الزمان، والمكان، وأسماء الآلة، وغيرها، كما أن إدراجه للصفة ضمن الأسماء، أمر يجانب الدّقة، لأنها تشتمل (الصفة)، على خصائص تميزها عن الأسماء، فالاسم يتّسم بالجمود (ما عدا أسماء الزّمان، والمكان، والآلة)، بينما تتّسم الصّفات بالاشتقاق، كما تدخل الصّفات في الجداول التّصريفية، ولا تدخل الأسماء في ذلك، والاسم يدلّ على مطلق المسمّى، والصفة تدلّ على الموصوف بالحدث، وهي تفارق المصادر (يدلّ على الحدث)، كما تفارق الأفعال (حدث+زمن)

— إدراج الظّروف ضمن قسم الأدوات يتعد عن الدّقة، فضلا على التّعميم غير العلميّ الذي وقع فيه الباحث في قوله "هذا القسم يضم ما تبقى من اللّغة.

2.3.3. التّقسيم السّباعي عند تمام حسان:

عرف تقسيم الكلام عند تمام حسان مرحلتين تمثلتا في مؤلفيه مناهج البحث في اللغة، والعربية معناها ومبناها، تختلف كل مرحلة عن الأخرى من حيث الأسس، ومن حيث التّقسيم أيضا، ففي مؤلفه

¹ ينظر: مصطفى السّاقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص125

² ينظر: المرجع نفسه، ص121_122_123_124.

الأوّل (مناهج البحث في اللّغة)، وضع أسسا للتّفريق بين أقسام الكلام هي: الشّكل الإملائي، التّوزيع الصّرفي، والأسس السياقية، والمعنى الأعم (الوظيفي)، والوظيفة الاجتماعية.

وانطلاقاً من هذه الأسس، وضع تقسيماً آخر يضارع تقسيم إبراهيم أنيس، وهو: الاسم، والفعل، والضمير، والأداة.¹

أما في مؤلفه الثّاني، فقد اعتمد تمام حسان على معيارين، هما: معيار المعنى، ومعيار المبنى، حيث يندرج تحت كل واحد منهما جملة من الأسس، نذكرها على النّحو الآتي:²

المبنى: وتنضوي تحته الأسس الآتية: الصّيغة، والجدول، والصّورة الإعرابية، والرّتبة، والإلصاق، والتّضام، والرّسم الإملائي.

المعنى: ويشتمل على: التّسمية، والحدث، والزّمن، والتّعليق، والمعنى الجملي.

وبناء على الاعتبارين المذكورين وضع تقسيمه الجديد، حيث رأى أن أقسام الكلام سبعة* سمّاها بأسس التّقسيم، وعدّها الحجر الأساس في الدّرس الصّرفي العربي إلى جانب مباني التّصريف، هذه الأقسام هي: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والظرف، والخالفة، والأداة، وأكد أنه ليس بالضرورة أن يختلف كل قسم عن الآخر من جميع النّواحي المذكورة، ولكن يكفي أن يختلف كل قسم عن الآخر ببعض أسس المعاني، وبعض أسس المباني، ولا يُكتفى فيه باعتبار المبنى وحده، ولا باعتبار المعنى وحده، بل لا بد من

¹ ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص 203

² ينظر: تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 87_88

* يرى بعض الباحثين أن تقسيم تمام حسان متأثر بالتقسيم الموجود في اللّغتين الفرنسية والإنجليزية، فمباني التّقسيم في الفرنسية تسعة هي: الاسم، والضمير، والفعل، وأداة التعريف، والصفة والظرف، وحرف الجر، وأداة ربط الجمل، واسم الفعل، والتقسيم في اللغة الإنجليزية ثمانية: الاسم، الضمير، =الصفة، والفعل، والظرف، وحرف الجر، وحرف العطف، وأداة التعجب، ويؤيد هذا الزعم القائل بتأثر تمام حسان بالتقسيم الإنجليزي والفرنسي أحمد قدور، إذ يؤكّد أن اللغات الثلاثة تشترك في خمسة أقسام رئيسة هي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، والظرف، وتنفرد العربية بقسمين آخرين هما الخالفة والأداة، في حين تُفرد كل من الفرنسية والإنجليزية لحروف الجر، والعطف، والتعجب أقساماً مستقلة، وتنفرد الفرنسية بأداة التعيين... ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية من منظور وصفي، ص 157. أحمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 184_185.

اجتماعهما وتضافرهما.¹، ومن هذا المنطلق قدّم تمام حسان الخصائص التي يمتاز بها كل قسم، وذلك على النحو الآتي:

— **الاسم:** ويضم خمسة أقسام هي: الاسم المعين (أسماء الأعلام، واسم الجثة)، واسم الحدث (المصدر، اسم المصدر، اسم المرة، اسم الهيئة)، واسم الجنس (اسم الجنس الجمعي، اسم الجمع)، والميميات (وهي المبدوءة بالميم الزائدة مثل اسم الآلة، واسم الزمان، اسم المكان)، وقد أخرج من هذا القسم المصدر الميمي، وآخر أقسام الاسم هو: الاسم المبهّم (مثل فوق، تحت، قبل، بعد، أمام، وراء..)، وهي لا تدلّ على معين، وغالبا ما تدل على جهات، وأوقات، وموازين، ومقاييس، ومكايل، وأعداد، وهي تحتاج إلى وصف أو تمييز، أو إضافة لتحديد مقصودها؛ لأن معناها مُعجمي، لا وظيفي.²

ويتميز هذا القسم عن بقية الأقسام بمجموعة من القيم الخلافية منها:³

— يقبل الاسم الحركات الإعرابية كما يقبل الجر لفظا، بحيث لا تشاركه بقية الأقسام ما عدا الصّفة (فهذه سمة من حيث المبنى، وهي الصّورة الإعرابية).

— له أبنية للمصادر، وصيغ، وأوزان، لكل من اسم المرة، والهيئة (وهذا فرق شكلي آخر هو معيار الصّيغة).

— يدلّ الاسم على مسمى، وبهذا يتميز عن بقية الأقسام أيضا، ولا تشترك معه الصّفة؛ لأنها تدل على موصوف.

— تقبل الدّخول في جدول الإلصاق، ولا يدخل اسم الحدث، والميميات في جدول التّصريف.

— تقبل نوعا خاصا من اللّواحق، مثل: (ال) التعريف، وضمائر الجر المتّصلة، وتاء التّأنيث، والجمع.

— **الصّفة:** وتشتمل الصّفة على الأنواع الآتية: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصّفة المشبهة، صيغ المبالغة،

¹ ينظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص90

² ينظر: المرجع نفسه، ص90_91

³ ينظر: المرجع نفسه، ص92_93_94_95

صيغ التّفصيل، ومن خصائص الصّفة أنّها:¹

— تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث وبهذا تخرج عن معنى الاسم كما يعرفه النحاة.

— تشارك الاسم في قبول التنوين والعلامات الإعرابية، وتأتي ما ياباه أيضا من جزم وإسكان في غير الوقف، ومن هذا المنطلق تتميز عن الظروف، والحوالف، والأداة.

— تتميز بصيغ خاصّة مشتقة من أصولها لتكون أوصافا، وقد يشترك الاسم معها في بعض الصّيغ، ففي هذه الحال يكون الدخول في الجدول عونا في التّعرف على الصّيغة أ هو اسم أم صفة، فإن كان له فعل من مادته فهو صفة، وإلا فهو اسم.

— تدخل الصّفة في جدول الإلصاق والتّصريف، ولا فرق بينها، وبين الاسم من جهة الإلصاق، حيث تقبل التنوين، والـ، والإضافة، والضّمائر المتّصلة.

— من حيث التّضام تلتقي الصّفة مع الاسم من جهة، ومع الفعل من جهة أخرى، فتقبل النّداء، وتكون مسندا إليه، وتقع مضافة، أو مضافا إليه كحال الأسماء، كما تقبل أن تكون مسندا، وتكون متعدية أو لازمة كما هو حال الفعل، وعليه فالتّشابه مع الاسم ينفي عنها الفعلية، والتّشابه مع الفعل ينفي عنها الاسمية. لذلك حُق لها أن تنفرد بقسم مستقل.

الفعل: ومن سماته التي تميّزه عن بقية الأقسام:²

— من ناحية قبول العلامة الإعرابية يختصّ بقبول الجزم (الفعل المضارع)

— من حيث الصّيغة، له صيغ محفوظة قياسية مبنية إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي، وهناك صيغ قياسية محفوظة للأفعال غير الثلاثية، كما له صيغ لما بني للمعلوم، وما بُني للمجهول.

— يقبل الفعل الدخول في جميع أنواع الجدول (جدول الإلصاق، جدول التّصريف، وجدول الإسناد)

¹ ينظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص100_101_102_103

² ينظر: المرجع نفسه، ص106_107

— أما من حيث الإلصاق، فتقبل طائفة من اللّواحق التي تلصق بغيرها أيضا منها: الضّمائر المتّصلة، والسّين، ولام الأمر، وحروف المضارعة، وتاء التّأنيث، كما تقبل التّضام مع قد وسوف، ولم، ولن، ولا الناهية، والتعدية بحرف الجر.

— ومن حيث الدّلالة على الحدث تدل الأفعال على الحدث دلالة تضمينيّة، فتختلف عن المصدر في كونه يدل على الحدث دلالة مطابقة، كما يختلف عن الصّفة في كون الفعل يدلّ على الحدث نفسه، والصّفة تدلّ على الموصوف بالحدث.

الضمير: قسم تّمّام حستان الضّمائر إلى: ضمائر الشّخص، وألفاظ الإشارة، والموصولة*، وهي تدلّ على معان صرفية عامة، كما تشبه الحرف شبهها معنويا، من جهة، وتشبهه بعضها شبهها لفظيا، ولا يمكن وصف الضمير بالتعريف، ولا بالتّوكيد في النّظام، وإنّما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السّياق، كقرينة الحضور، وقرينة المرجع (مع الضمير الغائب)، وقرينة الصّلة مع الموصولات، وبهذه القرائن تختلف الضّمائر عن بقية أقسام الكلام.¹، وأبرز السّمات الأخرى التي يّتميز بها الضمير مبنى، ومعنى، هي:²

— كل الضّمائر من المبنيات، فلا تظهر عليها الحركات الإعرابية، وإنّما تُنسب إلى محلها الإعرابيّ.

— لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية، ومن هنا تقترب من الظّروف والأدوات.

— تكون ذات مراجع متقدّمة عليها في اللفظ، أو في الرتبة، أو فيهما معا، كونها لا تحمل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع، وهي من حيث التّعليق تؤدي وظيفة الرّبط بحيث تغني عن تكرار لفظ ما.

— ومن حيث التّضام، فهي تضام الأدوات في حال النّداء، والقسم وفي الاستفهام والتّوكيد، وتضام حروف الجر والاستثناء والعطف، ويكون مضافا إليه، فيضام المضاف، ولا يكون مضافا أبدا.

— لا تستقل الضّمائر المتّصلة في الكتابة عما لصقت به، وهي بهذا أجزاء كلمات لا كلمات، وتشارك في هذه السّمة بعض الأدوات، كحروف الجر التي تلتصق بما يليها.

* تقسيم الضمير بهذا الشّكل، يُضارع تقسيم هنري فليش له في مؤلفه العربية الفصحى، فقد يدل ذلك على تأثّر تمام حسان بما ورد عنده.

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 110

² ينظر: المرجع نفسه، ص 111_112

— وهي: من حيث المسمّى تدلّ وظيفيّاً على مطلق الغائب، أو الحاضر، ولا تدلّ على مسمى، كما تدلّ عليه الأسماء.

الخوالف: ويعرفها على أنّها كلمات تُستعمل لتأدية أساليب إفصاحية، تُستعمل لكشف موقف إنفعاليّ، وهي على أربعة أنواع: خالفة الإخالة (اسم الفعل)، كما هو عند النّحاة، وخالفة الصّوت (اسم الصوت)، وخالفة التّعجب، وخالفة المدح، والذم.

ورأى تمام حسان أن النّحاة قسّموا خالفة الإخالة تقسيماً اعتباطياً، ودون أن يستندوا إلى معنى، أو مبنى، فقالوا: إن (هيهات) اسم فعل ماض، و(حي) اسم فعل أمر، وهكذا، والأمر نفسه بالنسبة لخالفة الصّوت إذ لا دليل على اسميتها، كما لا تقبل علامات الاسم مثل (طاق) للضرب، و(هاها) للضحك، ولا دليل على فعلية صيغة التّعجب، بل هي أقرب لأن تكون صيغة تفضيل تُنوّس في هذا المعنى، وأدخل في تركيب جديد، لإفادة معنى جديد له صلة بالمعنى الأوّل (التّفضيل)، وليس المنصوب بعده إلا المفضّل الذي نراه في صيغة التّفضيل، وليس لخالفة المدح، والذم من معنى الفعلية، بل معناها الإفصاح عن تأثر، وانفعال أدى إلى مدح، أو ذمّ، واحتجّ القائلون بفعليتها، على أنّها تقبل تاء التّأنيث، وزعم القائلون باسميتها، أنّها تقبل حرفي الجرّ، والتّداء، ويعقّب تمام حسان على الرّأيين قائلاً: إن حجة كلا الفريقين ضعيفة، لأن هذه الأفعال لا تقبل من علامات الفعل إلا هذه التّاء، ولا تقبل من علامات الاسم إلا هذين العلامتين، ولا تنطبق عليهما بقية علامات الفعل، ولا بقية علامات الاسم.¹

وتمتاز هذه الخوالف عن بقية الأقسام بما يلي:²

— من حيث الرّتبة، تأتي هذه الخوالف مع ضمائم معينة، والرّتبة بين الخالفة، وضميمتها محفوظة.

— هي صيغة مسكوكة، وهي مقطوعة الصّلة بغيرها من النّاحية التصريفية.

— ومن حيث الإلصاق تلحقها نون الوقاية، وضمائر النّصب المتّصلة، وتاء التّأنيث تلتصق بنعم، وبئس.

¹ ينظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 113_114_115

² ينظر: المرجع نفسه، ص 117_118

— وهي لا ترتبط بمعنى زمني خاص ولا تتصرف تصرف الأفعال، وهي من حيث التعليق لا توصف بتعد أو لزوم ولا تدخل في علاقات النسبة مع ما ي صاحبها من المجزرات، وتؤدي دور المسند فقط.

الظروف: حدّد تمام حسان طائفة من الظروف الزّمانية، والمكانية، وأخرج طائفة أخرى كانت تُعدّ ظروفًا في عُرف النّحاة، مثل المصادر (آتيك طلوع الشّمس)، وصيغتي اسمي الزمان، والمكان، مثل آتيك مطلع الشّمس، أقعد مقعد التّلميد، وأخرج مذ، ومنذ، وعدّها حروفًا لابتداء الغاية، ولا يحملان معنى الظرفيّة إلا من قبيل المعنى الوظيفي، وأخرج أيضًا الظروف من قبيل: اليوم والسّاعة والشّهر، وعام، وما جرى مجراها¹، ومهما يكن من أمر فالظروف عنده هي:²

ظروف الزمان: إذ، وإذا، وإذا، ولما، وأيان، ومتى.

ظروف المكان: أين، وأنى، وحيث.

وأبرز سمات هذا القسم من حيث المبنى والمعنى:

— هي جميعًا من المبنيات، وهي سمة تقرّبها من الحروف وتبعدها عن الأسماء، ورتبتها التّقدم على مدخولها سواء أكان مفردًا أم جملة، وتكون حرّة الرّتبة في الجملة عامة.

— من حيث الصيغة لا تعد من المشتقات مثلها مثل الضمائر والأدوات، فلا تكون لها صيغة معينة ولا تتصرف، وبما أنّها لا تتصرف لا تدخل في علاقات جدوليّة مع غيرها.

— من حيث التّضام قد تسبق هذه الظروف بحروف، وهي ذات افتقار إلى مدخول لها يعين معناها الزماني المبهم، والضمائم التي تكون بعد هذه الظروف إما أن تكون كلاً من المفرد والجملة كما في "أيان"، "متى"، "أين"، "أنى"، وقد تكون الجمل فقط كما في "حيث"، "إذا"، "إذ".

— وهي لا تدلّ على مسمى لأن معناها وظيفي، لا معجمي، والزّمن يستفاد معها بالمطابقة.

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 119_120

² ينظر: المرجع نفسه، ص 121_122

__الأداة: وقسمها إلى قسمين، هما:¹

الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر، والنّسخ، والعطف، وما جرى مجراها.

والأداة المحولة: وتكون إما ظرفيّة، أو اسميّة، مثل: (كيف، وكم..)، أو فعلية (ككان وأخواتها، وكاد..)، أو ضميريّة، كنقل (من، وما، وأي) إلى معاني الشّروط، والاستفهام، وأهم ما يشتمل عليه الحرف من قيم خلافية تُميزه عن الأقسام السابقة نذكر:²

__ هي أشد تأصلاً من حيث الرتبة من الضمائر، ولها الصدارة في الجمل جميعاً، وهذه الصدارة هي الفارق الوحيد بينها وبين الظروف، وهي ذات افتقار متأصل إلى ضمائم؛ أي لا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، ولا حرف العطف إلا مع المعطوف..

__ وهي من حيث الرسم الإملائي مثلها مثل الضمائر، منها المتصلة (به، له، لمحمد...)، ومنها المنفصلة (على الكرسي، عن المكتب...)، وهي من حيث التعليق تؤدي معاني تعبّر عن علاقات في السّياق، وعليه فهي ذات معنى وظيفي، لا معجمي (لا بيئة للأدوات خارج السّياق).

وبناء على ما تقدّم، أمكن القول إن ما ذهب إليه تمام حسان في تقسيمه الجديد، لم يخرج عمّا قرّره النّحاة الأوائل، سوى أنه فضّل ما كان عاماً، أي أن العلاقة بين التّقسيمين علاقة عموم، وخصوص، حتى الجانب المصطلحي، فقد اعتمد على المصطلحات نفسها التي وردت عند المتقدّمين، أما ما يحسب له، فهو وضعه لمنهجية تقوم على مجموعة من القيم الخلافية التي تُمكن المتعلّم من معرفة كل قسم، وخصائصه، التي تميّزه عن القسم الآخر.

3.3.3. تقسيم عبد الرّحمن أيوب:

اكتفى عبد الرّحمن أيوب بالتّقدّد دون أن يضع تقسيماً آخر، كما فعل كل من إبراهيم أنيس، وتمام حسان، غير أنه قدّم بعض المعايير التي وجب أن يقوم عليها التّقسيم الجديد، وأوّل ما دعا إليه هو التّخلي

¹ ينظر: : تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 123

² ينظر: المرجع نفسه، ص 125_126_127

عن الأساس الدّلالي في تعريف هذه الأقسام، لكونها تفتقد لشروط التّعريف الجامع، ثمّ بيّن أن الواجب اعتماد العلامات (أي علامات الفعل، والاسم..)، وهي اعتبار شكليّ، في التّفريق بين أقسام الكلام، وأن تكون هذه العلامات هي أركان التّعريف، كونها هي الجامعة المانعة¹.

ولا شكّ أن رأيه هذا له ما يبرّره، حيث يظهر تأثّره الواضح بمبادئ المدرسة الشّكلية*، وقد دعا إلى اعتماد مبادئها في دراسة اللّغة، ومن بين تصريحاته على ذلك قوله: "هذا يفضي بنا في النّهاية إلى رأي المدرسة الشّكلية في الدّراسات اللّغوية، الذي يحتم أن تُدرس اللّغة، لا باعتبار دلالة الألفاظ، بل باعتبار أشكالها، كعدد الحروف فيها، أو ترتيبها، أو غير ذلك من الأمور الماديّة".² وأشار إليها في موضع آخر مبيناً طريقتها في تناول اللّغة، ومؤكداً غياب البحوث العربية التي تتناول اللّغة وفق مبادئها، يقول: "ترى المدرسة اللّغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها، والتّقسيم التحليلي الشّكليّ للكلمة يشمل دراسة مقاطعها، وأجزائها، كما يشمل موضعها بين سواها من الكلمات، وليس هناك مع الأسف بحث عربي واحد سلك هذه الطريقة الشّكلية".³

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 21

* تكررت دعوة عبد الرحمن أيوب إلى تبني مبادئ المدرسة الشّكلية، التي تقرّر ما هو موجود بالفعل، وتعتمد الجانب الشّكلي في دراسة اللّغة، دون نظر في المعنى المجرد كونه نسبياً يخضع للذاتية وللافتراض والتأويل، غير أن تبنيه هذا لم يكن تبنيًا واضحًا، ولم تتضح معالم هذه المدرسة في كتابه (النحو العربي دراسة نقدية)، ويرى عز الدين مجدوب، وآخرون، أن ما قصده عبد الرحمن أيوب بالمدرسة الشّكلية، هو الاتجاه التّوزيعي الذي ترعّمه زوليخ هاريس. ينظر عز الدين الجدوب: المنوال التّحوي، ص 204.

² عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 21

³ المرجع نفسه، ص 11

4. الاشتقاق وأنواعه بين النّحاة الأوائل، والوصفيين العرب المحدثين:

يعدّ الاشتقاق من أخصّ خصائص اللّغة العربية، وبه تتميّز عن أكثر اللّغات، وقد حظي هذا الباب باهتمام كبير من لدن اللّغويين والنّحاة، حيث خصّصوا له أبوابا واسعة في مصنفاتهم، وقسموه أقساما، ووضعوا ضوابط لكلّ قسم، بل نجد في الثّراث كثيرا من المصنفات التي أفرد فيها للاشتقاق، وقد لقي هذا الأصل اعتراضات كثيرة من طرف اللّسانيين الوصفيين، ودعوا إلى إعادة النّظر في ما قدّمه علماء العربية في هذا الشّأن.

1.4. الاشتقاق عند علماء العربية الأوائل:

يُعدّ الاشتقاق سمة بارزة من سمات اللّغة العربية، وقد صارت بفضل لغة قابلة للنّمو، وتوليد الألفاظ الجديدة، وقد ورد في تعريفه أنه: "توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرّجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناه المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"¹.

وشغل الاشتقاق جانبا مهما من أعمال النّحاة، واللّغويين، حيث بينوا مفهومه، وحدّدوا أقسامه، ووضعوا ضوابطه، ومنهم: ابن جني، وابن فارس، وابن السّكيت، والأصمعي، وابن دريد، وغيرهم، وقُسّم الاشتقاق عندهم إلى: (اشتقاق صغير)، أو أصغر، ويسمّى بالاشتقاق الصّرفي أيضا، و(اشتقاق كبير)، أو ما يسمى بالقلب، و(اشتقاق أكبر)، ويسمّى بالإبدال، و(النّحت)، ويسمّى بالاشتقاق الكبار.

أما النّوع الأول، وهو الأكثر حضورا، واستعمالا في اللّغة، وينضوي تحته: اسم فاعل، واسم مفعول، والصّفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وصيغ التّفصيل، واسم الزّمان، والمكان، وهلم جرا، وفي تعريفه يقول صاحب المزهري: "هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى، ومادة أصليّة، وهيئة تركيب لها، ليدلّ بالثّانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا، وهيئة، كضارب من ضَرَبَ، وحَذِرُ من حَذَرَ"²؛ أي أن هذا الضّرب من الاشتقاق يُشترط فيه أمران، هما: الاتفاق في المعنى العام، وكذا زيادة في مبنى كل صيغة، تجعلها تختلف عن الصّيغ الأخرى من حيث الشّكل، ومن حيث المعنى الإضافي، مثل: كَتَبَ، يَكْتُبُ،

¹ صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط16، 2004، ص174

² السيوطي: المزهري في علوم اللغة، مكتبة دار التراث، القاهرة، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، ط3، 2008، ج1، ص346

كَاتِبٌ، مَكْتُوبٌ، فكل زيادة في الصّيغ السالفة تعطي الكلمة معنى جديدا تنفرد به، مع المحافظة على المعنى العام المشترك (مدلول: ك ت ب).

واختلف علماء العربية في قياسية هذا النوع، حيث أنكر بعضهم وجود الاشتقاق، فزعم أن الكلم كله أصلٌ، فلا يجوز لنا أن نقيس عليه، وقرّر آخرون أن الكلم كله مشتقٌ، وفريق ثالث وقف موقفا وسطا، فقال إن بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق، ويلخص السيوطي مذاهب اللّغويين في هذه المسألة قائلا: "واختلفوا في الاشتقاق الأصغر، فقال سيبويه، والخليل، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وابن الأعرابي، والشيباني، وطائفة: بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق، وقالت طائفة من اللّغويين المتأخرين: كل الكلم مُشتق، ونُسب ذلك إلى سيبويه، والزجاج، وقالت طائفة من النُّظار: الكلم كله أصل.¹"

أما الاشتقاق الكبير ويسمّيه ابن جني بالأكبر، "وهو أن تأخذ أصلا من الأصول ثلاثية، فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا.²" أي أن اللفظة الواحدة تتولّد عنها ألفاظٌ أخرى، عن طريق تغيير مواضع الحروف تقديمًا، وتأخيرًا، بحيث تشترك كلها في معنى عام يجمع بينها، وذكر ابن جني أمثلة عديدة لهذا النوع منها: تقلبيات مادة (ج ب ر)، و(ق س و)، و(س ل م)، و(ك ل م)، و(ق و ل) وهلم جرا، وزعم أن تقلبيات الأولى (جبر، رجب، جبر..) تشترك في معنى القوة والشدة، وتقاليب (القول) تدل على الإسراع، والشدة، وهكذا بقية الكلمات، وأشار إلى عدم استمرار هذا المذهب على جميع اللّغة.³ وقد بلغ غاية الذكاء في تخرجاته لمعاني الكلمات في هذا الصّد، وإن لُوَحظ عليه نوع من الإسراف والمبالغة.

2.4. نظرة الوصفيين للاشتقاق، وأنواعه:

1.2.4. مآخذ الوصفيين على الاشتقاق وأنواعه: تتمحور مآخذ المحدثين على النّحاة في هذا الموضوع، في نقاط رئيسة هي:

¹ السيوطي: المزهري في علوم اللغة، ج1، ص348

² ابن جني: الخصائص، ج2، ص134

³ ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص135_136_137_138

__ مآخذتهم على القول بوجود ارتباط في المعنى بين المشتقات التي تنتمي إلى مجموعة واحدة، والمبالغة في تلمس تلك العلاقة بين الكلمات، سواء تعلّق الأمر بالاشتقاق الصّغير (العام)، أو الاشتقاق الكبير (القلب).

__ عابوا عليهم إقرارهم بفكرة الأصلية، والفرعية، في الاشتقاق الصّغير (الفعل، والمصدر).

__ الاشتقاق الكبير، والأكبر، من موضوعات علم المعاني لا من مباحث التّصريف.

4.1.1.2. الاشتقاق الصّغير:

ويسميه إبراهيم أنيس بالاشتقاق العام، وقد فنّد فكرة وجود ارتباط في المعنى بين الحروف (ف ه م)، وبين المعنى العام الذي يُستفاد من الصّيغ: فهم، يفهم، فاهم، مفهوم، فهم، وهو الإدراك، ورأى أن التّسليم بتلك العلاقة يقتضي أيضا تصوّر نوع من الارتباط بين حروف الفعل (أدرّك)، وحروف الفعل (فهم)، لأن لكل منهما نفس الدّلالة، وهو ما لا يقبله اللّغوي الحديث، وأضاف أيضا أن ذلك يقود إلى إنكار فكرة المشترك اللفظي في اللّغة، أي ما اتفق مبنى، واختلف معنى.¹

وذهب إلى أن هذا التّوع من الاشتقاق يُعد ضربا من التّوسع الذي يلجأ إليه الكاتب، وتجنح إليه المجامع اللّغوية للتعبير عمّا قد يُستحدث من معانٍ، ليساعد اللّغة بذلك على مواكبة التّطور الاجتماعيّ الحاصل، ودليله أن النّحاة لم يسمّعوا كل تلك المشتقات، من اسم فاعل، ومفعول، وصفة مشبهة، وغيرهم، وإنما سمّعوا بعضها ثم قاسوا ذلك على بقية ألفاظ اللّغة، فقالوا بقياسية هذه الصّيغ، وفتحوا المجال للقياس في هذا الصّدّد، ولا شك أن هذا ما يعود بالفائدة على اللّغة، وعلى مستعمليها في هذا الزّمن الذي احتيج فيه لمثل هذا القياس، حتى يتسنى لنا التّماشي مع التّطور الملحوظ في كل المجالات.²

وأنكر تمام حسّان أن يكون الفعل أصل الاشتقاق، كما أنكر أن يكون المصدر كذلك، وسبب الاختلاف بين المدرستين يرجع حسب رأيه، إلى أن البصريين نظروا للاشتقاق من وجهة نظر المعنى الوظيفي، فرأوا أن المصدر أصل المشتقات، وتشارك بقية المشتقات معه في معنى الحدث، وأن الكوفيين نظروا إليه من زاوية

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص63

² ينظر: المرجع نفسه، ص65_66

التّجرد والزيادة، ورأوا أن الفعل الماضي المجرّد أصل المشتقات، لأن المجرّد أقرب للأصالة من المزيد، ويبيّن تمام أن حجة الفريقين ضعيفة، وغير شاملة، ومتناقضة أحياناً، يقول متسائلاً: " فأما للردّ على البصريين فأنا أسألهم عن كان الناقصة، ألها مصدر أم لا مصدر لها؟ إن مذهبهم يقول: إن كان الناقصة لا مصدر لها، ومع ذلك يعتبرونها مشتقة، فما أصل اشتقاقها؟، وأما للردّ على الكوفيين، فإن (يدع)، و(يذر)، لا ماضي لهما، وهما مشتقان على رغم من ذلك، فما أصل اشتقاقهما إذًا.¹، وعليه فقولهم بأصلية المصدر، أو بأصلية الفعل مردود عليهم، وهي فكرة تتنافى مع المنهج العلمي اللّغوي الحديث الذي يرفض البحث في مثل هذه القضايا الفلسفية، فما وجه القول في الاشتقاق إذن؟

__نظرة تّمّام حسان للاشتقاق الصّغير:

قدّم تمام حسان رؤية أخرى تبتعد عن فكرة الأصلية والفرعية، وتدعوا إلى تبني طريقة المعجميين، يقول: "ووجه القول كما أراه في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكهم في شيء معين، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها، أو فرع، والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من النّاحية اللّفظية واضح كل الوضوح، (ض ر ب) في قولك: ضارب، ضرب، يضرب، مضروب، مضرب، وقد فطن إلى ذلك المعجميون، ولم يفتن إليه الصّرفيون، فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللّغة العربية التي تتنوع منها الكلمات..²؛ لأن المعجميين يرون في تلك الأصول الثلاث ملخصاً للعلاقة بين المفردات التي تترابط معجمياً بواسطتها، ولم يلتفتوا إلى المعاني؛ لأنها قاصرة على الوفاء بمطالب المعجم، فبحثوا في المتن، ولم يبحثوا في البنية.³

وبناء عليه وجب أن نعد الأصول الثلاثة هي أصل الاشتقاق (ف ع ل)، ويكون بذلك كل من المصدر، والفعل، مشتقين منها، ولا ننسب أي معنى معجميّ لتلك الأصول، على نحو ما صنع نحّاتنا الأوائل، وإنما نجعل لها معنى وظيفياً، هو ما تؤدّيه من تلخيص العلاقة بين المفردات، والأجدر كما يرى تّمّام حسان أن يعدل الصّرفيون عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين، بمعنى أن يتعدوا عن شكلية الصّبيغ، والزوائد،

¹ ينظر: تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص 167

² تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 182

³ ينظر: المرجع السابق، ص 168

والملاحظات، ذات المعاني الوظيفيّة، ومنه الابتعاد عن قضية الأصل والفرع، وأن يوجّهوا دراستهم في اتجاه علم المعجم ليكون للاشتقاق بذلك حدودا يشترك فيها المنهجان، ويصبح الصّرف مسوقا لخدمة المعجم، كما كانت المباني، والزيادات، دراسة صرفيّة مسوّقة لخدمة النّحو.¹

وانطلاقا من هذه الرّؤية الجديدة أكّد على أن كلّ الكلمات في العربية تُعدّ مشتقّة، وتُستثنى منها الظّروف، والضمائر، والأدوات، وبعض الخوالب، وقرّر أيضا حسب هذا الفهم الجديد أن يكون تقسيم المشتقات إلى ضربين: متصرفة، وجامدة، فالأولى هي التي تتضح الصّلات بين بعضها بعضا بواسطة تقليب حروف مادّها على صيغ مختلفة، وينطبق هذا الأمر على المصدر، والفعل، لذلك كانا من المتصرفات، والقسم الثّاني ما لا يكون فيه ذلك، كرجل، وفرس، وكتاب، وهلم جرا.²

2.1.2.4 الاشتقاق الكبير:

لم يكن الاشتقاق الكبير محلّ اهتمام الوصفيين إلا قليل مقارنة بالنّوع الأوّل، حيث وردت بعض الآراء التقديرية لدى كلّ من إبراهيم أنيس، وكمال بشر، وبدأ أنيس كلامه بالقول إن: "أصحاب الاشتقاق اقتبسوا تقلبات الأصول من معجم العين، ووجه الاختلاف الوحيد بين تقلبيات الخليل، وصاحب الجمهرة، وبين تقلبيات الاشتقاقين، هو أن الخليل يذكر معنى كل صورة من صورها دون التّعرض للرّبط بين دلالات العامة لتلك الصّور، غير أن ابن جني، وابن فارس، ربطوا بين دلالات تلك الصّور، واستنبطوا معان عامة مشتركة بينهم."³ وقد وافقه في هذا الرأي كمال بشر.

ويرى أن ما كلاً من ابن جني، وأبي منصور الثّعالبي، قد بالغوا حين جعلوا مجرد الاشتراك في أصلين فقط من الأصول الثّلاثية بين الكلمات يُعدّ دليلاً على اشتراكهم في المعنى العام، فمن بين الأمثلة التي قدّمها هؤلاء قولهم إن المعنى العام للتّفارقة يكون بصوتيّ (الفاء، والزّاء)، والمعنى العام للقطع يكون بصوتيّ (الطاء،

¹ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 168-169

² ينظر: المرجع نفسه، ص 169

³ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 66

والقاف)، ويعقّب إبراهيم أنيس على كلامهما قائلاً: إنه عبارة عن تحيّلات، وتأمّلات تشبه أحلام اليقظة عند رجال اشتد ولعهم، وإعجابهم باللّغة العربية، فتصوّروا فيها ما ليس فيها.¹

ويرى أن ما قدّمه ابن جني بلغ غاية التعسّف، والمبالغة في تلمّس العلاقة بين تلك الكلمات، كما أن نظرتّه هذه لا تنطبق على كل ألفاظ اللّغة*، واستدل أنيس بمثال لا تبلور فيه العلاقة التي قرّرها ابن جني، فقال: إن مادة (سمح) منها السّماحة، وهي اللّين، والدّعة، والإشراق، ومنها المسحّ، وهو الإزالة، والحو، ومنها حمس بمعنى اشتد وصلب، ومنها الحسم، وهو السّواد، ولا إشراق في السّواد، وعليه فإن "استطاع ابن جني في مشقة، وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللّغة (...)"، فليس يكفي هذا القدر الضّئيل المتكلّف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير.² كما أن حروف (ركب)، لا تدلّ كلها على الإجهاد، والمشقة، كما زعم ابن جني، فمن قال أن كل ركوب مشقّة؟، بل هو راحة إذا قورن بالمشي والعدو.

وجدير بالذكر، أن الذي ذكره أنيس قد سبقه إليه من قبل صاحب المزهري، حين اعترض على ابن جني قائلاً: "هذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً، وليس معتمداً في اللّغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في كلام العرب."³

3.1.2.4. الإبدال اللّغوي: ويسمى أيضاً الاشتقاق الأكبر، كان موضع اهتمام، وجدل بين القدماء والمحدثين، وقد تناوله ابن جني في (الخصائص) ضمن باب: "في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، ومضمون هذا النوع من الاشتقاق: "أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى، واتفاق في الأحرف الثابتة، وتناسب في مخرج الأحرف المغيرة، مثل: نحق ونعق، وعنوان وعلوان"⁴، فأنت ترى أن مدلول الكلمات السابقة واحد، والاختلاف بين نحق ونعق يكمن في حرفي الهاء، والعين، وهما حرفان متقاربان من حيث المخرج.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة. ص 66

* وهذه الحقيقة لم تكن غائبة عن ذهن ابن جني، إذ هو نفسه قرّر أن مذهبه لا ينطبق على كل ألفاظ اللّغة.

² إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص 68

³ السيوطي: المزهري في علوم اللّغة العربية وأنواعها، ج 1، ص 347

⁴ سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1987، ص 131

ومن الأمثلة التي جاءت في كتاب الخصائص لفظ "الأزّ"، و"الهزّ"، والهمزة أخت الهاء كما يقول ابن جني، أي من نفس المخرج، وإنما خُصّت بالهمزة في القرآن لأنها أقوى من الهاء، ومنه "العسف" و "الأسف"، والعين أخت الهمزة، وهذه الأخيرة أقوى من الأولى، كما أن أسف النفس أعظم وأغلظ من التّردّد بالعسف، ففي كلا المثالين تقارب اللفظان لتقارب المعنيين.¹

كما روى ابن جني بعض الكلمات التي وقع فيها الإبدال لكل حروفها، مثل: العصر، والأزل، فالعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام، والكلمتان كلاهما بمعنى واحد.

وتعرض ابن السّكيت لهذا الباب باستفاضة في رسالته الموسومة بالقلب والإبدال، وذكر فيه ما يقارب 300 كلمة، بحيث أن كل زوج من الكلمات تعبر عن معنى واحد، ولا تختلف بنيتها إلا في حرف، ك(التّهتان)، و(التّهتال)، لسقوط المطر، وأرجع بعض اللّغويين هذا الباب إلى تباين اللّهجات، حيث ذكر أبو الطيب اللّغوي أنه: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد".²

2.2.4. رأي إبراهيم أنيس في المسألة:

يرى إبراهيم أنيس أن أكثر الكلمات التي عدّها اللّغويون من الإبدال، أو من تباين اللّهجات، لا تعدّو أن تكون نتاج عامل التطور الصوتي، فتكون بذلك إحداها أصل للأخرى، كما أن بعضها وليدة التصحيف والتحريف، يقول: "حين نستعرض تلك الكلمات التي رويت لنا أنها من الإبدال حيناً، أو من تباين اللّهجات حيناً آخر، لا نشكّ لحظة في أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يتجاوز حرفاً من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن أحد الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها، وفي كل حال علينا أن نلاحظ تلك العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه (...) فالتقرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي

¹ ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص 146

² السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص460

في كل تطور صوتي.¹، ويضيف أيضا: "وأخيرا لا يبعد أن بعض الكلمات التي أقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التّصحيف والتّحريف."²

ويعقّب على أن أكثر ما جاء به ابن السّكيت يمكن تفسيره صوتيا، لأن الصّلة واضحة بين الصّوت المبدّل والمبدّل منه، كالإبدال الحاصل بين المهمزة، والهاء، وبين الفاء، والثاء، وبين اللّام، والراء، أو الدال والذال، فهذه الأصوات متقاربة مُخرجا وصفة، بيد أن من الألفاظ التي وردت عنده ما لا يمكن تفسيره صوتيا، وهي تلك التي تباين فيها الصوت المبدّل، والمبدّل منه، وصفة، ومُخرجا، كالإبدال ما بين الحاء، والجيم، أو بين الطّاء، والجيم، أو بين الفاء، والكاف، أو بين الفاء، والقاف، فيذكر أن الكلمات من هذا القبيل لا بد أن نعدّ كلا الصورتين أصلا، ولا ننظر إليهما بناء على عامل التّطور الصوتي.³، وعليه فالمعيار الذي احتكم إليه إبراهيم أنيس في دراسته، هو: معيار التّطور الصوتي.

1.2.2.4. التّطور الصوتي، والإبدال:

اعتمد إبراهيم أنيس في حكمه على الأصل، والفرع في الكلمات المروية بنطقين، على التّصوص القديمة بالدرجة الأولى، فإذا ورد نص قديم لصورة من الصّور رجّح أصليتها، أما إذا غاب هذا النص، وجب الاحتكام إلى جملة من المعايير، ومن هذا المنطلق بيّن أن كثيرا من الكلمات التي أقحمت في الإبدال، ما هي إلا نتيجة التّطور الصوتي، وهذه المعايير هي:⁴

1.1.2.2.4. الاحتكام إلى القوانين الصوتية: فإذا وردت صورتان نطقيتان للفظة ما، يتقارب فيها الصّوت المبدّل والمبدّل منه ونُسبت إحدى الصّور إلى قبيلة معينة، ونُسبت الأخرى إلى قبيلة أخرى غيرها، ففي هذه الحال يُلجأ إلى القانون الصوتي في معرفة الأصل والفرع، ولا يكون هذا الحكم قطعا وإنما ترجيحيا، ومثاله: تنطق (جبريل) بهذه الصورة عند الحجازيين، بينما تُنطق (جبرائيل) عند التميميين، فالرّاجح أن الأصل هي: جبرائيل؛ لأن من عوامل التّطور الصوتي أن يميل الإنسان إلى التّسهيل والتّخفيف

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 75

² المرجع نفسه، ص 84

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 84.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 76_77_78_79_80

في التّطق، والهمزة من الأصوات التي تحتاج إلى جهد في النّطق لذلك خُفّفت، ومثلها كلمة (فاظت نفسه) بالظّاء عند الحجازيين، و(فاضت نفسه) بالضّاد عند التميميين، فمن قوانين التّطور الصوتي أن الصّوت الرخو يتطوّر غالبا إلى نظيره الشديد في البيئات الحضرية (كبيئة الحجاز) غالبا، وهذا يُرجح أن (فاظت) أصل، و(فاضت) فرع عنها.

2.1.2.2.4. الاحتكام إلى معيار الشيوخ: إذا كانت إحدى الصّورتين منسوبة إلى بيئة معينة، والأخرى غير منسوبة، كانت غير المنسوبة هي الأصل، والمنسوب هو الفرع، لأنه في الغالب يدلّ على أنه الأقلّ فصاحة، كأن يقول: العرب نطقت كذا، وهو شائع بينها، أما تميم، وقيس، فقد نطقت خلافها، وهذا المعيار أيضا مرهون بورود النصّ القديم، وعدم ورود، لتأكيد أصالة أحد النّطقين مثال: (الأثافي) يُنطق بها عند تميم (الأثافي)، و(الرز) يُنطق بها عند قيس (الرز)، فبدلك على أن الصّورة المنسوبة، هي الأقلّ شيوعا.

3.1.2.2.4. الاحتكام إلى كثرة الشّواهد: ويكون الالتجاء إليه عند ورود صورتين نطقيتين، بحيث تُنسب كل صورة إلى بيئة معينة، ولا نلمح في المعاجم ما يُرجّح أحد النّطقين، فكأنهما على درجة واحدة من الفصاحة والشيوخ، ويرى أنيس أن هذا النوع كثير في اللّغة، وربما هو ما أوحى للغويين بفكرة الإبدال، بينما هي وليدة التّطور الصوتي أيضا، وليست من الإبدال، مثاله: كلمة (جدث)، و(جذف)، فاللفظة الأولى ورد فيها نصّ قرآني في قوله تعالى: "وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ" [يس:51] لذلك فهو الأصل، وقد تطوّرت هذه اللفظة في بيئة حضرية تنزع إلى قلة الوضوح السمعي.

أما الكلمات مثل: (التّهتان)، و(التّهتال)، فالراجح أن الأولى، هي الأصل لكثرة الشّواهد الواردة فيها، بينما الصّورة الثّانية لم يرد فيها إلا شاهد واحد عند ابن السّكيت، وعند صاحب اللّسان، ومثلها (الرّفن) و(الرّفل)، فقد رُوِيَ للأولى شاهد واحد، ورُوِيَ للثّانية أكثر من ذلك.

2.2.2.4. التّصحيف ومسألة الإبدال:

ذكر إبراهيم أنيس بعض الأمثلة التي وردت في المعاجم، وعند ابن السّكيت، وبين أنه لا يمكن تفسيرها صوتياً، نحو: (الزّحلوقة)، و(الزّحلوقة)، و(حاسوا)، و(جاسوا)، و(معل)، و(معد)، وهلم جرا، فلا يمكن أن نتصور وجود علاقة صوتية بين المبدّل، والمبدّل منه، أي بين (القاف)، و(الفاء)، وبين (الخاء)، و(الحاء)، وبين (اللام)، و(الدّال)، لذلك يجب عدّها كلمات مستقلة، تدخل في باب التّرادف الحقيقي، وليست إحداها أصلاً للأخرى، وقد يظن أن هذه الكلمات، وليدة التّصحيف خاصة بين (القاف) و(الفاء)، و(الجيم) و(الحاء)، ولكن بمجرد النّظر في شواهد كل منهما في المعاجم يتبين أن الكلمتين كانتا شائعتين في الاستعمال.¹

وهذا لا يعني بحال عدم وجود كلمات أقيمت في مسألة الإبدال، وهي وليدة التّصحيف، خاصة ونحن نعلم أن ألسنة كبار اللّغويين، والرّواة لم تسلم من هذه الشّائبة، كما تدلّ عليه بعض الرّوايات عنهم، غير أنه: "ليس من اليسير الحكم بصفة قاطعة على وقوع التّصحيف على كلمة بعينها، بل كلّ الذي يمكن أن نؤكّده أن التّصحيف قد أصاب بعض الكلمات التي رويت لنا في المعاجم العربية، فليس من التّجني إذن أن نُرجّح أن بعض الكلمات التي قيل أن بينها إبدالاً، لا تمتّ للإبدال بأية صلة، بل هي وليدة التّصحيف."²

وفي الأخير بيّن أن من الكلمات أيضاً في هذا الباب ما يختلف من حيث المعنى، ومن حيث الرّبط الصّوتي بين الحرف المبدّل والمبدّل منه، لذلك لا بدّ من عدّها كلمات مستقلة، تنتمي إلى أصلين مختلفين مثل الغمس، والغطس، وكذا الهودج والفودج، فهذا الأخير أصغر من الهودج، لذلك تُعد من التّرادف الحقيقي، ومثلها الكلمات المذكورة سلفاً: (جاسوا)، و(حاسوا)، وغيرها.

وإذا أردنا تلخيص موقفه من الإبدال قلنا: إنه ينكر الإبدال، ويرى أن أكثر الكلمات المروية في كتب علماء العربية في هذه المسألة، منها ما هو وليد التّطور الصّوتي، ومنها ما هو وليد التّصحيف، والتّحريف،

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 81_82_83

² المرجع نفسه، ص 85

وبين أن هناك أزواجاً من الكلمات تتفاوت من حيث المعنى، وتباين من حيث العلاقة الصّوتية لا تدخل ضمن الإبدال، لأن هذا الأخير يكون بين كلمتين متطابقتين في المعنى.

وأما كمال بشر فيتلخّص موقفه من الاشتقاق في قوله: "نرى أن الاشتقاق عندهم موضوع متشعب الأطراف موزعة مباحثه بين علوم لغوية مختلفة، أهمها الصّرف، وفقه اللّغة، بالمعنى التقليدي، كما نرى أنه دُرس لأغراض مختلفة ومناهج متباينة."¹، ومن هذا المنطلق دعا إلى الإبقاء على الاشتقاق الصّغير الذي تجسّده الأنواع المعروفة من اسم فاعل، ومفعول، وصيغ مبالغة، وصفة مشبهة، ضمن موضوعات الصّرف، وإلحاق الاشتقاق الكبير، والأكبر بموضوعات علم المعاني (السّمانتيك)، "على أساس أنها دراسة تُعنى بتصارييف الكلمة، وما ينشأ عن ذلك من معان جزئية، أو محاولة ربط هذه التصارييف كلها بمعنى أساسي واحد، والأولى بهذا النوع من البحث، أن يُنظر إليه في إطار علم السّمانتيك التاريخي **historical semantics**، إذ المفروض هنا أن يقوم الباحث بتتبع الصّيغ على فترات الزّمن المختلفة ليقف على ما أصابها، أو أصاب بعضها من تطور، أو تغير في مدلولها، ولكن هذه النّظرة التاريخية لم يتبنّها لها علماء العربية، وركّزوا جهودهم على التصريف، والتّقاليب اللفظية مع افتراض وجود أصل لها جميعاً، دون الالتفات إلى ما قد يكون هناك من معان جزئية تختلف فيها هذه الصّيغ بعامل الزّمن، والتّطور الطّبيعي للّغة."²، ولا شك أن هذه النّظرة مبنية على ما يعتقد من أن الدّرس الصّرفي يجب أن يُصرف لخدمة النّحو، ويقتضي ذلك - حسب رأيه - إخراج كلّ ما ليس له معنى صرفيّ يوصل لمعنى تركيبّي، من دائرة علم الصّرف، وهو الحال مع الاشتقاق الصّغير حين جعله ضمن مباحث علم الصّرف، كون المشتقات المعروفة ذات معان صرفية موجهة لخدمة التّركيب، بخلاف بقية أنواع الاشتقاق التي لا يكون فيها ذلك.

¹ كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 365

² كمال بشر: المرجع نفسه، ص 365.

4.1.2.4. النّحت (الاشتقاق الكبّار):

1.4.1.2.4. عند الصّرفيين القدماء:

اهتمّ به فريق من علماء العربية، وبرهنوا على وجوده بشواهد من كلام العرب منهم: الخليل، وابن جني، وابن فارس، والثّعالبي، وصاحب الجُمهرة، وصاحب الصّحاح، وغيرهم، غير أن إمام القائلين به هو ابن فارس فإليه يُنسب، كونه فصلّ فيه، وانفرد بآراء عن غيره، وقد ذكره في مؤلفه معجم المقاييس، وعقد له بابا في مؤلفه الصّاحبيّ، سمّاه باب النّحت، وقال أنه ضربٌ من الاختصار، كانت العرب تستعمله، حيث تنحت من كلمتين كلمة واحدة، فقولنا: رجل عبشميّ منسوب إلى اسمين: هما عبد شمس، ورأى أن أكثر الكلمات الزّائدة على ثلاثة أحرف منحوتة، مثل (ضبطر) للرّجل الشّدديد، و(الصّلد) من الصّلد، والصّدم¹، ويكون النّحت في تلك العبارات، والكلمات التي تجري مجرى المثل، والتي يكثر استعمالها في المواقف الكلامية.

ونقل السيوطي كثيرا من الأمثلة عن علماء العربية الذين تكلموا عن النّحت، فذكر أن أبا علي الظّهير الفارسيّ العمانيّ قد ألف فيه كتابا سمّاه: (تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب)، كما أشار إليه ابن السّكيت في إصلاح المنطق فقال: أكثر من البسملة؛ أي أكثر من قول (بسم الله)، ومن الهليلة؛ أي من (لا إله إلا الله)، ومن الحوقلة؛ أي من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومن الحمدلة؛ أي من الحمد لله، وأشار أيضا إلى أمثلة كثيرة جاءت في الصّحاح، وفي الجُمهرة، كما بيّن أن أبا حيّان في شرحه قال بعدم اطّراد، أي بعدم قياسية النّحت، وإنما يُقال منه ما قالت العرب، والمحفوظ: عبشميّ من عبد شمس، وعقبسيّ، من عبد القيس، وهلم جرا.²، والحقيقة أن علماء العربية لم يتعرضوا للنّحت في باب الاشتقاق، وإنما خصّوه بباب مستقلّ، سوى ما نجده في إشارات ابن جني حين أرجع الكلمات من قبيل: بسملت وحولقت، وهللت، إلى الاشتقاق من الأصوات³، كما نجد من بين هؤلاء من جعله قياسيا مثل ابن فارس، وابن مالك في التّسهيل، بينما جعله أكثرهم سماعيا غير مطّرد، مثل أبو حيّان.

¹ ينظر: ابن فارس: الصّاحبيّ في فقه اللّغة، تحقيق: عمر فاروق الطّباع، دار المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص 209_210

² ينظر: السيوطي: المزهر في علوم العربية وأنواعها، ص 482_483_484_485

³ ينظر: ابن جني: سرّ صناعة الإعراب، ص 232

2.4.1.2.4. النّحت عند إبراهيم أنيس:

حين عرض أنيس لهذه المسألة ذكر أن سبب قول بعض القدماء بسماعية النّحت، هو عدم وجود أمثلة كافية للقول بقياسيته، وعدم ثبوته وفق نظام مطّرد، " فحين نستعرض الشّواهد الصحيحة المروية عن العرب في النّحت لا نكاد نلاحظ نظاما محددًا نشعر معه بما يجب الاحتفاظ به من حروف، وما يمكن الاستغناء عنه، وليس يشترك في تلك الأمثلة سوى أنّها في الكثرة الغالبة منها تتخذ صورة الفعل، أو المصدر، وأن الكلمة المنحوتة في غالب الأحيان رباعية الأصل.¹ وقد استعرض كثيرا من الأمثلة جاءت في كتب المتقدمين من علماء العربية رباعية الأصل، وهي منحوتة من كلمتين، أو أكثر: مثل (جعفل) من جُعِلت فداك، و(بسمل)، من بسم الله الرحمن الرحيم. ومنها: خماسية الأصل، أو أكثر مثل (عبشمي)، و(عبدلي)، و(حضرمي)، كما أشار إلى أن العرب اشتقت أفعالا من الكلمات المنسوبة، فقالوا: (تحضرم)، أي انتسب إلى حضرموت، و(تعبشم)، أي انتسب إلى عبد شمس.²

ووقف إبراهيم أنيس، وآخرون، موقفا معتدلا من ظاهرة النّحت، وأكدوا أنه ضروريّ أحيانا في مساعدتنا على تنمية الألفاظ في اللّغة، لذلك، فلا بأس من اللّجوء إليه حين تدعو الحاجة الملحة، ولا سيما حين يجري على نسق من الأمثلة القديمة، فلا بأس أن يُقال (درعمي) نسبة إلى دار العلوم، و(أنفمي) للصّوت الذي يتخذ مجراه من الأنف، والفم³، وقرّر الجمع اللّغوي اعتماد النّحت في حال الضّرورة أيضا، آخذا برأي أعضائه.

وقد عقد أنيس مقارنة بين النّحت في العربية، وما يُسمى بـ: **Hapology** عند الأوروبيين فذكر أن هذا الاصطلاح عند الغربيين يعني: "حذف بعض الأصوات من الكلمة اختصارا لبنيتها، وتيسيرا للنطق بها واعتبروا هذا مثلا عاما في تطور البنية للكلمات.⁴ وذكر أن المقارنة التي قاموا بها، بين النّصوص التاريخية، وجدوا أن بنية الكلمات تتطور نحو الاختصار، والاختزال، بمعنى أن اللّغات في أقدم صورها كانت تحتوي على كلمات طويلة، ومتعددة المقاطع، ثم تطورت إلى كلمات ذات مقاطع أقل نتيجة ميل الإنسان إلى

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص 87

² ينظر: المرجع نفسه، ص 87_88_89

³ المرجع نفسه، ص 91

⁴ المرجع نفسه، ص 91

التّسهيل، وبذل جهد أقل في النّطق، وهذا الرّأي تدعمه الدّراسات الصّوتية الحديثة التي بيّنت أن الأطفال يكتفون بنطق المقطع الأخير من الكلمات الطويلة، وأن الكبار ينجحون إلى نطق المقاطع الأولى فقط، كما

في: cabriolet=cab

Photographe=photo

وبناء عليه يقرّر أن التّحت في العربية ما هو إلا ضرب من الاختزال والاختصار في مقاطع الكلام أيضاً، كما يشير إليه المحدثون، بدليل أن معظم الكلمات من قبيل (اجلود، واحرنجم، وابذعر...)، وهي كلمات طويلة المقاطع تكاد تندثر تماماً في الاستعمال، وقد روت المعاجم بعض الكلمات ذات بنية طويلة يقابلها كلمات تشترك معها في المعنى، وهي ذات بنية قصيرة، وهذا ما يرجّح أن الصّورة الأطول، هي الأصل.¹

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 93_94

5. أبواب الفعل الثلاثي والميزان الصّرفي:

1.1.5. أبواب الثلاثي الصّحيح عند علماء العربية:

ذكر النّحاة أن لأبواب الفعل الثلاثي ستة أوجه على الصّحيح، وذكر ابن جني في باب تداخل اللّغات ثلاثة أوجه أخرى، عدّها غير مطّردة وجاءت نتيجة تداخل اللّهجات، _ كما سيأتي بيان ذلك _ (وسنقتصر في هذا الباب على أمثلة من الأفعال الصّحيحة لا المعتلّة، لأن هذه الأخيرة لها أحكام وضوابط خاصة)، والأوجه المطّردة ستة يمثّلها الجدول الآتي:

الماضي	المضارع	مثال
فَعَلَ	يفْعَل	إذا كانت اللّام أو العين من حروف الخلق، مثل: ذهب _ يذهب
فَعَلَ	يفْعِل	ضَرَبَ _ يضْرِب
فَعَلَ	يفْعُل	كَتَبَ _ يَكْتُب
فَعِلَ	يفْعَل	سَمِعَ _ يَسْمَع
فَعَلَ	يفْعِل	فَرِحَ _ يَفْرَح
فَعُلَ	يفْعُل	كُرِمَ _ يَكْرُم

ويمتنع عند الصرفيين ثلاثة أوزان هي: (فَعِلَ يَفْعُل)، و(فَعُلَ يَفْعِل)، و(فَعُلَ يَفْعَل إذا لم تكن عينه من حروف الخلق، أي العين والهاء، والحاء)، وقد عرض لها ابن جني في (الخصائص)، وعدّها شاذة جاءت نتيجة ترْكَب اللّغات، وتداخلها، يقول: "ألا تراهـم ذكروا في الشّدوذ ما جاء على فَعِلَ يَفْعُل نحو نَعِمَ يَنْعُم، وِدِمَت تدوم، ومِتّ تموت، وقالوا أيضا فيما جاء من فَعَلَ يَفْعَل، وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا نحو: رَكَنَ يَرْكُن، وَقَنَطَ يَقْنَط (...)، واعلم أن أكثر ذلك، وعامّته، إنما هو لغات تداخلت، فترْكَبت (...)، هكذا ينبغي أن يُعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب."¹

¹ ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 374_375

وذكر ابن جني أن الأبواب الأخرى _ غير هذه الثلاثة _ مما يجب فيها مخالفة صيغة الماضي للمضارع، لأنه الغرض من هذا المخالفة التعبير عن الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال يُخالف صاحبه، قال: "وإنما دخلت يفعل في باب فعل على يفعل، من حيث كانت كل من الكسرة، والضمة مخالفة للفتحة، ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع لعين حركة الماضي، ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذلك إليها، فقالوا: قتل يقتل، ودخل يدخل، وخرج يخرج." ¹

وبرّر ابن جني ورود باب (فعل يفعل)، من حيث كونه لازماً غير متعد، وأغلب باب (فعل، وفعل) متعد، فلمخالفة الأول للثاني، والثالث من حيث التعدية، واللزوم، خولف بينهما وبينه، فضمت عينه في الماضي، والمضارع، وخالفوا بين حركتي عيني الثاني (فعل يفعل، أو يفعل)، والثالث (فعل يفعل، أو يفعل). ²

2.1.5. مآخذ المحدثين على القدماء في هذا الباب:

يرى إبراهيم أنيس أن هذه الأبواب عُولجت علاجاً مضطرباً، بسبب المنهج المعياري الذي اعتمده النحاة، ووضع القواعد بناء على مصادر لغوية متعدّدة، فرفضوا بذلك الأبواب الثلاثة السابقة، كونها لم ترد عن العرب، غير أنهم لما وجدوا أمثلة من قبيل: نَعِمَ ينعم، فسّر ذلك بأنه من تداخل اللهجات، وأبرز مآخذ إبراهيم أنيس في هذا الباب: ³

_ إنكاره لما ذهب إليه ابن جني في باب (فعل يفعل)، إذ يرى أن ما تعلّل به أمر بعيد الاحتمال، لأنه لم يذكر الدوافع التي قد تؤدي إلى مثل هذا التداخل، ولا كيف اقتصر التداخل على فعلين، أو ثلاثة من جملة الأفعال التي تجاوزت ثلاثة آلاف حسب ما أوردته المعاجم، فكيف يُفترض أن لهجة من اللهجات تغير طريقة النطق بالماضي دون المضارع، أو المضارع فقط دون الماضي، وذلك لأن الذي يُستعار هو الكلمات لا الأوزان، وكان تركيز ابن جني في تفسيره هذا على الصناعة، مما أعيا القدماء تعليله في ضوء المقاييس التي وضعوها.

¹ ابن جني: الخصائص، ج1، ص379

² المصدر نفسه، ج1، ص378

³ ينظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص31_32. في اللهجات العربية، ص125_126

ويرى أنه قد يكون مقصد ابن جني بتداخل اللّغات هو: استعارة اللّهجات من بعضها، وهو أمر تقرّره الدّراسات اللّغوية الحديثة، فقد يتصادف أن نجد في لهجة من اللّهجات فعلاً، أو فعلين، لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى مثل: (نَعِمَ يَنعَم)، و(فَضِلَ يَفْضُل)، (قَنَطَ يَقْنَطُ)، وفي هذه الحال يجب أن تعلل: "مثل هذه الأفعال بأن الماضي، أو المضارع غريب على هذه اللّهجة، وأنه على هذه الصّورة مُستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف معينة خاصّة به، وإن صح هذا التفسير كان مثل هذا الوزن من شواذ اللّهجات، ولا تكون الشّواذ باباً من أبواب الفعل في أي لهجة، وإنما هي ظواهر نلاحظها، ونسجلها ثم نحاول البحث عن ظروفها الخاصّة".¹ وهذا الرّأي لإبراهيم أنيس يدل على مرجعيته البنوية الوصفية، التي ترى أن الظواهر اللّغوية غير الشائعة لا تُوضع لها القاعدة، وإنما تُلاحظ، وتُسجل ثم يُنظر في ظروفها التي أوجدتها.

أما عن الأبواب الستة الأخرى التي ذكرها الصّرفيون وعدّوها مطّردة، فيرى أنيس أنها هي الأخرى لا تكاد تخضع لقاعدة واحدة، ولا يمكن أن تُنسب إلى اللّغة التّمودجية الموحدة، لأن الرّواة أخذوها من مصادر متعدّدة (لهجات مختلفة)، وكان لكل لهجة منها قاعدة خاصّة في اشتقاقها المضارع من الماضي، كقولهم: (فَقَّه)، والكسر للّهجة كلاب، أي (فَقَّه)، وبسبب هذا الغموض في قواعد الاشتقاق بين الماضي، والمضارع اتّجه النّحاة إلى القول بسماعية الأبواب الثّلاثية، لا قياسيتها، بمعنى أنها لا تخضع لقواعد مطّردة، وهذا القول رفضه إبراهيم أنيس، لأن الواجب في كلّ اللّغات هو اطراد قواعدها، وندرة الشّاذ، "ولعمري كيف تصور القدماء أن لغة منسجمة مطّردة كاللّغة العربية يمكن أن تتضمن كل هذه الأبواب في اشتقاق المضارع من الماضي الثّلاثي، في حين يرون أن كل الصّيغ الأخرى تلتزم حالة واحدة مطّردة، في كل المواضع"²، فكان الواجب -والحال هذه- أن نعيد النّظر في أمثلة هذه الأفعال، وتصنيفها، وتبويبها، حتى نخرج بنتائج دقيقة تنزّه العربية عن هذا الاضطراب.³

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص 47

² إبراهيم أنيس: في اللّهجات العربية، ص 127

³ ينظر: المرجع السّابق، ص 48

3.1.5. علاج أبواب الثلاثي الصّحيح عند إبراهيم أنيس:

قامت معالجته لهذا الباب على ثلاثة دعائم هي:

— إحصاء الأفعال التي وردت بصيغتي الماضي، والمضارع، في القرآن الكريم، والقاموس المحيط للفيروز أبادي.

— النّظر إلى هذه الأفعال وفق معايير ثلاثة هي **المغايرة، وتقسيم الأفعال** من حيث الوظيفة إلى اختيارية وإجبارية، وكذا **إيثار الحروف للحركات**.

— عدُّ الأفعال الخارجة عن الاستعمال الشّائع، نتيجة لعوامل ثلاثة هي: استعارة اللّهجّات من بعضها، أو نتيجة للقياس الخاطيء، أو المبالغة في المعنى.

يرى إبراهيم أنيس أن معالجة هذه الأبواب، يقتضي النّظر إليها على أنّها لا تنتمي للهِجّة موحدة، بل هي مزيج من لهجات، ولما تعدّد البحث في كل اللّهجّات بغية الوصول إلى طريقة اشتقاق كل لهجة، أو قبيلة للمضارع من الماضي، يرى أنيس أن السّبيل الأمثل هو جمع، وتنظيم وتبويب الأمثلة من القرآن الكريم وقراءاته، لأنه نُقل إلينا مشافهة، ولأنه يمثل اللّغة التّمودجية الموحدة، وأما ما ورد في المعاجم، والنّصوص الأدبية من الأفعال الثّلاثية جاءت مكتوبة، لذلك لا يمكن أن تكون دليلاً قوياً، نجزم به صحّة ما ذهب إليه الصّرفيّون القدماء.¹

وتناول إبراهيم أنيس هذه القضية وفق أسس تقرّرها الدّراسات اللّغوية الحديثة هي: **المغايرة، وظيفة الفعل في الكلام، وأثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات، (وهذه الأسس أدركها نحائنا الأوائل (التدليل))، وعمل أنيس على إحصاء الأفعال الثّلاثية الصّحيحة المستعملة في الماضي، والمضارع، الموجودة في القرآن الكريم، وكذا في القاموس المحيط للفيروز أبادي، ثم أخضعها للأسس المذكورة سلفاً، وفيما يلي توضيح لهذه الأسس باختصار:**²

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص48

² ينظر: المرجع نفسه، ص49_50_51. في اللّهجّات العربية، ص130_131

__المغايرة، فقد تنبّه إليها علماء العربية أمثال ابن جني، والأسترباذي، وغيرهما، كما مرّ ذكر ذلك، وهذا الذي قرّرتَه القوانين الصّوتية، كما يقول إبراهيم أنيس، لأن كُلاً من الضّمة، والكسرة في العُرف الحديث تُعد أصواتاً ضيّقة بالنّسبة للفتحة، التي تُعد صوتاً متّسعا، فناسب وضع اللّسان حين النّطق بالحرف الحلقّي وضعه مع الفتحة.

__تقسيم الأفعال إلى قسمين بحسب الوظيفة في الكلام:¹

الأفعال الاختيارية (Voluntary)، مثل: (ذهب)، (جلس).

الأفعال الإجبارية، وهي: التي لا اختيار لنا فيها، مثل (كُبر)، (ضعف)

وزعم إبراهيم أنيس أن لكل نوع صيغة خاصّة في الماضي، حيث يُؤثر أحدهما حركة، ويؤثر الآخر حركة غيرها، وعليه يختلف اشتقاق المضارع من الماضي في هذه الأنواع، وقد برّر به ابن جني وقوع مثل هذه الأفعال (كُبر، وضعف) في اللّغة، حين قال أن باب: **فَعَلَ يَفْعُلُ**، أفعاله لازمة، لذلك ضمّوا عينه في الماضي، والمضارع، لكي يُفرّق بينه، وبين ما كان متعدّيا في الغالب، وهو باب: (فَعَلَ يَفْعِلُ يَفْعُلُ).

__ **إيثار الحروف لحركات معينة:** تشترك فيه اللّغات السّامية عموماً، وقد التفت إليه الصّرفيّون القدماء أيضاً، ومضمونه أن حروف الحلق تُؤثر حركة الفتحة عن غيرها، وهذا الذي أكّدته التجارب الحديثة، فالحروف الحلقية تناسب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع موضع اللّسان مع الفتحة*، كما نجد بعض الحروف الأخرى تؤثر حركة الفتحة عادة، وهي حروف التّفخيم في صيغة (استفعل)، حينما تكون لاما، أو عينا، لهذه الصيغة، في حين تؤثر الحروف غير المفخّمة من هذه الصّيغة، حركة الكسرة عندما تكون آخراً، أو قبل الآخر، واستلهم هذا الرّأي من بعض اللّهجات الحديثة، منها اللّهجة القاهرية.

ويرى أن قراءة الكسائي تُعد دليلاً آخر على هذا الأساس، حيث تؤثر حركة الكسر مع الحروف المستفلة، عندما تكون واقعة قبل تاء التّأنيث، وتؤثر الفتحة مع حروف الاستعلاء (ط، ظ، ض، ص، ق، غ، خ)،

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص52

* تُعد الفتحة صوتاً متّسعا، وموضع اللّسان حال النطق بما يبلغ أقصى ما يصل إليه من هبوط إلى قاع الفم، والفراغ بينهما يكون أوسع ما يمكن في هذا الموضع.

وهذا ما نجده أيضا في بعض اللّهجات الحديثة كلهجة فلسطين مثلا، تنطق الصّوت المستفل الذي قبل تاء التأنيث ممالا نحو الكسرة (حلوه، جميلة)، وينطقونه بالفتحة المفخّمة، إذا كان مستعليا (بطّة، خوخة).¹

قام إبراهيم أنيس على ضوء هذه الأسس دراسة الأفعال الثلاثية الصحيحة التي وردت في القرآن الكريم، وفي القاموس المحيط، والتي وردت بصيغتي الماضي والمضارع، وبيّن من خلالها (الأسس) أنه بالإمكان دراسة بنية الكلمة ومعرفة المطرّد منها من غير المطرّد (لهجة معينة).

ذكر إبراهيم أنيس أن هذه الأفعال لا تتجاوز 134 فعلا في القرآن الكريم، ولا نجد منها باب (فعل يفعل)، ولا باب (فعل يفعل) إلا كلمتين هما: كَبُرَ يَكْبُرُ، وبَصُرَ يَبْصُرُ^{**}، أما بقية الصّيغ فلا تخرج على وجهين في الماضي هما: (فعل) وهي تمثّل الصّيغة الأكثر شيوعا بنسبة 107 فعلا، أما الوجه الثاني، فهي: صيغة (فعل) ومثلتها حوالي 24 فعلا، وقد توصّل إلى نتائج أبرزها:²

— القاعدة التي خضعت لها القراءة القرآنية في اشتقاق المضارع من الماضي هي المغايرة، فصيغة فعل يقابلها إما (يفعل)، أو (يفعل)، وأما صيغة فعل فيقابلها في المضارع (يفعل) مطلقا.

— أما الأفعال التي جاءت مفتوحة العين في الماضي، والمضارع؛ أي (فعل يفعل)، فلامها، أو عينها من أحرف الحلق التي تؤثر الفتحة، وقد اطّردت هذه القاعدة فيما عدا بعض الأفعال مثل: (نكح ينكح)، (رجع يرجع)، (زعم يزعم)، وفي مقابل ذلك وُجد فعل مفتوح العين في الماضي، والمضارع، وليس فيه حرف من حروف الحلق، ولم يخضع لقانون المغايرة، وهو (فَنَطَ يَقْنَطُ)، وعليه تستدعي هذه الأفعال النّظر إلى سر خروجها عن القاعدة، والظروف الخاصة بها، ورأى أن الرّاجح، هو انتماؤها إلى لهجة أخرى غير اللّهجة القرشية (النّمودجية).

— أما عدد الأفعال الثلاثية الصّحيحة في القاموس المحيط فتتجاوز 1820 فعلا من بينها 1372 ماضيا مفتوح العين، ينتمي للأفعال الاختيارية، جاء منها المضارع وفقا لقانون المغايرة، ومنها حوالي 506 فعلا

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 53

^{**} جاء ذلك في قوله تعالى في سورة الكهف: " مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا " [الكهف: 05]، وقال تعالى: وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ " [القصص: 11].

² ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 52_53، في اللهجات العربية، ص 135

يدخل ضمن باب إثثار الحركات؛ أي جاءت عين الفعل مفتوحة في الماضي، والمضارع؛ لأن عينها، أو لامها من أحرف الحلق، واشتمل المعجم على ما يقارب 398 فعلا إجباريا، كلها من باب (فَرِحَ)، والمغايرة فيها واضحة ومطرّدة، ماعدا بعض الأفعال التي وردت مضمومة العين في الماضي مفتوحة في المضارع (فَعَلَ يفعل)، وهو باب أباه الصّرفيون، ويرى إبراهيم أنيس أن هذه الأفعال يمكن أن نعدّها لهجة من اللّهجات، بدليل وجودها في اللّهجات الحديثة في أفعال من قبيل (خَلَصَ يَخْلَصُ).¹

ثم قدّم تفسيرا لتلك الأفعال التي وردت على صيغة (كُرِمَ)، مخالفة للاستعمال المألوف، ولا يخضع لقانون المغايرة، ولا لقانون إثثار الحركات، ولا نظير له في اللّغات السّامية، ولا يقع في اللّهجات الحديثة إلا نادرا، وورد فيه: إعلان فقط في القرآن الكريم، هما: (كَبُرَ، بَصُرَ)، وورد منها في القاموس نحو 20 فعلا واضح المعنى، مثل: جرؤ، صُعب، زُمْتُ، صُرِحَ، غُزِرَ، جُبِنَ، غُزِرَ، فُحِشَ، ولا يكون لمثل هذا العدد القليل طريقة في اشتقاق المضارع من الماضي، ورأى أن مردّ هذه الأفعال قد يكون نتيجة لعاملين، عامل المبالغة، وعامل القياس الخاطي، وقد أورد النّحاة إمكانية تحويل (فَعَلَ)، إلى (فَعُلَ) حين يُراد الدّلالة على معنى الغريزة، أو التّعجب، فلا يدلّ بذلك على الحدث، وبناء على رأي النّحاة، قرّر إبراهيم أنيس أن الأفعال التي جاءت على وزن (فَعُلَ يفعل)، كانت عينها مفتوحة في الماضي، ثم لقصد المبالغة في المعاني حُوّلت إلى صيغة أخرى بضم العين.²

ويضع احتمالا آخر، وهو أن تلك الأفعال تحوّلت صيغتها نتيجة ما تقع فيه الأجيال الناشئة من أخطاء في القياس، فيشيع ذلك الخطأ، ويترسّخ بانتقاله جيلا بعد جيل حتى يجري على الألسن، ويصير بمثابة الصّحيح، إلى أن أتى جمّاع اللّغة، ودوّنوا ذلك، دون علم بهذا الانتقال.

وبناء على تفسير إبراهيم أنيس، ودراسته الإحصائية للأفعال الصّحيحة، نجده لم يخرج عما قاله النّحاة في الأغلب الأعم، سوى أنه أعاد صياغة ما قالوه بأسلوب آخر، يقوم على معايير حديثة، وهي معايير لم تكن غائبة عن أذهان النّحاة.

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 54_55

² المرجع نفسه

ولكمال بشر رأي آخر في هذا الباب، إذ يعتقد أن الصّواب إخراجُه من مباحث علم الصّرف، وإلحاقه بباب متن اللّغة، لأنّها لا تفيد معاني صرفية تخدم الجملة، بقدر ما تُفيد معرفتها ألفاظ اللّغة، ونطقها بطريقة صحيحة، ومعرفة دلالتها المعجميّة، فمضارع ضرب لا تتغير وظيفته في التّركيب سواء كُسرت عينه (يضرب) أم ضُمّت (يضرب)، بيد أن قيمته النّطقية، والمعجمية، تتغير إن غيرنا وزنه المنصوص عليه، ومعرفة طريقة النّطق، والدّلالة المعجمية، لا تدخل ضمن مباحث الصّرف، وإنّما تدخل ضمن متن اللّغة، والمعجمات¹، لكن ههنا سؤال يمكن أن يُطرح على تَمّام حسّان، وهو: أليس المعجم قد سرد تعريفًا للكلمة يعرفها بها من جميع جوانبها؟.

2.5. والميزان الصّرفي والأفعال المعتلّة:

أكثر الكلمات في اللّغة العربية، تتكون من ثلاثة أحرف أصلية (الجزر)، لذلك قام الصّرفيون بوضع ميزان لها يقابل كل حرف منها أحد أحرف الميزان الثلاثة (ف ع ل)، فإذا كانت الكلمة رباعية أضفنا لامًا أخرى للميزان (فعلل)، وإذا كانت خماسية يضاف للميزان لامين ليصير (فعللل)، وغيرها من التّغييرات التي تطرأ على الكلمة الموزونة (كالخذف، والزيادة)، يتبعها تغير في الميزان، ولكل حال مما ذكرنا ضابط وحكم خاص.

وقد صيغ هذا الميزان لبيان الوزن المشترك بين الكلمات، من قبيل: ضرب، ونصر، وخرج، وليس هو ذاته الهيئة المشتركة بينها، لأنّه لا ارتباط بين الفاء والعين واللام، وبين حروف الكلمات السّابقة، أي أن (فعل) يقع محلّ الهيئة المشتركة بين تلك الكلمات، بخلاف هذه الكلمات التي لم تصغ لتلك الهيئة، وإنّما صيغت لمعان معلومة.²

لذلك يُعد الميزان الصّرفي ركنا رئيسا في الدّرس الصّرفي العربي، حيث يقوم بتجريد التّغييرات الطارئة على بنية الكلمة، وبيان الجوانب الصّرفية المختلفة منها، وبيان ما هو أصليّ، وما هو زائد في بنية الكلمة، أي أنه "يبين تغييرات الاشتقاق إذ يقدم التّمط الذي تُصاغ عليه مختلف المشتقات، ومن ذلك بيان الأوزان التي

¹ كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص450

² ينظر: رضي الدين الأستريادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1982، القسم1،

ج1، ص12_13

تكون عليها الأفعال ماضية، ومضارعة، وأمرًا، والمشتقات عاملة وغير عاملة، كما يقوم على طائفة من تغييرات التصرف لا الاشتقاق، كما في صيغ جموع التّكسير، وبناء الفعل للمجهول والمعلوم، ولا يخفى أن الجمع يُعد وجهًا تصنيفيًا للاسم كما أن الفعل على وجهين بحسب بنائه للمعلوم والبناء للمجهول.¹

وقد انفرد الدّرس اللّغوي العربي بهذه الخاصية، فلم تشاركهم فيه أمة من الأمم، وهو عمل يُعد تحديًا للعقلية الغربية التي لم تعهد مثل هذا التّجريد، وشهد لذلك أحد الدّارسين الغرب، حين ذكر أن الوصف الصّرفي للعربية كما وضعه سيبويه بقي منذ ذلك الحين، إذ يقوم على وصف الوحدات المعجمية الثلاثية غالبًا للأفعال، وأثبت أنها تمثل أساس مجموعة كبيرة من صيغ الاشتقاق والتّصريف، وهو مفهوم صرفي ذو مستوى تجريدي عالٍ.²

وما يهتمّنا في هذا الباب، هو وزن بعض الأفعال المعتلّة، التي يرى الوصفيون أن النّحاة ربطوها بأصل مقدّر، وفسروها تفسيرًا يقوم على التّأويل والافتراض، من ذلك جعلهم (قَوْلَ) أصلاً لـ(قَالَ)، و(بَيْعَ) أصلاً لـ(بَاعَ)، وهذا التّفسير جاء نتيجة اعتماد المعيارية في وضع القواعد، حيث جرّتهم إلى البحث عن الأصل المقدر لألفاظ لم توافق الميزان، فوزنَ قَالَ حسب تقدير الأوائل "فَعَلَ" من باب "نَصَرَ"، على الرّغم من أن بنية الفعلين مختلفة، وتعاملوا مع حرف العلة في (قَالَ)، برّدّه إلى أصل مفترض حتى يستقيم مع الوزن، أو المعيار الموضوع، فجعلوا المعتلّ بمنزلة الصّحيح، وعلّلوا ذلك بما يُسمى الإعلال بالحذف والتّقل، والقلب.³

وهذا افتراض غير مقبول حسب ما يقرّره الوصفيون؛ لأنه لم يُسمع عن عربي قط نطقه بلفظ (قَوْلَ)، ولا بلفظ (قُؤْلَ) في الأمر؛ في أي زمن من الأزمنة، ولا في أي لهجة من اللهجات، كما لم تذكر المصادر ورود مثل: (لم يقولَ)، و(لم يبيعَ)، وما جاء على وزن افتعل، كاستبر، واضترّب، وما جرى مجراها، وهذا ما أكّده ابن جني حين ذكر أنه من الوهم اعتقاد أن العرب نطقت في فترة ما لفظ (قَوَمَ) بدل قَامَ، و(بَيْعَ) بدل بَاعَ، و(خَوَفَ) بدل خَافَ، و(نَوَمَ) بدل نَامَ، و(شَدَدَ) بدل شَدَّ، وهلم جرا، بل إن العرب نطقت بألفاظ قَالَ، وَبَاعَ، وَنَامَ، وَخَافَ بادئ الأمر، ويضيف أن معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء محيي

¹ محمد عبد العزيز عبد الدائم، نظرية الصّرف العربي دراسة في قضية المنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 21، الرسالة: 158، 2001، ص 48.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 47.

³ ينظر: كمال بشر: التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص 477.

الصّحيح ولم يُعل، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا؛ أي على هيئة قولٍ وبَيَع، ليدخل بذلك في باب (نَصَرَ)، وما كان على صورتها.¹

ويعتقد كمال بشر إمكانية وقوع مثل هذا التّطوّر قديماً، منكرًا على ابن جني ما ذهب إليه، حيث قدّم أمثلة كثيرة منها: وجود بقايا هذا الأصل في الفعلين: أطول، وأستحوذ، ومنها الأسماء نحو: هيف، وهور، ومنها لهجة تميم التي كانت تنطق بالتّصحیح، لا بالإعلال فتقول: مصوون، مبيوع، مديون، وهلم جرا، ومن هنا لا حاجة لنا - كما يقول بشر - بإقرار ما ذهب إليه الصّرفيون من افتراض أصل مقدّر، بل هو حقيقة مقرّرة يُفسّرها الجانب التّاريخي²، لكن تقدير النّحاة إنّما هو نتيجة لقياس أو إلحاق النّظائر بعضها ببعض، وليس هذا فحسب، بل سبقه استقراء واسع للغات العرب، وللقراءات القرآنية، وما ينتج عنه من ضبط للتّغيرات.

1.2.5. التّفريق بين الصّيغة، والميزان عند تَمَام حَسّان:

قد يُستعمل مصطلحا الصّيغة، والميزان، كما لو كانا شيئاً واحداً، وليس الأمر كذلك، كما يقول تَمَام حَسّان، لأنّ بينهما فروقا جوهرية، لا بد من مراعاتها، إذ أن أهم ما يميز الصّيغة ما يلي:³

— الصّيغة مبنى فرعيّ لمباني التّقسيم الثّلاثة الاسم، والفعل، والصفة، فالاسم تنضوي تحته صيغ كثيرة، سواء كان مجرداً أم مزيداً، والفعل تدرج ضمنه صيغ كثيرة (الثلاثي والرّباعي المجردين، والمزيدين)، والصفة وتشتمل أيضاً على صيغ عديدة (فاعل، مفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة..)، وكل قسم من هذه الأقسام يختلف عن الآخر في صيغه الشكليّة، كما تحمل كل صيغة معنى صرفياً.

— تُعد الصّيغة جزءاً من التّحليل الصّرفي، وهي تلخيص شكليّ لعلامات غير معدودة، أي أن صيغة فَعَلَ مثلاً تلخيص شكليّ لأفعال (علامات) من قبيل: ضَرَبَ، خَرَجَ، دَخَلَ، وَهَبَ، وهلم جرا، وكذا صيغة اسم الفاعل (فاعل)، تلخص عدداً كبيراً من الكلمات نحو: ذاهب، عادل، ساجد، وما جرى مجراها، وينطبق الأمر على بقية الصيغ.

¹ ينظر: ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 257

² ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 450

³ تَمَام حَسّان: العربية معناها ومبناها، ص 143

— الصيغة ثابتة لا تتغير شكلاً، وهي تمثل مبنى صرفياً، أما الميزان الصّرفي فهو مبنى صوتي، يراعي التّغيير الطارئ على الكلمة نتيجة ما يدخلها من إعلال وإبدال، ونقل وحذف، وبناء عليه فقد تتفق الصيغة مع الميزان أحياناً، وقد يختلفان، خاصة مع الأفعال المعتلة حين يطرأ عليها تغيير نتيجة العوامل المذكورة، وضروري أن نسوق بعض الأمثلة التوضيحية بين هذين العنصرين:

تتفق الصيغة والميزان في الماضي من: (وقى)، و(وعى)، و(وفى)، وما كان على نحوها، وصيغة هذه الأفعال (فَعَلَ)، وميزانها (فَعَلَ) أيضاً، أما في المضارع، والأمر منها (يقي والأمر ق، يعي والأمر ع)، فيتغير الميزان ولا تتغير الصيغة، فيصير ميزانها، (يعل) في المضارع، و(ع) في الأمر.

وذهب تمام حسان إلى أن علماء العربية ذكروا أن (قال) تنتمي إلى صيغة (فَعَلَ)، وهي على وزنها، وهو بذلك إقرار بوحدة الصيغة ووحدة الميزان، وجعل الصّحيح بمنزلة المعتل، وقد غابت عن أذهانهم الفروق الكامنة بين شكل الصيغة وشكل المثال، فكان لازماً والحال هذه أن "نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصّرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصّورة الصّوتية النّهائية، التي آل إليها المثال (...)، ومن هنا اقترح أن التّحليل الصّرفي كما راعى النّقل، والحذف في الميزان، ينبغي له أن يُراعي الإعلال والإبدال أيضاً.¹، وانتهى أيضاً إلى أن استخار وزنها (استفال)، وأقام وزنها (أفال)، وقال وزنها (فال).

ويرى كمال بشر أن الذي دفع علماء العربية لمثل هذا التّأويل، اعتمادهم مبدأ أحادية النّظام، أي أن تُخضع الظواهر اللّغوية المتفقة في شيء، والمختلفة في شيء أو أشياء أخرى تحت قاعدة واحدة²، والسبب في هذا المسلك هو وجود نصوص تخالف القاعدة الموضوعية، كما ذكرنا سلفاً، وبناء عليه لا بد من ردّ أي صيغة خالفت القاعدة إلى أصل مفترض، وتكييفها مع القاعدة المعيارية التي وُضعت، وإدراجها ضمن نظام واحد مع أفعال أخرى.

¹تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص145.

²ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص476

وينادي الوصفيون بضرورة تقرير الواقع اللّغوي كما هو، دون تأويل وبحث عن الأصل، وبناء عليه: "تقاس الكلمة على ما هي عليه فعلاً، بعد التّحريك أو حذف أو زيادة، أو تغيير أو ما إلى ذلك، فإن قلت ذهب فوزنُها فَعَلٌ، وإن قلت صَمَّ فوزنُها فَالٌ، وإن قلت دَاعٍ فوزنُها فاعٍ، وإن قلت مَرَّ فوزنُها فَعْلٌ؛ لأن تلفّظها مَرَّرَ، وإن قلت عدة فوزنُها علة، فإن زدت حرفاً في الكلمة زدت مثله في الوزن، وفي المكان نفسه، نحو كَبَّرَ (فَعَّل)، واكتحل افتعل (...)، وإن قلت رمى فوزنُها فعى لا فَعَلَ بسبب قلب الياء ذات الطبيعة الإنزلاقية فتحة طويلة هي الألف المقصورة..."¹، ولكن السؤال الذي يُطرح ههنا، إذا قلنا أن قال وزنُها فال، ورمى وزنُها فعى، فما فائدة الميزان، أليس الميزان موضحاً ومبيناً لما يطرأ على الكلمة من تغيّرات.

وجدير بالذكر أنه من علماء العربية من قرّر الوزن على ما هو كائن، فقالوا أن وزن قال وباع هو (فال)، وهو ما سلكه رضي الدين الأسترباذي الذي نحاً نحو عبد القاهر الجرجاني في جواز الوزن على البديل، أي الحرف المبدل من الحرف الأصلي، فقال أن وزن قال (فال)، ورمى (فعا)، وهلم جرا، كما ذكر أن زنة المبدل من تاء الافتعال يجوز فيه الوزن على البديل أيضاً، فتقول في (اضطرب) وزنُها افطعل، فيعبّر عن كل الزائد المبدل منه، بالمبدل لا بالمبدل منه²، بيد أن نقطة الخلاف بينهما، وبين الوصفيين المحدثين، هو إقرار الأوائل بأن الألف في (قال) بدلٌ عن الواو في (قول)، وهي الأصل، لأن البديل، والمبدل منه كالشيء الواحد، أما المحدثون، فينكرون وجود أصل لهذه الكلمات، ويرون أن ما قدره النّحاة لا يقوم على حقائق واقعية، ولا تاريخية (ليس لها دليل تاريخي، أي لم تستعملها العرب من قبل)، بل هو افتراض لشيء لم يقع أصلاً.

وينبغي الإقرار أن الهدف الذي سعى إليه النّحاة حين بحثوا عن الأصل المقدّر، هو البحث عن "أطراد النظام اللّغوي، فلولا التّأصيل لكانت اللّغة فوضى، وحشداً من الوقائع المفردة، التي لا ترقى إلى مرتبة الظّواهر"³، زد على ذلك أن هذه الثّنائية عادت لتثبت وجودها في البحوث اللّسانية الحديثة، حيث تُعد ركيزة أساسية في الدّرس اللّساني التّوليدي التّحويلي، الذي جاء كرد فعل على المنهج الوصفي، وقد بينت

¹ عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية من منظور وصفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006، ص170.

² رضي الدين الأسترباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، قسم1، ج1، ص18.

³ عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية في مصر، دار الكتاب الجديد، ط1، 2013، ص191.

هذه المدرسة أهمية ثنائية الأصل والفرع، في تفسير الظواهر اللّغوية، وجعلها أكثر انسجاماً، ورأت أن تفسير بعض الصّيغ يتوقف على افتراض أصل لها، خاصّة ما تعلّق بصيغة (افتعل)، فوجود أفعال مثل: (ابتكر)، و(استعمل)، يدلّ على أن الأفعال من قبيل (اصطبر)، كان أصلها (اصتبر)، وتطوّرت نتيجة عامل التّماثل¹.

¹ ينظر: حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد الطّائي، أسئلة اللغة أسئلة اللّسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص67

الفصل الرَّابِع: الدّرس النّحوي من
وجهة نظر اللّسانيين العرب الوصفيين

1. النّقد اللّساني البنوي الوصفي للدّرس النّحوي:

شكّل نقد اللّسانيين الوصفيين للنّحو المرحلة الأولى والأهم في إعادة قراءة التّراث اللّغوي، حيث كان بوابة للولوج منها إلى تطبيق النّظرية الغربية، ومن ثمّ وُضِعَ نظرية لسانية عربية حديثة، أو بعبارة أخرى: "تسويغ مشروعية الخطاب اللّساني من خلال نقد الخطاب النّحوي"¹، وعلى الرّغم من أن هذه المآخذ مسّت مختلف الجوانب اللّغوية (صوتية، صرفية، ونحوية) غير أن الجانب النّحوي حظي بنصيب أوفر من الدّراسة، والنّقد.

وقد أشرنا سلفاً إلى أن المنهج الوصفيّ عند الغربيين أحدث ثورة ضد الدّراسات اللّغوية التّقليدية*، وراها بعيدة عن المنهج العلمي السّليم، حيث اتّسمت بالمعيارية، وقامت قواعدها على التّأويل، والافتراض متأثرة في ذلك بالمنطق العام، والدّراسة العلميّة الموضوعيّة عند أصحاب هذا الاتجاه تتحقّق بوصف اللّغة، من جوانبها المختلفة، كما هي في الواقع محدّدة بزمان، ومكان معينين، دون التّورط في التّعليلات الفلسفيّة التي لا يقرّرها الواقع اللّغويّ، وتؤكد الدّراسة الوصفية أن لكل لغة منطقها، ونظامها الخاصّ يفسّره الاستعمال، ولا يفسّره المنطق العقلي العام، كما تدعو هذه المدرسة إلى دراسة اللّغة كبنية تبدأ بالمستوى الصّوتي، ثم تنتقل إلى المستوى المورفولوجي، ثم إلى المستوى التركيبي، وأخيراً المستوى الدّلالي، مع ضرورة استغلال نتائج كل مستوى لخدمة الآخر، فلا دراسة صرفية دون أصوات، ولا دراسة تركيبية تقوم بمعزل عن الصّرف.

وموقف اللّسانيين العرب الوصفيين لم يختلف عما قرّره اللّسانيون الغربيون في نحوهم التّقليدي كما أسلفنا، فتصور هؤلاء أن النّحو العربي شأنه شأن كل الدّراسات اللّغوية التّقليدية لم يسلم من بعض السّقطات المنهجية التي جعلته نحواً يبتعد عن منطق العربية، فأروا أن:

— علماء العربية تأثّروا بالمنطق الأرسطيّ، وبالفلسفة الإغريقيّة، ويظهر ذلك في تعليلاتهم لقضايا النّحو، وأخذهم بفكرة الأصل والفرع، والقول بفكرة العامل، والإيغال في التّعليل، والقياس، وهلم جرا.

¹ فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث، ص 59

* الدّرس اللّغوي التّقليدي عند أصحاب المنهج الوصفي في أوروبا، يساوي الجهود اللّغوية التي كانت قبل القرن 19 ممثلة في المنهج التاريخي، والمقارن.

— المعيارية، وخلط النّحاة في أخذهم عن اللّهجات، وهذا الصنيع دفعهم إلى خطإ منهجيّ آخر، هو تعقيد القواعد بناء على ذلك التّباين اللّهجي، فظهرت -نتيجة ذلك- الأوجه الإعرابية الكثيرة للحال الواحدة، وظهرت التّأويلات كلّما خالفت النّصوص القاعدة، كما برزت الأحكام غير العلميّة على النّصوص، فوصفت بالشّدوذ، والنّدر، والخطأ، وهلم جرا.

— عدم التّصوّر الواضح لطبيعة العلاقة بين مستويات الدّراسة اللّغوية (الصّوت، والصّرف، والنّحو)، وعدم استغلال نتائج كل مستوى لخدمة المستوى الآخر، وقد سبق أن ذكرنا أهمية مباحث الدّرس الصّوتي في تفسير قضايا الصّرف في الفصل الثّاني، وكذا أهمية الدّرس الصّوتي في تفسير قضايا النّحو في الفصل الأوّل، وضروري أن نعرض لهذه المقولات النّقديّة بشيء من التّفصيل.

1.1. القول بتأثر النّحو العربي بالفلسفة الإغريقية، وبالمنطق الأرسطي*:

ذهب اللّسانيون البنيويون إلى أن أرسطو قد خلط بين الدّراسة اللّغوية، ومنطقه الفلسفيّ، يظهر ذلك حين عبّر عن منطق في قوالب لغوية، وأخضع اللّغة اليونانية له، وجعلها قوانين ثابتة، ثم حاول تعميم منطقته على جميع الأشياء، بما فيه اللّغة الإنسانيّة جمعاء، وهذا ما يرفضه اللّغوي الحديث (أعني المدرسة البنيوية الوصفية تحديداً)، لاعتقادهم أن لكل لغة منطقاً خاصّاً يفسّره الاستعمال، ولا يفسّره المنطق العام (العقلي)، كما أن إخضاع اللّغة للمنطق العقلي يجعلها قوالب ثابتة، وهذا ما يفضي إلى مخالفة طبيعتها الاجتماعيّة التطوّرية، ويرى أصحاب المنهج الوصفي أن الدّراسات اللّغوية التّقليدية عموماً، قد سيطر عليها طابع التّفكير المنطقي الأرسطي، وحاولت السير على خطاه في ربط لغاتهم به، فتارة يُوقّعون في صنيعهم هذا، فيتطابق المنطق واللّغة، وتارة يجانبون التّوفيق، فيصادفون من اللّغة ما يخالف المنطق العام

* تطرق لهذه القضية العديد من الدّارسين المحدثين، وهم في ذلك على فرقتين:

— فريق يثبت التّأثر بالمنطق منذ البداية: يمثل هذا الموقف عدد من المستشرقين من أمثال المستشرق الألماني أدلبار ماركس في مؤلفه: (تاريخ صناعة النّحو عند السريّان)، وتبعه من العرب إبراهيم مذكور، وسلك مسلكهما إبراهيم أنيس، كما سبق ذكر ذلك، وقد تصدّى لهذه الآراء عدد كبير من الباحثين مثل: المستشرق الفرنسي جيرارد تروبو في مقاله: (نشأة النّحو العربي في ضوء كتاب سيبويه)، وعبد الرحمن الحاج صالح في مقال له موسوم ب: (النّحو العربي ومنطق أرسطو)، وفي مؤلفه (منطق العرب في علوم اللّسان)، وكذا عبده الراجحي في مؤلفه: (النّحو العربي والدّرس الحديث)، وعبد القادر المهيري في كتابه: (نظرات في التّراث العربي).

— الفريق الثّاني: ينكر التّأثر في مرحلة النّشأة، ويثبتها في القرن الرابع وما بعده: ويمثل هذا الموقف كثير من الدّارسين، منهم: عبد الرحمن الحاج صالح، عبده الراجحي، عبد القادر المهيري، في مؤلفاتهم المذكورة سلفاً.

(كفكرة الزّمن في النّحو العربي، والممنوع من الصرف..)، ويرى كل من إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وعبد الرحمن أيوب، وكمال بشر، أنه كان للدراسات اللّغوية العربية نصيب من هذا التّفكير الأرسطوطالسي، إذ شهدت بحوث النّحاة ربطاً بين المنطق واللّغة، ويتجلّى ذلك في استنباطاتهم، وأقيستهم، وفي المقولات المنطقية العشرة، وقد أخذ أنيس بهذا الرّأي سالكا مسلك إبراهيم بيومي مذكور مستشهداً بنصوص عديدة من بحوثه، والتي تطرقت إلى قضية تأثر النّحاة بالمنطق الأرسطيّ، وإعجابهم به، وخلص إلى أنّ التّأثر كان واضحاً على المستوى الموضوعيّ والمنهجي¹، وإبراهيم مذكور يقرّر التّأثر منذ البداية، أي منذ نشأة النّحو العربي، لذلك فإنّ تبني أنيس لمقولاته يجعله شريكاً له في هذا الحكم، ولعلّ هذا القول فيه اتهام خطير يقرّ بعدم أصالة منهج النّحاة في دراستهم للّغة، وهذا ما أنكره بشدة كثير من الباحثين كما سيأتي.

أمّا تمام حسان، فقد رأى أنّ أثر المنطق في النّحو تجسّد في المقولات المنطقية، وفي الأقيسة والتّعليلات التي مسّت مختلف المسائل النّحوية، وما يساير ذلك من تقسيمات لغوية، ومهم أن نورد بعض هذه المقولات التي يرى تمام حسان أنّها كانت حاضرة في أبواب النّحو:²

مقولة الجوهر: حين ذكر النّحاة أنّ جوهر الكلمة قد يتغير بسبب إعلال أو إبدال، نظروا في جوهر الجملة، فاخترعوا فكرة تقدير المحذوف في هذا الجوهر (الجملة)، وفكرة التّقدير فكرة فلسفية ميتافيزيقية ابتلي بها النّحو العربي كما يرى تمام حسان، وأشار إلى أنّ ابن مضاء القرطبي على الرّغم من إنكاره تقدير الضّمير في الفعل في مثل قولك: (زَيْدٌ قَامَ)، إلا أنّه لم يسلم من قيود المنطق حين تحدّث عن دلالة اللّزوم، والدّلالة اللفظية، ويبيّن تمام أنّ الدّراسات اللّغوية الحديثة لا تعترف بدلالة اللّزوم، بل تعترف بدلالة الألفاظ بذواتها، إذ لا حاجة لهذا التّقدير؛ لأنّ الفعل (قام) دلّ بصيغته على أنّه للمفرد الغائب.

مقولة الزّمان: وفيه يرى أنّ النّحاة خلطوا بين الزّمن التّحوي، والزّمن الفلسفي، يظهر ذلك في تقسيمهم للفعل إلى: ماضٍ، ومضارع، وأمر، فالماضي ما دلّ على حدث في زمن مضى قبل زمن التّكلم، والمضارع ما دلّ حدث في الحال، أو الاستقبال، غير أنّهم اعتدروا كلّما وجدوا استعمالاً مخالفاً للتقسيم المنطقي للزّمن، كأن يكون المضارع دالّاً على الماضي حين يقتزن بلم الجازمة، أو أنّ يدلّ الماضي على الحال، والاستقبال

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 133-134

² ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص 20-21-22

في بعض الاستعمالات، مثل قوله تعالى: "إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ" [النّصر:01]، وفي قوله تعالى: "وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا" [النّساء:96]، وكان الأولى -حسب رأيه- أن يكون الزّمن النّحوي موجها لوظيفة التّفريق بين الصّيغ، لا الدّلالة على الأزمنة الثلاثة.

مقولة المكان: مقولة المكان مسؤولة مع مقولة الكيف عن تقدير الحركات في أواخر الكلمات في الأسماء المقصورة، والمنقوصة، والأفعال المعتلة الآخر، حيث تُقدّر الحركة في هذه المواضع إما لتعذر اجتماع الكسرة والألف في الوقت نفسه، كما في كلمة (الهوى) من قوله تعالى: "وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ" [التّجيم:03]، أو لثقل اجتماع الواو، والضّمة، في الفعل المعتل (يدعو)، أو اجتماع الضّمة، والياء، في المنقوص (الدّاعي)، كما في قوله تعالى: "فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُكْرٍ" [القمر:06]، ومن دلائل نفوذ هذه المقولة في أعمالهم قولهم بوجوب تأخّر الفاعل عن فعله، إذ ليس زيدٌ فاعلا في قولك: (زيدٌ قام)، لتحكّم مقولة المكان في الفاعل بوجوب تأخّره عن الفعل، فلا يقع قبله، لذلك قدّروا الضّمير (الفاعل) في الفعل قَامَ.

مقولة الإضافة: يرى أن النّحاة العرب فهموا كل فعل بالإضافة إلى فاعله، وإن غاب هذا الفاعل في الجملة قدّر، ومثاله ما ذكرنا آنفا في قول القائل: (زَيْدٌ قامَ)، حيث يُقدّر الفاعل، وهو الضّمير (هو) في الفعل (قامَ) حتى يتماشى مع مقولة المكان، واستعمل تمام حسان المعيار الشّكلي حين قال: إن صيغة الفعل الماضي بشكلها تدلّ على أن الفاعل مذكّر غائب، ولو كانت غير ذلك لتبدّلت الصّيغة، لذلك لا حاجة لنا بتقدير الفاعل.

مقولة الوضع: ويظهر نفوذ هذه المقولة في عمل النّحاة حين جعلوا للجمل موضعا إعرابيا، فقد تكون: مقول قول في محل نصب مفعول به، وقد تكون في محل جر صفة، أو في محل رفع خبر، وهلم جرا، وذلك على الرّغم من عدم ظهور الحركات على الجمل.

مقولة الملك: وظهر نفوذها، حين جعل النّحاة الحركة (الحركات القصيرة) تابعة للحرف الصّحيح، ووصفا، وملكا له، ولم يجعلوها في بنية الكلمة، حيث يكون هذا الحرف إما منصوبا، أو مرفوعا، أو مجرورا.

مقولة الفاعلية، والقابلية: يرى أن هذين المقولتين مسؤولتان عن أحد أهم الأسس التّحوية، وهو العامل، فذكروا أن الرّفع، والخفض، والنّصب، لا يكون إلا بعامل لفظي، أو معنوي، فالرّفع في كلمة (زيد)، والنّصب في (عمرو) من قولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، إنّما أحدثه الفعل (ضَرَبَ)، وقضية رفض العامل لم تكن جديدة على الدّرس التّحوي الحديث، وإنّما أثارها من قبل ابن مضاء القرطبي في كتابه الرّد على النّحاة، فقد أبطل فكرة العامل (اللفظي، والمعنوي)، غير أنه كما يقول المحدثون قد فرض عاملا آخر، فقرّر أن العامل التّحوي هو المتكلّم نفسه، وهو ما ذهب إليه ابن جني من قبل، أي أنّه هو من يحدث الرّفع، والنّصب، والخفض، وهذا القول يرفضه المحدثون مطلقا، ويرون أن هذا المتكلّم يخضع لقواعد معينة يفرضها العُرف اللّغوي، فلا يرفع وينصب بنفسه.

أما عبد الرحمن أيوب فقد خصّص مؤلفه للحديث عن منهج النّحاة، وإن كانت محاولته تركّزت على نقد جزئيات مسائل التّحو، مما جعل بعض الدّارسين يصف هذه المحاولة بأنّها تندرج ضمن المحاولات التيسيرية¹ لو أنه لم يستند إلى نظرية لسانية حديثة¹، والمتتبع لموقفه عموما، يجده يصرح بعدم أصالة الدّرس اللّغوي، وأنه نحو متأثر بنحو الأمم الأخرى، ويتجلى هذا التأثير -حسب رأيه- في تقسيماتهم للكلمة وتعريفات هذه الأقسام، والذي ساروا فيه على خُطى فلاسفة الإغريق في كلامهم عن الموجودات، فاعتمدوا في تقسيمهم الثلاثي للكلمة على المعايير نفسها التي اعتمدها أفلاطون، ولم يعتمدوا بشكل كبير على خصائص الألفاظ العربية ذاتها، فيقسموها، وفق هذه الخصائص²، وأكّد أن قضيّة الإعراب، والبناء من صنع المنطق، والفلسفة، فزعم النّحاة أن إعراب الاسم كونه أقوى الكلمات، وإعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم في القوّة، إنّما هي فكرة أفلاطونية أساسا، حيث قرّر أفلاطون أن الذات أهم أنواع الموجودات (لأنّها تصدر عنها الأحداث وبطريقها تقوم العلاقات)، ثم تليها الأحداث³، كما رفض أيضا

¹ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة النيبوي، ص180

² ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص11_10_09

³ ينظر: المرجع نفسه، ص36

مسألة البروز، والاستتار، في الضّمير رفضاً مطلقاً، ورأى أنها فكرة فلسفيّة تقرّر عدم إمكانية وجود حدث دون مُحدِّثٍ له، ومنه لا وجود لفعل دون فاعل أظاهراً كان أم مستتراً.¹

وفي باب الجملة يرى أنّ النّحاة نهجوا منهج المِناطِقة في مناقشتهم لها، لأنّ نحاة الإغريق يذهبون إلى أنّ القضية -وهي تقابل الجملة في النّحو العربيّ- تتكوّن من موجودات (ذوات وأحداث)، وهي الأجزاء المكوّنة للقضايا، وهذا ما يتطابق والنّحو العربيّ في قولهم: إنّ الكلمات هي أجزاء للجمل، وتُقسّم هذه الكلمات إلى: مسند، ومسند إليه ورابطة، وهي نفس أجزاء القضية عند الإغريق مع اختلاف في التسمية فقط، ففي المثال القائل: (محمّد قائم)، تتكوّن من مسند إليه يمثّله الشّخص، أو الدّات محمّد، ثم مسند يمثّله الحدث قائم، وعلاقة بينهما، في حين يمثّل محمّد عند المناطق المحمول، وهو الدّات، ويمثّل لفظ (قائم) الموضوع، وهو الحدث، وعلاقة بين المحمول، والموضوع، أو بين الدّات، والحدث، وزعم أنّ النّحاة لم يُجوّزوا المطابقة بين الفعل والفاعل، عملاً بالقاعدة المنطقيّة القائلة بعدم وجود مؤثّرين لأثر واحد، لذلك رفضوا إدخال علامات التّشبيه، والجمع على الفعل مع وجود الفاعل²، بالإضافة إلى العديد من القضايا التي تطرّق إليها عبد الرحمن أيوب مؤكّداً على هيمنة التّفكير الأفلاطوني، والأرسطي في دراستها من طرف علماء العربية.

ويبدو واضحاً رفض عبد الرحمن أيوب لمنهج النّحاة في أبواب نحوية كثيرة، وقد أشار إلى ضرورة إعادة النّظر في هذه الأبواب وفق ما تقدّمه المدرسة الشّكليّة التي تعتمد التّصنيف والتّوزيع، وتهمّل المعنى، إذ أشار في أكثر من موضع إلى أفضليتها في دراسة الطّواهر اللّغوية، وتبيّن أنّها المدرسة التي كان يتزعمها زوليح هاريس في أمريكا³، وانتسابه لهذه المدرسة، والتعصّب لمبادئها أحياناً، جعل كثيراً من أحكامه على التّراث النّحوي تجانب الصّواب، وهذه أبرز ما لاحظناه على نقده:

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، ص76

² ينظر: المرجع نفسه، ص127_152

³ ينظر: عز الدين المجدوب، المنوال النّحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص204

— إسقاطه للمقولات النّقديّة الغربيّة على النّحو العربي ووضعه في خطّ واحد مع الدّرس اللّغوي الغربي، على الرّغم من اختلاف القبيلين في المنطلقات، والأسس، والغايات، وهذا الأمر ينطبق أيضا على أغلب دعاة الوصفية.

— اعتماده على حدود طارئة على التّفكير النّحوي وغير أصيلة (كما في الاسم، والفعل، والحرف)، واستشهاده بنصوص تراثية كان انتقائيا، لكي يتماشى ذلك و دعوته، وليس أدلّ على ذلك من تعريفات الضّمير التي أخذها مجتزأة من مؤلفات النّحويين، على الرّغم من وجود تعريفات أخرى له تتماشى مع ما يدعو إليه، أي أنه يختزل ثراء التراث النحوي في موقف أو رأي ثم يبيّن عليه أحكاما ويعمّمها على كل التراث¹، وغياب النظرة الشّاملة في عمله لكتب التراث لا يجعلنا نسلّم بدقة النتائج التي قدّمها.

— اعتماد معيار المعنى في تقسيم الكلم أو في التّحليل النّحوي ضروري خاصة مع الجمل التي يكون لها أكثر من معنى بسبب احتوائها على المشترك اللفظي، أو لغموض معناها، فلا بد ههنا أن نعتد الدّلالة مع التّركيب في تحليل مثل هذه الجمل²، فضلا على عدم كفاية الجانب الشّكلي وحده في وصف الظّواهر اللّغوية، لأن المعنى أثبت أهميته في التّحليل خاصة عند تمام حستان من الوصفيين، ثم عند التّوليديين فيما بعد.

— إنّ النّحاة الأوائل تناولوا كثيرا من الظّواهر اللّغوية على أساس شكليّ، وليس على أساس المعاني، من ذلك: معالجتهم للتذكير والتّأنيث، والمفرد والمثنى والجمع، والتّعريف والتّنكير، وهلم جرا.³

— إن الدّوافع التي جعلت علماء العربيّة يبحثون في المعنى هو سعيهم للكشف عن معاني القرآن وإعجازه، فالنّحو العربي قام لدوافع دينية لا علمية بالمعنى الحديث، لذلك كانوا يرون أن وصف اللّغة في جانبها الشّكليّ فقط لا يفضي إلى شيء إذا أهمل المعنى، لذلك فقبل أن نحكم على فساد المعيار الدّلالي عند النّحاة لا بد أن نفقه الأسباب التي دفعتهم إليه.⁴

¹ ينظر: عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 213_215

² ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، 177

³ ينظر: عبده الرّاجحي: النّحو العربي والدّرس الحديث، ص 59

⁴ ينظر: السابق، ص 179

ولم يختلف موقف كمال محمد بشر عن موقف تّمام حسّان، وإبراهيم أنيس، وعبد الرّحمن أيّوب، حيث رأى أن النّحاة نظروا إلى قضايا لغوية كثيرة نظرة منطقية فلسفية، كنظرهم لفكرة العامل، وما صاحبها من أحكام متكاثرة، كالقول بالحذف والاستتار والتّقدير، وتحليل قضايا كثيرة وفق هذا المبدأ، كباب الاشتغال والتّنازع، وهذا الصّنيع جعل أعمالهم معقّدة تحرم المرء من الوقوف على حقيقة اللّغة وطبيعتها، ويرى ما يراه اللّسانيون الوصفيون من أن اللّغة لا تخضع للمنطق العام دائماً، بل لها منطق خاصّ يُفصح عن استعمالاتها الحقيقية، وأورد بشر كثيراً من القضايا التي تخالف المنطق العقلي، إذ لا يمكن تفسيرها إلا بالنّظر إلى استعمالات اللّغة: كالمطابقة في التّذكير، والتّأنيث بين العدد والمعدود، وباب المنع من الصرف¹. وقد ذكرنا ذلك في الفصل السّابق، وانتهى كمال بشر قائلاً: "وهكذا نرى أن العود إلى المنطق العام في تفسير كل قواعد اللّغة -أية لغة- يوقعنا في مأزق التّعقيد والتّأويل والتّفسير الذي يجاوز واقع اللّغة وخصوصياتها، بوصفها ظاهرة اجتماعية، لها مسلكها المنبئ عن مسلك مجتمعتها التي تعيش به وفيه."²

ولا نجد ما يشير صراحة في موقفهم من المرحلة التي حصل فيها التّأثير، إلا أن استدلالهم بعدد من القضايا النّحوية (كالتّعليل، العامل، الإعراب، البناء)، وقولهم بتأثير النّحاة بمصادر خارجية (المنطق والفلسفة اليونانية) في دراستها، يجعلنا نستخلص أن موقفهم يقرّ بحصول التّأثير منذ بداية التّأليف النّحوي، لأن تلك القضايا المحتج بها كان وجدت بوجود النّحو، ولعلّ من الدّوافع التي جعلتهم يعتقدون ذلك، هو نضج الدّراسات النّحوية بسرعة وفي مرحلة مبكّرة على يد سيبويه، وهذا توهم منهم، لأن ما قدّمه سيبويه ما هو إلا ثمرة لجهود سابقه مع اجتهاداته هو.

وقد بين كثير من الدّارسين فساد ما ذهب إليه المحدثون في هذه المسألة، فيرون أن التّأثير لم يكن حاصلًا منذ البداية، وإنما وقع في مراحل متأخرة من التّأليف النّحوي، أي بعد القرن الثّاني، وهو زمن اكتمل فيه صرح النّحو على يد سيبويه ومن سبقه، وكان تفنيدهم لذلك مبنيًا على الحُجج الآتية:³

¹ ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 475-476

² المرجع نفسه، ص 476

³ ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 66-67-104-105، محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، ج 1، ص 56-58-64، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 1، ص 61-63. وكتاب منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012، ص 62-64

— إن ما قدّمه سيوييه في كتابه لم يكن إلا ثمرة للجهود النّحوية التي كانت قبله في القرن الأول، مع أبي الأسود، وتلامذته، والقرن الثاني مع أبي إسحاق، والخليل، وغيرهما، وفي الكتاب إشارات كثيرة نُقلت عن أبي إسحاق الحضرمي (118هـ)، وعيسى بن عمر (149هـ)، وأبي عمر ابن العلاء (154هـ)، والخليل ابن أحمد (175هـ)، والأخفش الأكبر (177هـ)، ويونس ابن حبيب (182هـ).

— إن النّاظر للكتاب من حيث بناؤه اللّغوي الداخلي سيجد أصالة التّفكير النّحوي في الكمّ الهائل من المفردات المستعملة، والتي كانت تحت تصرّف النّحاة، منها ما يتعلّق بالمفاهيم النّحوية (أقسام الكلام، أحوال الألفاظ...)، ومنها ما تعلّق بنظام الجملة، وأخرى متعلقة بنظام التّصريف، والأصوات... وهلم جرا، وقد أجرى المستشرق جيرارد تروبو Gerard Trobo دراسة إحصائية في الكتاب، وخلص إلى أن هذه الوفرة من المصطلحات تبطل مقولة القائلين إن النّحاة أخذوا بعض المفردات عن اليونان والسّريان، فأين هذه المفردات القليلة أمام المئات من المفردات الأصيلة؟، زد على ذلك أن التّشابه في بعض التّقسيمات، وبعض مصطلحات إن وجد، لا يُعد دليلاً قاطعاً على حصول التّأثير، فقد تشرك اللّغات في بعض الخصائص مما يؤدي إلى اشتراك في وصفها أيضاً، وهذه الحقيقة تقرّها الدّراسات اللّغوية الحديثة، حيث تسعى إلى إيجاد الخصائص المشتركة بين اللّغات.

— أن دعوتهم تلك مجرد احتمالات، وتخمينات ليس لها دليل قاطع، خاصة في ظلّ غياب الرّوايات والحجج الدّامغة التي تؤكّد وقوع التّأثير، وفي مقابل ذلك وُجدت مُناظرات، وصراعات بين النّحاة والمناطقّة تدلّ على رفض النّحاة للمنطق جملة وتفصيلاً، خاصة المناظرة المشهورة بين أبي بشر متى المنطقي (328هـ)، وأبي سعيد السّيرافي النّحوي (368هـ).*

ومن الضّروري أن نشير إلى أن من المدافعين عن أصالة الدّرس النّحوي العربي، لا ينفون هذا التّأثير مطلقاً، بل يقرّرون أن النّحو نشأ في بيئة إسلامية خالصة غير متأثّرة بمصادر خارجية، حيث تبادلت فيها علوم الدّين واللّغة التّأثير والتّأثير، وكان لعلم الفقه، وعلم الكلام الأثر البالغ على منهج النّحاة، إلا أن إيغال

* وهي مناظرة طويلة جرت في مجلس الوزير أبي الفتح جعفر بن الفزّات، سنة 326هـ، شدّد فيها أبو سعيد السّيرافي على أبي بشر متى، وأخذ يسأله، فلم يترك له مجالاً للرّد، للاطلاع على المناظرة، ينظر: أبو حيان التّوحّيدي: الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، ج1، ص107 وما بعدها.

النّحاة في التّعليل والتّأويل، والقياس، والأصل، والفرع، والعامل، في القرن الرّابع ليدل على وقوع التّأثير بين الفكرين العربي واليوناني، وهيمن -آنذاك- التّفكير المنطقي في دراسة مختلف القضايا النّحوية، والصّرفية، ويرى بعض الباحثين أن هذا القول بإطلاقه، وشموله غير صحيح للاعتبارات الآتية:¹

— إن سلّمنا بحصول التّأثير، فقد كان ذلك عند فئة قليلة من النّحاة، خاصة في صياغة بعض الحدود، كما هو الأمر عند الرّماني (384هـ)، وقد ظهر رفض كثير من النّحويين للطريقة المنطقية في تناول الظّواهر النّحوية في القرن الرّابع، وما بعده، وهذا ما يُفهم من نصوص وردت في ذمّ المنطق اليوناني^{*}، وهذا الرفض يسقط الحكم بعمومية تأثير النّحويين به.

— إن التّوجه إلى كثرة التّقسيمات والتّفريعات في تلك الفترة، مع إغفال للنّاحية الفنيّة، والجماليّة، يمكن ردّه إلى اتساع مجالات النّظر وتشعبها، وتنوع المادة اللّغوية، وهو ما حصل للعلوم الإسلاميّة كلّها، فكان للجانب العقلي آنذاك أثر في تقسيم وتقنين ما تشعب من مادة ومن آراء، ثم إن النّحاة في تلك الفترة تأثروا بمنهج علمين إسلاميين نشأ في بيئة إسلاميّة خالصة، يقومان على أساس عقلي هما: علم الأصول وعلم الكلام، فكان لهما تأثير بارز على منهج النّحاة، فانتقل النّحو بذلك من تحليل الخطاب العربي وبيان جماليّاته كما كان معهودا عند سيبويه ومعاصريه، إلى دراسة قوانين هذا الخطاب ووضع ضوابطه، وإن لم يخل من روعة في تحليل النّصوص.

¹ ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص 82_83_84. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج 1، ص 63

^{*} من بين النّحاة الذين رفضوا الطريقة المنطقية في الدّرس النّحوي في القرن الرابع وما بعده، الزجاجي في كتابه الإيضاح الذي رفض الحدود المنطقية، ورأى أنّها تخرج عن أوضاع النّحو، فقالوا (أي المناطق) في الاسم أنه: صوت موضوع، دال على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النّحويين ولا أوضاعهم، وإنّما هو كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلّق به جماعة من النّحويين، وصحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، غير أن مغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النّحويين غير صحيح، لأنّه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة = بزمن، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك. "ينظر الزجاجي: الإيضاح في علل النّحو، ص 48_52، وما يدل على ذلك أيضاً ما قاله الفارسي: "إن كان النّحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء، وقال السيوطي في ردّه على الرّماني، ومعقبا على قول الفارسي: "النّحو ما يقوله الفارسي، ومتى عهد الناس أن النّحو يمزج بالمنطق؟، وهذه مؤلفات الخليل، وسيبويه ومعاصريهما، ومن بعدهما بدر، لم يعهد فيها شيء من ذلك." السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تح: محمد أبو فضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، ط 1، 1965، ج 2، ص 181.

1.2. المعيارية، والخلط بين المستويات الكلامية

من أبرز المآخذ التي وجّهها المحدثون للتراث التّحوي، وصفهم له بالمعيارية، وكان حقّه - كما يرون - أن يعتمد المنهج الوصفي¹، وهم يقصدون بالمعيارية أن تُخضع النّصوص لقواعد ومعايير وُضعت مسبقاً، فتكون هذه القواعد مفروضة بالقوّة، وموجهة إلى ما ينبغي أن يكون عليه الاستعمال اللّغوي، لا على ما هو كائن، حتى إذا وجد استعمال مُخالف للقاعدة وُصف بالخطأ، أو بالشذوذ، وهذا المبدأ، وتلك الأحكام المترتبة عنه تتنافى مع طبيعة البحث العلمي الموضوعي عند الوصفين، لأنّ العلمية في اعتقادهم تتحقق بتطبيق المنهج الوصفي الذي يصف الظواهر اللّغوية كما تدل عليه الملاحظة في الاستعمال محددة بزمان ومكان معينين، ومراعاة الطّابع الاجتماعي للغة، الذي يجعلها قابلة للتّطور، وبعد استقرار المادة استقراراً تاماً، تُوضع لها القواعد العامة التي تحكم هذه الظواهر، يُراعى فيها اختلاف اللّهجات، والمستويات الكلامية، كما تُمسك الدّراسة الوصفية "عن إصدار الأحكام، وعن التّقييم، سواء ما كان منه في ذلك تنويعاً، أو تهجيناً، لأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ، والصّواب، ولا إلى مقولة الحسن والقبیح".²

ومبدأ المعيارية الذي سار عليه النّحاة، كما يرى الوصفيون، كان نتيجة لأسباب أبرزها:

— الخلط بين مستويات الكلام، وعدم دقة التّحديد الزّمني والمكاني، حيث يرى الوصفيون أن النّحاة أخذوا النّصوص من مستويات كلامية متباينة، وفق مبدأ انتقائيّ يقوم على تحديد زماني ومكانيّ للظاهرة اللّغوية³، وهذا التّحديد وإن كانت تقرّره الدّراسات الحديثة، فهي تعيب على القدماء عدم دقته، واتّساعه اتساعاً يقتضي حدوث تطور للظاهرة اللّغوية على مستوى النّطق، أو التّركيب، ثم حين وضعوا القواعد لم يراعوا هذا التّطور لجهلهم به، إضافة إلى أن التّحديد المكاني لم يكن دقيقاً أيضاً، فمعلوم أن اللّهجات تختلف خصائصها صوتاً، وصرفاً، وتركيباً، والنّحاة واللّغويون أخذوا النّصوص من تلك البيئات المتباينة، ولم

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 02

² عبد السلام المسدي: الفكر العربي والألسنية، بحث منشور ضمن أشغال ندوة اللّسانيات واللّغة العربية، عدد 4، 1981، ص 13

³ هذا ما يُعرف بعصر الاستشهاد، حدّد فيه اللّغويون زمن الاستشهاد ب 150 سنة في الجاهلية إلى غاية منتصف القرن الثّاني للهجرة في الحضر، وإلى غاية القرن الرابع في البادية وهو زمن طويل يقتضي حصول تطور للغة حسب ما يعتقد الوصفيون، ثم إن اللّغويين حددوا ست قبائل فقط عنهم تؤخذ اللغة وهي: تميم، وأسد، وبعض طيء وبعض كنانة، وتركوا باقي القبائل لمّا تخلفتها لبلاد الأعاجم. وكانت الغاية الشريفة التي دفعتهم لذلك هي فهم معاني القرآن لذلك لجأوا إلى البحث عن نقاء اللّغة وصفائها والتي بها يُفهم القرآن، ومعرفة هذه الغاية من شأنه أن يساعدنا في فهم منهجهم في دراسة

التّحو. ينظر: عبده الراجحي، التّحو العربي والدرس الحديث، ص 17_19_20

يُراعوا هذا الاختلاف في وضع القاعدة، ثمّ تمّ بعد ذلك وضع قواعد عامة بناءً على الاستقراء الناقص، وعلى دكتاتورية الزّمان والمكان¹، وعلى الاختلاف اللّهجي، ثم عمّموها على كل النصوص، فكانت النتيجة أن ظهر التأويل والتعليل، وبرزت كثير من الأحكام غير العلمية على نصوص خالفت القاعدة، كقولهم إن هذا الاستعمال شاذّ، وذاك نادر، وظهرت الأوجه الإعرابية الكثيرة للحالة الواحدة، قال إبراهيم أنيس: "فكانوا في مثل تلك الشّواهد التي خرجت على قواعدهم، ولم تجد لها مكاناً في قوالبهم يتأوّلون، ويخرجون القول في تكلف وتعسف، فإن لم يستطيعوا تأويلاً، أو تخريجاً حكموا على الاستعمال بالشّدوذ، ورأوا وجوب الانصراف عنه وإهماله"²، لذلك فإن محاولة بناء قواعد اللّغة العربية في نظر إبراهيم أنيس وغيره من الوصفين على كل ما روي عن القبائل يؤدي حتماً إلى التناقض، ويغيب الانسجام في اللّغة لتباين خصائص تلك اللّهجات، وكان الأولى اعتماد اللّغة النّموزجية المشتركة^{**} الممثّلة في القرآن الكريم والآداب الجاهلية لتجنب كثرة الأحكام المعيارية، ولكانت القواعد مطّردة تتعد عن الاضطراب وكثرة الشاذ.³

ويقرّر تمام حسّان أن النّحو العربي مرّ بمرحلتين مختلفتين من حيث المنهج، حيث بدأ وصفيًا مع بعض الأخطاء المنهجية التي ميزته، وانتهى إلى المعيارية الصّارخة، لأنه كان في البداية هناك مجال للاستقراء، واستنباط القاعدة من تقصّي سلوك المفردات والأمثلة، وبعد وضع حدّ انتهى إليه عصر الاحتجاج وجد النّحاة أنفسهم وجهاً لوجه مع تجربة جديدة، وتكلّموا في النّحو دون الاعتماد على روايات جديدة،

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 21

² المرجع نفسه، ص 09

^{**} يعتقد الوصفيون أن القبائل العربية كانت تتكلّم بلهجات مختلفة، غير أنّها تستعمل لغة مشتركة فيما بينها، وهذه اللّغة هي التي نزل بها القرآن الكريم، ودوّنت بها الآداب الجاهلية، وقد فنّد عبد الرحمن الحاج صالح هذا الاعتقاد وعدّه وهمًا لا يقوم على دليل، فلا وجود لأي لغة مشتركة، ومن أدلّته على ذلك: عدم وجود أي إشارة في كتب القدماء تدلّ على وجود لغة عربية منفصلة عمّا سمّوه باللّغات (اللّهجات)، فهل يعقل أن علماء أمثال الخليل، وسيبويه، والمبرد، وغيرهم، وهم الذين وضعوا هذا الصّرح العظيم المسّمى بالنّحو، وما امتاز به من دقة الملاحظة والتحليل للاستعمال اللّغوي لفظاً ومعنى، والتمييز بين السلامة اللّغوية والمعنوية، وكذا التمييز بين ما يرجع إلى الجانب التجريدي وأبنية الكلام، وبين ما يرجع إلى أحوال الخطاب وظروفه، أقول هل يعقل أن أمثال هؤلاء قد غفلوا عن الإشارة إلى وجود عربية مشتركة تُنظّم بها الأشعار، وليس فيها آثار اللّهجات محلية؟ ومن بين الأدلة التي ساقها أيضاً: أن في القرآن الكريم وفي الشّعر كثير من الطّواهر اللّهجية، كما لم تكن الفوارق اللّهجية كثيرة بحيث تجعل الشّعراء يلجؤون إلى هذه اللّغة المشتركة. لذلك يؤكّد الحاج صالح أن اللّغة الفصيحة كانت حاضرة في معظم استعمالاتهم اليومية، وهي لغة واحدة، مع وجود تنوّعات لغوية قبلية وعناصر أخرى بعضها أشيع من بعض، وهذا هو معنى الفصح والأفصح" ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السّماع اللّغوي وسر الفصاحة: موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012، ص 151_152. ينظر: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج 1، ص 27_28

³ ينظر: إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربية، ص 34

وأصبحت النّماذج القديمة مقاييس وجب الاحتذاء بها، وبدأ الكلام فيما يجوز، وما لا يجوز¹، وحكمه هذا جاء حين فرّق بين: النّحو التعليمي، والنّحو العلمي، قائلاً: "فالأول قياسي، والثاني استقرائي، والأول معياري، والثاني وصفي، والأول قاعدة تُراعى، والثاني بحثٌ يُسجّل وَصْفُ اللّغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل وجودها"²، أي أن النّحو التعليمي قواعد وقيود تفرض على المتكلّمين التقيّد بها وتطبيقها، والنّحو العلميّ يبني على جمع النّصوص، واستخلاص قواعد عامّة تحكمها، والنّحو العلميّ ميّز البحث النّحوي في المراحل الأولى خاصّة، أي عند الخليل وسيبويه، وعلى الرّغم من علمية البحث النّحوي في هذه الفترة إلّا أنّها لم تسلم من خطأين منهجين هما:³

— يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللّغة العربية (طول مدة عصر الاستشهاد)، ولا يمكن للّغة أن تبقى ثابتة طول هذه المدة.

— الأخذ عن اللّهجات المتباينة والخلط بينها، ثم محاولة وضع قواعد عامّة تحكمها جميعاً.

ويرى أنّ النّحو التعليمي ميّز المرحلة الثّانية التي انتهى إليها النّحو، ومثل لها بمؤلفات ابن هشام، حينما صارت القواعد تُفرض على مستعمل اللّغة، وصارت معياراً للحكم على النّصوص بالصّحة، والخطأ، وصار التّفكير النّحوي كما يرى عبد الرحمن أيوب: "لا يخلص إلى قاعدته من مادّته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ثم يعمد إلى المادّة، فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا النوع من التّفكير لا يمكن أن يُوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث"⁴

أما كمال بشر فيرى أن المنهج المعياري هو الاتجاه السائد في النّحو العربي، فقد سار على هديه النّحاة منذ البداية، وكان الاتجاه الوصفي حاضراً أحياناً في مناقشة وتحليل بعض القضايا النّحوية، إلا أن هذا الحضور كان عفويّاً، ومطبّقاً تطبيقاً جزئياً لا تسمح بالقول إن منهج النّحاة كان وصفيّاً، ويرى أن اعتمادهم المنهج المعياري قد يكون له عذره ومبرّره، لأنهم في بداية الأمر كان هدفهم توجيه النّاس نحو الصّحيح وغير

¹ ينظر: تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص 44

² تمام حسان: منهج النّحاة العرب، حوليات كلية دار العلوم، 1969_1970، ص 35

³ ينظر: المرجع السّابق، ص 32

⁴ عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النّحو العربي، ص د

الصّحيح من اللّغة، واهتموا بتخليص اللّغة من الشّدوذ بغية صيانتها من التّحريف، واللّحن، وهو في كل هذا يؤكّد أن المنهج الوصفي الذي يقابل المعيارية خليق أيضا بالمحافظة على اللّغة، وهو ينظر إلى اللّغة على أنّها ظاهرة اجتماعية تخضع للتّطور، فما قد يصفه النّحاة باللّحن قد يحكم عليه المنهج الوصفي بأنّه صورة من صور التّطور الذي يصيب اللّغة في أزمنتها المختلفة.¹

ومن أسبابها أيضا اعتماد لغة الشّعري: وفي هذا الموضع يُشير إبراهيم أنيس إلى أن القدماء لم يفرقوا بين لغة الشّعري، والنّثر في تقعيدهم للقواعد، على الرّغم من علمهم أن للشّعري خصائص تميزه عن النّثر، وقد أدى عدم التّفريق بينهما إلى اضطراب وتضارب في بعض الأحكام، ثم إن النّحاة اعتمدوا لغة الشّعري في الغالب، وأشاروا إشارات نادرة إلى النّصوص النثرية، وهذا الصّنيع أدى إلى وقوع اللبس، وحُكم على الظواهر اللّغوية بأحكام متعدّدة الوجوه، كما صادفوا في هذه النّصوص الشّعريّة ظواهر أخرى لا تتطابق مع أصولهم وقواعدهم، فجعلتهم يقفون حائرين أمامها، وما كان منهم إلا أن وصفوها بالضرورات الشّعريّة، كصرف مالا ينصرف، ودخول نون التّوكيد على الماضي، والتّوكيد بعد إمّا، وهلم جرّا، وكان الواجب كما يرى إبراهيم أنيس، أن يعتمدوا الشّواهد من القرآن الكريم، وما صحّ من الخطب، والرّسائل عن العرب، وكُتب السّيرة، ثم الفصحاء من المتكلمين في ذلك العصر المسمّى بعصر الاحتجاج، وكان الواجب أيضا أن يبحثوا في الشّعري منفردا، ويخصّوه بأحكام خاصّة، لأن الشّعراء يميلون إلى الخروج عن المألوف، ولا يسلكون مسلك العامة من الناس أحيانا.²

ورأى الوصفيون أن المعيارية تجلّت في العديد من الجوانب الاستعمالية، كالقياس والتّعليل، وما نتج عنهما من تحديد للمستوى الصّوّابي، والمفهوم الخاطيء لمعنى السّليقة اللّغوية، وكذا تقعيد القواعد تقعيّدا مضطربا نتيجة اختلاف المصادر اللّغوية لهذه القواعد³، وسيأتي الحديث عن القياس والتّعليل في المبحث القادم من هذا الفصل إن شاء الله.

¹ ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 318_319_320

² ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 342_343_344

³ ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 13. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 18_19_21_23

أما التّظرة الخاطئة لمفهوم السّليقة اللّغوية، فقد زعم المحدثون أن أكثر النّحاة، واللّغويين* نظروا إلى اللّغة العربية كما لو كانت طبعا وجبلة، فهي بذلك حكر على العرب فقط دون غيرهم، ولا يستطيع الأعجمي مهما حاول أن يتقنها، ورأوا أن هذه السّليقة محصورة بزمان محدد، ولهجات معينة، وقد أخذت اللّغة نتيجة هذا المفهوم الخاطئ للسّليقة حتى عن الأطفال، والنّساء الذين ينتمون إلى عصر الاحتجاج، بيد أنهم أبوا الأخذ عن أكثر الشّعراء بعد عصر الاحتجاج سواءً أكانوا مولدين أم غير مولدين، وكانت نتيجة هذا الفهم الذي خلعه على السّليقة، وهذا التّحديد الزماني والمكاني أن **وضعت القواعد** وفق التّباين اللّهجي، ومن مصادر شتى، لذلك جاءت مضطربة، وظهر الاختلاف في المسائل التّحوية، وكان الأصح اعتماد مصدر واحد في تقعيد القواعد وهذا المصدر هو اللّغة الأدبية المشتركة، وعدم الخلط بينها وبين اللّهجات، وأن تُخصّص دراسة مستقلة لهذه الأخيرة (اللّهجات).¹

ويتفق الوصفون عموماً على أن اللّغة تُكتسب بالمران والتّلقين، وفي هذا السّياق يرى إبراهيم أنيس أن: "اللّغة ملك من يتعلّمها، ولا أثر للوراثة، أو الجنس فيها، فالطفّل الذي يولد من أبوين مصريين، وينشأ بعيداً عنهما في بيئة إنجليزية، أو فرنسية يتكلم هاتين اللّغتين بالسّليقة، والطفّل الفارسيّ الذي ينشأ في جزيرة العرب بعيداً عن أهله يتكلّم العربية بالسّليقة".²، ويوافقه الرّأي تمام حسان الذي يؤكّد على أن اللّغة شبيهة ببقية العادات المكتسبة، وعملية اكتسابها لصيقة بالإنسان لا تفارقه، وهي مسألة تدريب على الأصوات، وتعليم للصّغ من طرف المحيط الاجتماعي خاصة الوالدين، وليست اللّغة توقيفيّة، ولا هي فطريّة.³

ويذهب إبراهيم أنيس إلى أن المتكلّم يمرّ بمراحل حتى يتمكّن من لغته (طرائقها وأساليبها)، فمرحلة الطفولة وهي مرحلة نمو اللّغة، يشعر معها الطّفّل بتركيب الأصوات واختلاف الصّغ، وبعد فترة طويلة من الاكتساب، والمران يُصبح صاحب السّليقة لا يشعر بخصائصها الصّوتية، أو التركيبية، ولا يخطئ في تأديتها،

* ذكر تمام حسان منهم: ابن جني في الخصائص، وابن فارس في مؤلفه الصّاحي، وقد وُجدت لهم نصوص أخرى تثبت خلاف ذلك.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 20_21_22_23

² إبراهيم أنيس: المرجع نفسه، ص 20

³ ينظر: تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص 75_76

والفرق بين المرحلتين هو فرق في الكمية فقط (المدة الزمنية)¹، ولم يوافق الرّأي تمام حسان، حيث بيّن فساد هذا الرّأي مستدلا بقوله: إن المتكلّم في بيئة معينة قد يخطئ في كلامه إذا ابتعد عن بيئته الأم لفترة زمنية إلى بيئة أخرى ثم يعود إليها، إذ قد يلاحظ عليه تغير في تأدية خصائص لغته الأولى.²

ومهم أن نشير إلى أن الوصفيين عموما، وتّمام حسان خاصّة قد وضعوا المعيارية كمقابل منهجيّ منافٍ للوصفية، وهذا ما يلاحظ من خلال طرحه لهذا الأمر في كتابه (اللّغة بين المعيارية والوصفية)، فبيّن فيه أن الدّرس التّحوي اتّسم بالمعيارية الصّارخة، وكان حقّه أن يعتمد المنهج الوصفي، ووافق كمال بشر، وإبراهيم أنيس، وقد أنكر بعض الدّارسين ما ذهب إليه الوصفيون في وضعهم المعيارية نقيضا للوصفية، ورأوا أنّهما منهجان متكاملان لا متعارضان ورأوا أن: المنهج المعياري نقيض للتّأمل الفلسفيّ العقيم، القائم على التّأويل المتكلّف البعيد عن الواقع اللّغوي، وليست نقيضا للوصفية، لأنّهما -أي المعيارية والوصفية- قد يجتمعان في بوتقة واحدة حين ندرس الظّاهرة اللّغوية، "فقد يكون عالم اللّغة وصفيّا في فترة، معياريا في أخرى، أو يعتمد على المنهجين معا في آن واحد، وصفيّا عندما ينظر إلى القوانين العامة التي تحكم الاستعمال اللّغوي، ويصفها ويستقرئ خصائصها، ويصف وحداتها، ويبيّن نموذجا لما يجري في داخلها، ومعياريا عندما يستخدم نتائج هذا الوصف في تعلّم اللّغة"³، وهذه الحقيقة يقرّها عبد السلام المستدي أيضا حين أكّد على تكامل المنهجين (الوصفي والمعياري) وعدم تناقضهما قائلا: "والحقيقة التي خُفيت على فقهاء اللّغة وكثير من اللّسانيين أنفسهم أن الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميَان -على صعيد فلسفة المعارف- إلى نفس المنطلق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التّصوري، فليستا من طبيعة واحدة حتى يتسنى مقارنة إحداها بالأخرى، وليس لزاما أن يقوم بينهما علاقة ما من توازٍ أو تصادمٍ أو تطابقٍ، فهما مصادرتان مستقلّتان إحداهما عن الأخرى، فأن يلتزم اللّسانيُّ -في تحسسه نوااميس الظّاهرة اللّغوية- وصف مدونتها واستقراء خصائصها دون تعسّفٍ منه على الاستعمال، فذاك موقفٌ منهجيّ أو امثالٌ اختياريّ(وصفيّ)، وأما أن يصدّح نفسُ اللّسانيّ في تقرير أحوال الاستعمال، بأن هذا خروج عن النّمط،

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 19

² ينظر: تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص 76

³ حلمي خليل، اللّغة العربية وعلم اللّغة البنيوي، ص 218

وهذا اتفاق مع سنن المواضعة في اللّغة، فذاك موقف مبدئي، وامتنال (معياري)، وليس من تناقض بين الأمرين.¹

والجمع بين المنهجين كان واضحاً في المراحل الأولى من التّأليف النّحوي، خاصّة ما تضمّنه كتاب سيوييه، الذي اعتمد الاستقراء والملاحظة ووصف المادة اللّغوية صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ثم تحليلها، ثم تجاوز ذلك إلى التّقعيد والتّعليل والقياس والمفاضلة بين الاستعمالات، وليس ذلك مقصوراً على (الكتاب) فقط، بل هي سمة لكثير من المؤلفات النّحوية، أي أن المعيارية سارت جنباً إلى جنب مع الوصف، وهذا الحقيقة تُبطل زعم تّمّام حسان القائل إن الدّرس النّحوي مرّ بمرحلتين، الأولى منها وصفية، ثم صار معيارياً في القرون اللاحقة.²

إن المحدثين لم ينظروا في السّبب الذي دفع النّحاة إلى فرض سياج زمنيّ ومكانيّ للنصوص المستشهد بها، وهذا الدّافع هو البحث عن نقاء اللّغة التي بها يُفهم القرآن الكريم، فالغاية الأولى كانت دينية بحتة، ويدعم هذا الرّأي النّظر في البيئة العامة التي نشأ فيها النّحو، والتي كان متأثراً فيها بالعلوم الإسلامية العقلية (علم الأصول، والكلام) والتّقليدية (القراءات)³، وبتعبير آخر فإن الغاية الجليّة -وهي فهم القرآن- كانت السّبب المباشر في هذا المنهج الذي سلكه النّحاة في دراستهم للغة العربية.

إن الفكر النّحوي بُني من أساسه على مبدأ الوصف القائم على الملاحظة والاستقراء والاتصال بالواقع الكلامي مباشرة، واعتماد اللّغة المنطوقة في جمع اللّغة، ولا ريب في أن هذه المبادئ تمثّل الدّعائم الأساسية للمنهج الوصفي الذي تبناه لسانيونا، وعلى أساسه حكموا على التّراث بالمعيارية، وهذه الحقيقة لا ينكرها كل الوصفيين، بل يقرّرها آخرون مثل: تّمّام حسان.

ومن بين الأدلة التي تثبت حضور المنهج الوصفي في أعمال النّحاة استعمال بعض العبارات من نحو قول الكسائي في أيّ، "أيّ هكذا خلقت"، وهذه العبارة لا شك أنها لبّ الوصفية، إضافة إلى أن الكوفيين

¹ عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 234

² ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، ج 1، ص 85_86_87

³ ينظر: عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث، ص 19_20

كان اتصالهم بالواقع اللّغوي اتصالاً واسعاً، وكانوا أكثر احتراماً للمسموع، لذلك لم يقعوا في كثرة القياس، والتأويل، وتجنّبوا الأحكام المعيارية، كالشدوذ، والخطأ.¹

3.1. عدم إدراك العلاقة التّكاملية بين الأنظمة اللّغوية: سبق أن ذكرنا أن المنهج البنوي الوصفي يقرّر مبدأ تكامل المستويات اللّغوية (الأصوات، والصّرف، والنّحو، والدّلالة)، ويدعو إلى عدم الفصل بينها فصلاً تامّاً على مستوى الدّراسة التّطبيقية، فالأصوات مقدّمة لا بد منها لأي دراسة صرفية، والصّرف مقدّمة أيضاً للنّحو، وهذا الأخير يعتمد على المستويين السّابقين في تفسير كثير من قضاياها، فالمباحث الصّوتية (كالمقطع، والتّبر، والقوانين الصّوتية) تؤدّي دوراً بارزاً في تفسير مسائل صرفية، خاصة كمسائل الإعلال، والإبدال، والتي اعتمد النّحاة في دراستها على التّفسير المعيارى، والمنطقي القائم على فكرة الأصل، والفرع، وقد أشرنا إلى ذلك بالتفصيل في الفصل السّابق، وأشرنا أيضاً في الفصل الأوّل إلى الدّور الذي يمكن أن يؤدّيه التّنغيم، والفاصلة الصّوتية في تفسير قضايا نحوية يرى الوصفيون أن النّحاة أغرقوها في التّأويل، والتّقدير، منها تفسير اختلاف الأوجه الإعرابية للحالة الواحدة، وقضية التّعت المقطوع، وفيها قدّم كمال بشر دراسة قيمة تعتمد على الجانب الصّوتي، وتنتأى عن الدّخول في متاهات التّأويل الفلسفي.

وجعل تمام حسان الجانب الصّوتي أحد ركائز النظام النّحوي في العربية، ودعا إلى عدم الفصل بين هذه الأنظمة، إلا للضرورة المنهجية فقط، كما جعل التّغمة قرينة ضمن القرائن اللفظية في نظريته: تضافر القرائن النّحوية.²

ويرى هؤلاء أن النّحاة غابت عن أذهانهم فكرة ترابط المستويات اللّغوية، ولم يستغلوا نتائج كل مستوى في دراسة الآخر، وعلى الرّغم من جمعهم للأصوات والصّرف والنّحو في مؤلف واحد، إلّا أن ذلك لا يعني أنهم عرفوا العلاقة التّكاملية بينها، وقرّر كمال بشر أن من القدماء من وُفق إلى الجمع بين المستويات منهم: الرّجّاج في كتابه الجمل، وابن جني، والسّكاكي، غير أن إدراكهم كان ناقصاً.³

¹ ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدّرس الحديث، ص58_59. ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط التفكير النحوي، ج1، ص80_81

² ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226

³ ينظر: كمال بشر، التفكير اللّغوي بين القديم والجديد، ص295 وما بعدها.

2. القياس والتّعليل بين القدماء، والوصفيين العرب

لا شكّ أن القياس والتّعليل يشكّان لبّ الدّرس النّحوي، نشأ بنشوئه، وعليهما قام صرح النّحو كلّ، ولولاهما لما استطاع النّحاة وضع قواعد للغة العربية تتّسم بالتّماسك والاطراد، وقد وجّهت لهما لذين الأصلين كثير من المآخذ قديما وحديثا، فمنهم من دعا إلى إسقاطهما من الدّرس النّحوي جملة وتفصيلا، ومنهم من دعا إلى إسقاط بعض العلل والإبقاء على بعض آخر، وقد رأى الوصفيون العرب أن القياس والتّعليل سمتان من سمات المعيارية، ووجهان من أوجه التّأثير بالمنطق الأرسطيّ، فلاي مدى تصحّ هذه المآخذ؟ وهل أيقن الوصفيون أهميتهما في البحث اللّغوي عموما والدّرس النّحوي خصوصا؟

1.2. القياس والتّعليل عند النّحاة المتقدمين:

1.1.2. القياس:

يُشكّل القياس أصلا من أصول المنهج النّحوي عند علماء العربية، والأساس الأول لمعرفة صحيح الكلام من فاسده، والمطرّد منه من غير المطرّد، وقد نشأ القياس بنشوء الدّرس النّحوي زمن أبي الأسود الدؤلي، وتلامذته، أي الرّغيل الأول الذين وضعوا الخُطوط الأولى للنّحو، ثم عرف طريقه على يد أبي إسحاق الحضرمي (118هـ)، فهو كما يقول ابن سلام الجمحي (231هـ): أوّل من بعج النّحو ووسّعه، ومَدَّ القياس والعلل، كما كان أشدّ تجريدا له¹، وتلت جهود أبي إسحاق ما قدّمه الخليل بن أحمد الذي يُعد: "الغاية في استخراج مسائل النّحو وتصحيح القياس فيه"²، وهو كما قال ابن جني: "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"³، وثمّن سيبويه جهود سابقه، إذ يُعد كتابه ثمرة لجهود النّحاة قبله، مع اجتهاداته وإضافاته، وسار على نهج سيبويه كل من أتى بعده إلى غاية منتصف القرن الثّالث، وكان القياس في هذه الفترة — أي زمن الخليل وسيبويه — يتخذ مدلولاً مغايراً لما أصبح عليه بعد القرن الثّالث، بمعنى أن القياس عرف تطورا في المفهوم والإجراء، مثّل المرحلة الأولى أبو إسحاق، والخليل بن أحمد وسيبويه، ومن

¹ ينظر: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ص14

² أبو سعيد السّيرافي: أخبار النّحويين البصريين، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، وطه محمد الزيني، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ط1، 1955،

ص38

³ ابن جني، الخصائص، ج1، ص361

جاء بعدهم إلى غاية القرن الثّالث، ثم المرحلة الثّانية أي القرن الرّابع، وما بعده، ومثّلها: أبو علي الفارسيّ، وابن جنيّ، والرّجاسيّ، وابن الأنباريّ، والزّحشريّ، والسّيوطي، وغيرهم، وهي الفترة التي اتّسمت بنوع من الإيغال والتّعمق في القياس والتّعليل، وكان هذا الإيغال كما يرى المحدثون نتيجة التّأثير المنطقي على النّحاة.

أ- المرحلة الأولى: ويُسمى القياس الاستقرائي، أو قياس التّصوص¹، ويمكن التّأريخ له منذ نهاية القرن الأوّل، إلى نهاية القرن الثّالث، وفي هذه الفترة ارتكز مفهوم القياس على دراسة مدى اطّراد الظّاهرة في التّصوص اللّغوية وشيوعها دون نظر في الظّواهر الشاذّة والتّادّة، ويُعد ما اطّرد من تلك الظّواهر مقاييس وجب الالتزام بها وعدم الخروج عنها، أي يقوم على الاستقراء وتجريد القوانين، ووضع الأحكام، والدّليل على شيوع هذا المفهوم للقياس على أنه متابعة لكلام العرب فقط، استخدام التّصوص الدّالة على ذلك عند كبار أئمة النّحو مثل: (النّحو كلّ قياس)، (هذا قياس كلام العرب)، (هذا قياس لغة العرب)، (مثل هذا لا تقوله العرب)، (لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس)، ومنه أيضًا ما ورد عن الكسائي قوله:

إنّما النّحو قياس يُتبع وفيه في كل أمر يُتبع

وهذا الضّرب من القياس يُعنى بدراسة الضّوابط، والقوانين الجامعة، وفيه يقوم الباحث النّحوي بالاستقراء الواسع ثم يستخلص القواعد، والضّوابط التي تحكم الظّواهر اللّغوية، ويجعلها قياسا يقيس عليه²، وهذا ما يُفهم من قول أبي إسحاق الحضرمي حينما سُئل من قبل يونس بن حبيب، "هل يقول أحد الصّويق، يعني السويق، قال نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب في النّحو يطّرد، وينقاس."³، وسُئل أبو عمر بن العلاء (154هـ) يوما: "كيف تصنع فيما خالفتك به العرب وهو حجة؟، قال أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"⁴، والأكثر أي المطّرد، ومعنى ذلك كلّ هو وجوب الالتزام بالقواعد أو المقاييس التي تطّرد في التّصوص، فلا يُعدل عنها، وأمّا الشاذّ فيحفظ ولا يقاس عليه.

¹ ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص212. ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص426

² ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص427

³ ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ص15

⁴ محمد بن الحسن الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 1984، ص39

ب_المرحلة الثّانية: وتسمى بمرحلة القياس الشّكلي، أو قياس الأحكام، كما يسمّيه البعض، وظهر في القرن الرّابع، وأخذ مدلولين، الأوّل يُفضي إلى التّعميم، وهو الذي لا ينظر في تعليلات الأصول والفروع، ومضمونه (أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)، وكما يقول أبو علي الفارسي "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"¹، ويقوم على إلحاق بعض الاستعمالات اللّغوية قياسا على استعمال العرب، فنحن لم نسمع كل فاعل ومفعول، ولا كل جار ومجرور، بل سمعنا البعض فقسنا عليه غيره*، فلما سمعنا دَخَلَ زَيْدٌ، قسنا عليه: خَرَجَ خَالِدٌ، وَقَدِمَ سَعِيدٌ..وهلم جرا، فهذا التّوع من القياس يُفضي إلى التّعميم، وإجراء المستحدث من الاستعمالات اللّغوية مجرى ما سُمع من كلام العرب.²

أما المدلول الثّاني، فيبحث في التّعليلات بين الأصول والفروع، حيث عُرّف على أنه: "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حُكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة"³، وهذا الضّرب يُسمى أيضا بالقياس العقليّ، وفيه تُقاس أحكام على أحكام لنوع من الشّبه، ويُسمى كذلك لأن للعقل دور فيه، لتبرير الصّلة بين الحكم الأوّل(الأصل)، والحكم الثّاني (الفرع)، وهذا القياس يعكس اجتهاد النّحاة في تنظيم وإحكام نظريتهم التي بنوها باستقراء كلام العرب.

ومثاله أن يُقاس نائب الفاعل على الفاعل، فالأوّل هو الاسم المسند للفعل قياسا على الفاعل الذي يكون كذلك، لذلك وجب أن يكون مرفوعا مثل الفاعل، فالمقيس هو نائب الفاعل، والمقيس عليه هو الفاعل، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفْع.⁴

¹ أبو البركات ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإغراب و لُمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، دط، 1957، ص45

* وهذا المفهوم تقرّره المدرسة التّوليدية التحويلية اليوم، حيث ترى أن الإنسان قادر على إنتاج عدد غير محدود من الجمل والعبارات قياسا على ما سمعه، ولا يتوقف عند حدود ما تعلّمه من قبل فقط، وهذا انطلاقا من فكريّ التّحويل والتّوليد.

² ينظر: محمد خان، في أصول النحو، مطبعة جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص72_74

³ المصدر السّابق، ص93

⁴ ينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص208

وقد بلغ القياس ذروته في هذه المرحلة وصار محلّ افتخار بين النّحاة، وقد شدّدوا على من يُخطئ فيه، وصار من يُنكر القياس كمن ينكر النّحو كلّهُ، يقول ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق، ذلك لأن النّحو كلّهُ قياس، ولهذا قيل في حدّه "النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو."¹

وقياس الأحكام (العقلي) القائم على التّعليلات العقلية، عرّف نقدًا وإنكارًا من طرف بعض النّحويين المتأخّرين منهم ابن مضاء القرطبي، كما أنكره اللّسانيون العرب المحدثون ممّن تبنا المنهج الوصفي، ورأوا أنه قياس غير لغوي، وهو مُتأثر بالمنطق الأرسطي.

2.1.2. التّعليل عند النّحاة:

يُقصد بالتّعليل: "تلك المجموعة من الضوابط يستنبطها النّحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللّغة العربية وتناسق عناصرها"²، أي أن دوره يكمن في البحث عن الأسباب وتفسير الظّواهر اللّغوية لتبرير العلاقات القائمة بينها، وهذا قصد جمع شتاتها واستنباط حكم يجمعها وقاعدة تحكمها، وقد شغلت قضية التّعليل جانبا مهما من بحوث النّحاة الأوائل، بل جعلوه ركيزة أساسية في عملهم وتقعيدهم، ويميّز الباحثون بين ثلاث مراحل مرّ بها التّعليل في التّراث النّحوي، هي باختصار:

— **مرحلة النّشأة والارتقاء:** أرجع الباحثون الظّهور الحقيقي للعلل إلى أبي إسحاق الحضرمي، حيث تميّز التّعليل عنده بمجموعة من السّمات هي: ارتباطه بالحكم النّحوي، ليكون بذلك هذا الحكم المبني على الاطراد معيارا للقياس، وعلة لرفض اللّحن، وكان المعنى عنده يمثل معيارا للتّعليل أيضا، وبه ردّ وخطأ بعض الشعراء في مواضع³. ووجد التّعليل طريقه عند الخليل بن أحمد، الذي علّل كثيرا من الظّواهر اللّغوية، وأشار إلى أن التّعليل لم ينقل عن العرب، وإنما هو من اجتهادات النّحوي، فقد يكون تعليله (النّحوي) موافقا لمقصد العرب، وقد لا يكون كذلك، وتنوّعت العلل عند سيبويه، وجاءت متناثرة في مؤلفه حين يعالج مختلف المسائل النّحوية، فنجدته يتحدث عن علل الوجوب، وعلل الاستثقال، والاستكراه، والامتناع، وكثرة

¹ السيوطي: الإقتراح في أصول النّحو، ص 206

² عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، ص118

³ ينظر: حسن سعيد الملقح، نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص39

الاستعمال، والسببية، وعلة تخصيص، والاستصحاب، والاشتراك¹ وهلم جرا، وهذه العلل التي ذكرها صاحب الكتاب تطرّد في كلام العرب، وهي من قبيل العلل المؤدية إلى كلامهم، ولم تخرج عن منطق اللّغة وطبيعتها، وتميزت هذه الفترة بأن صارت العلل مبنية على اجتهادات النّحاة، وذلك محاولة منهم لتقديم تفسير لكل المسائل النّحوية، وما يلاحظ على هذه التّعليلات أنّها في عمومها لم تخرج عن طبيعة اللّغة. كما أخذت طابعا تعليميا بعد عصر الاحتجاج، حين صار النّاس يفيّدون لتعلّم العربية، فكان لازما على النّحوي أن يجد مبررات وعللا مقنعة لأي سؤال قد يصادفه من هؤلاء المتعلمين.²

ب_مرحلة النّضج ومحاولة التّنظير: ويمكن تحديد فترتها بداية من القرن الثّالث، إلى نهاية القرن الخامس وبداية القرن السّادس، وفيها علا شأن العلل وصارت محلّ تفاخر بين النّحاة وإفحام للخصوم في المناظرات، يدلّك على ذلك ما ذكره الزجاج في قوله: "لما قدّم المبرد بغداد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي عباس ثعلب، فعزمت على إعانتته، فلمّا فاتحته ألزمني بالحجة، وطالبني بالعلّة، وألزمي إلزامات لم أهتدي إليها، فتيقّنت فضله، واسترحت عقله، وأخذت ملازمته."³، وأبرز النّحويين الذي عنوا بالتّعليل في هذه الفترة، ابن السّراج (316هـ)، والزجاجي (337هـ)، والسيّراني (368هـ)، والرّماني (384هـ)، وابن جني (392هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (471هـ)، والدينوري (490هـ)، وابن الأنباري (577هـ)، والعكبري (616هـ).

وقد صارت العلّة عند هؤلاء ركنا رئيسا من أركان القياس، فهي السّبب الجامع بين الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس)، وهي أمانة الحكم، وقد خُصّصت للحديث عن العلّة مؤلفات مستقلة عند بعضهم في هذه الفترة منها: العلل في النّحو لمحمد ابن المستنير المعروف بقطرب (206هـ)، علل النّحو لابن كيسان (320هـ)، الإيضاح في علل النّحو للزجاجي، علل النّحو لابن الورّاق (381هـ)، اللّباب في علل الإعراب والبناء للعكبري⁴، ثم شغلت حيزا مهما في مؤلفات أصول النّحو، كما هو الحال في كتاب أصول النّحو لابن الأنباري، والمزهر للسيوطي، وأهم ما يميز هذه المرحلة أنّها كانت محاولة تنظيريّة في التّعليل بدأها ابن

¹ ينظر: محمد خان، أصول النّحو، ص113

² ينظر: حسن خميس سعيد الملقح، نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص48_51

³ ابن الأنباري: نزّهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985، ص171

⁴ ينظر: حسن هندواوي، مناهج الصرفيين، ص348. محمد خان: في أصول النّحو، ص100

السّراج بمحاولات جزئية قسّم من خلالها علل النّحويين إلى قسمين، ثم محاولة الرّجاسي الذي قسّم العلل إلى ثلاثة أضرب، وبعدهما ابن جني في الخصائص، حيث بيّن طبيعة العلّة، ودوافعها، وشروطها، وقد تعددت المشارب الثقافيّة والفكرية للعلل في هذه المرحلة، حيث أخذ ابن السراج علله من كتب النّحاة السابقين، وتأثّر الرّجاسي بالمنطق، أما ابن جني فقد تأثّر بعلل المتكلمين، وابن الأنباري بأصول الفقه.¹

والفرق الجوهريّ بين المرحلتين السّابقتين هو: أن العلل في القرن الأوّل والثاني كانت من مقتضيات المنهج الذي سار عليه النّحاة في دراستهم للغة، ثم صار آلية من آليات وضع النّظرية النّحوية التي تستوجب الانسجام والاطراد في عناصرها.

ج- مرحلة الاستقرار والمراجعة: وتتحدد فترتها منذ بداية القرن السّابع وما بعده، وفيها وقع النّحاة في أسر علل المتقدمين دون إضافة تُذكر، فمنهم من شرح ما كان غامضاً، وفصل ما كان مجملاً، فاستقرّت العلل وأصبح التّعليل ترجيحاً بين العلل كما في شرح المفصل لابن يعيش، أو اختياراً لعلّة مناسبة والسكوت عن البقية كما في الكافية لابن الحاجب وشرحها لرضي الدين الأسترباذي، وكذا قطر النّدى لابن هشام، إضافة إلى نحاة آخرين مثلوا لهذه المرحلة منهم: ابن الحُبّاز، والشّلوين (654هـ)، وابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيّان، والسيوطي (911هـ) وقد اتسمت هذه المرحلة في عمومها بكثرة العلل نتيجة التّراث النّحوي الضّخم الذي وصلهم، وصار التّعليل محلّ افتخار بين هؤلاء، حتى قال ابن الحُبّاز مفتخراً أنه عللّ بناء الفعل الماضي بخمسة عشر وجهاً، كما اصطبغت العلل النّحوية في هذه الفترة بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية، مثل الدّال والمدلول، ودلالة الاستلزام، والجوهر، والمركب².. وهلمّ جرا.

تقسيمات العِلل عند النّحاة:

تتعدد تقسيمات العلّة في عُرف النّحاة، فذكر السيوطي أن الدينوري يُقسّمها إلى ضربين:³

__ علّة تَطَرّد في كلام العرب، وتَنساقُ إلى قانون لُغتهم.

¹ ينظر: حسن خميس المخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص78

² ينظر: المرجع نفسه، ص81

³ السيوطي، الإقتراح في أصول النّحو، ص256

— عِلَّةٌ تُظْهِرُ حِكْمَتَهُمْ وَتَكْشِفُ عَنْ صِحَّةِ أَغْرَاضِهِمْ وَمَقَاصِدِهِمْ فِي مَوْضُوعَاتِهِمْ، وَيَقْتَرِبُ مِنْهُ تَقْسِيمُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، الَّذِي يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ ضَرْبَانِ أَيْضًا، ضَرْبُ مُؤَدٍّ إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، وَكُلُّ مَفْعُولٍ مَنْصُوبٌ، وَضَرْبُ يَسْمَى عِلَّةَ الْعِلَّةِ، كَقَوْلِكَ لَمْ يُرْفَعِ الْفَاعِلُ، وَلَمْ تُصَبِّ الْمَفْعُولُ؟¹ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا التَّقْسِيمِ أَيْضًا مَا أَوْرَدَهُ ابْنُ السَّرَاجِ.

وذكر السيوطي أن النوع الأول أكثر استعمالاً وتداولاً، وهي واسعة ومتشعبة غير أن المشهور منها أربعة وعشرون نوعاً هي: "علة سماع، علة تشبيه، علة استغناء، علة استئصال، علة فرق، علة تعويض، علة تأكيد، علة نظير، علة نقيض، علة حمل على معنى، علة معادلة، وعلة مُشاكلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى."² وهذه العِلل أشار إليها سيبويه في مواضع متفرقة من كتابه، وهي علل لا تخرج عن طبيعة اللغة واستعمالاتها.

ويقسمها ابن جني إلى: علة وجوب، وعلة جواز، وعقد لهما باباً للتفريق بينهما في مؤلفه (الخصائص)، حيث بيّن أن: "أكثر العِلل عندنا مبناه على الإيجاب، كنصب الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فعِلل هذه داعيةٌ إليها موجبةٌ لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّز ولا يُوجِب، مثال ذلك الأسباب الستة الداعية للإمالة..."³

وعقد مقارنة بين علل المتفقهين وعلل النحويين وكذا علل المتكلمين، وبيّن أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، لأن النحاة يحتجون فيه بثقل الحال وخفتها على النفس، أما علل الفقه فهي أمارات، وأعلام لوقوع الأحكام ووجه الحكمة فيها خفية عَنَّا، كما اعتقد أن هذه العِلل قامت

¹ ينظر: السيوطي: الاقتراح في الأصول النحو، ص 256

² المصدر نفسه، ص 257

³ ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 164.

في نفوس العرب، وأرادوها وإن لم يُنقل ذلك عنهم¹، وقد استدلّ بنصوص لتأكيد موقفه، وهذا خلاف ما قال به الخليل من قبل الذي أكد أن العلل من اجتهاد النّحويّ فقط.

4_أقسام العلل عند الرّجّاجي: ذكر الرّجّاجي أن علل النّحو ليست موجبة* بل هي دليل وأمانة للمعلول فقط، وهي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليس هي مثل العلل الموجبة للأشياء كما هي العلل المنطقية، وهو يُقسّمها بعد هذا إلى ثلاثة أنواع: عِلل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، وتقابل العلل التعليمية النوع الأول عند الأنباري، وهو ما سمّاه بالعلّة المؤدّية إلى كلام العرب، والعلل القياسية والجدلية النظرية تُقابل ما اصطلح عليه ابن الأنباري بعلّة العلة، وهما القسمان اللذان عرفا إنكاراً شديداً عند ابن مضاء القرطبي ومعاصريه، وعند عموم الوصفين العرب المحدثين الذين ذهبوا إلى أنهما نتيجة من نتائج تأثير المنطق الأرسطي كما سيأتي بيانه، وتفصيل العلل الثلاث على النّحو الآتي:²

أ_العلل التّعليمية: يتوصل بها لمعرفة كلام العرب وتعلّمه وضبطه، كأن يقال لم رفعت زيدا في قولك قدّم زيد؟، قلنا: إن الفاعل اشتغل فعله به فرفعه، وبم نصبت زيدا في قولك إن زيدا قائم؟، قلنا: لأن (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر، فهذا وأشبهه من نوع التّعليم، وبه ضُبّط كلام العرب.

ب_العلل القياسية: لم يقدّم الرّجّاجي تعريفاً لهذا النوع، وإنما مثّل له بقوله: كأن يُقال لك: لم نصبت زيدا بعد إن، ولم الواجب أن تنصب؟ والجواب هو: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُمِلت عليه، وكان اسمها مُشبهها بالمفعول المقدّم، وخبرها مشبهاً بالفاعل المؤخر، في نحو قولك: ضَرَبَ أَخَاكَ محمدٌ.

¹ ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص48_237

*علل غير موجبة: أي ليست السبب المنطقي الحقيقي في إيجاد المعلول فينتفي بانتفائها، فليست بذلك سببا حقيقيا في إيجاد كلام العرب على تلك الصورة تصريفا وتركيبا، بل دليل وأمانة عليه فقط، وليست كعلل الفقهاء التي هي علامات على المقاصد الإلهية إن لم يكشف الشّرع عنها بالنصّ بقية خفية، فهي مبنية على الظنون، أما علل النّحاة فهي مستنبطة من ملاحظة كلام العرب، وهي ليست كعلل المتكلمين وإن كانت أقرب ما تكون إليها، لأن علل النّحاة مبنية على استقراء اللّغة، وعليه قد توجد العلة ويتخلّف الحكم، خلافاً لعلل المتكلمين التي لا يجوز أن يتخلف فيها المعلول عن علته. ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص519

² ينظر: الرّجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص64_65

جـ. **العلل الجدلية النظرية:** وهي خطوة متقدّمة موعلة في تفسير الظواهر النحوية، وفيها يُسأل عن وجه الشّبه بين إنّ والفعل، وبأي الأفعال شُبّهت؟، أ بالماضية أم بالمستقبل أم بالحادثة في الحال؟، وأي علّة دعت إلى إلحاقها بالفروع لا بالأصول؟ وأي قياس اطرّد في ذلك؟ وهالّا أُجيز تقديم فاعلها على مفعولها كما في جملة ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا...؟ فيُجاب: شُبّهت بالأفعال الماضية الثلاثية المتعدية.. وهكذا.

5_ موقف ابن مضاء القرطبي من القياس والتعليل:

ظهر في القرن السّادس والسّابع محاولات لإسقاط كثير من أقيسة وتعليلات النّحاة، فكانت مواقفهم رافضة لأكثرها، وأبرز من مثل هذا الموقف ابن مضاء القرطبيّ الأندلسيّ الظّاهريّ (592هـ). فبالنّظر إلى موقفه من قياس التّعميم نجده لم يُفصح عن رأيه صراحة، إلّا أنه أشار إليه في مواضع معينة، يرى فيها جواز القياس على ما ورد فيه النّص، ويرفض القياس على ما لم يرد فيه نصوص تؤيده، فهو يرفض مثلاً قياس المعمولات على المفعول به في التنازع إلّا أن يُسمع في هذا كما سُمع في تلك، أي أن المعيار الأول هو النّصوص اللّغوية، على أساسها يقبل و يرفض¹.

أما قياس التعليل أو ما يسمى بالقياس العقلي وتحديدًا: قياس حكم بحكم لشبه بينهما، فهو يرفضه مطلقاً ويرى أن النّحاة يحملون الأشياء على بعضها دون أن يكون هناك صلة وثيقة كاملة بين الظّاهرتين أو بين الحكمين، ثم يؤكّدون على أن العرب قالت ذلك وأرادته، والأمر عنده بخلاف ذلك لأن "العرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النّحويين ذلك جُهلّ ولم يُقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يُجْهَلُّ به بعضهم بعضاً، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه، إلّا إذا كانت علة الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل"²

¹ ينظر: محمد عيد، في أصول النّحو العربي، ص 84

² ابن مضاء القرطبي: الرّد على النّحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط 1، 1987 ص 156

أي أن سبب رفضه لهذا النّوع هو عدم وجود المشابهة الكاملة بين الحكمين، أو المقيس والمقيس عليه، وهذا سبب عقليّ، ثم هو يرفضه لسبب آخر، وهو أن العرب لم تُرد ذلك كما رأى بعض النّحويين (مثل ابن جنيّ)، أي ليس له صلة بكلام العرب واستعمالاتهم البتّة، وهذا سبب لغوي.¹

أما عن العِلل فقد دعا ابن مضاء في كتابه إلى إسقاط العِلل القياسية والجدلية، وأطلق عليهما اسم العِلل الثّواني والثّالث، ولم يُنكر على النّحاة القسم الأوّل، ورأى أن معرفة العِلل الأوّل يقودنا إلى معرفة النّطق بكلام العرب المدرك منا بالنّظر، أما المستغني عنها، وهي الثّواني والثّالث، فلا تفيدنا إلّا أن العرب أمةٌ حكيمةٌ، وساق كثيرا من الأمثلة منها: رفع الفاعل، والممنوع من الصّرف، والإعلال في كلمة ميزان وميعاد، وهلم جرا، حيث بيّن من خلالها ضرورة الاكتفاء في تعليلها بالعِلل الأوّل، فيقال للقائل: لم رُفع زيد في قولك: (قامَ زيدٌ)؟، فإجابته: لأنه فاعل وكلُّ فاعل مرفوع، فإذا قيل: ولم رُفع الفاعل؟ فالواجب القول: "هكذا نطقت العرب" ثبت ذلك بالاستقراء من كلامهم، والنّحويّ هنا شأنه شأن الفقيه الذي عَرَف أن شيئا ما حرامٌ بالنّص، فليس واجبا عليه الإجابة على سؤال: (لم حُرّم؟)، وما ذكره النّحاة في قولهم إن الفاعل رُفِعَ لأنه قليل والمفعولات نُصِبَت لأنها كثيرة، فاختارت العرب إعطاء الحركة الثّقيلة للقليل والحركة الخفيفة للكثير ميلاً للتّخفيف، هذا التّعليل عند ابن مضاء لا يزيد المرء علما بأن الفاعل مرفوع، كما أن الجهل بها لا يضر، لذلك كان الواجب أن يسقط من النّحو²، وقد رفض العِلل الثّواني لأنها تَرُدُّ عن أمور لا شأن لها باللّغة، فهي تُسَدُّ ضرورة ذهنية مفتعلة، أو سفسطة لا قيمة لها إطلاقا، والواجب عنده أن لا يتعدى التّعليل قولك: (هكذا نطقت العرب)، فأساس رأيه أن ما يُفسّر النّطق مقبول، وما لا علاقة له بالنّطق مرفوض.³ وموقفه هذا يفسّره مذهبه الظّاهري، الذي ينأى عن الخوض في التّأويل والتّقدير، ويأخذ الأمور على ظاهرها، لذلك لم يرفض النّوع الأوّل من العِلل كونها ظاهرة، ورفض النّوعين الأخيرين لأنهما يقومان على التّأويل، والغرض من إيرادنا لموقف ابن مضاء من هذه القضية هو أن كثيرا من اللّسانيين الوصفين تبنّوا موقفه وأخذوا برأيه.

¹ ينظر: محمد عيد، في أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989،

ص85

² ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص126_127_128

³ ينظر: المرجع السابق، ص135.

وللإشارة فإن ابن مضاء لم يكن وحده معارضا لقضية التعليل في زمنه، بل هناك نخاة آخرون رفضوه أيضا مثل: ابن طراوة (528هـ) الذي أنكر قياس الشّبه، وذهب إلى أن كل ظواهر العربية أصلٌ في بابها، فإعراب الاسم أصل، وكذا إعراب الفعل المضارع أصل، ولا علة شبه بينهما، ورفض علل المنع من الصّرف¹، ومنهم: أبو حيان التّوحّيدي الظّاهري (745هـ)، حيث اعترض على التّعليلات النّحوية من عدّة جوانب أبرزها: أن بعض النّحاة ومنهم الرّماني، وابن الورّاق قد بالغوا في المزج بين النّحو والمنطق، واعترض على أصل الإعراب في الاسم والفعل، وبيّن أن تعليلات النّحاة زائفة لا طائل منها، كما اعترض على جوانب من أصل العمل، حيث حاول أن ينأى عن العوامل المعنوية قدر المستطاع، ورفض الاحتمالات الإعرابية، وكل ذلك من أجل تخفيف التّعليل في النّحو، الذي يرى أنه تغلغل في جوانب لا فائدة عملية من تعليلها، ولا تأثير لها في معنى الكلام، وكان لمذهبه الظّاهري تأثير مباشر على موقفه، حيث أخذ ما يتماشى معه ورفض ما خالفه.²

2. القياس والتّعليل عند الوصفين العرب:

1.2. نقد الوصفين للقياس النّحوي

يرى المحدثون أن القياس، والتّعليل من أهم مظاهر المعيارية التي مُنيت بها الدّراسات اللّغوية العربية، إذ اعتمد النّحاة عليهما في تقعيد القواعد، وجعلوهما أساسا لكل الظّواهر اللّغوية، ووجه المعيارية يكمن في كون القياس معيارا، وقانونا، أو نموذجا وُضع مُسبقا، ثم فُرض على النّاس اتّباعه، ورمى ما خالفه بالّلحن والخطأ، ولجأ النّحاة في تبرير العلاقة بين الأصل، والفرع، أو بين المقيس، والمقيس عليه، وتفسير الظّواهر الأخرى التي خرجت عن قياسهم، إلى تعليلات تتعد عن طبيعة اللّغة، وتنفّرق منطقها إلى المنطق العام ذي التّفسيرات الميتافيزيقية، وبالنّظر لرأي إبراهيم أنيس نجده يفرّق بين نوعين من القياس عند النّحاة، نوع أطلق عليه اسم القياس اللّغوي، ونوع أطلق عليه اسم القياس المصنوع، فذكر أنّ القياس اللّغوي "هو مقارنة

¹ ينظر: محمد حسن المخ، نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحدثين، ص 198

² ينظر: المرجع نفسه، ص 204_208_209

كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال رغبةً في التّوسع اللّغوي، وحرصاً على اطراد الظّواهر اللّغوية"¹، وهذا النّوع لا يرفضه إبراهيم أنيس.

ونظر في الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في مسألة المقيس عليه، فرأى أن البصريين سلكوا منهجاً سليماً على الرّغم من بعض النّقصات التي ميزته، إذ أن أهم مبدإ في القياس عند البصريين هو (الكثرة) مع الإشارة إلى ما خالف ذلك بأنه لهجات، هذا ما يدل عليه قولهم أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات، وهذا المبدأ الذي ينادي به الدّرس اللّغوي الحديث، ويعتمده أساساً في استخراج المسائل اللّغوية، وتقعيد القواعد، لكن على الرّغم من سلامة المنهج الذي سلكوه، إلا أن تحديدهم للكثرة بالنّسبة للمقيس عليه لم يكن دقيقاً، وقد ظهر الخلاف بينهم في هذا الصّدّد، فبعضهم يسمّونه الأكثر، وآخرون يسمّونه بالكثير، أو الباب، أو الأصل، ومن أثر هذا الخلاف أن منهم من حكم على بعض المسائل اللّغوية على أنّها سماعية، وحكم البعض الآخر بقياسيتها، ومرّد الأمر حسب رأي أنيس إلى أن فكرة الشّيوع، والكثرة لم تكن محدّدة بدقة في أذهانهم، أما الكوفيون فتوسّعوا في القياس، واستشهدوا بالقليل، والنّادر، وهذا وإن طُنّ أنه مذهب ينحو منحى السّهولة، غير أن الأمر بخلاف ذلك؛ لأنه يؤدي إلى اضطراب، وفوضى في تقعيد القواعد، فيغيب عنصر الاطراد والانسجام، وهما شرطاً الفهم والإفهام، وتصبح اللّغة في هذه الحال كالثّوب المرقّع، وإن كانت الرّقعة من الحرير والديباج.²

وأنكر إبراهيم أنيس على بعض النّحاة عدم استشهادهم بالمولّدين ووصفهم بالمتزمتين الذين قسّموا الظّواهر اللّغوية إلى: مُطرّد في القياس والسماع، ومطرّد في السّماع الشّاذ في القياس، مطّرّد في القياس الشّاذ في السّماع، والشّاذ قياساً وسماعاً، فكانت نتيجة هذا التّقسيم أن خطّوا بعض الفصحاء، والشّعراء، وبعض الاستعمالات اللّغوية، مما تسبّب في نشوب صراعات بينهم، و أخذ الشعراء لا يأبهون بقواعد النّحاة، فتعدّوها وخرجوا عنها.³

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص12

² ينظر: المرجع نفسه، ص12_13

³ ينظر: المرجع نفسه، ص14_15

أما القياس المصنوع، فيبدو أنه أراد به قياس الأحكام، الذي كان شائعاً في القرن الرابع، وما بعده، عند ابن الأنباري، والزّجاجي، وغيرهما، وقد رفضه رفضاً مطلقاً، يقول: "وإنما نُشير هنا إشارة عابرة إلى ذلك القياس المصنوع الذي كثيراً ما يتحدثون عنه من مثل قولهم: أعرب المضارع قياساً على الاسم.. إلخ، أو قولهم نَصبت لا النَّافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على إنّ لمشابتها إياها في التّوكيد، إلى غير ذلك من أمور ليست إلا صناعة نحوية، ولا تمتُّ إلى القياس اللّغوي الحقيقي بصلة ما، لأنّها من علل النّحاة المخترعة، ظلما وتجنبا أن العرب راعوها في التّفارقة بين الأساليب، وعمدوا إليها عمداً، كأنما كل العرب قديماً كانوا علماء في النّحو، يدركون علله، وحيله كما أدركها أصحاب النّحو من المتأخرين."¹

وذهب إبراهيم أنيس إلى أن كثيراً من الكلمات، والاستعمالات الغريبة، وكذا بعض القراءات التي وُصفت بالشاذة، مردّها إلى القياس الخاطي الذي كان يقع فيه العرب القدماء، فكثير من الرّوايات التي رويت عن صبي في البادية أو امرأة في قبيلة، أو التي لم يكن استقراءهم لها استقراء كافياً، لا تعدو أن تكون نتيجة هذا القياس الخاطي، من ذلك تأنيث لفظ سكران على سكرانة عند بني أسد، وقول امرأة: رثأتُ زوجي بدل رثيت، وقول تميم: (مصوصون ومديون) بالتّصحیح، ومن ذلك القراءة التي عُوملت فيها كلمة (شياطين) في قوله تعالى: "وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ" [الشّعراء: 210]، معاملة الجمع المذكر السّالم حيث قرأت: "الشّياطون". ويرى أنيس أن ورود عبارات في كتب النّحو من قبيل: (وتوهم كذا، أو توهم كيت)، دليل آخر على وقوع مثل هذا القياس، وهي تدلّ على أن مثل تلك الظواهر المروية غريبة، وغير مألوفة.²

أما تمام حسان، فيرى أن الأقيسة، والعلل النّحوية، وكذا الفقهية، والكلامية، إنما هي نتيجة نفوذ المنطق القياسي الأرسطي الذي فرض قبضته على تفكير النّحاة، والمنطق القياسي في عُرْف الوصفيين المحدثين غير صالح للدراسات العلمية، لأنه يضع القاعدة أولاً، ثم يُفكر فيما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات، وتقتضي الدّراسة العلمية اعتماد القياس الاستقرائي لا كمنهج، وإنما كظاهرة تلاحظ وتُوصف فقط.³

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 15_16

² المرجع نفسه، ص 28_29

³ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 25.

ويستدلّ تمام على عدم صلاحية قياس النّحاة في معرض حديثه عن أقسام الظّاهرة اللّغوية التي أوردها ابن جني في الخصائص، حيث رفض ثلاثة أقسام منها، وملخص ذلك على النحو الآتي:¹

— المطرّد في القياس الشّاذ في الاستعمال، لا يبدو أنه استعمل في كلام العرب، إلا بيت شعر، وقراءة، ومثال، أوردهم ابن جني في خصائصه، يمكن دحضها، والنّظر إليها من زاوية أخرى، أما البيت فهو:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحبّ حتى ودعه

ويعلّق عليه تمام قائلا: إن البيت لا يتعد أن يكون مصنوعا، وعلى فرض صحّة البيت، فلا يوجد مانع عروضي ولا معنوي يمنع من تشديد الدّال.

أما القراءة فهي: "مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى" الصّحى: [03]، بتخفيف الدّال، فكل القراءات مجمعة على تشديد الدّال ماعدا هذه القراءة، ثم إن ابن الجزري لم يذكرها في حديثه عن سورة الضّحى.

أما المثال القائل: أقائم أخواك أم قاعدان؟ فحجّة لغة مشهورة وردت فيها آية: "وَأَسْرُوا النّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا" [الأنبياء: 03]، ويكون الفاعل هنا مقدّرا والألف علامة الاثنين والتّون للرفع، والتّقدير أم قاعدان هما أو هما قاعدان والألف فاعل، ولا شذوذ هنا عن القياس، وبهذه الرّدود انتهى إلى أن هذا القسم لا يوجد فيه شاهد من اللّغة، وهو معيار دون دليل يعضده.

أمّا حديثه عن القسم الثالث هو: (المطرّد في السّماع الشّاذ في القياس)، فذكر أن القياس يجري على الاستعمال المطرّد، ولا يكون القياس مخالفا للاستعمال بأي حال من الأحوال، لذلك فإن أي وجه، أو مبنى ورد في هذا الضّرب لا يُقبل مطلقا.

وأما القسم الرّابع وهو (الشّاذ سماعا وقياسا)؛ أي ما لا يقبله استعمال ولا قياس، فإن نفوذ المنطق الأرسطي هو الذي فرض على ابن جني إيراد هذا القسم.

ورفض تمام حسان قياس حكم بحكم لمشابهة بينهما، إذ يرى أن فيه افتعالا وتمحكا وضعفا، وأكّد أن هذا النّوع ألصق بالدراسات الفقهيّة، فلمهم أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم، لأن نشاطهم يقوم

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 46_47

على المضاهاة، والأقيسة المنطقية، أما في اللّغة فهذا النّوع من القياس لا يقوم له منهج، لأنّ اللّغة منشؤها العُرف، حيث تُستخرج قواعدها بناء على الاستقراء الشّامل، وعلى دراسة كل حالة على علاقتها، فلا يُحمل حُكم شيء على حكم شيء آخر، واستدلّ تّمام على ضعف هذا النّوع من القياس الذي اتّبعه النّحاة بأنّه يوصل إلى نتائج متباينة ومتعارضة أحياناً، وهذا التّباين لا يجعله محلّ ثقة، ومن أمثلة هذا الاختلاف والتّعارض، قياس نعم وبئس، حيث قاسها الكوفيون على الأسماء، وقاسها البصريون على الأفعال، وبناء عليه يرى أن المغزى أن تكون الدّراسة اللّغوية قائمة على الاستقراء والوصف، لا على القياس والمقياس، فيكون بذلك القياس نتيجة من نتائج الملاحظة والاستقراء، لا وسيلة من وسائل الدّراسة والمنهج.¹

1.1.2. نظرة المحدثين إلى القياس:

يُفرّق اللّسانيون المحدثون بين نوعين من القياس: قياس لغوي، وقياس منطقي: "أما القياس اللّغوي ويسمى بالصّوغ القياسي (Analogic Creation)، أو القياس الطّبيعي، أو الاستعمالي، أو التّحوي، فهو العملية الدّهنية التي يقوم بها الفرد تجاه صوغ كلمة أو جملة، واستعمالها في بيئته اللّغوية، وهو بهذه الصّفة من عمل المتكلّم لا الباحث، والقياس هنا ما هو إلا قياس أنماط، أما القياس المنطقي، ويسمى بالمصنوع، أو الشّكلي، أو العقلي، أو الحكمي، فهو حمل شيء على شيء لنوع من المشابهة، أو إلحاق أمر بأمر آخر لما بينهما من شبه وعلة، والقياس هنا قياس أحكام، أي أنه جزء من التّنظير، وليس من الاستعمال"²، وعليه فالقياس المنطقيّ عند المحدثين يُساوي قياس الأحكام (القياس العقلي) عند نحاة القرن الرّابع، وما بعده، أما الصّوغ القياسي عند المحدثين، فليس هو القياس الاستقرائي بمفهومه في القرن الثّاني؛ لأنّ بينهما فروقا جوهرية.*

¹ ينظر: تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 47_48_49

² حسن العارف: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، ص 215

* الفرق بين الصّوغ القياسي (الفطري) عند المحدثين، والقياس الاستقرائي عند نحاة القرن الثّاني (وهو يعني القانون والمقياس العام المستنبط من المطرّد من كلام العرب)، هو أن الصّوغ القياسي عملية ذهنية مضمونها أن المرء يختزن ما تلقنه من بيئته اللّغوية من ألفاظ وصيغ وتراكيب، ثم يستدعي من حافظته ما يحتاجه في الموقف الكلامي، ويحصل أن تغيب كلمة أو صيغة عن ذهنه، ففي هذه الحال يستنبط بنفسه كلمة أو صيغة جديدة على أساس ما اختزنه من قبل. أما القياس عند النحاة فيعدّ قانوناً يسعى إلى حماية خصائص اللّغة، وهو بمثابة تنظيم للقياس الفطري (الصّوغ القياسي) الذي يقوم به المتكلّمون، حيث يقبل المستحدث إن وافق هذا القانون أو المقياس، ويرفضه إن خالف ذلك، وعليه فالأول يُعدّ نشاطاً فردياً يقوم به المتكلّم، والثّاني يعدّ =نشاطاً علمياً من عمل الباحث، والأول: المقياس عليه هو ما اختزنه الفرد في ذاكرته، أمّا الثّاني فالمقياس عليه هي التّصوص المروية، ومن أثر عدم

والصّوغ القياسي عملية عقلية فردية، يقوم به جميع أفراد المجتمع صغارا وكبارا، أدباءً كانوا أم غيرهم، كلّما احتاجوا إلى ذلك، حيث يقيسون على ما في ذاكرتهم اللّغوية، معتمدين على قدرتهم على الإنشاء، ويراعون في ذلك المعايير الاجتماعية التي يفرضها الاستعمال، فإن استعمل المتكلّم صيغة قياسية في اللّغة تطابق قياسه مع المستوى الصّوابي الاجتماعي، غير أنه لو استنبط واستخرج صيغة أو كلمة خالفت الاستعمال، وما هو مألوف شائع في بيئته اللّغوية، كان القياس خاطئاً، وليس المعيار في الحكم على الصّواب والخطأ في الصّوغ القياس عند المحدثين، أن نخضعه لقواعد النّحاة واللّغويين كما استنبطوها، وأن نحكم على خطئه؛ لأنه غير مألوف في اللّغة، بل الواجب أن نتساءل ما إن كان قاس ذلك على ما هو كائن في حافظته أم أنه كوّنه بنفسه؟، وعلى أي قول قاس ذلك؟¹

ومن أشكال القياس الخاطئ الذي يقع فيه الصّغار، تأنيث كلمة أحمر فيقولون: أحمرّة، أو يجمعون كبريت على كبراريت، وقلم على قلمات، أو أن يكتشف الطّفل الجزء الذي يُوقف اللّعبة، فيقول عنه وقّافة²، وهذا الخطأ ليس مقصوراً على الصّغار فقط، بل قد يقع فيه الكبار أحياناً من عمّة النّاس، "فإن لم يُصحّح هذا الخطأ المخالف لما هو مألوف، صار متداولاً، وحلّ الخطأ الجديد محلّ الصّحيح القديم، ولا يتمّ مثل هذا إلا في البيئات المنعزلة التي لا يجد فيها الأطفال من رعاية الآباء، والأمهات ما يعيدهم إلى المألوف الشائع في لغة الكبار حولهم"³، وبناء عليه فإن خصائص الصّوغ القياسي تتلخّص في نقاط أبرزها:

— أنه عملية عقلية ترافقنا في جميع المراحل العمرية، ونقوم بها كلّما احتجنا إلى ذلك، مراعين في قياسنا معايير لغوية يملئها المجتمع، وأي خروج عن هذه المعايير يفضي إلى القياس الخاطئ.

— يتمّ القياس على ما هو مخزّن في حافظة المتكلّم من مسائل اللّغة، ولا يقيس على تلك النّصوص المحددة من قبل من طرف النّحاة، أو يقيس على ما هو كائن في المعاجم.

=التفريق بين القياسين أن يتمّ إلغاء الثاني، ويفرض الأول نفسه (القياس الفطري) فتغيب الصّوابات القياسية وتكثر الطّواهر التي لا تخضع لقانون مطّرد، ويصبح التّشاطر الفردي بلا قاعدة، وهذا الأمر يفضي إلا نتيجة أخرى أكثر خطراً هي إلغاء التّقييد، وإن غاب هذا الأخير صارت اللّغة فوضى " ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر التّحوي، ج2، ص 431_432.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص24_25. غام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص39_40

² إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص25

³ المرجع نفسه، ص25

- أن يُراعى في الصّوغ القياسي القلب الصّوتي والصّرفي المتعارف عليه في مجتمعه.
- أن الكلمة الجديدة لا يُكتب لها النّجاح والشيوع إلا إذا تقبلها الذّوق اللّغوي العام.
- أن القياس اللّغوي مباحّ للموثوق بهم من أدباء وشُعراء، وأن لا يكون بأيدي الأطفال وعامة النّاس.
- أن الصّوغ القياسي من عمل المتكلم، لا من عمل الباحث، لذلك لا يدخل في صُلب المنهج، وبتعبير آخر الصّوغ القياسي نشاط لغوي يسجله الباحث انطلاقاً من الملاحظة والاستقراء ولا يتخذه منهجاً.
- وانطلاقاً من هذه مما تقدّم، يعترف الوصفيون بفكرة الصّوغ القياسي، ويعدّونه عملية معيارية لا تدخل في صُلب المنهج؛ لأنّها من نشاط المتكلم "ولا يُعتبر اعتراف المنهج الوصفي في الدّراسات اللّغوية بفكرة الصّوغ القياسي خيانة لطابع الوصفية، فهو لم يعترف بها كفكرة منهجية، وإنما لاحظها ووصفها كنشاط لغوي"¹.
- أي أن الصّوغ القياسي نشاط يقوم به المتكلم في أحاديثه اليوميّة، والباحث يكتفي بملاحظة هذا النّشاط ويدوّنه دون أن يتّخذه قاعدة ومنهجاً، ورأيه هذا مؤسس على مبدأ التّفريق بين ثنائية الكلام واللّغة، وبين نشاط المتكلم وعمل الباحث، إذ يقع على عاتق هذا الأخير الملاحظة، والوصف لنشاط المتكلم، دون أن يفرض عليه معايير معينة.

2.1.2. نقد الوصفيين للتّعليل النّحوي:

تنصّب مآخذ المحدثين في كثير من الأحيان على العلل النّحوية ذات الطّابع التّعليمي، والعلل ذات الطّابع المنطقيّ، الذي يبحث في ما وراء اللّغة، وهذان النّوعان شاعا في مرحلة ما بعد نشأة النّحو، وتشعّبت العلل المنطقية في القرن الرّابع وما بعده، أي حين اتّصلت الثّقافة العربيّة بالثقافات الأخرى، خاصة اليونانية، وقد تركّزت معظم الانتقادات على ما قدّمه كل من ابن جني، والرّجاسي، وابن الأنباري، ورُفِضت كثيرٌ من تّعيلاتهم النّحوية رفضاً مُطلقاً معتقدين أنّها لم تسلم من أمرين:

— سيطرة العلل المنطقية الأرسطية (الغائية) على تفكير النّحاة.

¹تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص43

—أنّما علل تتّسم بطابع المعيارية، يظهر ذلك من تقسيماتهم لها (علل موجبة، وعلل موجزة)، ووقوعها جواباً عن السؤال (لماذا؟)، الذي يتجاوز الوصف إلى المعيار.

يتحدث تمام حسان عن العلل مشيراً إلى تقسيم أرسطو لها إلى: علل الصورية، وعلل فاعلية، وعلل مادية، وعلل الغائية، وأكد أن العلوم الطّبيعية بما في ذلك اللّغة تكتفي بالعلل الصّورية والفاعلية، إذ هي التي تُعنى بالإجابة عن السؤال كيف تتم الظّاهرة؟، أي أنّها علل تصف الظّاهرة وكيفية حدوثها، ولا تأخذ بالعلل الغائية والمادية، التي تُعنى بالإجابة عن السؤال لماذا تتم الظّاهرة؟، كونها تُفضي إلى الحدس، والتّخمين، والبحث في الغيبات، والقول بالاحتمية، وهذا الأمر لا يقبله البحث العلمي الموضوعي، كما لا يقبله المنهج البنوي الوصفي الذي تبناه لسانيونا، فيأخذ بذلك بالعلل الصّورية وينأى عن العلل الغائية، ويرى أصحاب المنهج الوصفي أن الإجابة على السؤال (كيف؟) يُعدّ وصفاً، أما الإجابة عن (لماذا؟) فيُعدّ معياراً، لأنه يجعل الهدف هو المقياس الذي يجب أن تُخضع له الظّواهر.¹

وبناء على ما تقدّم يقرّر تمام حسان أن الدّرس التّحوي اتّسم بالعلّة الصّورية في نشأته، يظهر ذلك من بعض الصّيغ المستعملة في مؤلفاتهم مثل: (العرب تقول كذا)، أو (هكذا نطقت العرب)، أمّا العلل الغائية فاصطبغ بها في مرحلة ما بعد النّشأة حين صار الطّابع التّعليمي طاغياً على التّحو، ثمّ تشعّبت العلل في القرن الرّابع، وما بعده، فصارت هناك علّة العلّة، والعلّة التّعليمية، والجدلية، والقياسية، وكلّها تعليقات غير علمية، وقبّل تمام حسان علّة واحدة فقط لكونها أقرب ما تكون للمنهج الوصفي، وهي التي يجسدها قولنا: (هكذا نطقت العرب)، وأطلق عليها قديماً اسم (علّة السّماع)، وهي التي ميّزت البحث التّحوي في أول نشأته²، ويرى تمام حسان أن النّحاة أخذوا بالعلل الغائية في دراستهم لقضايا نحوية، وصوتية، وصرفية، منها: علل رفع المرفوعات، ونصب المنصوبات وبناء المبنيات وإعراب المعربات، وفي المنع من الصّرف لبعض الأسماء، وكذا القول بالميل إلى السّهولة في التّطق عند حذف أحد السّاكنين الملتقيين، وتعليل بعض الصّيغ الصّرفية التي لحقها إعلال أو إبدال مثل كلمة: ميزان وميعاد، وهكذا.

¹ ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 167-168. ينظر: اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص 50_51_52

² ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 170

ويؤكّد على أن التّعليل هو المسؤول عن خلق نظرية العامل، كقول النّحاة: إن الفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ بعلة الابتداء، وفنّد رأيهم بقوله إن أكبر دليل على خطأ اعتماد التّعليل الغائي وضعفه، هو وقوع الاختلاف بين النّحاة في تحديد علة بعض الظّواهر، كعلة رفع المبتدأ والخبر مثلاً، فنّحاة البصرة يرون أن المبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، أما نحاة الكوفة، فيرون أنهما مترافعان.¹

وقرّر أن التّعليل يمثل وجهها من أوجه المعيارية الصّارخة عند النّحاة، يظهر ذلك في تقسيمهم للعلل إلى موجبة وموجزة، وهما عبارتان معياريتان شاعتا في كتب النّحو والصّرف والبلاغة، كقولهم: (يجب كذا)، و(يجوز كذا)، (وهذا مرفوع وجوباً)، و(ذاك منصوب جواً)، وهلمّ جرا، وهذه الأحكام والعلل أوغل في المعيارية، وكان الأصحّ -حسب رأيه- أن يوصف الواجب بأنه مطّرد الوجود، والجائز بأنه الأقلّ وروداً، وبهذا يبقون وصّافين لا معياريين، كما ذهب مذهب ابن مضاء في رفضه للعلل التّواني والثّالث، وعدّها من قبيل العلل الغائية التي يرفضها المنهج العلمي الموضوعي.²

ويؤكّد على أن العلل الغائية لا مكان لها في البحث العلمي، غير أنها ضرورية في الجانب التّعليمي، بمعنى أن يعتمدها المعلّم في إطار الدّرس، فلكي يُنحج العملية التّعليمية لا بدّ أن يقدّم الأسباب حين يُصحح للتلميذ مسألة نحوية مثلاً، فيكون التّلميذ في موضع السّائل عن السّبب (لماذا؟)، هنا يكون التّعليل الغائي ضرورياً.³

أمّا عبد الرحمن أيوب فيفترّق بين نوعين من العلل تفريقاً عامّاً، رفض واحداً منها:

__العلل التي تفسّر ارتباط ظاهرة بظاهرة أخرى في الوجود والعدم: يقبل أيوب هذا النوع من العلل، ومثل لها بموقف النّحاة من حذف حرف العلة في الجزم، لعلّة التقاء السّاكنين " إذ أن من الثّابت في هذه الحالة اقتران ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى اقتراناً مضطرباً، أما الظاهرة الأولى، فهي عدم وجود الواو في صيغة الفعل في الجملة (محمد لم يقيم)، وأما الظّاهرة الثّانية، فسكون آخر الفعل ووجود أداة الجزم فيه، ولما

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 51_52_55

² ينظر: المرجع نفسه، ص 54_57

³ ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية في الفكر اللغوي العربي، ص 167

كان هذا الاقتراح مضطرباً لا بأس لدينا من إقراره كقاعدة، لا اعتراض لدينا على مثل هذا النوع من التعليل، فليست العلة مجرد اعتبارات منطقية، وعلل الإعراب والبناء من هذا النوع الأخير الذي نرفضه.¹

علل مبنية على اعتبارات منطقية: وهذا النوع يرفضه عبد الرحمن أيوب رفضاً مطلقاً، ويعدها من صنع المنطق والفلسفة، ويظهر هذا الموقف في مناقشته للأبواب النحوية، كباب الإعراب والبناء، وباب التقدير، فيرى أن مناقشة النحاة وتعليلهم لهذه الأمور يظهر فيه التأثير الواضح بفلسفة أفلاطون عن الموجودات، بل يذهب أيوب أكثر من ذلك في تحامله على النحاة، واصفاً تعليلاتهم للإلغاء والتعليل في باب ظن وأخواتها بالهراء الفلسفي، وعملهم كما يقول كان التماساً للعلل والتشدد بما يشبه أن يكون فلسفة²، هذا الرفض يُفسّره مرجعيته اللسانية التي كان يتبنّاها، وهي المدرسة التحليلية الشكلية الأمريكية التي دعا إلى دراسة اللغة من منظورها، وقد سبق ذكر خصائص هذه المدرسة، وأوجه النقص فيها.

ولكن الحقيقة المقررة هي: أن العلة موجودة منذ وجود النحو، وكما قيل النحو وجد معللاً، فلا مجال لإنكاره بل علينا أن ننظر في الأسباب التي دفعت إليه، كما علينا أن نعي جيداً أهميته في ربط الظواهر وانسجامها، ثم إن علل نحاة القرن الأول والثاني لم تخرج من منطق اللغة، ولم تكن مبنية على الافتراض البعيد عن واقع اللغة، بل المسؤولية تقع على عاتق من نحاً بالعلل منحى منطقياً عقلياً³، وهذا ما نجده عند نحاة القرن الرابع وما بعده، حيث اتخذت طابعاً منطقياً عقلياً، وهذا الأمر وإن كان مرفوضاً عند الوصفيين، فهو مقرر عند التوليديين الذين يتجاوزون الوصف إلى التفسير.

ومختصر القول، إن اللسانيين العرب الوصفيين يرفضون كثيراً من العلل التي علقت بالنحو العربي، كونها تخرج عن واقع اللغة إلى الافتراض، ويعدها من صنع المنطق والفلسفة، ويرون أن الواجب على النحوي أن لا يتعدى مقولة "هكذا نطقت العرب"، أو ما أستخدم عليها بالعلل السماعية، وبتعبير آخر، فإنهم قصرُوا عمل النحوي على هذا الجانب فقط (الوصف)، ولم يدركوا أهمية الجانب الآخر (التعليل واستنباط

¹ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 29_30

² ينظر: المرجع نفسه، ص 52_53_225_226

³ ينظر: حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، ص 222

الأحكام) في تأسيس نظرية لغوية علمية تُثبت مشروعية وجودها، انطلاقاً من تماسك أجزائها وتناسقها، وتعليل علاقتها الداخلية.

لذلك، فالحقيقة التي خُفيت عن الوصفين أن طبيعة العلم، بما في ذلك علم اللّغة لا يكتفي بالوصف والتحليل فقط، بل لا بد من توفر ثنائية منهجية هي: الوصف والتحليل، ثم استنباط العلل والأحكام التي تمّ وصفها¹، حيث ينظر العالم النّحوي في المادة الموصوفة من حيث العلاقات التي تجمع أجزائها ويحاول تعليلها وقياسها، وإعطاء حكم عام لها، وهذا ما كان معتمداً عند النّحاة، وهو ما أشار إليه السيوطي حين وصف عمل اللّغوي وعمل النّحوي قائلاً: "اعلم أن شأن اللّغوي أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، أما النّحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللّغوي، وقيس عليه."²، وقد كان التعليل عند النّحاة في المراحل الأولى ذا طبيعة لغوية بحتة، ولم يتعدّها إلى جوانب أخرى يفرضها المنطق العقلي، فلم تكن تعليلاتهم مُوجبة للمعلول مفروضة عليه، بل كانت مستنبطة من الاستعمالات اللّغوية المطّردة، كما أن تعليلاتهم لم تكن لجُرد التعليل الذي لا طائل منه، بل كان يدفعهم إلى ذلك أهداف وأسباب أبرزها:³

— أن طبيعة العقل البشري مجبول على التّساؤل عن الأسباب، حيث يبحث في تفسير الظّواهر تفسيراً مبنياً على أحكام منطقية يتقبلها العقل، وتأنس بها النفس.

— قام النّحو متأثراً بالعلوم الإسلامية التي قامت في جزء كبير منها على التعليل والتفسير— الأصول وعلم الكلام خاصة—، حيث أقام الفكر النّحوي قواعده وتعليلاته وفق منهج استدعته هذه البيئة الإسلامية السائدة آنذاك.

— إدراك النّحاة لطبيعة العربية، وأنها لغة يحكمها نظام من القوانين المطّردة مما جعلها محكمة البناء، وأن العرب عرفت مواضع كلامها، وقامت في عقولهم علله، ومادامت اللّغة نظاماً، فمهمة النّحوي تكمن في الكشف عن جلوته واكتناه أسرار وطرق بنائه وأسسها، وتعليل العلاقات التي تحكم أجزائه.

¹ ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، ج1، ص589

² السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص137

³ ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 95_96_99_100_101. محمد عبد الفتاح

الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، ص511_512_513

إن طبيعة عمل النّحوي الذي يسعى إلى وضع نظرية تهدف إلى الكشف عن منطق ينتظم نحو العربية، يقتضي اعتماد التّعليل ركيزة أساسية في منهجه، فتُعلّل وتُفسّر العناصر اللغويّة، ويجمع التّظير بالنّظير والشّبيه بالشّبيه، وهكذا تصبح النّظرية مضبوطة متماسكة، في تواصل بين المنطق الدّاخل للغة، ومنطق التّفكير عامة.

— أن تعليم النّحو كان دافعا قويا لبروز العلل في المراحل الأولى من نشأة النّحو، فمن الضّروري أن يتسلّح المعلّم بالعلل التي تبرهن على ما يُعلّمه، خاصة في ظلّ التّساؤلات التي تتبادر لذهن المتعلّم، فيطلب تعليلها بصيغة السّؤال (لماذا؟).

ومهم أن نشير إلى أن التّعليل والتّفسير صارا دعامة من دعائم أحدث النّظريات اللّسانية اليوم، والتي اطمأن إليها البحث اللّغوي حديثا، وهي النّظرية التوليدية التحويلية، حيث قامت بادئ الأمر على نقد المنهج الوصفي، ورأته غير كاف لدراسة الظّاهرة اللّغوية، وأن على عالم اللّغة أن يتجاوز الكفاية الوصفية إلى تحقيق الكفاية التّفسيرية.

ولا يسعنا في نهاية هذه المسألة إلا أن نقرّر ما ذكره عبد السّلام المسدي حين بيّن دقة المنهج النّحوي القائم على جملة من المقولات النّحوية التي يرفضها الوصفيون، يقول: "واليوم فقط يدرك العلم اللّغوي أن نظام النّحو العربي، كما سطره الأولون، وأقاموا صرحه بسنده الدّاتي أولا، وبسنده التّعليلي ثانيا، هو من أكثر ما عرفته الحضارة الإنسانية من الأنحاء دقّة وإحكاما، إلى حد أنه يشارف نظاما من المنطق الصّوري الخالص، وأن جملة المقولات التي حكمت نسيجه المعرفي، كالتّقدير والعلّة، والعامل، والإضمار، والمحل من الإعراب، هي اليوم محل اهتمام بالغ الرّعاية، فالإثم إثم من لا يهتدي إلى أن اللّغة بنحوها، وأن النّحو بالذي وراء النّحو."¹

¹ عبد السّلام المسدي: ما وراء اللّغة بحث في الخلفيات المعرفية، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1994، ص 130

3. نظرية العامل بين القدماء والمحدثين

تُعد نظرية العامل أصلاً من أصول التّفكير النّحوي، وهي الدّعماء الرئيسة التي بُنيت عليها قواعد النّحو، وقد عرفت نظرية العامل حديثاً إنكاراً شديداً من طرف الوصفين العرب، لكونه — حسب رأيهم — قام على كثير من الاعتبارات المنطقية الفلسفية التي تخرج عن إطار اللّغة، واجتهدوا في تقديم جهاز تفسيريّ بديل عن فكرة العامل، وهو ما سنتطرق إليه في العناصر القادمة.

1.3. العامل النّحوي عند علماء العربية (مفهومه، وحقيقته، وتقسيماته)

1.1.3. مفهومه وحقيقته:

أورد ابن منظور في لسانه أن العامل: "ما عمل عملاً ما، فرفع، أو نصب، أو جرّ، كالفعل، والنّاصب، والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشّيء في الشّيء أحدث فيه نوعاً من الإعراب"¹، وعلى هذا القول، فإن العامل هو سبب الإعراب، وأركانه ثلاثة، هي: العامل، والمعمول، والأثر (العلامة، أو الأمانة)، وللتّوضيح نورد المثال الآتي: جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ، فالعامل في هذه الأمثلة هو: الفعل (جاء)، و(رأيت)، و(الباء)، والمعمول هو (زيد)، والأثر، هو: حركة الإعراب على لفظ (زيد)، أي الضّمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث.

وقد ارتبطت فكرة العامل —أول الأمر— بما لاحظته النّحاة من تغيّر في علامات الإعراب من حال إلى أخرى (من الرفع إلى حال النّصب، والجرّ داخل التّركيب، حيث حاولوا تعليل هذا التّغير، فقالوا إن العامل هو علّة هذا الأثر، وأمانة عليه، وهذا ما يدلّ عليه قول سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار، على النّصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف (...)"، وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها، إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه ذلك من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب."²، وانطلاقاً من هذه

¹ ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص682

² سيبويه: الكتاب، ج1، ص12

الفكرة راحوا يؤسسون لهذه النّظرية، ويفسّرون -بناء عليها- العلاقات الموجودة بين الألفاظ، ومواقعها داخل نظام الجملة، لأن النّظم هو "تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض".¹

والعامل في عُرْف النّحاة يُعبّر عن علاقة معنوية بين عنصرين في التّركيب (بين العامل، والمعمول)، حيث تتشكّل هذه العلاقة بمضامّة اللفظ للفظ، فتنشأ عنها علاقات تركيبية، تتغير بموجبها حركات الكلمة، وتعبير آخر، فإن العامل يولّد نوعاً "من العلاقات المعنوية التي بتغيرها يتغير الإعراب، ومن ثمة كان علامة على المعاني الناشئة عن التّركيب، وقرينة تميّز بعضها عن بعض"²، فالفعل عامل يأتلف ويتركّب، ويقضي معمولاً يكمل معنى الجملة، وهو الفاعل، والمبتدأ عامل يأتلف، ويقضي خبراً، وهذه الحقيقة يقرّها رضي الدين الأسترباذي قائلاً: "نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمّي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّها السبب للمعنى المعلوم، فقل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنّه به صار أحد جزئي الكلام".³

ولفظ العامل عند النّحاة ما هو إلا مصطلح جيء به للتعبير عن هذه العلاقات المعنوية بين العناصر داخل نظام الجملة، فالمعلوم أن "النحو هو ذلك العلم الذي يهدف إلى النّظر في محصّلة نظم الكلام، وتراكيب الجمل، والعلاقات بين عناصر هذا التّركيب، والوظائف التي تشغلها، حيث إنّ اللفظ، أو المعنى يتركّب مع غيره تركيباً خاصاً، وتنشأ عنه علاقة نحوية خاصة، هذه العلاقة تؤثر في تحديد شكل الكلمة، وتحديد معناها في الجملة، وهذا هو العامل كما أراده النّحاة، وهو اصطلاح اتفقوا عليه لبيان هذه العلاقة أو التعبير عنها، ولم يكن القول بالعامل إلا افتراضاً في التّحليل الدّخلي أعانهم على تفسير كثير من الظّواهر في الإعراب، وما يتعلّق به، مما جعل العامل صلب النّظرية النّحوية، وعمودها الفقري".⁴

¹ الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص04

² محمد عبد الفتّاح الخطيب: ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص09

³ رضي الدين الأسترباذي: شرح الكافية، ج1، ص72

⁴ المرجع السابق، ج2، ص10_09

2.1.3. إدراك علماء العربية للعامل منذ مرحلة نشأة النّحو:

لا شكّ أن إدراك حقيقة العامل في الدّرس النّحوي لم يكن حكراً على نخبة دون آخرين، أو على مرحلة دون أخرى، بدليل وجود روايات منذ مرحلة النّشأة تدل على طبيعة هذا الإدراك، فمن بين الحجج التي نسوقها في هذا الموضع، ردّ أبي عمرو بن العلاء على إسحاق الحضرمي، حينما قال للفرزدق: لم رفعت (مجلّف)؟ في قولك:

وعضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلّا مسحّاً أو مجلفّاً

فقال له الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأوّلوا، فذكر أن أبا عمرو بن العلاء قال لأبي إسحاق: إن رفعها على إضمار الفعل، وكأنه قال: لم يبق سواه،¹ فالسؤال، والجواب كلاهما ينمّان عن وعيٍ بالعلاقات بين المفردات داخل التّركيب، وهذه العلاقة هي ما نسمّيه العامل.

وقد بنى الخليل عمله النّحويّ على فكرة العامل، حيث توسّع فيه، وبسط ظلالها على أبواب النّحو كلّها، كما كان حاضراً بقوة عند سيبويه في (الكتاب)، فبالإضافة إلى القول الذي أورده في باب مجاري الكلم، -وقد ذكرناه آنفاً- يجد المتنبّع للمصطلحات في الكتاب حضوراً قوياً للجزر (ع م ل)، حيث وردت لفظة (عامل) خمسين مرة، ولفظة (معمول) خمس مرّات، ولفظة (عمل) 179 مرة²، حسب الدّراسة التي أجراها جيرارد تروبو في مؤلفه (المعجم المفهرس لمصطلحات سيبويه)، وقد ظهرت -بعد القرن الثّاني-، جهود حاولت تأسيس نظرية لها حدودها الواضحة، بناء على ما قدّمه السّابقون، وأبرز محاولة هي تلك التي قدّمها عبد القاهر الجرجاني (471هـ) في كتابه العوامل المائة، وهي محاولة تنظيريّة، جمع فيها صاحبها أبرز العوامل النّحوية التي جاءت موزعة في كتب النّحويين قبله.

ومهم أن نشير في هذا المقام إلى رأي ابن جني في قضية العامل، فقد صرّح أنه لا يكون العمل للفظ، ولا للمعنى، كما قرّره سيبويه وغيره، وإنما هو للمتكلم نفسه، حيث بيّن دوره في هذه العمليّة قائلاً: "وإنما قال

¹ ينظر: السيوطي، نزّهة الألباء في طبقات الأدباء، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985 ص27_28

² ينظر: جيرارد تروبو: المعجم المفهرس لمصطلحات سيبويه، نقلاً عن: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، جامعة منوبة، تونس، ط2، 2004، ص299

النّحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، ك: (مررت بزيد)، و(ليت عمرا قائم)، وبعضهم يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل الواقع موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما الحقيقة، ومحصل الحديث، فالعمل من الرّفْع، والنّصب، والجرّ، والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: عامل لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ¹، ووافقه فيما بعد كل من رضي الدين الأستراباذي، وأبي حيّان، وابن مضاء، وقد يُفهم من تصريح ابن جني أنه خالف جمهور النّحاة، أو أنه أراد أن يُسقط العامل من النّحو، وهذا ما توّهمه ابن مضاء القرطبي، وبعض المحدثين، والأمر بخلاف ذلك وضدّه، فابن جني سار على هدي النّحاة قبله، وجاء كلامه موضحا لمذهبهم، ومفسّرا له، ولم يكن يسعى إلى إسقاط هذا الرّكن مطلقا، فحين ندقّق في قوله المذكور سلفا، ونضعه في سياقه، ونتتبع مختلف المواضع التي تحدث فيها عنه، نخلص إلى الحقائق الآتية:

— إن ابن جني فهم المسألة من خلال التّركيب والنّظم؛ لأن الكلمات في تركيبها بعضها مع بعض تنشأ عنها علاقات نحوية، تؤثر على شكل الكلمة (حركتها الإعرابية)، وهذه العلاقة هي العوامل التي تحدث عنها النّحاة، وقررها ابن جني في قوله: **بمضامة اللفظ للفظ**²، كما يشير قوله السّابق، إلى أن النّحاة كانوا يدركون أن العمل ليس للفظ في حدّ ذاته.

— أن النّحاة كانوا يدركون حقا أن العمل للمتكلّم، الذي يخضع بدوره لما هو متعارف في مجتمعه، ويظهر ذلك من إشاراتهم الكثيرة إلى هذا الأمر^{*}، وإنّما ألحقوا العمل للفظ، والمعنى، من باب الاختصار في التعبير، ولأنهم كانوا مهتمين بوصف الجملة، وبيان العلاقة بين أجزائها (بين الفعل والفاعل، وبين الفعل والمفعول..)، فإذا كانت الكلمة طالبة لغيرها، وصاحب هذا الطّلب تأثيرا في الكلمة المطلوبة، سميت الأولى عاملة، وسميت الثّانية معمولة لها، وكل ذلك لا يعدو أن يكون عرفا لغويا³.

¹ ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 109_110

² ينظر: عبده الراجحي، فقه اللّغة في الكتب العربية، ص 158

^{*} من النّصوص الدّالة على ذلك قول سيبويه في باب الإضمار: "فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أن فيه إضمرا لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في الاسم." سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 35، فهذا القول إشارة واضحة لعمل المتكلم.

³ ينظر، ابن مضاء: الرّد على النّحاة، ص 15.

3.1.3. أقسام العوامل عند النّحاة:

قسّم علماء العربية العوامل إلى أقسام، معتمدين في صنيعهم هذا على معايير ثلاثة، هي: اللفظ والمعنى، والقوّة والضعف، والأصل والفرع¹، وهذه العوامل تكون أسماء، وأفعالا، وحروفا، ومحصول القول أن التّفاوت بين العوامل من حيث المعايير المذكورة، تحدّد لها القيود المفروضة على كل قسم، فالعامل الأصليّ، والقويّ، ما تحرّر من القيود، والفرعيّ، والضعيف، ما كان مقيدا في عمله بشروط، وكلّما زاد القيد ضعف العامل أكثر.

ـ فبحسب اللفظ والمعنى: قسّموه إلى عامل لفظي، ومعنوي، والعوامل اللفظية تمثل الغالبية، تصل إلى ثمانية وتسعين عاملا، مقسّمة هي أيضا إلى قسمين: عوامل قياسية، وعوامل سماعية، أمّا المعنوية، فهي عامل الابتداء في المبتدأ، ورفع المضارع لوقوعه موقع الاسم.

ـ بحسب الأصل، والفرع: يذكر النّحاة أن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل، بل يقع عليها العمل، وأن الأصل في الأفعال، والحروف العمل، لأن الأسماء تعتورها المعاني في التّركيب، فيعبّر بها عن الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والزّمان، والمكان، وهلم جرا، أما ما عمل منها فلمشابهة بينه وبين الأفعال، أو الحروف، لذلك يُعد ما عمل من الاسم فرعا عن الفعل والحرف في العمل.

ـ بحسب القوّة، والضعف:^{**} يقرّر النّحويون أن العوامل المعنوية أضعف من اللفظية، وهذه الأخيرة أقوى من الأولى، بدليل القيود الموضوعة على العامل المعنوي، فكلما زاد القيد دلّ ذلك على ضعف العامل، من

^{**} وهذا الرأي لمحقق الكتاب، ذكره في معرض ردّه على كلام ابن مضاء.

¹ ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، **ضوابط الفكر النحوي**، ج2، ص21

^{*} **العوامل اللفظية السماعية:** وهي ثلاثة عشر ضربا تتمثل في الأفعال الناقصة، وهي ثلاثة عشر فعلا، وأفعال المقاربة وهي أربعة أفعال، أفعال اليقين والشك وهي سبعة أفعال، أفعال المدح والذم وهي أربعة أفعال، حروف الإضافة والجر وهي سبعة عشر حرفا، الحروف المشبهة بالفعل وهي سبعة =حروف، حروف تنصب الاسم المفرد وهي سبعة أحرف، حروف تنصب الفعل المضارع وهي أربعة أحرف، حروف تجزم الفعل المضارع وهي خمسة أحرف، أسماء تجزم الأفعال (الشرط) وهي تسعة أسماء، أسماء تعمل النصب في معنى التمييز وهي أربعة، أسماء الأفعال وهي تسعة أسماء.

العوامل اللفظية القياسية هي: الفعل، المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة، والمشبّهة، المؤول بصفة عاملة، والمضاف، =أما **العوامل المعنوية:** فهو عامل الابتداء في رفع المبتدأ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم وهذا على رأي البصريين، وقد خالفهم نخاة الكوفة، =فرأوا أن الأول مرفوع بالخبر، والثاني مرفوع لتجرّده من النّاصب والجازم، ينظر: عبد القاهر الجرجاني، **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، تح: البدرواي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988، 34_35

هذه القيود: أن العامل المعنوي لا يعمل إلا إذا دلّ عليه دليل لفظي، وأنه لا ينصب المفعول به، بل يعمل في الظّروف والأحوال لضعفها، كما لا يُعدل إلى العامل المعنوي، إلا لتعدّد العامل اللفظي، وأن العامل اللفظي يزيل العامل المعنوي، كما هو الحال بالنسبة إلى التّواسخ، التي تزيل عامل الابتداء، والتّواصب والجوازم التي تزيل عامل رفع المضارع.

4.1.3. ضوابط نظرية العامل :

وضع النّحاة جملة من الضّوابط والقيود تحكم نظرية العامل، سنكتفي بعرضها عرضاً سريعاً نظراً لتشعبها، ونحيل القارئ إلى كتاب ضوابط الفكر النّحوي لعبد الفتاح الخطيب الذي فصل القول فيها، مستشهداً بأقوال النّحاة، ومن هذه الضّوابط:¹

ـ **العقد والتركيب:** أي الجمع، والتّأليف بين العامل، والمعمول، بحيث يترتّب عليه الاستقلال الإسنادي، كالاتلاف بين الاسم والاسم، وينتج عنه (الخبر، والحال، والمضاف إليه..)، وبين الفعل والاسم، وينتج عنه (المفاعيل، والنواسخ مع معمولاتها..)، وأشار إلى هذه الثّنائية قديماً بمصطلحات أخرى منها: الإسناد، والارتباط والتّأليف، والضّم، والتّعليق، وينتج عن هذه الثّنائية مجموعة المعاني النّحوية مثل: (الإسناد، والتّعدية، والظرفية، والحاليّة، والمعيّة..).

ـ **الاقتضاء:** لا يتم العقد، والتركيب، إلا إذا كان في العامل ما يقتضي المعمول، فيفضي إلى تشكّل كلام يحسن السّكون عليه، والاقتضاء بُعدٌ دلاليّ، يدلّ على حاجة العامل للمعمول، ليتم به جزءاً من معناه، وعُبر عنه قديماً بمصطلحات كثيرة، منها: الطّلب، والتّشبث، والتّعلّق، والاحتياج، وهي كلها تعبّر عن الحاجة الدّلالية، واستكمال المعنى في العامل، كما ربّوا عنه مجموعة من المقولات منها: أنه لا يعمل الفعل

^{**}العوامل اللفظية أقوى من العوامل المعنوية، والأولى تتفاوت فيما بينها قوة وضعفاً، فالفعل أقوى العوامل اللفظية، يليه الحرف، ثم الأسماء العاملة عمل الفعل والحرف، وداخل هذه الأقسام تتمايز الأنواع أيضاً، لأن الفعل منه المتعدي ومنه اللازم، والمتعدي أقوى من اللازم، ومنه المتصرف والجامد والأول أقوى من الثّاني، وكذلك الحروف تتمايز قوة وضعفاً، فمنها ما يعمل النّصب والرفع كما هو الحال بالنسبة للتّواسخ الحرفية، ومنها ما يعمل عملاً واحداً كالجر بالنسبة لحروف الجر والقسم، والجزم بالنسبة لحروف الجزم.. وهكذا، وقل ذلك على الأسماء العاملة فأقواها المصدر وأضعفها المضاف. ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، ج2، ص41_42_43

¹ ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، ج2، ص50_70_77_83_111_148_154

في الفعل، ولا الحرف في الحرف، ولا عمل دون اقتضاء العامل المعمول، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر، وهلم جرا.

__**الاختصاص:** فلا تأثير للعامل ما لم يكن مختصا بالمعمول اسما أو فعلا، فإن اشترك العامل والمعمول بطل تأثيره، وقد أطلق عليه قديما مصطلح الاستبداد.

__**الرّتبة أو الموقعية:** وهي المواقع التي تحتلّها العناصر النّحوية في التّركيب، وحركة الكلمة في الجملة، وعلاقتها بأخواتها، ورّتبوا على ذلك مقولات منها: رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وقد يُتصرف في الرّتبة بالتّقديم والتّأخير بفضل ما تعطيه الحركة الإعرابية من حرية لعناصر التّركيب.

__**التّسلط:** والمقصود به بيان قوة تأثير العامل في المعمول، ورّتبوا على هذا الضّابط جملة من المقولات منها: ضرورة تحقّق التّوافق الدّلالي بينهما، وأنه لا يجوز تسلّط عاملين على معمول واحد.

__**المباشرة:** فالأصل هو دخول العامل على المعمول مباشرة، وبلا واسطة، كما في دخول الفعل على فاعله، وحدّدوا مواضع أخرى لا تكون فيها المباشرة، في معرض حديثهم عن اللّازم، والمتعدي.

__**الأثر الإعرابي:** فكل عامل له أثره في المعمول، وهذا الأثر يكون إما لفظا (ظاهرا)، أو محلا (مقدّرا)، والأثر هنا هو العلامة الإعرابية.

هذه الضّوابط التي وضعها النّحاة، وما تمخض عنها من مقولات كثيرة، رسمت حدودا واضحة، ودقيقة لمسائل النّحو العربي كلّها، وهي تؤكد على أن نظرية العامل بضوابطها ومقولاتها، تدل على وعي النّحاة بدقائق العلاقات بين المفردات داخل نظم الكلام، كما أنها تشمل ما جاء به المحدثون عموما، وتّمّام حسان في نظريته خاصّة، بل تفوق كل ذلك في بعض الجوانب، كما سيأتي بيانه، فهي بذلك نظرية متماسكة منسجمة، ذات أسس متينة انبنت عليها مسائل النّحو، ولا يمكن دحضها، وإسقاطها، إلا بنظرية تضاهيها دقّة.

وضروريّ أن نشير إلى أن من القدماء من رفض العامل، ودعا إلى إلغائه، وهذا الموقف يمثّله ابن مضاء القرطبي في مؤلفه (الرّد على النّحاة)، حيث يعلّق على قول سيبويه (في باب مجاري الكلم)، قائلا: "فظاهر

هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفسّاد¹، بمعنى أنه يرفض قول النّحاة في العامل جملة، وتفصيلاً، وإن يلاحظ عليه انتصاره لرأي ابن جني في قوله إن العامل للمتكلم، وغلب على ظنّه أن ابن جني خالف جمهور النّحاة، وليس الأمر كذلك، كما سبق القول.

وتتلخّص رؤيته في مسألة العامل في أن العمل لا يكون للفظ، ولا للمعنى، فذلك مخالف للعقل، والشرع، إذ أن الألفاظ، والمعاني، لا تفعل بإرادة ولا بطبع، لذلك فلا يُقبل كلام النّحاة، إلا من باب المجاز لا الحقيقة، أما إن أصروا على أن العمل للفظ والمعنى من باب الحقيقة، فرأيهم مرفوض، ورأى أن أخذ النّحاة بفكرة العامل، جعلهم يؤصلون أصولاً تقوم على التّعسف، ونشأت عنه آراء، وأبواب نحوية، النّحو في غنى عنها (كتاب الاشتغال، والتّنازع).²

2.3. مآخذ اللّسانيين الوصفيين على نظرية العامل:

كثّر الكلام عن العامل حديثاً، فبين مؤيد له مشيد بما جاء به القدماء، وآخر رافض له رفضاً مطلقاً، ويبدو أن كثيراً من المحدثين قد تبنّوا موقف ابن مضاء القرطبيّ الرافض لفكرة العمل في النّحو، حيث قامت كثير من استدلالاتهم على ما قدّمه، وقد بدأ رفض العامل النّحوي في العصر الحديث مع إبراهيم مصطفى في مؤلفه (إحياء النّحو)، حيث قرّر بأنه فلسفة وضعها النّحاة، وحددوا أصولها وضوابطها، وجعلوها نواة الدّرس النّحوي، وصارت ميزاناً يفندون به آراء ويقبلون أخرى، ويفاضلون به بين لغات العرب (حيث فضّلوا لغة تميم على لغة الحجاز في إعمال ما وإهمالها)، كما رفضوا بعض أساليب العربية التي سُمعت عن العرب، وشرّعوا أساليب أخرى لم تُسمع عنهم، وضعّفوا بعض القراءات القرآنية، وظهرت التّقديرات المتعسّفة، كل ذلك نتيجة احتكامهم لفلسفة العامل، التي تأثّروا فيها بالفلسفة الكلامية التي شاعت بينهم، وغلبت على تفكيرهم.³

ثم تبعه تلميذه مهدي المخزومي، في مؤلفه (في النّحو العربي نقد وتوجيه)، حيث رأى أن قولهم بفكرة العامل يُعد مظهرًا من مظاهر التّشّاط العقلي، والفلسفي، فكان "الإعراب عندهم أثراً من آثار العوامل التي

¹ ابن مضاء: الرّد على النّحاة، ص12

² ينظر: المصدر نفسه، 12_13

³ ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، القاهرة، ط2، 1992، ص29_30_31

أكسبها النّظر العقلي مظهر العلّة، وقوّة السّبب، ولذلك كانوا يتحدثون عن الفعل وعن العوامل الأخرى تحدثهم عن قوى الطبيعة وقوانينها الصّارمة، وكان ذلك كلّه مما حرّف النّحو عن وجهته، وحمله على سلوك نهج ليس من طبيعته"¹، غير أنهما حين تحدّثوا عن حركات الإعراب قدّموا تفسيراً لها، وجعلوها دوالّ على معان، عكس ما نجده عند الوصفيين، كما سيأتي.

وتلت جهود إبراهيم مصطفى جهوداً يمثلها آخر كلّ من: تّمام حسّان، وإبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، وكمال بشر، وغيرهم، فهؤلاء يرفضون قضية العمل في الفكر النّحوي جملة وتفصيلاً، ويرفضون فكرة دلالة حركات الإعراب على معان، ويرون أن قواعدهما جاءت نتيجة المنهج المعياري الذي درج عليه النّحاة، المتأثرين بالمنطق الأرسطي، وتعليلاته، واجتهدوا في تقديم ما يمكن أن يكون بديلاً عن نظرية العامل والإعراب.

ولأن كان الاتّفاق بين رأي إبراهيم مصطفى وتلميذه، وبين الآراء الوصفيين، في رفض فكرة العامل قائماً، فإن الخلاف يكمن في كون الرّأي الأول يندرج ضمن محاولات تيسير النّحو التي شاعت في تلك الفترة، ولم يكن متأثراً فيها بالمنهج الغربي، ولا منبهاً بها، بينما ارتكز الموقف الثّاني على ما تلقّاه هؤلاء من أفكار المنهج البنويّ الوصفيّ، حيث أثر ذلك تأثيراً بيّناً على موقفهم، وتقسّم اعتراضات الوصفيين العرب على نظرية العامل قسمين:

— مآخذهم على أصل فكرة العامل، أي قضية الإعراب، وقول النّحاة "إن حركات الإعراب أعلام على معان"، وهي اعتراضات ذات طابع لغويّ، كما يقول عزّ الدين المجذوب، وأبرز أصحاب هذا المذهب إبراهيم أنيس، وعبد الرّحمن أيوب، وتّمام حسّان، وسيأتي الحديث عن هذا القسم في المبحث القادم من هذا الفصل.

1.2.3. مآخذهم على العامل من حيث هو منهج يقوم عليه النّحو:

وأبرز أصحاب هذا القسم تّمام حسّان، وهو يرى أن النّحاة أكثرها الكلام في قضية العامل، وعدّوه تفسيراً للعلاقات النّحوية، ومناطق التّعليق، وفسّروا به اختلاف الحركات الإعرابية، وبنوا عليه فكرة التّقدير،

¹ مهدي المخزومي: في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص66

والحلّ الإعرابي، وغير ذلك، وقد أنكر العامل النّحوي جملة وتفصيلاً، وعاب على القدماء تصنيفهم له قوة وضعفاً، "فما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة، أدّى إليها النّظر السّطحي، والخضوع لتقليد السّلف، والأخذ بأقوالهم على علّاتها".¹

ويرى أن قضية التّعليل كانت المسؤول الأوّل في خلق نظرية العامل، وقد ذكرنا في موضع سابق أن النّحاة اختلفوا في مسألة العلل، وقد قادهم ذلك إلى الاختلاف أيضاً في تحديد العامل في بعض المواضع، كالعامل في رفع المبتدأ، والخبر مثلاً، أو في من يُحدث العمل أهو المتكلّم، أم اللفظ، أم المعنى، ويبيّن تمام أن هذا الاختلاف مرّدّه إلى فساد المنهج الذي اعتمده النّحاة في تفسيرهم للظواهر اللّغوية.²

وقد عارض رأي كلّ من ابن جني، وابن مضاء في هذه القضية، وعدّ الرأي الأوّل مخالفاً للطبيعة الاجتماعية للغة، وأن المتكلّم لا ينصب، ويجر، ويرفع بنفسه، وإنما للغة شروط صياغة تتأسّس من طبيعتها الاجتماعية، وأن على الفرد مراعاة هذه الشّروط، "فلو ترك لكل متكلّم أن يرفع، أو ينصب، أو يجز، أو يجزم، كما يشاء لما استطاع النّحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأن العرب _والحالة هذه_ ما كانوا يستطيعون ادّعاء وحدة اللغة، ولقد وضّحنا من قبل أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأن لها شروطاً في الصّياغة لا بد أن يراعيها الفرد".³

وردّ قول ابن مضاء قائلاً: "وأما أن الله تعالى هو العامل، فلست أدري لم اختلف عمله فيما بعد "ما" الحجازية، عن العمل فيما بعدها عند تميم؟، وهل هذا الاختلاف لعلّة غائية يعلمها الله وحده، أم كان له حكمة يمكن لأصحاب علم الكلام أن يقدّروها في ضوء منطق أرسطو".⁴

ويعتقد تمام حسان أن العُرف الاجتماعي هو الذي حدّد المعاني الوظيفية التي تؤدّيها الحركات الإعرابية في التّركيب، وليس العامل، بمعنى أن المصادفة العرفية هي التي ربطت بين الرّفع والفاعلية، والنّصب والمفعوليّة، دونما سبب منطقيّ، وقد كان من الممكن أن تكون العكس لو أن العُرف ارتضى ذلك، وكان المغزى من

¹تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207

²ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 55_56

³المرجع نفسه، ص 56

⁴المرجع نفسه، ص 56_57

ذلك هو التّفريق شكلياً بالحركات بين باب نحويّ، وباب آخر¹، وهذا التّفريق بين الأبواب النّحوية يمثل عند الوصفيين ظاهرة لغوية، وليست علّة، كما زعم ابن جني حينما قال: "وذلك أنّها، وإن تقدّمت علل الفقه، فإنّها أو أكثرها إنّما تجري مجرى التّخفيف والتّفريق"²، عبّ تمام حسّان على هذا القول مؤكّداً على أن النّحو يقوم حقاً على ظاهرة التّفريق، بيد أنه قرّر أن التّفريق بين باب وآخر، لا يمكن أن يسمّى علّة بالمعنى الاصطلاحي، وإنّما هو ظاهرة لغوية عُرفية غير منطقيّة³.

2.2.3. نظرية تضافر القرائن جهاز تفسيريّ بديل عن العامل:

قبل عرضنا لهذه النّظرية، من الضّروري أن نقدّم الإطار النظري للنّظام النّحوي في اللّغة العربيّة، كما حدّده تمام حسّان، إذ على أساسه أقام نظريته التي يراها بديلاً عن فكرة العامل النّحوي.

1.2.2.3. ركائز النّظام النّحوي عند تمام حسّان:

يقوم النّظام النّحوي عند تمام حسّان على مجموعة من المبادئ، هي:⁴

__ طائفة من المعاني العامّة التي يسمّونها معاني الجمل (الأساليب)

__ مجموعة من المعاني النّحوية الخاصّة، أو معاني الأبواب المفردة، وهي الوظائف التي تشغلها الألفاظ في التّركيب، كالفاعلية، والمفعوليّة، والإضافة.

__ مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها.

__ ما يقدّمه علم الصّوتيات، والصّرف لعلم النّحو من قرائن صوتيّة، وصرفيّة، كالحركات، والحروف، ومباني التّقسيم، والتّصريف.

__ القيم الخلافية، أو المقابلات بين أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفرادها.

¹ ينظر: تمام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص185

² ابن جني: الخصائص، ج1، ص144_145

³ ينظر: تمام حسّان: اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص57

⁴ ينظر: تمام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص178

وما نلاحظه من هذه المبادئ عدم الفصل بين النّحو، والأنظمة الأخرى (الصّوت، والصّرف)، وهو ما يتطابق مع مبادئ الاتجاه البنويّ الوصفي الذي ينظر إلى الأنظمة اللّغوية نظرة تكاملية، وقد برّر تمام حسان صعوبة الفصل بين النّظام النّحوي والصّرفي بقوله: "إن النّحو لا يتخذ لمعانيه أي مبان من أي نوع، إلا ما يقدّمه له علم الصّرف."¹، ويؤكد على فكرة تكامل الأنظمة، وتضافرها حينما ذكر أن الإعراب بحاجة إلى نتائج الصّوتيات، والصّرف؛ لذلك فالفصل بين النّظام الصّوتي، والصّرفي، والنّحوي، لا يكون إلا لأغراض البحث، وقد شبّها بأعضاء جسم الإنسان التي يتعدّد الفصل بين عملها.²

— ويتفرّع المعنى عنده إلى ثلاثة أنواع، هي:³

— **المعنى الوظيفي:** أو وظيفة المبنى التحليلي، ويكون على مستوى النّظام الصّوتي، والصّرفي، والنّحوي. ويرى أن التحليل اللّغوي يقوم على المعنى الوظيفي فقط، دون المقام، والمعجم، وهو — أي المعنى الوظيفي — ثمرة نجاح عملية التعليق، ودليله في ذلك أن بالإمكان إعراب كلام ليس له معنى، دون حاجتنا إلى معرفة مفرداته معجمياً، فالإعراب بذلك ليس فرعاً للمعنى الدّلالي، وإنما هو فرع المعنى الوظيفي فقط، إذ لو كان كذلك لما أمكننا إعراب جمل، وعبارات غير مفهومة.

— **المعنى المعجمي:** وهو المعنى الذي تؤدّيه الكلمة المفردة.

— **المعنى الدّلالي:** يتشكل المعنى الدّلالي عن طريق تضافر المعنيين السّابقين، مع إضافة القرينة الاجتماعية لهما، ويقابلها — أي القرينة الاجتماعية — المقام (context of situation)، عند البلاغيين.

— يقوم النّظام النّحوي عنده على فكرة جوهرية، لتفسير العلاقات السّياقية بين الأبواب النّحوية، أعني بذلك فكرة **التعليق**، حيث تمثّل عنده "الفكرة المركزية في النّحو العربي، وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي، والعوامل النّحوية، لأن التعليق يُحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى، وأفضل، وأكثر نفعاً في التحليل اللّغوي لهذه

¹ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص178

² ينظر: المرجع نفسه، ص185

³ ينظر: المرجع نفسه، ص182

المعاني الوظيفيّة النّحوية (...)، فالتعليق إذاً هو الإطار الضّروري للتحليل النّحوي، أو كما يسميه النّحاة الإعراب¹، ويقرّر تمام حسان بأنّ التعليق يُعدّ أذكى محاولة في التّراث اللّغوي، أقام أسسها عبد القاهر الجرجاني، وقد أفاد منها، وحاول تفصيلها، وبيان حدودها، وكذا تطويرها، وتطعيمها بما تلقاه من أفكار النّظرية الغربية.

2.2.2.3. أسس نظرية تضافر القرائن:

بعد أن قدّم تمام جملة من المآخذ، قام برسم حدود جديدة للنّظام النّحوي العربي، وبَيّن أن قضية التعليق هي الفكرة المركزيّة لهذا النّظام، ثم أقام نظريته الجديدة على أساسها، سمّاها بنظرية تضافر القرائن، أو القرائن المقالية، أو قرائن التعليق، فما هي أسس هذه النّظرية؟ وهل استطاعت حقاً أن تكون بديلاً عن العامل؟

إن فكرة التعليق عند تمام حسان تقع تحت نوعين من القرائن، الأولى هي: **العلاقات السياقية**، ومقابلها الغربي **syntagmatic relations**، وسمّاها القرائن المعنويّة أيضاً، والنّوع الثاني، **القرائن اللفظية**، وأطلق عليهما مجتمعين قرائن التعليق، أو القرائن المقالية.

القرائن المعنوية: (العلاقات السياقية): وذكر تمام حسان أربع قرائن معنوية نوجزها في الآتي:

__ **قرينة الإسناد:** وهي العلاقة الرّابطة بين المسند، والمسند إليه، ويكون ذلك في الجملة الفعلية، والاسمية والوصفيّة، فالمعرب يصل إلى معرفة المبتدأ، أو الفاعل، من خلال فهمه لعلاقة الإسناد بين جزئي الجملة.²

__ **قرينة التّخصيص:** وهي قرينة كبرى تتفرع عنها تسع قرائن أحصّ منها، هي: قرينة التّعدية (وتدلّ على المفعول به)، وقرينة الغائية، وتشتمل على (المفعول لأجله، والمضارع بعد اللّام، وكى، ولن، وإذن..)، وقرينة المعية وتدلّ على (المفعول معه، والمضارع بعد الواو)، وقرينة الظّرفية، وتدلّ على (المفعول فيه)، وقرينة

¹تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص189

²ينظر: المرجع نفسه، ص191_192

التّحديد والتّوكيد وتشتمل على (المفعول المطلق)، وقرينة الملابس التي تدلّ على (الحال)، وقرينة التّفسير وتدّل على (التمييز)، وقرينة الإخراج تدلّ على (الاستثناء)، وقرينة المخالفة تدلّ على (الاختصاص).¹

— **قرينة النّسبة:** وهي قرينة معنوية كبرى تشمل قرائن فرعيّة، هي معاني حروف الجر، ومعاني الإضافة، وأشار إلى أن هناك فرقاً بين نسبة الحرف، ونسبة الإضافة فالأول عبّر عنها القدماء بأنها أدوات تعليق تضيف معنى الفعل إلى الاسم، وتنسبها إليها، وقد عبّر تمام عن هذه النّسبة بأنها قيد عام على علاقة الإسناد، حيث تجعل منها علاقة نسبية، أما نسبة الإضافة، فتكون بين المتضايين الواقعين في نطاق الإسناد وللنّحاة قول يدلّ على قوة التعليق في الإضافة، فقالوا إن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.²

— **قرينة التّبعية:** وهي قرينة معنوية عامة تنضوي تحتها قرائن فرعية هي: النّعت، والتّوكيد، والعطف، والإبدال، وتتضافر مع هذه الأنواع قرائن لفظيّة لا تنفك عنها، هي المطابقة (كالتطابق في العلامة الإعرابية بين التّابع والمتبوع)، والرّتبة (حيث التّابع يتأخّر عن المتبوع)³

القرائن اللفظيّة: حدّد تمام حسان ثمانية قرائن لفظية هي:

العلامة الإعرابية: أشار تمام حسان إلى أن النّحاة أعطوها أهمية بالغة في أعمالهم، وبنوا عليها نظرية كاملة سمّوها العامل، واكتفوا بها في تحديد المعاني النّحوية، إلا أنها في الحقيقة قرينة واحدة، لا قيمة لها بمعزل عن بقية القرائن.⁴

الرّتبة: وهي أحد القرائن اللفظية التي تعين معنى الباب، وتكون أكثر وروداً مع المبنيات، وتخضع لمطالب أمن اللبس، وهي على نوعين: رتبة محفوظة، ومن الرّتب المحفوظة أن يتقدّم الموصول على صلته، والموصوف على الصّفة، ويتأخّر البيان عن المبين، ويتأخّر البدل عن المبدّل منه، والمعطوف بالتّساق عن المعطوف، ونحو ذلك، وصدارة لأدوات في الشّروط، والاستفهام، والتّحضيض، والعرض، وتقدّم حرف الجرّ

¹ ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص194

² ينظر: المرجع نفسه، ص201_203

³ ينظر: المرجع نفسه، ص204

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص205

على المجرور، والعطف على المعطوف وهلم جرا، والنّوع الثّاني، هو الرّتبة غير المحفوظة، وتكون مع المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والضمير والمرجع، والفاعل، والتمييز بعد نَعَم¹.

مبنى الصّيغة: ويقصد بها مباني الصّيغ الصّرفية التي تميز بين الأفعال، والأسماء، والصّفات، إذ أن لكل نوع صيغا خاصّة².

المطابقة: تكون المطابقة كما يقول، في الصّيغ الصّرفية، وفي الضّمائر، ولا تكون في الأدوات، ولا في الخوالب (ما عدا نعم إذا لحقتها تاء التّأنيث)، ولا الطّروف (ما عدا التّواسخ المنقولة عن الفعلية)، وتحقق هذه المطابقة في: العلامة الإعرابية، وفي الشّخص (التكلم والخطاب والغيبة)، وفي العدد (الأفراد والتثنية والجمع)، وفي النّوع (التذكير والتأنيث)، وفي التّعين (التّعريف والتّنكير)³.

الرّبط: قرينة لفظية أخرى تدل على اتصال المترابطين، كما في الموصول وصلته، والقسم وجوابه، والشّروط وجوابه، والنّعت ومنعوتة، والحال وصاحبه، والمبتدأ وخبره، وهلم جرا، ويكون هذا الرّبط بالضمير العائد، أو بالحرف (كما في الفاء في جواب الشرط، واللام في جواب القسم)، أو بإعادة اللفظ، أو المعنى، أو باسم الإشارة، أو أل العهدية، أو العموم⁴.

الأداة: وهي أهم القرائن اللفظية، كما يقول تّمّام، والأدوات نوعان: الأولى، تدخل على الجملة، ورتبتها على وجه العموم الصّدارة كالنّواسخ، وأدوات النّفي، والتّأكيد، والاستفهام، والنّهي، والتّمني، والتّرجي، والعرض، والتّحضيض، والقسم، والشّروط، والتّعجب، والنّداء، والنّوع الثّاني هو الأدوات التي تدخل على المفردات، ورتبتها التّقدّم، كحروف الجر، والعطف، والاستثناء، والمعية، والتّنفيس، والتّحقيق، والتّعجب، والتّقليل، والابتداء، والنّواصب، والجوازم التي تجزم فعلا واحدا⁵.

¹ ينظر: تّمّام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207

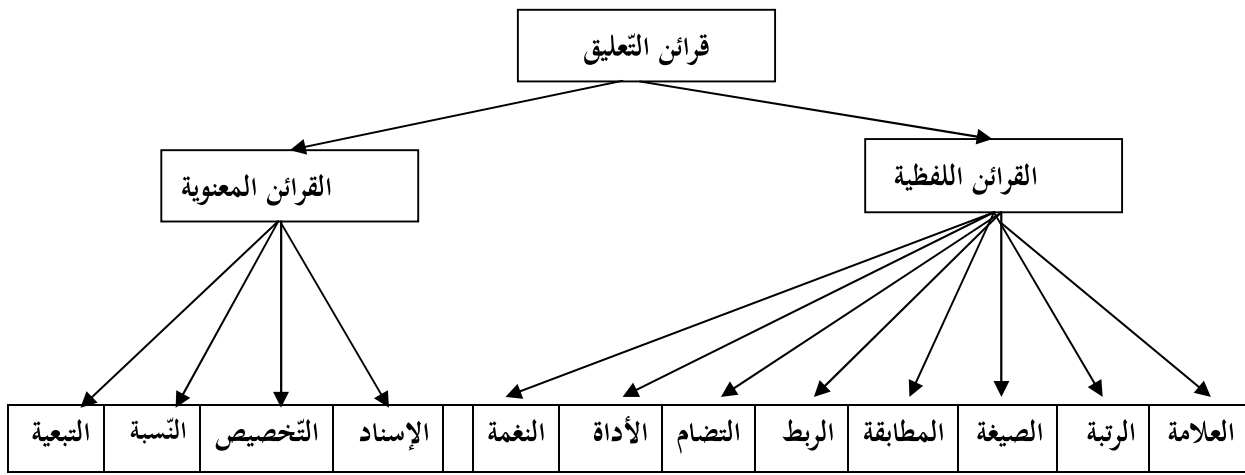
² المرجع نفسه، ص 210

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 211_212

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 213

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص 224_225

النّغمة: وهي الإطار الصّوتي الذي تُقال به الجملة في السّياق، إذ أن الجملة العربية تقع في موازين تنغيمية ذات هياكل محدّدة، فجملة الاستفهام يختلف هيكلها التّنغمي عن جملة الإثبات، وكلاهما يختلف عن الجملة المؤكّدة، وتؤدي هذه الهياكل والصّيغ التّنغيمية دور الكشف عن المعنى النّحوي للجملة¹، وقد ذكرنا ذلك بالتّفصيل في حديثنا عن الوظائف النّحوية للتّنغيم في الفصل الأوّل، مما أغنى عن إعادته في هذا الموضع، وفي المخطّط الآتي تلخيص لما سبق:



3.2.2.3. نظرية العامل، ونظرية تضافر القرائن بين التأييد، والرّفص:

تباينت مواقف الباحثين المحدثين في شأن هاتين النظريتين، ويمكن أن نقسّم هذه المواقف ثلاثة أقسام:

— **مؤيدون لنظرية القرائن المقاليّة:** أصحاب هذا الرّأي أشادوا بهذه النّظرية، وتبنّوها في تحليلاتهم، ورأوها بديلاً حقيقياً عن فكرة العامل النّحوي، وأبرز من يمثل هذا الموقف تلامذة تمام حسان، وكذا دعاة المنهج الوصفي عموماً، ومنهم: محمد حماسة عبد اللّطيف في كتابه الموسوم (العلامة الإعرابية في الجملة بين القدماء والمحدثين)، وفيه يقول: "وصفوة القول إنه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظية ومعنوية،

¹ ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص226

تتنفي الحاجة إلى العامل النّحوي، وما جرّه من مشكلات في النّحو العربي"¹، وفي هذا الكتاب إنكار شديد لفكرة العامل، ومحاولة تطبيقية لما جاء في نظرية تمام حسّان.

وأشاد تلميذه الآخر حسن العارف بنظرية أستاذه، في مؤلفه: (اتجاهات الدّراسات اللّسانية في مصر)، قائلا: "أمّا أستاذنا الدكتور تمام حسّان فقد قدّم لأول مرّة، نظرية متكاملة جعلت منها كما يقول بعض المعاصرين هندسة جديدة للفهم النّحو العربي، وتُعرف هذه النّظرية بنظرية القرائن النّحوية (theory of grammatical clues)"²، ويضيف في الموضوع نفسه: "والحقّ أن فكرة تضافر القرائن النّحوية، وتحديد المعنى النّحوي على أساسها، فكرة محكمة الوضع، متكاملة الجوانب، ذات أبعاد إيجابية في قضية هي من أخطر قضايا اللّغة العربيّة"³، وذهب إلى أنه ليس من الإنصاف أن نؤاخذ واضعها بالتّقصير في تطبيقها عمليا وتعليميا، لأن الباحث كان في مرحلة التّنظير، وتحتاج منا نحن إلى محاولات تطبيقية جادّة، وأشار إلى جهود محمد صلاح الدّين مصطفى في تطبيق هذه النّظرية، ورأى فيها محاولة تبعث على الطّمأنينة، وتؤكد على صلاحيتها للتّطبيق⁴.

__ معارضون لنظرية القرائن المقاليّة: ويمثّل هذا المذهب فريق من الدّارسين، بينوا دقة منهج النّحاة، وصحّة تعليلاتهم، وقدّموا نقدا لنظرية تضافر القرائن، وأكّدوا عدم جدواها، وقالوا إن العامل كما وضعه المتقدّمون أكثر دقّة وإحكاما، وأنه طاقة تفسيرية محكمة، تمكّنت من تحقيق الانسجام، والرّبط بين الظّواهر اللّغوية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تضاهيه نظرية القرائن المقاليّة، ولا أن تقوم مقامه، ومن حججهم على ذلك:

__ أن النّحاة لم يعتمدوا دائما على الحركة الإعرابية في تحديد المعنى الوظيفي، فكثيرا ما يصّرحون بأنّه قد يشترك معها غيرها في تحديد المعنى، كما في نائب الفاعل، حيث بيّن الزجاجي أن الدّلالة النّحوية في قولك: ضُرب زيدٌ، تتحدّد بأمرين هما تغيير أول الفعل ورفع زيد، أي أن الصّيغة والإعراب كلاهما كشف عن المعنى.

¹ محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القدماء والمحدثين، ص 264

² محمد حسن العارف: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، ص 270

³ المرجع نفسه، ص 272

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 273

قد تنفرد غير العلامة الإعرابية في الدّلالة على المعنى، ويكون ذلك في مواضع أمن اللّبس حين لا تظهر العلامة الإعرابية كما في قولك: ضرب موسى عيسى، وأكرم هذا ذاك، ففي هذه المواضع يكون الالتزام بالترتيب بين الفاعل والمفعول.

ومن المناسب في هذا المقام أن نورد قولاً لابن جني يبين من خلاله بعض القرائن المحددة للمعاني، من غير حركة الإعراب، حيث يقول: "قد تقول ضرب يحيى بشري، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، مما يقوم مقام الإعراب، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيها بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدّم، وتأخّر كيفما شئت، وكذلك: ضربت هذا هذه، وكلّم هذه هذا، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت كلم هذا هذا، فلم يجبه ل جعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت، لأن في الحال بيان لما تعني."¹، فابن جني يشير في هذا القول إلى عدّة قرائن أخرى من غير علامة الإعراب، وهي: قرينة التّرتيب (ضرب عيسى بشري، ونحوه)، والمناسبة (أكل يحيى كمثرى وهي تُدرك بالعقل ومعرفة معنى الكلمات)، والمطابقة (ضربت هذا هذه)، وقرينة الحال (كلّم هذا هذا، مع ما يرافقها من إشارات وإيماءات).²

إن نظرية تضافر القرائن لا تبتعد في جوهرها عن ضوابط نظرية العامل التي وضعها النّحاة (العقد والتّركيب، الاختصاص، الرّتبة...)، بل هي قاصرة في بعض جوانبها عن الإحاطة بهذه الضّوابط، إذ أن القول بالعامل يقتضي "الأخذ بمبدأ القرائن، فنحن لا نستطيع أن نحدّده، ونحدّد معمولاته، إن لم تراعى مجموعة مختلفة من الضّوابط، تشمل القرائن التي قال بها تمام حسّان، كما أن فكرة العامل تتضمّن شروطاً تراعي الأبعاد الدّلالية، كشرط التّوافق الدّلالي بين العامل والمعمول، وهذا شرط أهمله المؤلّف."³

¹ ابن جني: الخصائص، ج1، ص35

² ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص182

³ لطيفة النجار: منزلة المعنى في النحو العربي، دار العالم العربي، دبي، 2003، ص263

— أن كثيرا من المحدثين لم يتصوّروا حقيقة العامل كما يجب، فحصره في كونه محدثا للرفع، وللنصب، وللجر، والأمر يتجاوز ذلك، لأن العامل هو "رصد للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة."¹

— وضع تمام حسان نظاما جديدا للنحو العربي، يتعد عن تقسيم النّحاة له إلى أبواب (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات..)، وحقيقة الأمر أنه لم يخرج عن النموذج القديم في جوهره، بل أعاد صياغة أقوال النّحاة بأسلوب وتبويب جديد فقط، فكلّ تلك الأبواب النّحوية ذكرها حين فصل في القرائن المعنوية، فجعل قرينة الإسناد: شاملة المسند والمسند إليه، وقرينة التّخصيص تشمل المفاعيل والتّمييز، والحال، وقرينة التّسبة حاوية الإضافة إلى الاسم، وإلى الحرف، وقرينة التّبعيّة التي تضمّ التّوابع الأربعة.²

— يرى سليمان ياقوت أن: "نظرية التعليل الذي وضعها تمام حسان بمنأى عن المعاني المعجمية بعيدة كل البعد عن مفهوم التعليل عند عبد القاهر الجرجاني، ولعل هذه القرائن أيضا لا تغني عن العامل الذي يتصل اتصالا مباشرا بواقع النصّ اللغوي، ولا ينعزل عن السياق المعنوي للنص، وإن كان يعيبه أحيانا التأويل البعيد، هذا إلى أن هذه القرائن من الكثرة بحيث يبدو العامل بمقارنتها به، شيئا سهلا ميسورا."³

— مؤيدون لنظرية العامل: وهذا الموقف لا يتعد عن الموقف الثاني، إلا أن وجه الفرق الوحيد هو: أن أصحاب هذا الرّأي هم باحثون تبنوا مبادئ النحو التوليدي التحويلي في أعمالهم، وحاولوا أن يستدلوا على دقّة منهج النّحاة القائم على فكرة العمل بعودة هذه الفكرة إلى ساحة الدّراسات اللّسانية بعد أن رفضها البنويون الوصفيون، ومعلوم أن الاتجاه التوليدي التحويلي وجّه نقدا عنيفا للمدرسة البنوية الوصفية، وبين قصورها في تفسير ظواهر اللّغة نتيجة إنكارها للعديد القضايا التي تفسّر وتعلّل انسجام الظّواهر اللّغوية: كقضية العامل، والتّقدير، والحذف.. وهلم جرا، وأبرز هؤلاء اللّسانيين أصحاب التّوجه التوليدي: عبده الرّاجحي، ونهاد الموسى، ومازن الوعر، وحسام البهنساوي، ومحمد علي الخولي، وخليل عمارة، ورمضان عبد التّوابع وغيرهم، ومهم أن نسوق بعضا من أقوالهم:

¹ عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج 2 ص 185

² ينظر: المرجع نفسه، ص 184

³ أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص 84

يقول عبده الراجحي في مؤلفه (النّحو العربي والدّرس الحديث): "إن قضية العامل في أساسها صحيحة في التّحليل اللّغوي، وقد عادت الآن في المنهج التّحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصّورة التي جاءت في النّحو العربي".¹، ويضيف الراجحي مبيناً اتفاق النّحويين (النّحو العربي، والنّحو التّوليدي) في التّحليل، واستعمال المصطلحات قائلاً: "إن التّحليل النّحوي عند التّحوليين يكاد يتّجه نحو تصنيف العناصر النّظميّة وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدّارس أن يعرفها ابتداءً، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التّحوليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء".²

ولا يبعد عنه هذا الاتجاه مازن الوعر حين صرّح أن "اللّسانيات الحديثة كشفت أن الخليل وسيبويه كانا قد انطلقا من نظرية تجريدية عامليّة علائقية، أثبتت صحتها نظرية تشومسكي التّقنية، تلك النّظرية المسماة بمنهج العمل، والرّبط الإحالي **government and binding theory**".³

وفي نهاية هذه المسألة ينبغي الإقرار موضوعياً أن الجهاز التّفسيري الذي وضعه النّحاة لتعليل العلاقات التركيبيّة، —وأعني بذلك العامل— يمثّل جوهر الدّرس النّحوي، ولا يمكن —بأي حال— أن نستغني عنه لعدم وجود نموذج دقيق يمكنه أن يكون بديلاً عنه، كما ينبغي الإقرار أن انتقادات المحدثين لهذه النّظرية، واجتهاداتهم في إعطاء تفسير آخر للعلاقات النّحوية، ومعرفة المعاني الوظيفية، في عمومها لم تستطع أن تتجاوز النّموذج القديم، فهي إما مفصّلة لما كان عامّاً عند النّحاة، وإما تغليب وإسقاط لأفكار المنهج الوصفي على النّحو العربي، ثم إن أغلب الانتقادات كانت بسبب عدم الإحاطة الكافية بالدّرس النّحوي عموماً، فهما وتحليلاً، وبنظرية العامل خاصّة، هذه النّظرية التي عادت لتؤكد دورها البارز في أحدث النّظريات اللّسانية (التّوليديّة التّحويليّة).

¹ عبده الراجحي: النّحو العربي والدّرس الحديث، ص 148

² المرجع نفسه.

³ مازن الوعر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللّسانيات المعاصرة، دار المتنبي، 2001، ص 98

4. قضية الإعراب في ميزان الوصفيين:

تُعَدّ ظاهرة الإعراب من أخصّ خصائص اللّغة العربية، وأهم ما يميّزها عن بقية اللّغات غير المعربة، ويرى الباحثون أن هذه الظّاهرة صفة اشتركت فيها اللّغات السّامية، وقد ورثتها العربية عن السّامية الأم^{*}، إذ يشير المستشرق الألماني (يوهن فك) إلى أن اللّغة العربية احتفظت بظاهرة التّصرف الإعرابي إلى جانب اللّغة البابلية القديمة، وهي من أقدم السّمات التي فقدتها اللّغات السّامية، واستمرّ وجودها إلى غاية القرن العاشر في البلاد العربية، بل أكّد على أن هذه الظّاهرة ما يزال لها آثار باقية اليوم في بعض مناطق البادية في أنحاء متفرّقة من العالم العربي¹، وقد أعاد الوصفيون العرب التّظر في هذه المسألة، فاختلّفت آراؤهم بين منكر للإعراب مطلقاً، وآخر سلّبه قيمته.

1.4. الإعراب عند علماء العربيّة:

شغلت مسألة الإعراب جانباً مهماً من عمل النّحاة الأوائل، فحين بدؤوا التّقعيد، وضّحوا مفهومه، وغايته، وحدّدوا ضوابطه، وعلاماته، بناء على الشّواهد القرآنية والحديث النبوي وما تواتر من قراءات قرآنية، وما جمعه من كلام العرب، وقد ذكرنا أنّ فكرة العامل عند النّحاة ظهرت لتفسّر اختلاف الحركات الإعرابيّة في التّركيب، لذلك، فإنّ هاتين المسألتين متكاملتان، والفصل بينهما في هذا العمل اقتضته الضّرورة المنهجية فقط.

1.1.4. مفهوم الإعراب، وغايته عند القدماء:

للإعراب معنيان: لغويّ، واصطلاحيّ، أما لغة، "فأصله البيان، يقال: أعرب الرّجل عن حاجته، إذا أبان عنها، ورجل معرب؛ أي مبين عن نفسه، وفي الحديث (الّيب تعرب عن نفسها)، هذا أصله، ثم إنّ النّحويين لما رأوا في أواخر الأسماء، والأفعال، حركات تدلّ على المعاني، وتبين عنها سمّوها إعراباً، أي بيانا، وكأنّ البيان بها يكون."²

^{*} نّبه بعض الباحثين إلى أن اللّغات السّامية، كالعبرية، والآرامية، كانت تقوم على الإعراب في البداية، حيث جعلت الحركات، والحروف دوالاً على معاني كما في العربية، وقد زالت عنهم هذه الظّاهرة بمرور الزّمن، وبقيت العربية محتفظة بها.

¹ ينظر: يوهان فك، العربية دراسات في اللّغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم النّجار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، دط، 2014، ص 03

² الرّجّاحي: الإيضاح في علل النّحو، ص 91

أما اصطلاحاً، فقد ورد (في شرح شذور الذهب) أنّ: "الإعراب أثرٌ ظاهر، أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن، والفعل المضارع (...).، مثال الآثار الظاهرة: الضمّة، والفتحة، والكسرة، في قولك (جاء زيدٌ)، و(رأيتُ زيدًا)، و(مررت بزيدٍ)، ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر (زيد)، جلبتها العوامل الدّاخلية عليه، وهي: جاء، ورأى، والباء، ومثال الآثار المقدّرة، ما تعتقده منويّاً في آخره، نحو: الفتى، من قولك: (جاء الفتى)، و(رأيت الفتى)، و(مررت بالفتى)، فإنك تُقدّر في آخره في المثال الأول ضمّة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركات المقدّرة إعراب، كما أن الحركات الظاهرة في آخر (زيد) إعراب".¹

وعلامات الإعراب منها الأصلية، وهي: الضمّة للرفع، والفتحة للتّصّب، والكسرة للخفض، ومنها الفرعية وهي: حروف تنوب عنها، فالواو تنوب عن الضمّة، والألف تنوب عن الفتحة، والياء تنوب عن الكسرة، ويكون ذلك في الجمع المذكر السّالم، وفي المثنّى، وفي الأسماء الخمسة.

2.1.4. علامات الإعراب دوالّ على معان عند علماء العربيّة:

قرّر النّحاة جميعاً (باستثناء قطرب) أن علامات الإعراب أعلام على معان، إذ هي المسؤولة عن التّفريق بين الفاعلية، والمفعوليّة، والإضافة، وغير ذلك من المعاني النّحوية، داخل التّركيب، واختلافها دليل على اختلاف هذه المعاني، وتعدد أغراض المتكلّمين، وضروريّ أن نسوق بعض النّصوص الدّالة على ذلك، منها:

— قول ابن جني إن الإعراب هو: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباك، وأكرم سعيداً أبوك، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه".²

— وقرّر الجرجاني أن الإعراب مفتاح لمعاني الألفاظ، وهو المستخرج لأغراضها، "فالألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام، ورجحانه حتى يعرض عليه".¹

¹ ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001، ص22

² ابن جني: الخصائص، ج1، ص35

—ومنه قول الزّجاجي في الإيضاح: "فقد ذكرت أن الإعراب داخلٌ في الكلام، فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟ الجواب أن يُقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليه، ولم تكن في صورها، وأبنيتهما أدلة على هذه المعاني، فقالوا: ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضُربَ زيدٌ، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل، ورفع زيد، على أن الفعل ما لم يسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب عنه، وقالوا: هذا غلامٌ زيدٍ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتّسّعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني."²

— ومثله قول الزركشي في البرهان: "أما الإعراب فبه تميّز المعاني، ويُوقف على أغراض المتكلّمين، وذلك لو أن قائلاً قال: ما أحسن زيداً، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات، وغيرها بين المعاني."³، هذه بعض التّصوص التي تبين مذهب النّحاة -قاطبة- في هذه المسألة، إذ لم يخالفهم أحد من القدماء، سوى محمد ابن المستنير (قطرب) الذي رفض قولهم، ورأى غير رأيهم.

3.1.4. شروط صحّة الإعراب عند النّحاة:

اشتراط النّحاة لحصول عملية الإعراب أمرين هما: فهم المعنى الذي يحاول الإعراب الكشف عنه، وفهم المعنى المعجمي للألفاظ في الحكم الإعرابي⁴، فغياب هذين الشرطين قد يؤدي إلى فساد في الفهم، وقد رتب النّحاة على ذلك بعض المقولات، منها: أن "الإعراب فرع المعنى"، وأيضاً قولهم "الإعراب خادم للمعاني، وتابع لها"، وعليه فلا بد للمُعرب أن لا يتوقف عند حدود الإعراب، بل عليه أن ينظر في المعنى الذي يكشف عنه هذا الإعراب، فإن كان صحيحاً صحّ الإعراب، وإن خالف المعنى فالإعراب فاسد، وهذه الحقيقة أقرّها ابن جني في خصائصه، ضمن باب (تجاذب المعاني والإعراب)، وبيّن في

¹الجزاني: دلائل الإعجاز، ص 87

²الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 69_70

³الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2005، ج 1، ص 302

⁴ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج 2، ص 396_397

موضع آخر أن "العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحّة المعنى".¹، وقد نبّه ابن هشام إلى ضرورة فهم المعرب لما يُعربه، وأن عدم الفهم يحصل بموجبه فساد المعنى، يقول: "وأوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً، أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السّور على القول بأنّها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه"²، وأورد أمثلة كثيرة يتوقف إعرابها الصّحيح على معرفة المعنى، فذكر أن الاكتفاء فيها بظاهر اللفظ وعدم التّظر إلى موجب المعنى يوجب الفساد.³

ومن مظاهر دعوتهم إلى ضرورة فهم المعرب للمعنى الدّلالي والمعجمي، أنهم بينوا أهميتهما وتوقّف الإعراب عليهما في بعض النّصوص، خاصة إذا تعلّق الأمر بالقرآن الكريم، إذ يشيرون إلى صعوبة إعراب كثير من الآيات إلا إذا فُهم معناها، ومن أقوالهم: "وهذا الموضع من أصعب ما في القرآن إعراباً، ولا بد من ذكر شيء من معاني الآية، لنستضيء به على الإعراب، فإنه خادم لمعناه".⁴، وقالوا أيضاً: "اختلف النّاس في هذه الآية (وقصد قوله تعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ" [إبراهيم:18])، اختلافاً كثيراً واضطربوا اضطراباً شديداً، (...)، ولا سبيل إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى المذكور في الآية"⁵، وقد رفضوا إعراب كثير من الآيات لكونه إعراباً خالف السّياق واتّساق الآيات ونظم القرآن، وأدّى إلى معان غير مقبولة*.

وقد كانت الدّلالة تضبط صياغة كثير من الأبنية الصّرفية في بنيتها الأصلية والطّارئة، فسيبويه في تناوله للأسماء والأفعال يتعرّض لمعاني الصّيغ، فيفسّرها لغوياً، وكأنّه يقوم بمعمل معجمي ودلالي، ومن مظاهر

¹ ابن جني: المحتسب، ج2، ص211

² ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1991، ج2، ص605

³ ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص607

⁴ المصدر نفسه، ج2، ص473

⁵ السمين الحلبي: الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الحزّاط، دار القلم، دمشق، دط، 1406هـ، ج2، ص229

* والأمثلة كثيرة على ذلك منها: قوله تعالى "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" [الأنبياء:22]، ذهب النّحاة، والمفسرون إلى أن (إلا) صفة للنكرة قبلها بمعنى غير، والإعراب متعذر فيها، لذلك جُعل على ما بعدها، لفظ الجلالة، ولا يجوز فيها الاستثناء لأنها معناه يصح (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا) وبذلك فالمعنى يقتضي الشرك، غير أن المعنى الصحيح هو (لو كان فيهما آلهة غير الله)، أي الرفع على الوصف، فالمعنى هنا نفي التعدد، ولا يجوز في الاسم الجلالة أن يرفع على البدل أيضاً لأن معنى الآية في هذه الحال هو (لو كان فيهما الله لفسدتا)، وعليه فهذه البنية تحتل وجهاً واحداً هو القول إن إلا بمعنى غير وهي صفة لما قبلها، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرّو بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارية (الضمة)، ينظر: عيد الفتح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص411_412_413

حضور المعنى الدّلالي والمعجمي، أنهم يفزعون إليهما في مواضع تتعدّد فيها وجهات النّظر، وتتعدّد الأوجه الإعرابية، فيكون المعنى مرجحاً لأحد الأوجه.¹

4.1.4. رأي قطرب في الإعراب:

قرّر قطرب أن حركات الإعراب ليست أعلاماً على معان كما زعم النّحاة، وإنما جيء بها للوصل في الكلام، واحتجّ على مذهبه بقوله: إن هناك كثيراً من الأمثلة المتّفقة في الإعراب، ومختلفة في المعنى كقولك: (إن زيدا أخوك)، و(لعل زيدا أخوك)، و(كأن زيدا أخوك)، وفي المقابل هناك أمثلة تتّفق في المعنى وتختلف من حيث العلامات الإعرابية، نحو: (ما زيد قائماً)، و(ما زيد قائم)، ومثله قولك: (ما رأيته منذ يومين)، و(مذ يومان)، ومثل ذلك كثير جداً في كلام العرب، فلو كان الإعراب يفرّق بين المعاني حقاً، لكان لكل معنى إعراب لا يزول إلا بزواله²، ورأى أن العرب أعربت كلامها "لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التّحريك جعلوا التّحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم يجمعون بين متحرك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"³، كما يعتقد أن السّر في اختلاف الحركات في الوصل إنما هو ضرب من التّوسّع، إذ لو اكتفوا بحركة واحدة لضيقوا على أنفسهم.⁴

2.4. نظرية الإعراب من منظور اللّسانيين العرب الوصفيين:

نظر الوصفيون في مسألة الإعراب ناقدين ومجدين، ويمكن حصر اعتراضاتهم في النّقاط الآتية:

¹ ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص408

² ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70

³ السيوطي: الإيضاح في علل النحو، ص71

⁴ ينظر: المصدر نفسه.

— أنهم رفضوا مقولة القدماء (إن الحركات أعلام على معان)، مثّل هذا الرّأي كل من إبراهيم أنيس في مؤلفه (من أسرار اللغة)، وتّمّام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وعبد الرحمن أيوب في (دراسات نقدية في النحو العربي).

— أن النّحاة تأثروا بفلسفة أفلاطون عن الموجودات في وضعهم لقواعد الإعراب والبناء، وقال بهذا الرّأي: عبد الرحمن أيوب.

— قولهم باستقلالية الإعراب عن المعنى الدّلاليّ والمعجميّ، وقال بهذا الرّأي تّمّام حسّان.

وتباينت تفسيراتهم الجديدة لهذه الظاهرة أيضا، بين مدّع أنها حركات للوصل في الكلام مقترحا مبادئ أخرى لتحديد الوظائف النّحوية، وآخر عدّ حركة الإعراب قرينة لفظية واحدة لا تجدي نفعا إذا عُزلت عن بقية القرائن، وثالث دعا إلى التّفريق بين الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، وفيما يلي بيان لرأي كل واحد منهم.

1.2.4. رأي إبراهيم أنيس في قضية الإعراب:

1.1.2.4. نقده لقضية الإعراب: عالج هذه المسألة في باب سمّاه قصّة الإعراب، وفيه ينكر على النّحاة ما ذهبوا إليه من كون الحركات الإعرابية دوالّ على معان، وأكّد على أن هذه الحركات يؤتّى بها للوصل في الكلام، والتّخلص من التّقاء السّاكنين، وأنها ليست من بنية الكلمة، فلا تغيّر معناها، ولا مبناها.

فظاهرة الإعراب - في رأيه - من صنع واختراع النّحاة، ويظهر من بعض أقواله طابع السّخرية، والتّهمك حيث يقول متعجبا: "ما أروعها قصّة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول، وأوائل الثّاني، على يد قوم من صنّاع الكلام نشؤوا، وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكّد ينتهي القرن الثّاني حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا، امتنع حتى على الكتّاب، والخطباء والشّعراء وفصحاء العرب، وشقّ اقتحامه إلا على قوم سُمّوا

فيما بعد بالنّحاة.¹، ويدلّل على مذهبه في نفي معاني الحركات بقوله: "يكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في الصّحف على رجل لم يتصل بالنّحو أي نوع من الاتصال.. فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمّدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب، ونصب المرفوع، أو جرّه."²

ورأى أن الإعراب أُنخذ من لدن النّحاة معياراً للحكم على الكلام، وصار له نفوذ وصل إلى تخطئة الشعراء والأدباء، وطال ذلك فريقياً من أصحاب القراءات ممن خالف القاعدة الإعرابية، ومن أثر ذلك أن ظهرت الخصومات بين النّحاة والشّعراء الذين تمردوا على قواعد النّحاة، وقد حشد أنيس كثيراً من الروايات التي وردت في كتب التّراث والتي تصف مكانة الإعراب وهيمنته وتخوف الملوك والأدباء والشّعراء من مخالفته، وكيف أنه صار شرطاً لقبول القراءات عند القرّاء، بل إن كثيراً من النّحاة رفض الاستشهاد بالحديث بحجة أن الرواة لا يحسنون العربية.³

وزعم أن كثيراً من الظواهر الإعرابية التي جاء بها النّحاة تُعد من نسج خيالهم، فهم وإن سمعوا بعض الظواهر عن الفصحاء، فقد اخترعوا ظواهر أخرى بغية الوصول إلى أطراد قواعدهم، وكان سبب هذا الاضطراب هو الاستقراء الناقص واختلاف المصادر اللّغوية، حيث سمعوا بعض ظواهره من اللّغة التّموزجية، ومن بعض اللّهجات، ومن القراءات القرآنية، ثم وضعوا تلك القواعد وعمّموها وعدّوها معياراً للحكم على الكلام⁴، ولا غرو أن إصدار الأحكام المعيارية والاستقراء الناقص وتعدّد المصادر في وضع القواعد مما يرفضه أصحاب المنهج البنوي الوصفي.

ومن الأدلة التي قدّمها أنيس في إبطاله للإعراب معالجته لمسألة اللّحن، حيث يرى أن الروايات الكثيرة التي جاءت في ذمّه لم تحدّد طبيعته، أهو في الحركات الإعرابية، أم هو نوع آخر من الخطأ اللّغوي، ويرى أن

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 183

² المرجع نفسه، ص 160

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 232

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 233_234

اللّحن -حسب الروايات المذكورة- كان شائعاً في العهد الأموي، وفي صدر الإسلام، ولم يكن مقتصرًا على الحركات الإعرابية فقط، بل مسّ ظواهر لغوية أخرى، وهذا ما يؤكّد حقيقتين هما:¹

— إذا سلّمنا بصحة تلك الروايات، وأن اللّحن هو الخطأ الإعرابي فينبغي الإقرار أن الإعراب لم يكن سليقة عند العرب؛ لأن صاحب السليقة لا يمكنه أن يخطئ في ظواهر لغته (تركيباً، وصوتاً، وترتيب الكلمات، أو الصياغة..)، لذلك فإن هذه الظاهرة تُعد من صفات اللغة الأدبية النموذجية وحدها، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجاتهم.

— إن أنكرنا تلك الروايات علينا أن نقرّر أن الإعراب من اختراع النّحاة بعد أن أسسوا قواعدهم وأصولهم لكي ينفردوا بتلك المقاييس الإعرابية، فتظهر براعتهم، ويظهر نفوذهم، ويرموا الآخرين بالعجز.

وقد انتهى من قضية اللّحن مؤكداً على أنها لم تكن خطأ إعرابياً، بل صفة من صفات اللهجات التي تحاشاها الفصحاء، فإن حصل أن تكلم أحدهم باللغة النموذجية، وأخلط ذلك شيئاً من لهجته سمي ذلك لحنًا، أي أن الذي عبّر عنه النّحاة باللّحن كما يرى أنيس يُعد لهجة لا خطأً.

وفند أنيس ما ذهب إليه المستشرقون، الذين عنوا بدراسة اللّغات السّامية، وانتهوا إلى أن ظاهرة الإعراب لم يعد لها أثر ودلالات في كل اللّغات السّامية، ما عدا العربية التي احتفظت بخصائص كثيرة من الأصل السّامي من بينها الإعراب لانعزالها في شبه الجزيرة العربية، وقد برهن على فساد رأي المستشرقين بقوله: إن ظاهرة الإعراب ودلالات حركاته اندثرت بالكامل في اللهجات العربية الحديثة والقديمة.

2.1.2.4. تفسيره لظاهرة الإعراب:

حاول أنيس أن يقدم تفسيراً علمياً لظاهرة الإعراب مبطلاً ما ذهب إليه المتقدّمون، وقد اعتمد فيه على النظريات الصوتية، وعلى ملاحظة اللهجات الحديثة، فأحيا بذلك موقف قطرب، واستعان بمبادئ المنهج التاريخي والمقارن، وهو يعتقد أن هذا التفسير "له ما يدعمه من نصوص اللغة، ومن روايات قديمة،

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 190_191

ولا يمسّ جوهر اللّغة من قليل، أو كثير، فلا تختلّ به المعاني، ولا تتغير الصّيغ والأساليب"¹، وملخص رؤيته يمكن أن توجز في النّقاط الآتية:

— أن الحركات يؤتى بها للوصل في الكلام فقط، ودليل ذلك أنها تسقط في الوقف دون إحداث أي تغيير في المعنى، فالسّكون، أو الوقف هو الأصل في كل الكلمات، ولا يكون التّحريك إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل، وقد حاول أن يستدلّ بما ورد من نصوص قديمة في هذا الشأن (الوقف، والحركات)، حيث أورد رأي محمد بن المستنير (فُطرب)، وما ذكره الخليل في شأن الحركات الثّلاث، وعدّها زائدة يلحقن الحرف ليوصل للمتكلم به.

— إن ظاهرة الوقف لقيت اهتماما بالغاً لدى النّحاة والقراء، حيث نظروا فيه وفي أقسامه، وأحكامه في اللّهجات عامة، والقرآن الكريم خاصة، هذا الاهتمام يؤكّد على أن هذه الظاهرة" لم تكن أمراً عابراً، أو عارضاً يمثل ناحية متواضعة من نواحي اللّغة، بل كانت صفة من الصّفات التي انتظمت معظم القبائل العربية وجرت على ألسنتهم جميعاً، ولم تكن تقل أهمية، أو فصاحة عن ظاهرة تحريك أواخر الكلمات في حال الوصل، بل لم تكن أقل شيوعاً، ودوراناً في أفواه النّاس من ظاهرة الوصل."²

— لم تكن الحركات تحدد المعاني في أذهان العرب كما زعم النّحاة، وإسقاطها في الوقف لا يغير من معنى العبارات، ولا الصّيغ، وقد ضرب بعض الأمثلة ليدلّل على زعمه، منها: أن اسم (إنّ) لا يختلف في معناه عن أي مسند إليه كالفاعل والمبتدأ وغيرهما، وكذا في عبارتي التّعجب: ما أحسن محمداً، وأحسن بمحمد، ومنه قوله: فعلت هذا ابتغاء وجه الله، وقمت بهذا لا ابتغاء وجه الله، وجاءني من باع السمك وجاءني باع السمك، فقد انتهى الاسم (محمد، السمك، ابتغاء) بما لم نتوقع من الحركات، فبعض حالات النّصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر³.

— ينفي أنيس قول ابن مضاء إن الحركات جزء من بنية الكلمة، وقرر أن الأمر فيه مغالطة؛ لأنه يجعل الحركات التي هي جزء من بنية الكلمة مثل الحركات الإعرابية، وليس الأمر كذلك؛ لأن حركات الصّيغ،

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص 207

² إبراهيم أنيس: المرجع نفسه، ص 224

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 225

والأبنية تساهم في التّعرف على الصّيغ، والكلمات، أما فقدان الكلمة لحركات الإعراب، فلا يغير في معالمها، ولا في معناها.

فما الذي يحدّد الوظائف التي تشغلها الكلمات في التّركيب إذًا؟

إن الذي يحدد معنى الفاعلية، والمفعوليّة، وغيرها من وظائف الكلمات داخل التّركيب _ حسب اعتقاده _
أمران:¹

أ_ نظام الجملة العربية، والموضع الخاصّ لهذه المعاني اللّغوية داخل هذا النّظام كما يقرره العرف اللّغوي.

ب_ الظروف والملابسات المحيطة بالكلام.

حيث يكفي _ في رأيه _ أن يُعنى الباحث بتراكيب الجمل، وربط أجزائه بعضها ببعض، فيتعرّف على مواضع الكلمات، ووظائفها داخل التّركيب، وقد أبرز بعض الأمثلة ليدلّل على رأيه، ويبيّن أنه بالإمكان أن نعيّن الفاعل، والمفعول، بالاعتماد على الأساسين السّابقين، ودون اعتبار للعلامة الإعرابيّة.

_ فالفاعل يلي الفعل، ويسبق المفعول في أغلب كلام العرب، ولا يتقدّم المفعول، ويتأخر الفاعل إلا في مواضع محدّدة، كما في أسلوب القصّر، وطول الكلام مع الفاعل، وتوابعه، وحين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول، فلا اعتبار لحديث النّحاة عن العناية، والاهتمام بالمتقدّم، أو كما قالوا في جواز تقديم المفعول على فاعله حين يؤمن اللّبس، كل ذلك ليس له ما يبرّزه من أساليب اللّغة، وإنما هو رخصة منّ بها النّحاة لا حاجة لنا بها، إلا في الشّعور لأن له أسلوبه الخاصّ.

أما ما ورد في القرآن من حالات تقديم المفعول على الفاعل من غير الأساليب التي ذُكرت، فيفسّرُها نظام الفواصل القرآنية، والحرص على موسيقاها، وأمثلة ذلك كثير في القرآن منها قوله تعالى: "فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى" [طه: 67]، وقوله تعالى: " فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ " [الحجر: 61].

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 230

وقدّم تفسيراً لمواضع أخرى من غير المواضع الفارطة، وهي تلك التي ورد فيها الفاعل، وهو كلمة تنفر منها النّفس البشرية فأخّر الفاعل لهذا الغرض، مثل قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْزَطُونَ" [الأنعام: 61]، وقوله تعالى: "وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ" [الزمر: 08]، فتجنبنا للتّعجيل بذكر كلمة تكرهها النّفس الإنسانية آخر ذكر الموت والضّر.¹

إضافة إلى ما يحيط بالكلام من ظروف يعرفها المتكلّم والسّامع، لأنّ اللّغة جمل متّصلة في سياق معين، وليست مفردات وجعلاً منعزلة، ومن ثمة يسهل على المتكلّم والسّامع تحديد الفاعل، والمفعول بالاعتماد على ملابسات الكلام، وبناء على هذه الفكرة أنكر تلك الروايات المشهورة التي كانت سبباً في نشأة النّحو حسب تقدير القدماء، وشكّك في صحتها، بل نلمس نوعاً من التّهمك في الحكم عليها، إذ عدّها من قبيل القصص المسلّية، والطريفة، خاصة تلك التي رويت عن أبي الأسود الدؤلي وابنته، وتلك التي ذكر فيها أن أحدهم نطق كلمة رسوله بالجرّ في قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" [التوبة: 04]، حيث يؤكّد على أن قارئ الآية الكريمة كان يفهم معناها في ذلك السّياق الذي قيلت فيه، سواء شكّلت اللّام في كلمة رسوله بالضّم، أو الكسر، أو الفتح، ولا يعقل أن يخطر بباله ذلك المعنى الرّديء.²

ويشير إلى أن تلك الحركات -فيما بعد- صارت السّبيل الموصل إلى المعاني، حيث تخلى النّحاة عن نظام تركيب الجمل، وملابسات الكلام، مكثفين بتلك الحركات في تحديد المعنى، "فقادهم الإعراب إلى المعاني ولم تقدّمهم المعاني إلى الإعراب، كما كان الواجب".³

وبناء على ما قرّره سابقاً، يؤكّد أنيس أن تلك الحركات في أصل نشأتها جيء بها للتخلّص من التّقاء السّاكنين، لأنّ الأصل في الكلام أن تتصل أجزاءه، هذا الذي تؤكّده الدّراسات الصّوتية الحديثة، وهو الذي أحسنه القدماء حين تحدّثوا عن التّخلص من التّقاء السّاكنين، وانطلق في تفسيره من تقسيم كلمات العربية قسمين:⁴

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 231

² ينظر: المرجع نفسه، ص 232

³ المرجع نفسه، ص 233

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 242_243

—الأولى ما يطلق عليه بالمبنيات، وهي التي لا يتغير آخرها في كلّ المواضع، وتشمل بعض الأسماء، وكل الحروف، والأفعال، مثل: حيثُ، كيفَ، أمس، وهذا القسم لا يحتاج لتفسير —حسب رأيه— لأن حركات آخره تُعد من بنية الكلمة لا حركات إعراب، فلا تتغير إلا في مواضع الوقف (تتحول إلى سكون).

—أما القسم الثّاني، فهو ما يطلق عليه المعربات، وتشمل الأسماء المتمكّنة، والفعل المضارع المجرد من النّاصب والجازم، وهذه الأقسام يتغير آخرها من حال إلى آخر بحسب الموضع، وهذا القسم هو الذي وقع اهتمامه عليه، وقدّم تفسيراً آخر يبطل فيه ما ذهب إليه النّحاة، ويرتكز هذا التّفسير على النّظام المقطعي في اللّغة العربية، ونظام تتابع الحروف، وأدرج ضمن هذا القسم بعضاً من الكلمات التي تُعد في عرف النّحاة من المبنيات، مثل: منْ، وعنْ، وإذنْ، فهذه الكلمات تخضع للنّظام المقطعي أيضاً، حيث تتغير حركاتها بحسب المقاطع، وقد تبقى دون حركة في الوقف، وأوّل ما وجهه إلى النّحاة في هذا الشّأن قوله إن القدماء أخطؤوا تفسير هذه الظّاهرة (ظاهرة التّخلص من التّقاء الساكنين) من أوجه، هي:¹

— عدّهم كلا من الحرف المشكّل بالسكون وحرف المدّ ساكنين، وهذا الأمر ترفضه الدّراسات الصّوتية الحديثة، لأنّها تفرق بين المقاطع التي تحتوي على حرف مدّ والتي تحتوي على حرف مشكّل بالسكون، وهي تعد حرف المدّ حركة طويلة فلا يمكن أن تكون الحركة حركة وهي ساكنة في الوقت نفسه.

—ذكروا أن التّخلص من التّقاء الساكنين بين الكلمتين المتجاورتين يقتضي حذف حرف المد لفظاً لا خطّاً حين يكون في آخر الكلمة ويليه ساكن في الكلمة اللاحقة، ويحرّك الأوّل من الساكنين إذ لم يكن هناك حرف مدّ، ويكون هذا التحريك إما إلى الكسر وهو الأصل، أو الضّم مع ميم الجماعة، أو إلى الفتح في نون من الجارة إذا دخلت على (ال) نحو: من الله..

ويرى أنيس أن تفسير ظاهرة التّخلص يكون بالاعتماد على القوانين الصّوتية التي تؤكد على ما يلي:²

— إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كما هو الشّأن بالنّسبة لحروف الحلق التي تؤثر حركة الفتح، وإيثار الواو والميم لحركة الضم، لكونها تشترك في مخرج الشّفتين.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 247

² ينظر: المرجع نفسه، ص 248

__ الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، وهو اقتصاد عضلي في النّطق يلجأ إليه المتكلم، كما هو الحال بالنسبة لقولك: قالتُ اخرج، قالتِ اضرب..

__ويؤكد أن ما سمّاه القدماء بالتقاء الساكنين، إنما هو توالٍ لأربعة حروف، أو ثلاثة في وسط الكلام، وهذا مما يرفضه النظام المقطعي للغة العربية، لذلك يُحرك حرف من هذه الحروف ليُخلص من هذا التّتابع، لذلك: "إذا حللنا معظم عبارات اللّغة، وجملها نجد أن ما سمّي بحركات الإعراب يمكن أن يعد من توالي ثلاثة، أو أربعة، حروف في وسط الكلام."¹

وانتهى من هذه المسألة قائلاً: "ولهذا كلّه نرجّح أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النّحاة من الفاعليّة، والمفعوليّة، ونحو ذلك، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع، وتواليها في الكلام الموصول، ثمّ إنّها لم تكن مُلتزمة في كل الحالات، بل لقد رأينا أن لا ضرورة لها، إلا في القليل من الأحيان، وقد كانت تلك الحركات التي تطلّبها نظام المقاطع تنذبذب بين الفتح والكسر والضّم، وكان الذي يعين حركة أحد العاملين: طبيعة الصّوت المحرك، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى، ولما سمع النّحاة اختلاف الحركات ربطوها بالمعاني، ووضعوا أصول الإعراب بناء على استقراءهم النّاقص، وعلى تعدّد المصادر، لذلك شقّ أمره على بعض أصحاب اللّغة ممّن لم تُراع لهجاتهم في وضع القواعد، بصرف النّظر عن مخالفة بعض ظواهره (الإعراب) القوانين الصّوتية للغة العربية"².

__أما تفسيره للإعراب بالحروف: فمعلوم أن النّحاة وضعوا قواعد إعرابية خاصّة ببعض الصّيغ، وقالوا عنها إنّها تُعرب بالحروف (الألف، والواو، والياء)، وهذه الصّيغ هي: المشّي: ويرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، كقولك: جاء الزّيدان، ورأيت الزّيدين، ومررت بالزّيدين، والجمع المذكّر السّالم: ويرفع بالواو، ويُنصب ويُجر بالياء، كقولك: (صام المسلمون)، و(رأيت المسلمين)، و(مررت بالمسلمين)، والأفعال الخمسة: ترفع بثبوت النّون، وتُنصب وتُجر بحذفها، وهي في الرّفع: يفعلون وتفعّلين، ويفعلان، وتفعّلون، وتفعّلان، وفي النّصب تقول: لن يفعلوا، ولن تفعلي، ولن تفعلا، ولن تفعلوا، ولن يفعلا، والأمر في الجزم

¹ إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص241

² المرجع نفسه، ص241.

كما في النّصب فتقول: لم يفعلوا، ولم تفعل، ولم يفعلا، والأسماء الخمسة: وترفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجر بالياء، نحو قولك: جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، على التّرتيب.

أنكر أنيس هذا التّوع من الإعراب أيضا، وهو يعتقد أن تلك الحالات هي نتيجة لاختلاف اللّهجات، بمعنى أن كلّ لهجة كانت تلتزم صيغة معينة في كلامها، فمنها ما تستعمل صيغة: **مسلمون** أبدا، وهي القبائل البدويّة التي كانت تؤثر الضّم مثل: تميم، في حين تلتزم أخرى بصيغة: **مسلمين**، وهم سكان الحجاز، ومنهم: قريش، لأن القبائل الحضريّة تميل إلى الكسر، وفي المثني التزمت لهجات صيغة **رجلان**، والتزمت أخرى صيغة **رجلين**، واستعملت بعض اللّهجات صيغ **يفعلون**، مثل: تكتبون في كل المواضع، واستعملت أخرى صيغة: **تفعلوا**، مثل: تكتبوا، والأمر نفسه بالنسبة للأسماء الخمسة، فلهجات تلتزم استعمال: أباك، وثانية تلتزم صيغة أبوك، وثالثة تلتزم صيغة أبيك، ولما رأى النّحاة هذا الاختلاف خصّوا كل صيغة بحال إعرابية معينة، فربطوا صيغا بحال الرفع، وربطوا صيغا أخرى بحال النّصب، وثالثة بحال الجر.¹

واستدلّ على مذهبه من خلال مقارنته بين العربيّة واللّغات السّاميّة الأخرى، ثمّ بما لاحظته في اللّهجات الحديثة، وأكد زوال هذه العلامات، وهذه الحالات الإعرابية من اللّغات السّامية، ومن اللّهجات العربيّة القديمة، والحديثة، حيث قرّر أن صيغة المثني حصل لها تطور صوتي في حرف اللّين المركب المسمّى **diphthong**، فالصيغة الأصلية له هي (رَجُلَيْن)، وهي التي كانت شائعة في كل اللّغات السّاميّة، ثمّ تخلّصت منه هذه اللّغات بطرق شتّى، وصارت لها صورة أخرى هي (رجلان)، وفي الأسماء الخمسة استقرت في العربيّة صيغة (أب) و(أخ)، و(أبيك) و(أخيك)، وفي السّريانيّة استقرت على (أبوك)، وفي اللّهجات العربيّة الحديثة توجد صورة واحدة هي: (أبوك) و(أخوك)، ويرى أن بعض اللّهجات القديمة استعملت صيغة رابعة هي (أب) بالتّشديد، وهذا التّضعيف سهّل بسبب عامل المخالفة، والرّاجح أنّها هي الأصل الذي تفرّع عنه بقية الصّيغ.²

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص 245

² ينظر: المرجع نفسه، ص 245

2.2.4. رأي تَمّام حسان في الإعراب:

يتلخّص موقف تَمّام حسان من قضية الإعراب في نقطتين هما:

__ أن العلامة الإعرابية قرينة لفظية من بين العديد من القرائن التي تحدّد المعنى الوظيفي للكلمة، بل هي: "قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرية، أو محليا، أو بالحذف، فليست ظاهرة، فيستفاد منها معنى الباب"¹، أي ليست بتلك الأهمية الكبيرة عنده، مثلما كانت عند النّحاة الذين نظروا فيها وقسّموها وجعلوها دوالّ على معان، وركيزة أساسا في تحديد الوظائف النّحوية، احتجّ بقوله إن الكلمات المعربة التي تظهر عليها حركة الإعراب قليلة، مقارنة مع كلمات أخرى لا تظهر عليها هذه الحركة، إذ هناك الإعراب بالحذف، والمقدّر للتّعذر وللتّقل، أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات وللحمل، وكل هذه الأنواع لا يتمّ إعرابها بالحركة الإعرابية الظاهرة، كما أن الحركة الواحدة قد تدلّ على أكثر من باب نحويّ، وبذلك تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد محل لبس².

__ أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي فقط، وأخرجه من إطار المعنى الدّلالي، وحجّته في ذلك أنه بمقدورنا إعراب جمل وعبارات لا تؤدي معنى معينا*، أو بعبارة أخرى ليس من شروط الإعراب أن تكون العبارات واضحة المعنى، يقول: "إن النّحويين حينما قالوا (إن الإعراب فرع المعنى)، كانوا في منتهى الصّواب في وضع القاعدة، ومنتهى الخطأ في التّطبيق، لأنهم طبّقوا كلمة المعنى تطبيقا معينا، حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينما، والدّلالي حينما، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي، والحقّ أن الصّلة وثيقة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي، فيكفي أن تعلم أن وظيفة الكلمة في السّياق، لتعرّبها إعرابا صحيحا، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها لا من دلالتها على مفهومها اللّغوي، الإعراب إذاً فرع المعنى الوظيفي لا المعنى

¹ تَمّام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص205

² ينظر: تَمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص231_232

*أورد تَمّام حسان أمثلة ليدلّل على رأيه، فنذكر أن البيت الآتي: قاصّ التّجنيّ شحاله بتريسه فاحي فلم يستف بطاسية البرن بإمكاننا إعرابه دون حاجة لمعرفة معناه ولا معاني ألفاظه، فإعرابه كالآتي: قاصّ: فعل ماض، التّجنيّ: فاعل مرفوع، شحاله: مفعول به وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر مضاف إليه، بتريسه: حرف جر واسم مجرور، الفاحي: صفة، لم يستف: حرف جزم، وفعل مضارع مجزوم، بطاسية: حرف جر واسم مجرور وهو مضاف، البرن: مضاف إليه مجرور. ينظر: تَمّام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص183_184

المعجمي، ولا المعنى الدلالي، ومن هنا كان قول النّحاة صواباً، وكان تطبيقهم خطأ.¹ وهو بذلك يخالف جمهور النّحاة الذين — كما بينا سابقاً — لم يفصلوا بين المعنى المعجمي والدلالي وبين الإعراب وأصروا على أن وضوح، المعنى الدلالي والمعجمي في كثير من المواضع أساس للوصول إلى تحديد الإعراب الصّحيح، بل إنهم رفضوا بعض الأعراب، لكونها أدّت إلى معنى فاسد.

3.2.4. رأي عبد الرحمن أيوب في الإعراب والبناء:

1.3.2.4. نقده للقدماء في هذا الباب:

رفض عبد الرحمن أيوب ما قرّره القدماء في قضية الإعراب والبناء، وملخص رؤيته يتجلى في نقطتين:

— **الأولى** قوله إن علل الإعراب، والبناء مبنية على اعتبارات منطقيّة، وهي نتيجة لتأثر النّحويين بفلسفة أفلاطون عن الموجودات في تقسيمه الثلاثي للكلمة، ثم إقراره بأن أهم أنواع الموجودات هي الذات، فعنها تصدر الأحداث، وبطريقها تقوم العلاقات، والحرف عنده ضعيف؛ لأنه لا يدل على موجود، وقد سار النّحاة على هديه؛ إذ قسّموا الكلمة إلى أنواع ثلاثة، ثم صنفوها بحسب القوّة والضعف إلى معربة ومبنية، فالقوة صفة للمعرب، والضعف صفة للمبني، فأروا أن الاسم أقوى الأنواع لذلك كان معرباً، وهذا ما يتطابق في نظره مع مذهب أفلاطون في جعله الذات أقوى الأنواع، ثم يأتي الحدث (الفعل) في المرتبة الثانية، ثم الحرف، وهو أضعف الأنواع لذلك كان مبنيًا دائماً. وقد يحصل أن يشابه قسم قسماً آخر، فيتأثر به قوة وضعفاً، فإذا شابه الاسم الحرف فقد ميزة الإعراب، واكتسب صفة الضعف، وعليه: تكون علّة الإعراب القوة الذاتية كما في الاسم، أو المكتسبة كما في الفعل المضارع، وعلّة البناء الضعف الذاتي، كما في الحرف²، وفي اعتقاده أنّه لا ضرورة لافتراض القوّة والضعف بما أن كل قسم يتكوّن من مجموعة من الأصوات، ثم لم لا يرتفع الحرف لمنزلة الاسم فيكتسب قوّته فيكون معرباً؟، فقرّر بذلك عدم منطقية استدلالات النّحاة لعدم تلازم الفروض والنتائج التي يهدفون إليها.³

¹تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص182

²ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص22_30

³ينظر: المرجع نفسه، ص31_32

__ الثانية: رفضه لمقولة النّحاة إن إعراب الكلمة يكون بحاجتها إلى العلامة الإعرابية لتحديد معناها الوظيفي، كما في الاسم والفعل المضارع، وبناءها بعدم حاجتها إليها، كما في الفعل الماضي، والأمر، والحرف، لأن معانيها تتميز دون الحاجة إليها، وهو بهذا الرّفص ينفي مقولة القدماء القائلة: "إن علامات الإعراب دوالّ على معانٍ"، وقد حاول أيوب تفنيد مذهب النّحاة عن طريق مناقشته لبعض الأمثلة، حيث خلّص إلى أن:¹

__ بعض التّركيبات تحتاج في التّفريق في الدّلالة بين بعضها بعض مع عدم اختلاف العلامة الإعرابية، كما في الفاعل (ضَرَبَ مُحَمَّدٌ)، ونائب الفاعل (ضَرَبَ مُحَمَّدٌ، فيه معنى المفعوليّة).

__ أن هناك بعض الحالات الإعرابية المختلفة في الدّلالة مع اتّحاد في العلامة الإعرابيّة، مثل قولك: محمدٌ ضرب، وضرب محمدٌ. ففي هذين المثالين اتفقت العلامة الإعرابية، واختلفت الوظيفة التّركيبية، لكلمة محمد (الأول مبتدأ، والثاني فاعل).

وبناء على ما سبق من أمثلة، رأى عدم وجود تلازم بين حضور العلامة الإعرابية، وبين الحاجة إلى التّمييز بين المعاني التّركيبية، وإذا غاب التّلازم انعدمت السببية.

وكذا الأمر في الأفعال، فلو كانت الحاجة لتمييز المعاني سبب الإعراب، لأعرب الماضي أيضا، كما أعرب المضارع، فكما يحتاج المضارع في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن (وهو المثال الذي استدل به النّحاة في إعراب المضارع)، إلى حركة للتمييز بين معنى الجزم، والنّصب، والرفع، يحتاج الماضي في قولك: ما صامَ زيدٌ واعتكفَ، إلى التّمييز بين المعاني المختلفة، حيث تحتل هذه الجملة معنيين هما: ما صامَ وما اعتكفَ، أو ما صامَ ولكن اعتكفَ، فلم لم يُعرب الماضي في هذه الحال؟، على الرّغم من حاجتنا لتحديد المعنى المراد، وقد أورد الخُضريّ في حاشيته، أن هذا التّركيب سماعيّ قليل الوجود، غير أن الحقيقة - كما يرى أيوب - تُظهر إمكانية إنشاء جمل كثيرة على شاكلتها، ليؤكد أخيرا إلى ضرورة الإقلاع عن التّدليل والتّعليل، والجنوح نحو وصف الواقع اللّغوي كما هو، وهو ما تدعو إليه المدرسة الشّكلية.²

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص32-33

² ينظر: المرجع نفسه، ص33

2.3.2.4. تفسيره لقضية الإعراب، والبناء:

اجتهد عبد الرحمن أيوب في تقديم تفسير آخر لقضية الإعراب والبناء، إذ تقوم محاولته على التّفريق بين مفاهيم أربعة، هي: الإعراب، والموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية، وتوضيح ذلك على النّحو الآتي:¹

ـ **الإعراب والموقع الإعرابي:** فالإعراب تغيّر في أواخر الكلمات بتغيّر التّراكيب، وعكسه البناء، وكل من الإعراب، والبناء صفة ذاتيّة ثابتة في اللفظ، بصرف النّظر عن وظيفته في الجملة، أما الموقع الإعرابي، فهو الوظائف النّحوية التي تشغلها الكلمات في التّركيب كالفاعليّة، والمفعوليّة، والحال، والإضافة.

وبناء على هذا التّفريق أكّد على أن النّحاة خلطوا بين الأمرين، وعالجوا بعض الأبواب النّحوية علاجا مضطربا، حيث قرّروا أن اسم لا النّافية للجنس، والمنادى العلم المفرد، والنّكرة المقصودة، من المبنيات، وعلّلوا ذلك، بقولهم إن: اسم لا مركّب معها تركيب خمسة عشر، وقالوا في المنادى العلم المفرد إن عبارة "يا محمد" واقعة موقع عبارة "أدعوك"، حرف النداء (يا) يقوم مقام أدعو، والعلم المفرد يقوم مقام الكاف.

إن هذه الأبواب النّحوية عند عبد الرحمن أيوب (المنادى العلم، واسم لا النّافية للجنس، والفاعل، والمفعول، والحال وغيرهم)، هي مواقع إعرابية عارضة للكلمة، وليست بحالة ذاتيّة، فلا تُوصف بالإعراب، أو بالبناء؛ أي أنها ليست كلمات بمعناها المعجمي، بل هي وظائف تشغلها الكلمات، وتحدّد التّركيبات المختلفة، كما أن العميد، أو المدرّس، والضّابط، ووظائف يشغلها الأفراد.

وقد ردّ على تعليقات النّحاة في باب النداء، وباب لا النّافية للجنس، بقوله إن: وضع جملة (يا محمد)، مقام جملة (أدعوك) غير دقيق، لأن الأولى إنشائية، والثانية خبرية، كما أن (الكاف) فضلة، و(أدعو) وحدها تشكّل تركيبا كاملا يتم به الكلام، فكيف يقوم حرف النداء مقام جملة تامّة؟ وكيف يقوم المنادى العلم مقام الفضلة؟، وأكّد على أن لا تشابه بين (لا واسمها) وبين تركيب (خمسة عشر)، لأن التّركيب الأوّل يُعد من العلاقات الإعرابية التي يعمل فيها أحد الأطراف في الآخر (عامل ومعمول)، وليست علاقة (خمسة بعشر) من علاقة العامل بالمعمول.

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، ص34

ـ الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية: للتفريق بين القبيلين نورد جملة التّقاط الآتية:¹

ـ الحالة الإعرابية هي الحكم الإعرابي، من رفع، ونصب، وجر، وجزم، ولكل موقع إعرابي حال إعرابية يقتضيها. ولتلك الحالات الإعرابية علامات تعبّر عنها لفظيا.

ـ الحالة الإعرابية أمر ذهنيّ تكون على قسمين: ظاهرة، أو غير ظاهرة، وفي الحال الأولى تُعبّر عنها العلامات الإعرابية، أمّا العلامة الإعرابية فهي لفظيّة ظاهرة، وعليه فمن الخطأ أن نقول: إن العلامة الإعرابية مقدّرة أو منويّة، لأن الصّوت غير الملفوظ غير موجود أصلا، ولا يمكن أن تُلاحظ في الدّهن، وعليه، فهي إما موجودة أو غير موجودة، ولتوضيح الفرق بين الموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابي، نورد المثالين الآتين: ضَرَبَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا _ وَأَخَذَ الْوَلَدُ الْكِتَابَ.

الموقع الإعرابي	الحالة الإعرابية	العلامة الإعرابية
الفعلية (ضرب _ أخذ)	غير ظاهرة. (في الدّهن)	(الأفعال الماضية مبنية)
الفاعلية (محمد _ الولد)	ظاهرة، وهي الرفع	الضمّة
المفعولية (عليّا _ كتابا)	ظاهرة، وهي النّصب	الفتحة

وبناء على ما سبق، لا ينكر أحد القيمة العلمية التي قدّمها الوصفيون في دراستهم لظاهرة الإعراب، ومحاولتهم إعطاء تفسير جديد لها، إلّا أن جهودهم النّقدية والتّجديدية عرفت ردّا قويا من بعض الباحثين، ومن بين هذه الرّدود: قولهم إن الإعراب ليس قصّة اختلقها النّحاة كما زعم إبراهيم أنيس، بل هو حقيقة مقرّرة كانت شائعة بين العرب، ويرجع للنّحاة فضل حياكته ووضع قواعده بناء على الشّواهد التي جمعوها، وهي نصوص جُمعت من موطن الفصاحة ومن الشّعور الجاهلي ومن الآيات القرآنية المشكّلة التي لا يعين معناها إلا تحريك الأواخر بحركة الإعراب*، فلا يمكن بأي حال أن تكون هذه القواعد المحكمة والشّاملة القائمة على شواهد فصيحة، ومعبرة عن روح العربية، من صنع النّحاة، واختراعهم.¹

¹ ينظر: عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص35

* ويبرز ذلك كثيرا في مواضع التّقديم والتّأخير، وفي الكلمات التي لا يكون في أبنيتها ملمح، أو قرينة أخرى تدل على المعنى، كما في قوله تعالى: كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ [فاطر:28]، وقوله تعالى: "اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ" [التوبة:31]، فلولا الفتحة على لفظ الجلالة في الآية الأولى لفهم

كما أن احتجاج إبراهيم أنيس بشيوع ظاهرة الوقف بين اللّهجات على عدم ضرورة العلامة الإعرابية لفهم المعنى احتجاج يفتقد للدّقة، لأن تلك اللّهجات القديمة التي كانت تقف عند ساكن، لم تكن تلتزم هذا الوقف دائماً، وإنما في مواضع معينة فقط، لذلك " نستطيع أن نفسره بظاهرة الشذوذ اللّاشعوري في النّطق، لا بالمخالفة الواعية المقصودة للإعراب، وبينهما اختلاف جوهريّ، فإن ربيعة، لا تقول: رأيت زيد، بتسكين (زيد) إلا في حالة الوقف، أما إذا لم تقف على الاسم المنون المنصوب، بل واصلت تعبيرها، وأتمت جملتها، فإنها تقول مثلاً: (رأيت زيداً في بيته)، ولم يحفظ لنا إسقاطها حركات الإعراب في مثل هذا المقام، ولا إسقاطها في غير الاسم المنون المنصوب حين الوقف، ومعنى هذا أنها كانت تعرب الأسماء، والأفعال في غير هذا المقام.²، والأمر نفسه إذا تعلّق بباقي اللّهجات، فلم تكن تلتزم الوقف في كل المواضع.

وردّا على قول تمام حسّان (إن الإعراب فرع المعنى الوظيفي) فقط، وليس يشترط فيه معرفة المعنى الدّلالي والمعجمي، نقول إن هذا القول غير دقيق على إطلاقه، فكما توجد أمثلة يمكن أن نصل إلى إعرابها دون معرفتنا للمعنى المعجمي، هناك أيضاً أمثلة أخرى لا يمكن إعرابها بشكل صحيح، ما لم نفهم الدّلالة المعجمية للفظ، وقد سبق أن ذكرنا أن ابن هشام قدّم كثيراً من هذه الأمثلة* التي يتوقّف فيها الإعراب على معرفة دلالة ألفاظها، فذكر أن سقوط هذا الشرط والاكتفاء بظاهر اللفظ يوجب الفساد ويوقع في الوهم، كما أن المفسرين والنّحاة كانوا يرفضون أعراب كثيرة لآي القرآن، لكونها أدّت إلى معان فاسدة.

ونضيف هنا رأياً لسليمان ياقوت الذي أنكر إعراب تمام حسّان لبيت شعري مبهم المعنى، وبيّن عدم إمكانية الوصول إلى إعراب دقيق ما لم نفهم معاني الألفاظ لفكّ اللبس الذي قد يحصل، (ف(قاص)، قد

=العكس، وأدى ذلك إلى معنى غير مقبول، والفتحة في لفظة المسيح، في الآية الثّانية دلّت على أن اللفظة غير معطوفة على لفظ الجلالة، بل على لفظة (أخبارهم)، وبذلك يكون المعنى أنهم اتخذوا أخبارهم، ورهبانهم، والمسيح أرباباً من دون الله، ولو غابت الفتحة لتوهّم أن يكون المسيح ربا مع الله، وأنهم اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ومن دون المسيح.

¹ ينظر: صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، ص 126-131

² المرجع نفسه، ص 139

* من هذه الأمثلة: قوله تعالى: "قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء إنك لآنت الحليم الرّشيد" [هود: 87] " يقول ابن هشام إنه "قد يتبادر إلى الذّهن عطف (أن نفعل)، على (أن نترك)، وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو معطوف على (ما)، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل"، ومثله قوله تعالى: (وَلَا تَسْأَلُوهُ أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ" [البقرة: 282]، فإن المتبادر إلى الذّهن هو تعلّق (إلى) بتكتبوه، وهو فاسد، لاقتضائه استمرار الكتابة، إلى أجل الدّين، وإنما هو حال، أي مستقراً في الدّمة إلى أجله. " للاستزادة: ينظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ج 2، ص 608 وما بعدها.

تكون اسم فاعل من قضا يقصو بمعنى تباعد، وكلمة (التّجيين)، لا يمكن أن تكون فاعلا ما لم ندرك الحدث الذي أسند إليه، إذ قد تكون مضافة إلى قاص، أما كلمة (شحاله)، فقد تكون ثلاث كلمات (شحال/ه)، لذلك قد لا تكون منصوبة على المفعوليّة، ثمّ إن كلمة (الفاخي) لا يمكن أن تكون صفة، لأن الصفة جزء من ماهية الموصوف، والموصوف غير واضح الدلالة.¹

إن النّحاة جعلوا حركة الإعراب أساسا ودليلا قويا لمعرفة المعاني النّحويّة، غير أنهم بيّنوا أنّها في بعض المواضع لا تكون كذلك، إذ قد تغيب هذه الحركة وتنوب عنها قرائن أخرى، منها: قرينة الرّتبة في المواضع التي لا يؤمن فيها اللّبس، من نحو قولك: (ضرب موسى عيسى)، وقرينة الحال، وقرينة المناسبة، والمطابقة، وقد أشرنا إلى ذلك في المبحث السّابق، ولا ينبغي أن يُفهم أن غياب الحركة في مواضع معينة، دليل على عدم دلالتها على المعاني، لأن النّحاة يرون أن العلامة الإعرابية هي أظهر دليل على المعنى النّحوي، إلا أن قرائن أخرى قد تنوب عنها، لكن ليس في كل المواطن.²

وبناء على ما سبق ينبغي الإقرار موضوعيا بأن اجتهادات المحدثين في تقديم لظاهرة الإعراب تفتقد للدقّة في كثير من الأحيان خاصّة ما تعلّق بقولهم إن علامات الإعراب جاءت للوصل في الكلام فقط، أو قولهم إن الإعراب فرع المعنى الوظيفي فقط، وقد أوردنا شواهد تكشف عن فساد هذه الآراء، ثمّ إن ما قدّمه من أفكار يعتقدون أنّها جديدة لم تخرج عن الإطار العام الذي قدّمه النّحاة.

¹ ينظر: أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، ص 80_81_82

² ينظر: عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص 431

5. قضية الزّمن من منظور الوصفيين العرب:

1.5. الزّمن عند النّحاة المتقدّمين:

تُعد فكرة الزّمن من المباحث التي لم تلق العناية الكافية عند النّحاة المتقدّمين، إذ لا نجد باباً خاصّاً تناولوا فيه هذه القضية بالتّفصيل، لكنهم أشاروا إليها في مواضع متفرّقة من مؤلفاتهم، وعالجوه في حديثهم عن قضايا لغوية ونحوية كثيرة منها: التقسيم الثلاثي للكلام، فالزّمن يعد معياراً مهمّاً في التّفريق بين الفعل وغيره من الأقسام، وكذا باب المفعولات (المفعول فيه)، وبعض الأدوات والمقام، وكذا تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية يعتمد على فكرة الزّمن أيضاً، وقضية الاشتقاق وهكذا، ثم إن كثيراً من البصريين والكوفيين يركنون في إثبات ونفي مسائل النّحو إلى فكرة الزّمن¹.

ولا شك أن أبرز المواضع التي وردت فيها قضية الزّمن بوضوح، هو باب الفعل وتقسيماته، حيث لاحظ النّحاة ارتباط الفعل بالزّمن ارتباطاً وثيقاً، يقول سيّويه: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"²، وقال ابن السّراج: "الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزّمان إما ماض وإما حاضر، وإما مستقبل..³"، ومنه قول رضي الدّين الأستربادي الفعل هو: "الكلمة ما الدّالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"⁴، فالنّحاة إذن جعلوا أهم سمات الفعل أنه يعبر عن أحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، أو الحال، أو الاستقبال) وبذلك يتميز عن الاسم والحرف، وعلى هذا الأساس الزّمني قسّموا الفعل إلى: ماض وصيغته فعَل، ومضارع وصيغته يفعل، ومستقبل وصيغته يفعل أو افعل.*

¹ ينظر: عبد العزيز العماري، النظام الزمني والجهي في اللغة العربية دراسة لسانية، مطبعة سلجاسة، مكناس، ط1، 2010، ص10_09.

وينظر: كمال رشيد: الزّمن النّحوي في اللغة العربية، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص10_09

² سيّويه: الكتاب، ج1، ص12

³ ابن السّراج: الأصول في النّحو، ج1، ص41

⁴ رضي الدّين الأستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، هجر للطباعة، ط1، 1993، ج1، ص14_15

* اختلف النّحاة في تقسيم الفعل بحسب الزمن، فمنهم من ينفي وجود زمن الحال فيقسم الفعل إلى قسمين فقط ماض ومستقبل، كما هو الحال عند الرّجائي، ومنهم من يقسّمه إلى ماض وحاضر ومستقبل وهو رأي البصريين، وثالث يقسّمه إلى ماض، ومضارع، ودائم، وهو رأي الكوفيين، والدائم هو ما يسميه البصريون باسم الفاعل؛ أي ما كان على وزن فاعل، والكوفيون يسقطون فعل الأمر من تقسيم الفعل وعدّوه مقطّعا من المضارع، ويرى كثير من المحدثين أنه من الخطأ عدّ فعل الأمر دالاً على المستقبل كما رأى النّحاة؛ لأنه لا صلة بين معنى الأمر وصيغته وبين زمن الاستقبال.

وفرق النّحاة بين زمن الظّروف من قبيل: اليوم، واللّيلة، والسّاعة، والسّحر، وغيرها، وبين الزّمن الذي يعبر عنه الفعل، فزمن الظّرف لا يدلّ على زمن محصّل كما يدلّ عليه الفعل، كما أن الفعل يدلّ على معنى وزمان، والظّرف لفظة تدلّ على معنى الزّمان فقط، ولا تدلّ على معنى آخر كما في الفعل، يقول ابن السّراج: "فإن قلت أن في الأسماء مثل: اليوم واللّيلة والسّاعة وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا إن الفرق هو أن الفعل ليس زمانا فقط، كما أن اليوم زمان فقط، فالיום معنى مفرد للزّمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومن ذلك أن الفعل قسّم بأقسام الزّمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدلّ على زمان فقط فهي اسم، فإذا دلّت على معنى وزمان محصّل فهي فعل، وأعني بالحصّل: الماضي والحاضر والمستقبل"¹، وقد استعان النّحاة بالظّروف في التّحديد الدّقيق لأزمنة الفعل بعد أن لاحظوا عدم كفاية الصّيغ الفعلية وحدها.

1.1.5. المحدّدات الزّمنية المساعدة عند النّحاة:

لما لاحظ النّحاة أن الصّيغ الفعلية التي تعبر عن الأزمنة قد تخرج عن الأصل لتعبر عن زمن آخر، كما هو الحال في صيغة (فَعَلْ) في قولك: رَحِمَ اللهُ فلاناً، وكأن تقول: من جدّ وجدّ، كما لاحظوا صعوبة تحديد زمن صيغة (يَفْعَلْ) المشترك بين الحال والاستقبال، أقول لما لاحظوا عدم كفاية الصّيغ الفعلية في تحديد الزّمن استعانوا بالظّروف الزّمنية، وبعض الأدوات، ففي قولك: (يُسافِرُ زيدٌ الآن)، و(يسافرُ عمرو غداً)، و(سافرَ خالدٌ أمس)، و(جئتُ الآن). فتكون الظّروف في الأمثلة السّابقة محدّدات زمنية دقيقة للأفعال، ورأى النّحاة أن بعض الأدوات محدّدات زمنية للصّيغة الفعلية (يَفْعَلْ)، سواء تلك التي تقترب بهذه الصّيغة عن طريق الجوار نحو: سوف، ولن، ولما، أو تلك التي تلتصق بها (بالصّيغة)، مثل: السّين، نحو قولك: (سأسافرُ)، و(سوف أسافرُ)، و(لن أسافرُ)، و(لم يسافر زيدٌ)، و(لما يسافر زيدٌ)، فكل من السّين، وسوف، ولن أخلصت الفعل للاستقبال، أما كلٌّ من الحرف: لم ولما، فقد نفتا وقوع حدث في زمن ماضي بصيغة المضارع (يفعل)²، وتعدّ الظّروف والأدوات السّابقة بمثابة القرائن المقاليّة المحدّدة لزمن الفعل.

¹ ابن السّراج، الأصول في النحو، ج1، ص38

² ينظر: عبد العزيز العماري، النظام الزمني والجهي في اللّغة العربية دراسة لسانية، ص12_13_14_15

ومن المحدّدات الزّمنية عند النّحاة ما يعرف بالقرائن المقاميّة (الحالية)، ويُلجأ إليها في حال غياب القرائن المقاليّة وعجز الصّيغ الفعلية، ففي قولك: رحم الله زيدا، وهلاًّ فعلت الخير، وإن اجتهدتْ نجحتْ، يكون مقام الجملة الأولى مقام دعاء، ومقام الثّانية مقام تحضيض، ومقام مجازاة في الثّالثة، وتقتضي هذه المقامات أن يكون مضمون ملفوظاتها دالّاً على زمن المستقبل، وعبر النّحاة عن هذه الحالات بانصراف الماضي إلى المستقبل.¹

أما فكرة الجهة (وسياقي بيان مفهومها)، فقد كانت حاضرة أيضاً عند النّحاة، وإن لم يستعملوا هذا المصطلح بالضبط، يظهر ذلك حين يميزون بين استعمالات الفعل الماضي في حدّ ذاته، مثل: فعل، وكان فعل، قد كان فعل، كان قد فعل، كان يفعل²، فكلّ من هذه الجمل حسب تقدير النّحاة تدلّ على زمن ماضٍ معين، أي أن كلاً منها مختصّة بالتعبير عن جهة من جهات الماضي.

هذه بعض الإشارات حول فكرة الزمن والجهة في التّراث النّحوي، وعلى الرّغم من غياب الدّراسة المستقلّة، وغياب المصطلحات الدّقيقة، فإن تلك التّلميحات "تكشف عن حقيقة لا مناص من الاعتراف بها، وهي أن بعض النّحاة كانوا يملكون معلومات هامّة عن مقولتي الزمن والجهة، وقد استفاد منها كثير من الباحثين المحدثين وإن كانوا لا يعترفون بذلك"³.

2.5. الزمن عند الوصفيين العرب المحدثين:

اهتمّ بهذه المسألة كل من إبراهيم أنيس وتأمّام حسّان، حيث حاولوا إعادة النّظر في تقسيمات النّحاة ناقدين ومجدّدين، وفيما يلي عرض لأرائهما.

1.2.5. الزمن عند إبراهيم أنيس:

أشار إبراهيم أنيس إلى اختلاف بين اللّغات في استعمالات الأساليب وربطها بالفكرة الزّمنية، وبين أن أغلب هذه الاستعمالات تبتعد عن المنطق العقليّ.

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص 17

² ينظر: سبويه، الكتاب، ج 3، ص 117، ينظر: رضي الدين الأسترابادي، شرح كافيّة ابن الحاجب، ج 2، ص 264

³ عبد العزيز العماري: النّظام الزّمني والجهي في اللغة العربيّة دراسة لسانيّة، ص 06

وأبرز ما عابه أنيس على النّحاة في هذه الباب هو ربطهم بين صيغة الفعل والزّمن، حيث جعلوا لصيغ الفعل الثلاثة أزمنةً ثلاثة هي: (الماضي، والحال، والمستقبل)، وميّزوا بين الفعل والاسم بناء على ارتباط الأول بالزّمن وعدم ارتباط الثاني به، وقادهم هذا الرّبط إلى مغالطات أخرى، منها:¹

—أنهم لم يروا فكرة الزّمن تتحقق في المصدر كما تتحقق في الفعل، وجادلوا في ذلك، وتعثّفوا في تفسيراتهم له، غير أن الحقيقة، كما يقول إبراهيم أنيس هي: أن فكرة الزّمن تتحقق في المصدر كما في الفعل، ولا فرق بينهما.

—لما كان هذا الرّبط بين الفعل والصّيغة بهذا الخلل، لاحظ النّحاة ضعف تقسيمهم، فلجؤوا إلى تأويل النّصوص الصّحيحة التي ورد فيها الماضي موضع المضارع، والمضارع في موضع الماضي، وقالوا إن ذلك لحكمة بلاغية أرادها المتكلّم، وبذلوا جهدا كبيرا في تفسير بعض الآيات التي وردت فيها صيغتان مختلفتان (صيغة للماضي وأخرى للمضارع)، أو استعمال صيغة الماضي فعَلْ، وهي لا تدل على زمن الماضي، وقد حاولوا صبّها في القوالب التي وضعوها، وربطوها بفكرة الزّمن دون حاجة تقتضي ذلك، من هذه الآيات على سبيل التّمثيل لا الحصر قوله تعالى: "قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ" [يوسف:37]، وقوله تعالى: "أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ" [النحل:01]، واستعمالات الفعل الناقص "كان" الذي ورد أكثر من 400 مرة في القرآن الكريم دون أن يعبر عن الزّمن الماضي في كثير من المواضع، وكذلك صيغة الأمر لا تدل دائما على الحال، كما يقول النّحاة، بل نلمح فيه غالبا المستقبل القريب أو البعيد، ففي قوله تعالى: "اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى" [النازعات:17]، لا يمكن تصور حدث الدّهاب تمّ في زمن التّكلّم، إضافة إلى صيغ فعل الشّروط، وبعض الاستعمالات اللّغوية الشّائعة مثل: بعثك الدّار؛ أي أبيعك، رحمك الله؛ أي يرحمك، وهلم جرا²، لذلك يعتقد أنيس أن النّحاة تعسّفوا وأخطؤوا في تفسير هذه الأمثلة وما كان على شاكلتها، بسبب ربطهم بين صيغة الفعل والزّمن.

ودعا أنيس إلى فصل الصّيغة عن الزّمن، ودراسة هذا الأخير مستقلاً دراسة لغوية لا منطقيّة، فيقول: "لا شك أن ربط الصّيغة بزمن معين يحملنا في اللّغة العربية على كثير من التّكلف، والتّعسف في فهم أساليبها،

¹ ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص155_156

² ينظر: المرجع نفسه، ص159_160

ومن الواجب أن نفصل بينهما، وأن ندرس أساليب الصّيغ مستقلة عن الزمن، دراسة لغويّة لا منطقيّة لندرك ما فيها من جمال وحسن.¹، ولتحقيق ذلك وجب أن تكون هذه الدّراسة تستند إلى النّظر في الاستعمالات المختلفة لهذه الصّيغ في ضوء ظروفها اللّغوية، وبناء على ذلك قرّر ما يلي:²

— في أسلوب التّأكيد يحسن أن نستعمل صيغة الماضي في كل الأحداث المستقبلية، واستدلّ بوقوع ذلك كثيرا في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: "اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ" [الأنبياء: 01]، وقوله: "اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ". [القمر: 01]، وقوله: "وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَابِ رَجَالًا" [الأعراف: 48]، وغيرها.

— بعض الصّيغ في الآيات القرآنية تحتملها الفاصلة القرآنية، وما تتطلبه من انسجام صوتي، كما في قوله تعالى: "فَفَرِقَافًا كَذَبْتُمْ وَفَرِقَافًا تَقْتُلُونَ" [البقرة: 87]، ذُكرت صيغة المضارع (تقتلون) بدل الماضي، طلبا للانسجام الصوتي.

— عالج إبراهيم أنيس بعض الأمثلة من القرآن الكريم وفق ما اقترحه، حيث تتبّع استعمالات الفعل (أتى) في بعض المواضع من القرآن، وبيّن أن هذا الفعل في الآيات لم يعبر عن زمن الماضي على إطلاقه، بل دلّ عن أزمنة مختلفة بناء على أسلوب الآية التي ورد فيها، كما بينها الجدول الآتي:

الآية	الدّلالة الزّمنية للفعل (أتى)
"أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ" [النحل: 01].	زمن الإتيان هو المستقبل
"قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ" [النحل: 26].	زمن الإتيان ما بعد الماضي
"فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى" [طه: 60]	ما بعد الماضي
"وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى" [طه: 69]	للحال المستمر، الذي يشبه الحقائق الثّابتة.
"إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ" [الشعراء: 89]	زمن الإتيان المستقبل.

¹ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 157

² ينظر: المرجع نفسه، ص 158_159

لما قبل الماضي	"كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ" [الذّاريات:52]
الماضي المؤكّد	"هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا" [الإنسان:01]

لذلك فإن قول النّحاة إن الفعل (أتى) "يعبر عن زمن الماضي، أمر لا تحتمله النصوص العربية، وتأباه أساليب اللّغة، وما أحرانا إذاً أن نفصل بين الفكرة الزّمنية، وتخصيصها بصيغة من صيغ الفعل، فإذا قيل إن الكثرة الغالبة في الاستعمالات العربية تختصّ صيغة الماضي بزمن الماضي، أجبنا بأن الأفعال تختلف في هذا، ولا يمكن أن يتعلّق هذا الحكم بها جميعاً، ولكن لكل فعل ظروفه في الاستعمال اللّغوي.¹، لكن المدقّق في مؤلفات النّحويين لا يجدهم يقتصرون على صيغة الفعل لتحديد الزّمن، لأنهم كثير من الأحيان يلجؤون إلى القرائن اللفظية كالظّروف (الآن، وغداً، وأمس..)، والأدوات (السين، وسوف، ولن..)، والقرائن الحالية (أي المقامات المختلفة كاللّقاء، والتضيض..) في تحديد الزّمن بدقّة.

2.2.5. الزّمن عند تمام حسان:

1.2.2.5. مآخذه على تقسيم الزّمن عند النّحاة:

رأى تمام حسان أن علماء العربية، خلطوا في دراستهم بين الزّمن النّحوي الذي يدرس داخل إطار السياق، والزّمن الفلسفي، متأثرين في تقسيمهم الزّمن إلى: ماضٍ، وحال، واستقبال، بمقولة الزّمان الأرسطية، غير أنهم اعتذروا عن كلّ استعمال مخالف للتقسيم المنطقي الذي وضعوه، كأن يكون المضارع دالاً على الماضي حين يقترن بلم الجازمة، أو أن يدلّ الماضي على الحال والاستقبال في بعض الاستعمالات، مثل قوله تعالى: إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ" [النصر:01]، وفي قوله تعالى: وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا" [النساء:96].²

¹ إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص 159_160

² ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص 20

وذكر أن النّحاة استطاعوا تحديد الزّمن الصّرفي من أوّل وهلة، حين قسّموا الأفعال بحسبه إلى: ماضٍ، ومضارع، ومستقبل، إلا أنّهم جعلوا ذلك نظاماً فرضوه على هذه الأفعال في السّياق، فربطوا صيغة (فعل) بالماضي مطلقاً، وربطوا صيغة (يفعل)، و(افعل) بالحال والاستقبال أبداً، على الرّغم من أنّها قد تتخذ دلالات أخرى في السّياق، فقد تكون صيغة (فَعَلَ) لغير الماضي، وقد تكون صيغة (يَفْعَل) لغير الحال والاستقبال، خاصة في الجمل المنفيّة، والإنشائيّة*، ورأى تمام حسّان أن هذه المفارقة جعلتهم ينسبون اختلاف الزّمن إلى الأدوات، بدل أن يعيدوا النّظر في الزّمن في ضوء مطالب السّياق¹.

وقرّر أن علماء العربية: "لم يحسنوا النّظر في تقسيمات الزّمن في السّياق العربي، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النّظام، ومطالب السّياق، ثم أن ينسبوا الزّمن الصّرفي إلى النّظام الصّرفي، وينسبوا الزّمن التّحوي إلى مطالب السّياق، وهذه المطالب هي التي اصطلحنا عليها بالظواهر الموقعيّة، ومادام الزّمن التّحويّ وظيفة في السّياق يؤدّيها الفعل، والصّفة إلخ، فلا بد أن تلعب القرائن الحالية، والمقالية، دورها كاملاً في تحديد الزّمن"²، لذلك نجده يقدّم رؤية جديدة في تقسيم الزّمن في اللّغة العربية انبنت (هذه الرؤية) على أمرين:

— التفريق بين مجموعة من المفاهيم هي: الزّمن والزّمان والجهة.

— اعتماد القرائن الحالية واللفظية في التّحديد الدقيق للزّمن التّحوي.

2.2.2.5. التفريق بين الزّمن، والزّمان، والجهة:

أقام تمام حسّان نقده السّابق لعلماء العربية، بناء على التّفريق بين معنى الزّمن والزّمان والجهة، وعلى أساس هذا التّفريق أيضاً قدّم تقسيمه الجديد، فمصطلح (الزّمن) عنده ينضوي تحته كل من الزّمن

* في الجملة المنفية قد يفيد المضارع المنفيّ الماضي، كأن تقول: (لم يأتي زيد)، وفي الجملة الإنشائية تفيد صيغة (فَعَلَ) الاستقبال في التّحضير، والدّعاء، والشرط، وقد نسب النّحاة في هذه الحالات الزّمن إلى الحروف، فقالوا إن أداة الجزم (لم) تفيد القلب، أي تقلب معنى المضارع إلى الماضي، وقالوا إن (إذا) حرف لما يستقبل من الزّمن، أما في الجملة المثبتة، فتدلّ كل من الصيغتين الماضي والمضارع على معناها الصّرفي، أي (فَعَلَ) للماضي، و(يَفْعَل) للحال، والاستقبال. بحسب القرائن اللفظيّة(السين، وسوف..).

¹ ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص242_243

² المرجع نفسه، ص243

الصّرفي، والزمن النّحوي، أما مصطلح (الزّمان)، فيندرج تحته كل من: الزّمان الاقترائ، وزمان الأوقات، وفيما يلي عرض لأبرز خصائص كل قسم:

__الزّمن النّحوي: أبرز ما يميزه الخصائص الآتية:¹

__هو وظيفة في السّياق، بمعنى أن الزّمن النّحوي يُستفاد من السّياق بمساعدة الضّمائم، والقرائن، وتؤدي هذه الوظيفة كلٌّ من الأفعال (الماضي، والمضارع)، والصفّات، وما نقل إلى الأفعال، كالمصادر، والخوالف.

__لا يستند إلى دلالات زمانية فلسفية، بل ينبنى على استخدام القيم الخلافية بين الصّيغ المختلفة، في الدّلالة عن الحقائق اللّغوية.

__الزّمن النّحوي يدخل في دائرة التّعابير اللّغوية، لا في دائرة المقاييس، كما هو شأن الزّمان.

__في دراسة النّحو لا يهتم معرفة ساعة حدوث الزّمن، ولا تاريخه، بل يهتمنا نظام زمنيّ معين في نحو اللّغة المدروسة يقوم على التّطريز والنّمطية، أكثر مما يقوم على المعنى الفلسفيّ المطلق.

__الزّمن الصّرفي: وهو الذي يستفاد من صيغة الفعل مفردة خارج السّياق، وذكرنا هذه الصّيغ سلفاً (فَعَلَ تدلّ على الماضي، ويَفْعَل على الحال، والاستقبال، وأفْعَل على الحال، والاستقبال أيضاً)، والفرق بين الزّمن النّحوي، والزّمن الصّرفي، أن "مجال النّظر في الزّمن النّحوي هو السّياق، وليس الصّيغة المنعزلة، وحيث يكون الصّرف هو نظام المباني، والصّيغ يكون الزّمن الصّرفي قاصراً على معنى الصّيغة يبدأ بها، وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السّياق..²

__زمان الاقتران: يكون بين حدثين، يُستفاد من الطّروف الزّمانية: (إذا، إذ، لما، أيان، متى)، وهو معنى وظيفيّ شأنه شأن الزّمن النّحويّ، ووجه الفرق الوحيد بين هذا وذاك، هو إفادة الاقتران في الثّاني (اقتران حدثي فعلين لا فعل واحد)، وعدم إفادته في الأوّل (الزّمن النّحوي).

¹ ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص211، ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240_241

² تمام حسان: اللّغة العربية معناها، ومبناها، ص242

— زمان الأوقات: وهو الزّمان المستفاد من بعض الأسماء التي تُنقل إلى معنى الظروف، كالمصادر الدّالة على الأوقات نحو: آتيك قدوم الحاج، أو صيغة اسم الزّمان مثل: آتيك مقدم الحاج. ويستفاد من الأسماء المبهمة الدّالة على الأوقات، كأسماء المقادير، نحو: (كم ساعة بقيت هناك؟)، وأسماء الأعداد نحو: (خمسة أيّام)، وأسماء الأوقات، مثل: (حين، ووقت، وساعة، ويوم، وقبل، وبعد، وبين، ووسط). وبعض أسماء الأزمنة مثل: الآن، وسحر، وغدوة، وعشية، وصحوة، ومساء، والمعنى هنا هو: معنى معجمي لا وظيفي، لأنه معنى اسم مفرد كامل الاسمية، والزّمان عموماً (ليس الزّمن)، كمية رياضية من كميات التّوقيت تُقاس بأطوال معينة، كالثّواني والدّقائِق، والسّاعات، والأيام، والشّهور، والأعوام، والليل والنّهار، فهو بذلك لا يحدّد معنى الصّيغ المفردة، ولا معنى الصّيغ في السّياق، كما لا يرتبط بالحدث مثل الزّمن النّحوي.¹

3.2.2.5. الجهة aspect مفهومها وأقسامها: حدّد تمام حسان معنى الجهة، وخصائصها، ووظيفتها، وكيفية التعبير عنها بمختلف القرائن اللفظية، ودعا إلى ضرورة عدم الخلط بينها وبين الزّمن، إذ يعرفها على أنّها " ما شرح موقفاً معيناً في الحدث الفعليّ، ويكون ذلك بإفادة تخصيص العموم في هذا الفعل"²، وهذا التّخصيص يكون من حيث الزّمن، أو من حيث الحدث، وتفصح عن معنى الجهة اصطلاحات من قبيل: البعد، والقرب، والانقطاع، والاتصال، والتّجدد، والانتهاء، والاستمرار والمقاربة، والشروع، والعادة، والبساطة، وهذا الأخير يعني عدم الجهة.³، بمعنى أن الوظيفة الأساس للجهة هي تخصيص معنى الفعل عن طريق تحديد جهته، فالماضي تعبّر صيغته على زمن الماضي عموماً، إلا أن له جهات مختلفة، تخصّص دلّالته الزّمنية في السّياق، بمساعدة الصّمائم والقرائن الحالية، ومن خصائص الجهة كما حدّدها تمام حسان:⁴

— الجهة ما يمكن ملاحظته في الأسماء، والأفعال، والأدوات، فبعض الأسماء تدلّ على السّبق، أو اللّحاق، وهما من معاني الجهة، غير أن الجهة في النّحو، لا يُنظر إليها إلا في الأفعال.

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 241_242

² تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 211

³ ينظر: المرجع السابق، ص 245

⁴ ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 257_258، مناهج البحث في اللّغة، ص 212_213

__ الجهة غير الزّمن، فوجب عدم الخلط بينهما، خاصة في حال التّعبير عن الجهة بالظّرف، وهذه الظروف في حد ذاتها تختلف عن الدّلالة الزّمنية في الأفعال (الزّمن النّحوي)، بمعنى أن الظروف في هذا المقام تُعدّ تعبيرات شكلية للجهة، وليست كالدّلالة الزّمنية في الفعل التي تُلاحظ بوجود الظّرف، وعدم وجوده.

__ الجهة تعبير يستغرق كل تصريفات الفعل، بمعنى أنّها تُلاحظ في جميع الأشكال التّصريفية للمادة، مثاله أن نأخذ تاء الافتعال، أو صيغة المطاوعة، للتّعبير عن الجهة، وسنلاحظ أن معنى المطاوعة متأت في كل صيغة في التّصريف، مثل: انكسرت، انكسرنا، انكسر، انكسرت، انكسرتما، انكسرتما، انكسرا، انكسرتن، انكسروا، وهلم جرّا.

1.3.2.2.5. أقسام الجهة وتعبيراتها الشّكلية: تقسّم الجهات إلى ثلاثة أقسام، ويشتمل كل قسم على مجموعة من الأنواع، ويعبّر عن كل نوع بتعبيرات شكلية كثيرة، وتفصيل ذلك على النّحو الآتي:

جهات في فهم الزّمن: ومن التّعبيرات عنها استعمال التّواسخ، نحو: كان يضرب، ظل يضرب، أصبح يضرب، وهلم جرا، وقد ذكرنا في أقسام الكلام أن تمام حسان عدّ التّواسخ من الأدوات، فذكر أن سبب عدّها أدوات، هو: كون وظيفتها تعبّر عن الجهة. وكذا استعمال ظروف الزمان مثل: الآن، غدا، أمس، وأيضا استعمال بعض الأدوات مثل السّين وسوف.¹

جهات في فهم معنى الحدث: ومن أنواعها: التّعدية، ويعبّر عنها بالهمز، مثل: شاع وأشاع، وبالتّضعيف، مثل: قتل قتل، وفي وقى. ومنها التّرديد أو التكرار الحدث، ويعبّر عنه بتريد صيغة الفعل معطوفة، نحو: (فكتبت وكتبت، حتى لم أدع معنى إلا طرقتة)، أو بذكر الفعل المضعّف مثل: جرجر، وعسعس، وزمزم، ومن المعاني التي يضيفها التّرديد ليخصّص دلالة الفعل: الكثرة، أو التّكرار، أو الشّدة، أو التّعود، أو الاستمرار، وهذه الثّلاثة (التّرديد، والتّضعيف، والهمز)، تعبّر عن جهتين هما التّعدي، واللّزوم، ومنها (المشاركة)، ويعبّر عنها بتاء الافتعال، مثل: تقاتلا. ومنها (الطلب): ويعبّر عنها بالسّين والتّاء مثل: استخرج، ومنها (المطاوعة)، ويعبّر عنها بنون الانفعال مثل: انكسر، ومنها (الاتخاذ) ويعبر عنها بتاء الافتعال: مثل: اختار، ومنها (التّكلف)، ويعبّر عنها بتاء التّفعل مثل: تشجّع، ومنها (التّبادل)، ويعبّر عنها

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص260، مناهج البحث في اللغة، ص213

أيضاً بناء الافتعال مثل: اقتتلوا¹. ويؤكد تمام حسان أن حروف الزّيادة التي أدت معنى وظيفي في الأمثلة السّابق، هي: "في الواقع تعبيرات شكلية عن الجهة، أي تضيف معنى وظيفتها إلى المفهوم العام للفعل لتخصيصه في الدّلالة".²

— جهات في فهم معنى علاقات الإسناد: وقد جمعها تحت باب التّخصيص والنّسبة أثناء حديثه عن التّعليق التّحوي، منها: التّعدية، والسّببية، والمعية، والطّرفية المكانية، وهلم جرا، كلّ ذلك تعدّ جهات في فهم علاقات الإسناد، وليست مسلّطة على الزّمن، ولا على الحدث، ويعبّر عن هذه الجهات بتعبيرات شكلية منها: المنصوبات (المفعول لأجله، والمفعول به،...) وظروف المكان، وحروف الجر³.

4.2.2.5 تحديد الزّمن التّحوي في اللّغة العربيّة:

ذكرنا أن الزّمن التّحوي يحدّد في إطار السّياق بمساعدة القرائن، أي أن مجاله الجملة، وليست المفردة المنعزلة، من أجل ذلك تقرّر عند تمام حسان أنه لتحديد هذا الزّمن، وجب النّظر في أنواع مباني الجملة العربيّة، والتي تنقسم إلى قسمين: خبرية، وإنشائية، مع ما يلحق كلّ قسم من فروع، وقدر أن الاختلاف بين زمن وآخر في هذه الجمل إنما هو اختلاف في الجهة، لا في الماضي، ولا الحال، ولا الاستقبال، ورأى أن عدد الجهات ست عشرة جهة موزّعة كما يلي: للماضي تسع جهات، وللحال ثلاث جهات، وللأستقبال أربع جهات.⁴

1.4.2.2.5 الزّمن التّحوي، وجهاته، في الجملة الخبريّة: وهي على ثلاثة أنواع مثبتة ومؤكدّة ومنفية، أما الجملة الخبرية المثبتة: فيرى تمام حسان أنها تحتفظ لصيغتي (فَعَلْ) و(يَفْعَلْ) بزمانهما الصّرفي، أي أنّ الأوّل يدلّ على الماضي، ويدلّ الثّاني على الحال والأستقبال، بحسب ما يضامّه من أدوات أوّلا (كالتّين، وسوف)، ثم بحسب ما يعرض لهذه الصّيغ من معاني الجهة، وقد أشرنا سابقا إلى اصطلاحات الجهة (البعء، القرب، الانقطاع، وهلم جرا)، وأما الجملة الخبرية المؤكّدة: فيبقى الفعلان الماضي، والمضارع

¹ ينظر: تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص259_258، مناهج البحث في اللّغة، ص212_213

² تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص213

³ ينظر: تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص259_260

⁴ ينظر: تمام حسان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص246

على معناهما الزّمني الصّرفي بحسب ما تدلّ عليه القرائن، ولا فرق بين الجملة المؤكّدة، والمثبتة في الزّمن، وإنّما يكون الفرق في التّأكيد وعدمه، إذ أن المؤكّدة يدخلها أدوات التّوكيد، كاستعمال: (اللام) فقط، أو (اللام) مع (قد) قبل الفعل، و(نون) التّوكيد بعده.¹

وبناء على ما سبق تبين له أن الزّمن في السّياق لا يرتبط بصيغة معينة دائماً، بل إن السّياق هو الذي يختار الصيغة المناسبة للتّعبير عن الزمن المراد، بمساعدة الضّمائم، والقرائن، وأن الزّمن في الجملة الخبرية المثبتة، والمؤكّدة، لا فرق بينهما سواء في الزمن الصّرفي أو السّياقي، وهذا الذي أوهم النّحاة، فلم يبحثوا في الفروق الزمنية الدقيقة، إلا في أضيق الحدود، أما في الجملة الخبرية المنفية فيكون فيها نفي الماضي بصيغة المضارع، وهذا ما جعل النّحاة يخطئون في نسبة الزّمن إلى أدوات النّفي، على الرّغم من أن هذه الأدوات لا تفيد زمناً، وإنّما تفيد معنى الجهة.²

وفي الجدول الآتي بيان لأزمنة الجملة المثبتة، والجملة المؤكّدة، مع ما يدخلها من مؤكّدات:³

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص 245_246

² ينظر: تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 248

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 245_246

صيغة يفعل		صيغة فَعَلَ		الجهة	الزمن
المؤكدة	المثبته	المؤكدة	المثبته	البعيد المنقطع القريب المنقطع المتجدد المنتهى بالحاضر المتصل بالحاضر المستمر البسيط المقارب الشروعي	الماضي
		لقد كان فعل إنه قد كان فعل لقد كان يفعل لقد فعل إنه مازال يفعل لقد ظل يفعل إنه فعل لقد كاد يفعل لقد طفق يفعل	كان فعل كان قد فعل كان يفعل قد فعل مازال يفعل ظل يفعل فعل كاد يفعل طفق يفعل		
إنه يفعل إنه يفعل إنه يفعل	يفعل يفعل يفعل			العادي التجديدي الاستمراري	الحال
ليفعلن ليفعلن لسوف يفعل لسوف يظل يفعل	يفعل سيفعل سوف يفعل سيظل يفعل			البسيط القريب البعيد الاستمراري	الاستقبال

_الجملة الخبرية المنفيّة: في الغالب يستعمل فيها المضارع للدّلالة على الماضي، لأنه يُضام أكثر أدوات

النّفي (لم، وليس، وما، ولا، ولن)، فهذه الأدوات تنفي صيغة المضارع، لا الماضي، ماعدا الحرف (ما)، فقد يدخل على صيغة الماضي (فعل)، وإذا دخلت (لا) على الماضي لم تدل على النّفي، وإنما تدلّ على الدّعاء، وعليه فإن نفي الماضي دائما يكون بإدخال أدوات النّفي على صيغة المضارع، وفي الجدول الآتي توضيح لذلك:

الزّمن	الجهة	صيغة (فعل)	صيغة (يفعل)
الماضي	البعيد المنقطع	/	لم يكن فعل
	القريب المنقطع	/	لم يكن قد فعل
	المتحدّد	/	ما كان يفعل، لم يكن يفعل، كان لا يفعل.
	المنتهى بالحاضر	ما فعل	/
	المتّصل بالحاضر	/	لما يفعل
	المستمر	/	لم يفعل
	البسيط	/	لم يفعل
	المقارب	/	لم يكّد يفعل
	الشّروعي	ما فعل	/
الحال	العادي	/	ليس يفعل
	التّجديدي	/	ما يفعل
	الاستمراري	/	ما يفعل
الاستقبال	البسيط	/	لا يفعل
	القريب	/	لن يفعل
	البعيد	/	ما كان ليفعل
	الاستمراري	/	لن يفعل

2.4.2.2.5. الزّمن النّحوي وجهاته في الجملة الإنشائية: ويندرج ضمن الجملة الإنشائية ثلاثة أنواع هي: الجملة الطّلبة، والشرطية، والإفصاحيّة، وضمن كل نوع أقسام كثيرة، فالطّلبة تضمّ: الاستفهام، والأمر، والتّهي، والعرض، والتّحضيض، والتّمني، والتّرجي، والدّعاء، والشرطية تضمّ: الامتناع والإمكان، والإفصاحية تشمل: القسم، والالتزام، والتّعجب، والمدح والدّم، والإخالة، والصّوت. وقد بدأ تمام حسان حديثه عن الجملة الاستفهامية، فذكر أنّها وحدها من بين الجمل الإنشائية التي تتفق فيها دلالة الصّيغة صرفياً ونحوياً على طول الخط، حيث يدل (فَعَلَ) على الماضي، ويدلّ (يَفْعَل) على الحال والاستقبال بحسب الضّمائم والقرائن.¹

أما جمل الإنشاء الأخرى، فيرى أنّها قاصرة على إفادة الحال والاستقبال بحسب القرائن، ولا دلالة فيها على الماضي، فالحال والاستقبال هما: معنى الأمر بالصّيغة والأمر باللام، والتّهي، والعرض، والتّحضيض، والتّمني والتّرجي، والدّعاء، والشرط، ويرى تمام حسان أن الماضي لا يكون في معنى هذه الجمل، فصيغة (فَعَلَ) تدلّ على الحال والاستقبال في التّحضيض، وتدلّ عليهما في التّمني، وفي الدّعاء، والتّرجي، وفي الشرط، ويطرّد فيها هذا الأمر، ففي التّحضيض نحو: هَلَّا فعلت، ولولا فعلت، وفي التّمني نحو: (تمنيت أن لو قد حدث)، و(قد تقع فَعَلَ بعد التّمني، فتدلّ على الماضي أحياناً مثل: ليته فعل ذلك)، وفي الدّعاء نحو: (رحم الله فلاناً)، وفي الشرط نحو: (إن قام زيد الآن قمْتُ)، و(إن يقيم زيد الآن أقم)، كما يرى أنّه قد يطرأ الماضي على التّحضيض والتّمني عن طريق دخول النّواسخ، نحو: هَلَّا كنت قد فعلت، تمنيت أن لو كنت قد فعلت، ويكون الزّمن ههنا وظيفة النّاسخ أكثر مما هو وظيفة سياق التّحضيض والتّمني.²

وبعد أن فرغ تمام حسان من حديثه عن الزّمن في الجملتين الخبريّة والإنشائيّة، تطرّق إلى المصادر والصفات (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ التّفضيل، والمبالغة)، ورأى أنّهما يعبران عن الزّمن حينما يدخلان في علاقات سياقيّة، حيث تتدخل القرائن الحالية واللّفظية في التّحديد الدّقيق للزّمن النّحوي الذي يعبران عنه، وبمعنى آخر الصّفات والمصادر لا تدلّ على الزّمن وهي مفردة، بل تدلّ عليه عندما تكون في التّركيب، لذلك "فالنّظام الزّمني في الصّرف يأخذ في اعتباره الأفعال دون الصفات والمصادر، أمّا في

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 248

² ينظر: المرجع نفسه، ص 250_251_252

الاستعمال حيث يكون النّص مسرح القرائن، فإن القرائن المقالية تضيف إلى الصّفات والمصادر معاني جديدة.¹

فاسم الفاعل يعبر عن زمن الحال، أو الاستقبال، أو الماضي، نحو قولك: أضارب أخوك زميله، في هذه الجملة يجب أن تتدخل القرائن الحاليّة واللفظية لتحديد زمن اسم الفاعل، فإن قيلت في زمن فعل الضرب كانت القرينة هي المقام، أو إذا أضيف الظرف (الآن)، دلّ ذلك على أن زمن اسم الفاعل هو الحال، أما إذا قيلت هذه الجملة في موقف يكون عازما على ضربه ولم يقع الفعل بعد، أو إذا أضيف الظرف (غداً مثلاً) دلّ على أن زمن اسم الفاعل هو الاستقبال، وقد يدلّ على الماضي أيضاً إذا أضيف الوصف (الوصف هنا ليس اسم الفاعل فقط، بل يشمل اسم المفعول وصيغ المبالغة، والتفضيل والصّفة المشبهة) إلى ما بعده، مع تدخل القرائن الحاليّة واللفظية، كأن تقول: أبو بكر قاهر المرتدين (قرينة حالية)، أو تقول: هذا ضارب زيد أمس (قرينة لفظية)، أما المصدر يعبر عن الماضي والحال والاستقبال في حال الإضافة، وتدخل القرائن لتحديد الزمن الدقيق، مثاله أن تقول: أعجبنى ضرب زيد عمرا (القرينة لفظية دالة على الماضي)، ويعجبنى ضرب زيد عمرا الآن، (قرينة لفظية دالة على الحال)، ويعجبنى ضرب زيد عمراً غداً (قرينة لفظية دالة على الاستقبال)، أما لو قلت: ضرب زيد عمرا شديداً، فهنا تتدخل القرينة الحالية، أي إذا كان الضرب حصل فالزمن ماضي، وإذا كان حادثاً فهو الحاضر، وإذا كان متوقفاً فهو للاستقبال.²

ويلخص تمام حسّان رؤيته عن الزمن النحوي في اللّغة العربية في مجموعة من النتائج، نذكر منها:³

— الأزمنة في اللّغة العربية ثلاثة، وباعتبار الجهة ستة عشر زمناً نحوياً، حيث تظهر الفروق الزمنية الدقيقة في الجمل الخبرية الثلاث (المثبتة والمنفية والمؤكّدة) وفي الجملة الاستفهامية بخلاف بقية الجمل الإنشائية، فهذه الجمل تشتمل على زمن الماضي مُعبّراً عنه بصيغتي (فَعَلَ وَيَفْعَل)، وتشتمل على زمني الحال والاستقبال، أما بقية الجمل فتحتمل زمني الحال والاستقبال فقط.

¹ تمام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 250_255

² ينظر: المرجع نفسه، ص 253_254_255

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 256

— استعمال صيغة يفعل للدلالة على زمن الماضي مقصور على أسلوب النفي سواء أكان النفي في الخبر أم في الاستفهام، وتستعمل صيغة فعل للدلالة على الحال والاستقبال في التّحضيض، والتّمني، والتّرجي والدّعاء، والشّرط.

— تأتي تعبيرات الجهة بواسطة إضافة الأدوات الحرفية، والتّواسخ إلى الأفعال، مثل: السّين وسوف واللام ونون التّوكيد، وما، ولا، ولم، ولما، ولن، وإن وأخواتها، وكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، كما أن الطّروف الزّمنية تخصّص الزّمن النّحوي عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد، أو معنى الاقتران للحدثين، وذلك عندما يُعبّر بالصّيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة، كالحال والاستقبال، فيدلّ (الآن) على الحال، ويدلّ (غدا) على الاستقبال، كما أن للقرينة الحالية دوراً بارزاً (إلى جانب القرائن المقاليّة في تحديد الزّمن) وذلك بواسطة المعلومات الخارجية المستمدّة من التّاريخ، أو الجغرافيا، أو نحوهما.

بناء على ما تقدّم ينبغي الإقرار موضوعياً أن ما قدّمه حسان في هذا الباب يعد مجهوداً طيّباً تميّز به عن باقي الوصفيين، خصوصاً ما تعلّق بقضية الجهة، وقد استفاد مما قدّمه القدماء، خاصة الجانب المصطلحي: كمصطلح المنقطع، والمتجدّد، والمقارب، والمنتهي، والشّروع، والاستمرار، والقريب في تعبيره عن الجهات، كما استفاد من مصطلحات الدّرس اللّغوي الغربي خصوصاً ما تعلّق بمصطلح: الجهة، والمستقبل القريب، والمستقبل البسيط، وبراعته تظهر في العرض والتّحليل¹، أمّا ما يؤخذ عليه في هذا الباب هو أن تفريقه بين الزّمن الصّرفي والنّحوي "لم يستند إلى أسس نظرية واضحة كما أن حدود التّوافق واللاتوافق بين الزّمنين ملتبسة في التّصور الذي يقترحه."²

ومما سبق يتبيّن أن كثيراً من المآخذ التي وجهها المحدثون للنّحاة في باب الزّمن لم تكن دقيقة، لأن النّحاة أدركوا حقاً الأزمنة النّحوية في السّياق ولم يربطوه (الزّمن) بالصّيغ الفعلية فقط، وأشاروا إلى القرائن التي تحدّد هذه الأزمنة بدقّة، فذكروا القرائن اللفظية والحالية، كما ميّزوا أحياناً داخل الزّمن الواحد بين بعض الاستعمالات (وهذا ما يعرف بالجهة حديثاً)، إلّا أن كلّ ذلك يبقى إشارات غير كافية ومتناثرة في أبواب النّحو، وغابت فيها الدّراسة المستقلّة.

¹ ينظر: عبد العزيز العماري، الزّمن الجهي في اللّغة العربية، ص 21

² أحمد ملاح: الزّمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدّلالية، دار الأمان، الرّباط، ص 47.

خاتمة

سعى البحث فيما سبق إلى إبراز موقف الوصفين العرب من التراث اللغوي الصوّتي، والصّرّي، والنحوي، حيث تمّ الكشف عن الجوانب النقدية والتّجديد لكثير من المسائل التي رأوا فيها أن علماء العربية قد جانبوا الصّواب في دراستها، وبناء على ذلك يمكن أن نورد جملة التّائج المتوصّل إليها، وهي موزعة بحسب فصول البحث.

نتائج خاصّة بالفصل التمهيدي:

— أغلب الدّارسين العرب المحدثين تعاملوا مع التراث اللغوي تعاملًا إسقاطيًا، حيث تبنّوا أفكارًا غربيّة تبنّا كليًا وعدّوها صحيحة لا يعترّيها نقص، ثمّ نظروا في التراث اللغوي بمنظارها، فحصل أن وقعوا في أحكام وتعميمات لا تراعي خصوصيات العربية، لأن الدّرس اللّساني الغربي يختلف من حيث الخلفيات الابسيتمولوجية، والغايات المراد الوصول إليها عن الدّرس اللغوي العربيّ.

— أسهمت كثير من الأسباب في عرقلة مسعى اللّسانيين العرب في نقلهم للدّرس اللّساني الغربي، وإذا نظرنا إلى هذه الأسباب يمكن تصنيفها إلى أسباب مشروعة، وهي المتعلّقة بخوف العربي على لغته جراء مطاعن بعض المحدثين من المستشرقين وغير المستشرقين على التراث وانتقاصهم له، وأسباب غير مؤسّسة وتمثّلها مجموعة الآراء التي رفضت النّظريات الغربية ووقفت موقفًا سلبيًا منها دون محاولة للنّظر في إيجابياتها.

— إن النّظريات اللّسانية الغربية يؤخذ منها ويرد، فليست صحيحة مطلقًا، كما يعتقد المنبهرون بها، كما أنّه ليس كلّ ما ورد فيها غير مقبول، والباحث الحصيف من استطاع أن يختار ما يصلح منها ويساهم في تطوير لغته دون مساس بخصائصها، وعلى أيّ باحث منصف أن يتحرّز من إصدار أحكام مسبقة على النّحاة دون قراءة عميقة لما قدّموه ليصل إلى مقصدهم، وعليه ألاّ يتبنّى أيّ منهج تبنّيًا كليًا دون غربلته وتمحيصه فينظر إلى التراث بمنظار ذاك المنهج، فيقع في إسقاطات وسقطات.

— تفاوتت الجهود التي قدّمها رواد الكتابات اللّسانية العربية (الوصفيون، والتوليديون، والوظيفيون) من حيث القراءة، ومن حيث التّائج المتوصّل إليها، إلّا أنّها جميعها لم تصل بعد إلى تقديم نتائج شاملة ودقيقة لكل قضايا اللّغة العربية، لذلك يبقى التّموذج القديم أدقّ منهجًا وأوفى تحليلًا وتجريدًا.

نتائج خاصة بالفصل الثاني:

— استطاع علماء العربية بحسّهم المرهف وتذوقهم للحروف وبوسائل في بسيطة التّوصل لنتائج في غاية الدّقة لم تتوصل إليها الدراسات الصوتية إلا حديثاً، وبوسائل وأجهزة متطورة، كما اعتمدوا على منهج يُعد أهم ركيزة من ركائز المنهج الوصفي الحديث وهو الملاحظة الذاتية.

— إن مواضع الاتفاق أكثر من مواضع الخلاف في مخرج وصفات الأصوات الصّامتة والصّائتة، والخلاف وقع في بعض الأصوات فقط نوجزها على النحو الآتي:

من حيث التّرتيب: اعتمد القدماء على التّرتيب التّصاعدي الذي ينطلق من الحلق، واعتمد المحدثون التّرتيب التّنازلي الذي ينطلق من الشفتين، ولكل ترتيب مسوغاته.

— من حيث عدد المخارج فهي سبعة عشر مخرجاً عند الخليل، وستة عشر مخرجاً عند سيبويه وابن جني، وهي تسعة مخرج عند إبراهيم أنيس، وعشرة مخرج عند تَمّام حسان، وإحدى عشر مخرجاً عند كمال بشر. أما من حيث مخارج الأصوات: فقد اختلفوا في مخرج الواو حيث نسبها القدماء للشفّتين ونسبها المحدثون للحنك مع استدارة الشّفتين، واختلفوا في ما نسبته القدماء للحلق (ء، هـ، ح، ع، غ، خ)، وهي عند المحدثين تنوّع على ثلاثة مواضع، الحنجرة ومنها الهمزة والهاء، الحلق ومنها الحاء والعين، وأقصى الحنك ومنها الحاء والغين، إضافة إلى اختلافهم في أسبقية بعض الأصوات على بعض في التّرتيب، فالطاء والدّال والتّاء تالية للزّاي والصّاد والسّين وذهب القدماء إلى عكس ذلك..

من حيث الجهر والهمس فإن صوت القاف والطاء والهمزة أصوات مجهورة عند القدماء، وهي مهموسة عند المحدثين، ما عدا الهمزة فهي ليست مجهورة ولا مهموسة عند بعضهم.

من حيث الشدة والرخاوة، حكم القدماء على الضاد بأنّها رخوة، وعلى الجيم بأنّها شديدة، أما المحدثون فالضاد عندهم صوت شديد، والجيم صوت مركب عند بعضهم، شديد عند آخرين، والعين صوت بين الشديدة والرخوة عند القدماء، وهو صوت رخو عند المحدثين.

— يمكن أن نُرجع هذا الاختلاف إلى تعدّد وجهات النّظر، واختلاف الملاحظة الدّاتية لكل باحث بسبب تأثير اللهجات العربية وكيفية نطقها لبعض الكلمات والأصوات، أما ما اعتمد فيه المتأخرون على الآلات والأجهزة، فلا يُعد معياراً للحكم على النّحاة بالخطأ والخلط، وإنما تُعدّ تسميناً لجهودهم، خاصّة في ظلّ غياب الأجهزة التي تخول لهم تقديم كل النتائج بدقة.

— إن اعتماد الأوتار الصوتية ضابطاً للحكم بالجهر والهمس على الأصوات عند المحدثين، وكذا مآخذة النّحاة وتخطّتهم في الحكم على الطاء والهمزة والقاف بالجهر بناء على المعيار المذكور، لا يمكن التسليم به مطلقاً، لأنهم اعتمدوا على المنطوق كما هو في اللهجات، وهو منطوق محرف خضع للتّطور الصّوتي، كما أن القدماء كانوا أدقّ في تحديد صفتي الجهر والهمس باعتمادهم على جريان النّفس، ويدعّم هذا الرّأي نطق مجيدي القراءات القرآنية اليوم وبعض اللهجات العراقية، فهم ينطقون هذه الحروف كما وصفها النّحاة.

— يُعدّ كلّ من المقطع والنّبر والتّنعيم والفواصل الصّوتية من المباحث المستحدثة التي يرجع فضل دراستها للّسانين المحدثين، حيث بينوا حدودها ومواضعها من الكلمة والجملة، وبينوا الوظائف الصرفية التي يشغلها كلّ من المقطع والنّبر، وبيّنوا الوظائف النحوية والدّلالية لكلّ من التّنعيم والفاصلة الصّوتية، ولا يعني ذلك أن علماء العربية جهلوا هذه المسائل جهلاً تاماً، بل أشاروا إليها إشارات متناثرة تبين معرفتهم إياها، وإن لم تحفل ببحوث مستقلة في مؤلفاتهم، لذلك فإن الحكم على النّحاة بعدم معرفتهم للنّبر والمقطع والتّنعيم، لا يفسّره إلا النّظرة الجزئية لكتب التراث، وعدم الإحاطة الشاملة بها.

نتائج خاصة بالفصل الثالث:

— أنكر الوصفيّون طريقة القدماء في معالجتهم لكثير من المسائل الصّرفية، وقولهم بقضية الأصل والفرع، واعتمادهم المنهج المعياري، وتأثّرهم بالمنطق الأرسطي ومقولاته وتعليقاته، حيث رفضوا التّقسيم الثلاثي للكلام وتعريفات هذه الأقسام وعدّها نتيجة التّأثر بفلسفة أفلاطون عند الموجودات، ورفضوا قضية الأصل والفرع في الاشتقاق.

— أغلب مآخذ الوصفين يمكن دحضها، فالقول بالتأثر بالمنطق لا يقوم على دليل يقيني، فلا توجد روايات صحيحة ودقيقة تثبت حدوث التأثير في المراحل الأولى من التأليف، أي زمن الخليل وسيبويه، وهو زمن اكتمل فيه النحو ونضج، ثم إن الوصفين وقعوا في مغالطة حينما اعتقدوا أن الوصفية تقابل المعيارية، لأنه لا تعارض بين المنهجين، فكل عمل وصفي لا بد أن يكون معياريا في مرحلة معينة.

— إن توجه النحاة إلى كثرة التقسيمات والتفريعات في القرن الرابع، مردّه إلى اتساع مجالات النظر وتشعبها، وتنوع المادة اللغوية، وهو ما حصل للعلوم الإسلامية كلها، فكان للجانب العقلي آنذاك أثر في تقسيم وتقنين ما تشعب من مادة ومن آراء، ثم إن النحاة في تلك الفترة تأثروا بمنهج علمين إسلاميين نشأ في بيئة إسلامية خالصة، يقومان على أساس عقلي هما: علم الأصول وعلم الكلام، فكان لهما تأثير بارز على منهج النحاة، فانتقل النحو بذلك من تحليل الخطاب العربي وبيان جمالياته كما كان معهودا عند سيبويه ومعاصريه، إلى دراسة قوانين هذا الخطاب ووضع ضوابطه.

— إن تعامل الوصفين مع النصوص التراثية كان انتقائيا، حيث اعتمدوا في نقدهم على تعريفات وتقسيمات دخيلة على الفكر النحوي، لذلك لا يمكن التسليم بصحة ما قالوه، ففي كتب المتقدمين تراث زاخر، فيه كثير مما يدعوا إليه الوصفيون.

— التقسيم الرباعي والسباعي للكلمة، عند كل من إبراهيم أنيس وتمام حسّان، لم يخرج في عمومهم عن التقسيم الثلاثي عند القدماء، وأن القدماء كانوا يعرفون الفروقات بين تلك الأقسام، ولكنهم قدموها في إطار عام، وما يمكن قوله هو أن هذا التقسيم الجديد تقسيم تعليمي يساعد المتعلمين على معرفة خصائص كلّ قسم، وعلاقة تقسيمهم بتقسيم القدماء، هي: علاقة تفصيل ما كان عاما فقط، لكن لا يمكن عدّه ذا إضافة علمية محضة.

نتائج خاصّة بالفصل الرابع:

— مآخذ الوصفين العرب على التراث النحوي تحاكي مآخذ الوصفين الغرب على الأنحاء التقليدية عندهم، أي أن ما قاله هؤلاء تبناه الوصفيون العرب وسلطوها على التراث النحوي، وليس ذلك من البحث الموضوعي في شيء، بل يُوقع في كثير من المغالطات.

— تختلف الأصول والغايات والخلفيات الاستمولوجية للدرس اللغوي العربي عن اللسانيات الحديثة، لأن علماء العربية كانت غايتهم الأولى دراسة اللغة لما لها من صلة بالقرآن الكريم وفهمه أي أن دراستهم اللغة لكونها وسيلة لفهم القرآن، من أجل ذلك بحثوا عن نقاء اللغة في أماكن محدّدة (عصر الاحتجاج) وهي اللغة التي رأوها صالحة لفهم القرآن الكريم، وبرز المنهج المعياري لأجل المحافظة على اللغة وتعليمها. أما اللسانيات الحديثة فغايتها دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، لذلك ينبغي أن نفهم حدود الدرس اللغوي العربي والدوافع التي حثّت النّحاة على اتباع منهج معين، قبل أن نوجه أي نقد.

— أنكر الوصفيون كلّاً من القياس والتعليل النحويّ وعدّوهما من أسباب ضعف المنهج النحويّ، ودعوا إلى تخلص النحو من شوائب التعليل، ودعوا إلى النظر إلى القياس على أنه نشاط لغوي فردي يقوم بها المتكلّم وعلى الباحث أن يلاحظه ويسجّله، ولا ينبغي أن يتخذه منهجاً.

— يمثل التعليل ركناً رئيساً في المنهج النحوي، فعليه وبه قام النحو في أكثر جزئياته، وكان في مراحله الأولى لا يخرج عن منطق اللغة وطبيعتها، فلم يكن مبنياً على اعتبارات منطقيّة، وفي القرن الرابع عرف الدرس اللغوي نوعاً من لإيغال في التعليل فتشعبت العلّة وكثرت، وارتبطت ببناء الأحكام النحوية. غير أنها اصطبغت بصبغة منطقيّة تدلّ على حصل التأثير بين المنطق الأرسطي والنحو العربي.

— التعليل في عرف النّحاة كان يدفع إليه أمور منها: إدراكهم أن اللغة نظام، ولا بدّ لهذا النظام أن يقوم قواعد مطردة ومتناسقة، وهذا الاطراد لا يكون إلا باتخاذ التعليل والتفسير آلية من آليات المنهج، ومن بين الدوافع أيضاً إدراكهم أن التعليل من مقتضيات النظرية، بحيث لا تقوم هذه النظرية إلا على آليات الإقناع، إضافة إلى الجانب التعليمي الذي فرضه الوضع آنذاك، كل ذلك جعل التعليل في الدرس النحوي يمثل جانبا من جوانب قوّته.

— رفض كون علامات الإعراب دوالّ على معان، أو التقليل من شأنها وعدّها قرينة من بين القرائن اللفظية فقط، أمر يجانب الدقّة، لأن النصوص القرآنية خاصّة تثبت غير ذلك فكثير من الكلمات تحتاج إلى تلك العلامة لتحديد وظيفتها النحوية خاصة ما تقدّم فيها المفعول على الفاعل مثلاً، ثم إن الروايات دلّت أن أكثر القبائل العربية كانت تنطق الكلام معرباً لا ساكناً فتفرّق بالحركات بين المعاني.

__ تعد نظرية تضافر القرائن من أبرز المحاولات التجديدية وقد استطاعت أن تقدّم تحليلات دقيقة للجمل النحوية، وتحديد الوظائف النحوية للكلمات في كثير من الأحيان، إلا أنها لا تصلح أن تكون بديلاً عن فكرة العامل، فالعامل في عرف النحاة بضوابطه وشروطه يفوق كثيراً ما قدّمه تمام حسّان، فضلاً على أن نظريته اتّسمت بالتعقيد وكثرة القرائن، ونظرية العامل اتّسمت بالدقّة والاختصار، ولم تحمل الجانب الدلالي الذي أهملته نظرية القرائن.

__ أدرك النحاة الأزمنة النحوية في السياق ولم يربطوه (الزمن) بالصيغ الفعلية فقط كما زعم المحدثون، وأشاروا إلى القرائن التي تحدّد هذه الأزمنة بدقّة، فذكروا القرائن اللفظية والحالية، إلّا أن كلّ ذلك يبقى إشارات غير كافية ومتناثرة في أبواب النحو غابت فيها الدّراسة المستقلّة، وقد قدّم تمام حسّان مجهوداً طيّباً في دراسته للزمن النحوي، خصوصاً ما تعلّق بقضية الجهة مستفيداً في ذلك من الدّرس النحوي القديم ومن اللّسانيات الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أ_الكتب:

- 01_أحمد حسن العارف: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، مصر، ط1، 2013
- 02_أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، 1994
- 03_أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس، دار النوادر، دمشق، ط1، 2013
- 04_أحمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008.
- 05_أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002
- 06_أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، دط، 1972
- 07_أحمد ملاح: الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2009
- 08_إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1965
- 09_إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966
- 10_إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992
- 11_أبو البركات ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985
- 12_أبو البركات ابن الأنباري: الإعراب في جمل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: عيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، دط، 1957
- 13_برجشتراسر: التطور النحوي، ترجمة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994
- 14_تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000
- 15_تمام حسان: اللغة الربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 1998.
- 16_تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000

- 17_ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1986
- 18_ تمام حسان: الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، دط، 2000
- 19_ جورج أنطونيوس: يقظة العرب، تح: إحسان عباس، ط8، 1987.
- 20_ ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح: علي مُحمَّد الضباع، دار الكتب العلمية، دط، دت
- 21_ حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد الطائي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009
- 22_ حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009 .
- 23_ حسام سعيد التّعيّمي: أصوات العربية بين التطور والثبات، بيت الحكمة، بغداد، دط، دت
- 24_ حسن الهنداوي: مناهج الصّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرّابع للهجرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1989
- 25_ حسن الهنداوي: مناهج الصّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرّابع من الهجرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1989
- 26_ حسن سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000
- 27_ حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1996.
- 28_ أبو حيان التّوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة
- 29_ أبو الحسن الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955
- 30_ ابن الحسن الزبيدي : طبقات التّحويين واللّغويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 1984
- 31_ خليفة بوجادي: اللّسانيات النّظرية، بيت الحكمة، ط1، 2012
- 32_ خديجة الحديثي: أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965

- 33_الخليل بن أحمد: العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
- 34_داود عبده: دراسات في الأصوات العربية، دار جرير، عمان، ط1، 2010
- 35_ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996
- 36_دو سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح قرمادي، ومُجَّد الشاوشن ومُجَّد عجينة، الدار العربية للكتاب، دط، 1985.
- 37_رضي الدين الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، هجر للطباعة، دط، 1993
- 38_رضي الدين الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: مُجَّد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1982
- 39_ريمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972
- 40_الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2005
- 41_الزّمخشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قذارة، دار عمار، ط1، 2004
- 42_سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1987
- 43_سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988
- 44_السمين الحلبي: الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد مُجَّد الحزّاط، دار القلم، دمشق، دط، 1406هـ
- 45_السيوطي: المزهري في علوم اللغة، مكتبة دار التراث، القاهرة، تح: مُجَّد أحمد جاد المولى بك وآخرون، ط3، 2008
- 46_السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تح: مُجَّد أبو فضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، ط1، 1965.
- 47_السيوطي: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985

- 48_ أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، وطه محمد الزيني، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ط1، 1955
- 49_ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ص14
- 50_ ابن سينا: الخطابة، تح: محمد سليم سالم، مطبعة الأميرية، القاهرة، دط، 1954
- 51_ شفيقة العلوي: دروس في المدارس اللسانية الحديثة التنظير المنهج والإجراء، كنوز الحكمة، الجزائر، 2012
- 52_ صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط16، 2004
- 53_ عبده الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979
- 54_ عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1972
- 55_ علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، دط، 2007.
- 56_ عز الدين مجدوب: المنوال النحوي دراسة لسانية جديدة، دار محمد الحامي، سوسة، ط1، 1998
- 57_ عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية من منظور وصفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006.
- 58_ عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، دط، دار الصباح، 1957
- 59_ عبد الرحمن الحاج صالح: السّماع اللغوي وسر الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012
- 60_ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007
- 61_ عبد الرحمن الحاج صالح: كتاب منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012
- 62_ عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدّار العربية للكتاب، دط
- 63_ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تعليق: محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004
- 64_ عبد الجليل مرتاض: في مناهج البحث اللّغوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
- 65_ عبد السلام المسدي: التّفكير اللساني في الحضارة العربية، دار العربية للكتاب، ط2، ت 1986

- 66_ عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، دط، ت1986
- 67_ عبد العزيز العمري، النظام الزمّي والجهي في اللغة العربية دراسة لسانية، مطبعة سلجماسة، مكناس، ط1، 2010
- 68_ عبد العزيز حليلي: اللسانيات العامة واللّسانيات العربية، منشورات دراسات سال، ط1، 1991.
- 69_ عبد الفتاح الحموز: نحو اللغة العربية الوظيفي في مقارنة المتوكل، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2012
- 70_ عبد الفتاح الحموز: نحو اللغة العربية الوظيفي في مقارنة المتوكل، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2012
- 71_ عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1985
- 72_ عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993
- 73_ عبد القادر عبد الجليل: علم الصّرف الصّوتي، دار أزمنة، عمان، دط، 1998
- 74_ عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، تح: البدرؤاي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط1988، 2
- 75_ عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، تح: مُحمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000
- 76_ أبو العبّاس المبرد: المقتضب، تح: مُحمّد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط3، 1994
- 77_ غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم الأصوات العربية، دار عمار، عمّان، ط1، ت2004
- 78_ فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الغانجي، القاهرة، دط، 1977
- 79_ فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2000
- 80_ فاضل صالح السامرائي: تحقيقات نحوية، دار الفكر، عمان، 2001.
- 81_ فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث دراسة في النّشاط اللّساني العربي، إيتراك للنشر، القاهرة، ط1، 2004

- 82_ أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، تح: مُحمَّد علي نجار، المكتبة العلمية، مصر، دط، 1952
- 83_ أبو الفتح عثمان ابن جني: المنصف، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط1، 1954
- 84_ أبو الفتح عثمان ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993
- 85_ ابن فارس: الصحاحي في فقه اللغة، تحقيق: عمر فاروق الطَّبَّاع، دار المعارف، بيروت، ط1، 1993
- 86_ أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979
- 87_ كمال مُحمَّد بشر: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، دط، 2000
- 88_ كمال مُحمَّد بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، دط، 2005
- 89_ كمال رشيد: الزمن النحوي في اللغة العربية، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، دط، 2008
- 90_ لطيفة النجار: منزلة المعنى في النحو العربي، دار العالم العربي، دبي، 2003
- 91_ مُحمَّد الأوراعي: نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010
- 92_ مُحمَّد مُحمَّد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004.
- 93_ المنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، جامعة منوبة، تونس، ط2، 2004
- 94_ ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998
- 95_ مازن الوعر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، 2001
- 96_ مُحمَّد خان: في أصول النحو مطبعة جامعة بسكرة، الجزائر، 2012
- 97_ مُحمَّد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، دط، 1984
- 98_ مُحمَّد عبد الفتاح الخطيب: ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بني عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، القاهرة، دط، 2006.

- 99_مُحَمَّد عِيد: في أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989
- 100_مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد، ط1، 2013.
- 101_مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2010.
- 102_مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الزائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986
- 103_ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة، تح: مُحمَّد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1987
- 104_ابن منظور: لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط1، ت2008
- 105_نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2003
- 106_ابن التّديم: الفهرست، تح: رضا تجدد
- 107_ابن هشام الأنصاري: شرح التصريح على التوضيح، تح: مُحمَّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000
- 108_ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الدّهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001
- 109_ابن هشام الأنصاري: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مُحمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1991
- 110_يوهان فك: العربية دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب، تر: عبد الحليم النّجار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، دط، 2014

ب_المجلّات والدوريات

- 111_تمام حسان: منهج النّحاة العرب، حوليات كلية دار العلوم، 1969_1970
- 112_عبد الحميد عبد الواحد، بين النّحو العربي واللّسانيات الحديثة، مقال منشور بمجلة: جيل الدّراسات الأدبية والفكرية، جامعة صفاقس، تونس، العدد4، 2014.

113_عبد السلام المسدي: الفكر العربي والألسنية، بحث منشور ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد4، 1981

114_عبد السلام المسدي: ما وراء اللغة بحث في الخلفيات المعرفية، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1994

115_محمد عبد العزيز عبد الدائم: نظرية الصّرف العربي دراسة في قضية المنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد21، الرسالة: 158، 2001

ج_الرسائل والأطروحات:

116_يحيى بعبطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005_2006

الفهرس

الصفحة	الموضوع
أز	مقدمة.....
50_09	الفصل الأول: اللسانيات الغربية في التناول العربي.....
20-09	اللسانيات (المفهوم والنشأة والمدارس).....
29-20	انتقال الفكر اللساني للوطن العربي ومعوقاته.....
50_29	اتجاهات اللسانيات العربية الحديثة.....
38_29	البنوية الوصفية في الكتابات اللسانية العربية الحديثة.....
46_38	التوليدية التحويلية في الكتابات اللسانية العربية الحديثة.....
51_46	الوظيفية التداولية في الكتابات اللسانية العربية الحديثة.....
124_53	الفصل الثاني: الدرس الصوتي في نظر اللسانيين العرب الوصفيين.....
85_53	مخارج الحروف وصفاتها بين المتقدمين، والوصفيين العرب المحدثين.....
97_86	الحركات وأنصاف الحركات بين القدماء والمحدثين.....
111_98	المقطع والتبر في الدرس اللساني الوصفي الحديث:
124_112	التنغيم والفاصلة الصوتية عند اللسانيين العرب الوصفيين.
193_126	الفصل الثالث: الدرس الصرفي القديم في نظر اللسانيين الوصفيين العرب.....
138_126	خصائص الدرس الصرفي القديم وما أخذ الوصفيين عليه.....
146_138	النظام الصرفي عند الوصفيين، مفهومه، موضوعاته، وأأسسه.....
166_147	أقسام الكلام بين القدماء والمحدثين.....

180_167	الاشتقاق وأنواعه من وجهة نظر الوصفين المحدثين.....
193_181	أبواب الفعل الثلاثي الصّحيح، والميزان الصّرفي.....
292_195	الفصل الرابع: الدّرس التّحوي من وجهة نظر اللّسانيين الوصفيين العرب.....
212_195	التّقد اللّساني البنويّ الوصفيّ للدّرس التّحوي.....
223_213	القياس والتّعليل عند القدماء.....
234_223	القياس والتّعليل عند الوصفين العرب.....
254_235	نظرية العامل بين القدماء والمحدثين.....
275_255	قضية الإعراب في ميزان الوصفين.....
292_276	قضية الزّمن عند الوصفين.....
299_294	خاتمة.....
307_300	قائمة المصادر والمراجع.....
310_309	الفهرس.....

ملخص:

إن أي محاولة لقراءة التراث اللغوي وتحديدده تقتضي فهمه أولاً فهماً عميقاً، وتحديد مواطن الضعف فيه، ثم إدراك جيد للمنهج المعتمد في قراءته، دون إصدار لأحكام مسبقة، أو ممارسة إسقاطات متعسفة، وقد ظهرت حديثاً في العالم العربي كثير من المحاولات التي أعادت النظر في المنجز اللغوي التراثي بغية تقويمه، وتجاوز الهفوات التي وقع فيها النحاة المتقدمون، ثم اقتراح لبديل ترتضيه، متبينة في قراءتها أحد المناهج الغربية الحديثة، وقد خُصّصت هذه الدراسة لتناول موقف أصحاب الاتجاه البنوي الوصفي من التراث اللغوي الصوتي، والصرفي، والنحوي، فلقد حاول هؤلاء إعادة بناء قواعد اللغة العربية، وفق مبادئ المدرسة البنوية الوصفية، ومن ثم إسقاط لكل ما خالفها، ويتجاوز مبادئها.

الكلمات المفتاحية: المنهج البنوي الوصفي - التراث اللغوي - المعيارية - الأصوات - الصرف - النحو.

Abstract

Any attempt to read and renew the linguistic heritage requires first a deep understanding, an identification of its weaknesses, and then a good understanding of the approach adopted in its reading, without prejudice, or practising arbitrary projections. Recently, many attempts have been made in the Arab world to reconsider the linguistic heritage achievement in order to rectify it, to overcome the lapses of advanced grammarians, and to propose an alternative, adopting a modern Western approach. This study has been designed to address the position of the descriptive structural approach from the phonological, the morphological and the syntactic linguistic heritage where they tried to rebuild the rules of the Arabic language, according to the principles of the structural descriptive method, and then drop everything that does not match with it, and exceed it.

Keywords: The Descriptive structural Approach -Linguistic heritage- The Standard - Phonemes - Morphemes - Syntax - Reasoning